جلال أمين



ماذا حدث للثورة المصرية؟

دار الشروق

ماذا حدث
للثورة المصرية؟

ماذا حدث للثورة المصرية

جلال أمين

الطبعة الأولى ٢٠١٢

الطبعة الثانية ٢٠١٣

تصنيف الكتاب: أدب / سياسة

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
www.shorouk.com

رقم الإيداع ٢٠١٢/١٨٨١
ISBN 978-977-09-3105-9

جلال أمين

ماذا حدث للثورة المصرية؟

أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١
ودواعي الأمل والقلق وآفاق المستقبل

دار الشروق

المحتويات

الباب الرابع
آفاق المستقبل

مقدمة

مرّ أكثر من عشرة أشهر على قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، التي أطاحت بعد أقل من شهر من قيامها، بعهد من أسوأ ما مرّ على مصر من عهود، وهو عهد حسني مبارك الذي حكم مصر ما يقرب من ثلاثين عامًا، تدهور فيها الاقتصاد المصري، وأحوال المجتمع، ومركز مصر العربي والدولي.

أشاعت الثورة فرحًا شديدًا في نفوس المصريين، بنجاحها في التخلص من رأس النظام والقضاء على فكرة توريث الحكم لابنه، وبزغت آمال قوية في أن يعقب هذا السقوط استئصال النظام من جذوره، ودخول مصر عهدًا جديدًا من النهضة والتقدم. ولكن سرعان ما تكاثرت العثرات في طريق الثورة، فبدأ القلق يتسرب إلى النفوس، والخوف من ألا تتحقق تلك الآمال العظيمة التي بعثتها الثورة.

يضم هذا الكتاب فصولًا تتناول أولًا كثيرًا من مظاهر الفساد والتدهور التي أدت إلى قيام ثورة ٢٥ يناير، ثم يبين أسباب التفاؤل الشديد بمستقبل باهر، الذي أشاعته الثورة، ثم دواعي القلق الذي أثاره ما تلبدت به السماء من غيوم. ولكن الكتاب يشمل أيضًا فصولًا عما يمكن أن يكوِّن عناصر نهضة جديدة في مصر، في مجالات الديمقراطية السياسية، والاقتصاد، والعدالة الاجتماعية، والتخلص من التبعية، إذا نجحنا في تبديد هذه الغيوم.

٢٢ ديسمبر ٢٠١١

الباب الأول

دواعـي الثـورة

الفصل الأول

أسوأ من البطالة

[١]

كلما عدت إلى مصر، بعد غياب طويل أو قصير، راعني بمجرد أن تطأ قدمي أرض المطار، مظهر أو آخر من مظاهر المجتمع الطبقي. موظفون صغار في انتظار موظفين كبار، شخص يحمل جوازات لمجموعة مهمة من الناس ويقوم بتشطيب إجراءات الجوازات بالنيابة عنهم ليخرجوا من المطار قبل غيرهم، أو مستخدمون لدى شركات السياحة، هم في الأغلب خريجو جامعة، لم يجدوا وظيفة أفضل من أن يحملوا اسم شركتهم ليراها الركاب العائدون.. إلخ.

بمجرد أن شرعت في وضع حقائبي في الأوتوبيس الذي يحملنا من المطار إلى موقف السيارات، انشقت الأرض عن شابين، سرعان ما أصبحا ثلاثة، ثم أربعة، يتنافسون على مساعدتي أنا وزوجتى في حمل الحقائب. ثم بمجرد أن وقف الأوتوبيس وشرعت في إنزال الحقائب، انشقت الأرض مرة أخرى عن أربعة شبان آخرين يتنافسون على نفس العمل.

لاحظت أن المتنافسين على القيام بهذه المهمة لا يبدو عليهم ما كان يبدو قديمًا على الشيالين في مصر. فثيابهم الآن أفضل، وسنّهم أصغر، ولكن الذل البادي على وجوههم أفظع مما كان يبدو على وجوه الشيالين القدامى.

اعتراني كالعادة في مثل هذا الموقف شعور بالذنب، لم أكن أشعر به طوال وجودي

بالخارج. فالعائد من دولة أوروبية أو من الولايات المتحدة، أو حتى من أي بلد عربي آخر، لا يصادف مثل هذا الموقف أبدًا. نعم، هناك بالطبع الغني والفقير، ولكن ليس بهذا الشكل. نعم، يمكن تقسيم المجتمع هناك إلى طبقات، ولكن ليس هناك مثل ما تراه في مصر، منذ أول لحظة وصولك إليها، من مزايا يحصل عليها علية القوم، ومذلة الطبقة الدنيا.

المجتمع الطبقي قديم جدًّا بالطبع، سواء في مصر أو في العالم، ولكنه لم يكن دائمًا يسبب مثل هذا الشعور بالذنب من ناحية، ولا بكل هذه المرارة من ناحية أخرى. فحتى وقت قريب جدًّا، ظل علية القوم يعتقدون بإخلاص أنهم يستحقون ما يعيشون فيه من نعيم، إما لأنهم من جنس مختلف، وإما لأنهم من عائلات ممتازة، وإما حتى لمجرد أنهم يملكون أطيانًا زراعية شاسعة. وفي معظم الأحوال كانوا يعتبرون هذا الثراء والتميز عن غيرهم دليلًا على رضا الرب عنهم. والطبقة الدنيا ظلت حتى وقت قريب تقبل هذا التفسير وكأنه من المسلمات: «نعم، نحن من جنس رديء، أو ولدنا في عائلات وضيعة لا تملك جاهًا ولا أرضًا؛ مما يدل على غضب الله علينا لسبب أو لآخر».

حدث خلال مائة العام الماضية ما بدّد هذه الأفكار أو أضعفها بشدة في الناحيتين: فلا الجنس ولا اللون ولا السلالة ولا التاريخ ولا الدين يمكن أن يبرر هذا التميز الطبقي. والمسألة كلها ظلم في ظلم. والذي زاد الأمر سوءًا أن كل شيء أصبح معروفًا: كل الفقراء يعرفون بالضبط كيف يعيش الأغنياء، إن لم يكن بسياراتهم الفارهة في الشوارع، فمن خلال شاشة التليفزيون، بل يعرفون أن علية القوم لم يحصلوا على كل هذا الترف إلا بالنصب.

كان لا بد أن يقوي الشعور بالمرارة في جانب، وبالذنب في الجانب الآخر، حتى لو تظاهر الجميع بغير ذلك.

«أنا أعرف جيدًا كيف حصلت على أموالك أو منصبك».. هكذا يقول القابعون في أسفل السلم في أنفسهم، بينما يعرف الآخرون، وإن لم يفصحوا عن ذلك قط، أنهم في الأساس محتالون، لم يحصلوا على مراكزهم إلا بالقوة أو بالنصب.

في مناخ كهذا، ليس غريبًا أن تنمو أشياء كثيرة مما نضجّ منه بالشكوى: أنواع جديدة وغريبة من الجرائم، التحرش الجنسي، والتعصب، والتشنج الديني.. إلخ.

[٢]

لم يكن الموقف جديدًا عليَّ، ولكني أشعر بصدمة كلما صادفته، وكأني أصادفه لأول مرة. شابان يقفان عند مدخل باب السينما، لا يزيد عمر أي منهما على الثلاثين، ووظيفتهما الوحيدة التأكد من أنك تحمل تذكرة الدخول، وربما رافقك أحدهما إلى داخل الصالة ليريك مقعدك. ليس في هذا أي شيء غريب، ولكن الصدمة جاءت من طريقة معاملتهما لنا، أنا وزوجتي، بمجرد أن أعطيتهما التذكرتين. بدا من أول كلمة نطقا بها أنهما لا يفكران إلا في البقشيش. كنا قد وصلنا قبل بدء الفيلم بنصف ساعة، فإذا بهما يعرضان علينا أن نجلس في المقهى التابع للسينما، ويعدان بأنهما سيأتيان لإخبارنا بمجرد حلول موعد الدخول. استسخفت الطريقة المهينة التي كانا يتكلمان بها. ووجدت الموقف قبيحًا جدًّا: شابان وسيمان، يرتديان بدلتين أنيقتين (لا بد أن إدارة السينما اشترطت ذلك)، ويقبلان أن يتسوّلا البقشيش بهذه الطريقة.

ما إن مشيت خطوتين أخريين حتى اعترض سيري شاب آخر، له نفس المظهر، وبجانبه فتاة محجبة تعاونه في عمله. فما هذا العمل يا ترى؟ إنه يعرض عليَّ أن أشترك في مسابقة لم أفهم فحواها بالضبط، ولكني فهمت من كلامه أنني إذا نجحت في المسابقة فسوف أحصل على هدية.

بعد أن استعدت هدوئي، رجعت إلى أحد الشابين اللذين استقبلاني عند دخولي، وسألته بضعة أسئلة:

- ما الذي يقصده هذا الشاب الذي يعرض عليَّ هدية؟
- إنه مندوب شركة سياحية تحاول أن تروِّج لنشاطها، وهذه المسابقة والهدية جزءان من عملية الترويج.
- سألته: أي كلية تخرجت فيها (إذ كنت شبه متيقن من أنه حاصل على شهادة جامعية).
- قال: إن معه شهادة في الحاسب الآلي.

- وزميلك؟

- خريج تجارة إنجليزي.

- هل أنت متزوج؟

- نعم، ولي طفلان؛ أحدهما عمره سنتان، والأخرى عمرها ستة أشهر.

- هل تقيم مع أسرتك أو أسرة زوجتك؟

- لا، نعيش في شقة بالإيجار.

- وما قيمة الإيجار؟

- أربعمائة وخمسون جنيهًا.

- لا تغضب مني إذا سألتك عن مرتبك.

- مائتا جنيه.

- وهل تعمل زوجتك؟

- كيف تعمل ولنا طفلان في هذه السن؟ وإذا افترضنا أن خرجت زوجتي للعمل، فمتى نتقابل، وأنا أعمل من الرابعة بعد الظهر إلى الثانية عشرة ليلًا؟

- هل لك وظيفة أخرى في الصباح؟

- لا؛ لأنهم أحيانًا يطلبون منا العمل في الصباح بدلًا من المساء.

هكذا اتضحت لي أهمية البقشيش. ليس فقط أهميته، بل إنه مسألة حياة أو موت. هل من المستغرب إذن أن يقابلني هو وزميله، بهذه الطريقة المهينة؟ تركته وذهبت إلى دورة المياه. رأيت رجلًا آخر واقفًا على الباب ينتظر وصولي. هذا الرجل يختلف عن الآخر في العمر، ولكنه لا يختلف عنه في الشعور بالذل: كان أكبر سنًّا وأكثر هزالًا، ويفصح وجهه عن سوء التغذية. كان هذا المنظر أيضًا مألوفًا لي، ولكنه يصيبني كلما رأيته بشعور ممض لا يخلو من غضب. ليس غضبًا من الرجل ولكن مما اضطره إلى الوقوف هذه الوقفة.

لم يكن المسكين يعرف ما الذي يمكنه أن يصنع، وما الخدمة التي يمكن أن يقدمها لي في هذا المكان لكي يحصل على مكافأة. ولكنه يعرف أهمية حصوله على هذه المكافأة التي لا يفعل أي شيء لاستحقاقها. هل هذا هو بالضبط سبب الشعور بالذل المرسوم على وجهه؟ خمنت أن هذا الرجل لا يحصل على أي مرتب على الإطلاق، فإذا كان صاحب السينما قد تعطف على زميله الشاب بمائتي جنيه، فالأرجح أنه عرض على هذا الرجل الخيار بين وظيفة بلا مرتب، أو عدم التعيين على الإطلاق؛ فقبل أملًا في عطف الزبائن.

هذه الظاهرة منتشرة الآن في مصر أكثر بكثير مما نظن. وظائف لا بد أن عددها الآن يصل إلى ملايين، في القطاع المسمى بالخدمات. بائع لسلعة أو لخدمة، يعرف أن المشتري يتوقع أن يحصل منه على خدمة صغيرة إضافية، كصاحب السيارة الذي يتوقع في محطة البنزين أن يأتي من يملأ سيارته بالوقود بدلًا من أن يملأها بنفسه، أو زبون السوبر ماركت الذي يتوقع أن يساعده أحد في وضع ما اشتراه في أكياس، أو أن يحملها له إلى سيارته، بدلًا من أن يحملها بنفسه، أو النزيل في فندق الذي يريد أن يأتي من يحمل له حقائبه، أو الصاعد إلى قطار ويريد من يدله على مقعده.. إلخ.

ولكن البائع لا يريد أن يتحمل أجر من يقوم بهذه الخدمة؛ إذ إنه يعرف أن المجتمع فيه ملايين من المتبطلين الباحثين عن أي عمل، فيستغل ضعفهم بأن يخيّرهم بين أن يقوموا بهذه الأعمال بلا أجر (أو بأجر تافه للغاية)، ويعتمدوا على شطارتهم في التعامل مع الزبون، وبين أن يظلوا متبطلين.

هذه الظاهرة المنتشرة الآن في مصر ليست ظاهرة قديمة؛ إذ لم تعرفها مصر (بأي درجة ملحوظة) لا في عصر الملكية، ولا في عهد عبد الناصر ولا في عصر السادات. كانت الظاهرة المنتشرة في عصر الملكية هي ما يسميه الاقتصاديون بـ«البطالة المقنعة».. رجال يعملون بأقل كثيرًا من قدراتهم، ولكنهم لا يعملون كوسطاء بين البائع والمشتري. هكذا كان حال العمالة الزائدة عن الحاجة في الريف المصري، وحال الباعة المتجولين أو ماسحي الأحذية في المدن.

في عهد عبد الناصر انخفضت بشدة البطالة المقنعة نتيجة للإصلاح الزراعي

والتصنيع، وإن عادت للظهور بالتدريج في وظائف الحكومة والقطاع العام مع تراخي جهود التصنيع بعد حرب ١٩٦٧. ولكننا لم نشهد في عهد عبد الناصر هذه الظاهرة الملعونة التي أتكلم عنها الآن. بل لم نشهدها بأي درجة ملحوظة في عهد السادات بسبب ما خلقته الهجرة من فرص للعمل في بلاد البترول.

كل هذه المنافذ انسدّت بعنف طوال ربع القرن الماضي: فرص العمل في الزراعة والصناعة تزيد ببطء شديد، ومعدل الهجرة انخفض بشدة بسبب انخفاض طلب دول البترول على العمالة المصرية، والحكومة المصرية تسحب يدها من تعيين خريجي الجامعات والمعاهد، وتقلل من إنفاقها على أمل أن يقوم القطاع الخاص بما كانت تقوم هي به. ولكن القطاع الخاص حاله كما شرحت: شعاره العرض والطلب، سواء فيما يتعلق بالسلع أو بالعمالة. فإذا كان هناك من هو مستعد للعمل بلا أجر، فلماذا تدفع له أجرًا؟

* * *

كلما فتحت النافذة في منزلي في الصباح رأيت شابًا في نحو الخامسة والعشرين. أعرف تاريخ حياته جيدًا لطول ما التقيت به في هذا الشارع الذي أسكنه. أعرف أن أباه فعل المستحيل لكي يتم الولد دراسته الثانوية، ثم لكي يدخل الجامعة حتى حصل على بكالوريوس تجارة. الآن بعد أن فعل هذا الشاب هو وأبوه المستحيل للحصول على وظيفة تلائم مؤهلاته، انتهى إلى الاشتغال بمسح التراب عن السيارات الرائعة المرصوصة أمام العمارة المقابلة، وأمله معلّق، كآمال الرجال الذين وصفتهم حالًا، بكرم أصحاب السيارات. ولكن هذا الكرم أمر غير موثوق به، ولا يمكن تقديره بدقة، ومن ثم لا يمكن التعويل عليه في اتخاذ قرار بالزواج أو عدمه، فهناك حاجات أهم وأكثر إلحاحًا، منها إرسال بعض ما يكسبه إلى أمه الباقية في الصعيد.

كان لا بد أن أتذكر، بعد رؤيتي لمنظر «العاملين» في السينما، بعض الإحصاءات التي قدمها اقتصادي مرموق، ومتخصص في موضوع العمالة والبطالة، ودلل بها على تحسن حالة العمالة في مصر، فقال بفخر إن نسبة البطالة في مصر انخفضت من ١١,٧٪ في ١٩٩٨ إلى ٨,٣٪ في ٢٠٠٦. قلت لنفسي: «ليس هناك شيء غريب جدًا

في هذا، فالمتبطل لا يظل ينتظر الوظيفة حتى يموت جوعًا. لا بد أن يعثر على أي وظيفة يحصل بها على قوته وقوت عياله. لا بد أنه، بعد أن حصل على دبلوم آلة حاسبة، أو على بكالوريوس تجارة إنجليزي، ويئس تمامًا من الحياة، قَبِل أن يعمل بهذه الأعمال التي وصفتها. ومن ثم استطاع الاقتصادي المرموق أن يستبعده من عداد المتبطلين. واستطاع وزراء الاستثمار والتنمية الاقتصادية أن يذكروه في إحصاءاتهم كدليل على ما حققوه من زيادة في العمالة. ولكن، ما الوصف الحقيقي لما يقوم به من عمل؟».

[٣]

هذه طريقة جديدة للموت، لم يعرفها المصريون إلا منذ عشرين عامًا على الأكثر، وهي أن تدفع بضعة آلاف من الجنيهات لشخص متخصص في تهريب الأنفار إلى إيطاليا أو اليونان، ثم تركب سيارة، مع مجموعة من اليائسين من أمثالك، تعبر بك الحدود إلى ليبيا، ومنها تركب مركبًا مطاطيًّا مع حوالي ١٤ شخصًا آخرين تأخذك إلى نقطة قريبة من الساحل الإيطالي أو اليوناني، وهنا تترك القارب وتعتمد على نفسك بالعوم إلى الشاطئ، في مكان يأمل أن تكون فيه حراسة الشواطئ ضعيفة، فتخترق نقاط الحراسة وتجد نفسك في دولة فيها فرص للعمل غير القانوني، بعكس مصر التي ليس فيها فرص للعمل القانوني أو غير القانوني.

المشكلة أن القارب المطاطي ضعيف أمام أي هياج في مياه البحر المتوسط، وعادة يحمّله المهربون بأكثر من طاقته من أنفار؛ ومن ثم فاحتمال الغرق قبل الوصول إلى شاطئ إيطاليا أو اليونان كبير، وقد تكرر حدوث هذا الغرق عدة مرات في السنوات القليلة الماضية.

وكان من آخر هذه الحوادث غرق سبعة من شباب قريتي زنقر ونوسا من محافظة الدقهلية، وهم يحاولون التسلل من هذا الطريق إلى سواحل اليونان، وقال أحد الناجين: إن القارب انقلب بركابه قبل وصوله إلى الشاطئ اليوناني بنحو ٣٠ مترًا فقط.

أقول إن هذه طريقة جديدة على المصريين للموت، وأنا أقصد بالطبع فقراء المصريين؛ إذ إن الأثرياء من المصريين ومتوسطي الحال لا يموتون بهذه الطريقة، فهم إذا أرادوا

الذهاب إلى إيطاليا أو إلى اليونان ركبوا الطائرة أو الباخرة. والطريقة حديثة على فقراء المصريين لأن هؤلاء اعتادوا أن يموتوا في بيوتهم جوعًا أو كمدًا، أو في الطريق العام نتيجة حوادث الأتوبيسات أو الميكروباصات؛ بسبب سوء حالة الفرامل؛ أو بسبب الإرهاق الشديد الذي يصيب السائق من طول ساعات العمل أو من مشقة القيادة في الطرق المصرية. وحتى إذا مات فقراء المصريين غرقًا، فالمعتاد أن يغرقوا في عبّارة سيئة الصيانة أو غير صالحة للملاحة أصلًا. أما أن يموت فقراء المصريين غرقًا في قارب مطاطي غير معد لعبور البحر الأبيض المتوسط، فهذا هو الجديد حقًّا. ولكنه ليس الشيء الوحيد الجديد في هذا النوع من الموت.

هناك شيء آخر مهم، وهو أن فقراء المصريين الذين يموتون بهذه الطريقة ليسوا في العادة من الأميين، بل إن كثيرين منهم حاصلون على شهادة جامعية، ولم يتمكنوا برغم هذه الشهادة (بل وربما بسببها) من الحصول على عمل لائق وبمرتب معقول. الأميون من المصريين إذا تركوا قراهم وقرروا الهجرة إلى خارج مصر نادرًا ما يذهبون إلى غير بلاد الخليج أو ليبيا، ومن ثم فهم نادرًا ما يتعرضون لخطر الغرق بالقرب من شاطئ دولة أوروبية. الظاهرة إذن مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنمو ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة منذ نحو عشرين عامًا، فهؤلاء هم الذين يشعرون بفجوة مؤلمة بين طموحاتهم، التي قواها ما حصلوا عليه من تعليم، وبين واقعهم المزري وعجزهم عن تحقيق أبسط مطالبهم: وظيفة معقولة ومسكن يسمح لهم بالزواج.

[٤]

في أحد الأفلام القديمة للمخرج الإيطالي الشهير فيتوريو دي سيكا، والتي أخرجها منذ نحو نصف قرن، قصة طريفة للغاية بقدر ما هي مؤثرة. تدور حول ما كان شائعًا في بعض من أشد مناطق الجنوب الإيطالي فقرًا؛ حيث كانت البطالة منتشرة، والعثور على عمل مجزٍ في حكم المستحيل، ومن ثم أيضًا صعوبة أو استحالة الحصول على مسكن ملائم. لجأ بعض الشبان الفقراء من أجل الحصول على مسكن يأويهم إلى الحيلة الآتية: أن يقصدوا قطعة أرض فضاء من الأراضي المملوكة للدولة، ويحضروا أي شيء يجدونه مما يصلح لأن يستخدم بديلًا للطوب أو الحجارة، فيبنوا حجرة صغيرة في ظلام الليل

وبأقصى سرعة، فلا يطلع النهار إلا والبناء قد تم، ولا يكون أمام البوليس أن يفعل أي شيء ضدهم؛ إذ كان هناك قانون يمنع هدم أي بناء له سقف إلا بإجراءات قضائية معقدة لا يرى البوليس جدوى منها. المهم أن يكون البناء قد أصبح له سقف. فإذا حدث ووصل البوليس قبل أن يكتمل السقف فقد انتهى الأمر. ويجري هدم البناء، وتضيع كل جهود هؤلاء الشبان المتبطلين أدراج الرياح.

ويمكن للقارئ أن يتصور كيف يمكن أن ينتج فيلم طريف للغاية يدور حول هذا الموضوع؛ إذ تصبح الحكاية كلها مضحكة بقدر ما هي مأساوية، أشبه بلعبة القط والفأر؛ إذ تدور اللعبة بين الفقراء والبوليس حول ما إذا كان هؤلاء الفقراء سيستطيعون الانتهاء من وضع السقف قبل وصول البوليس. خلال هذه اللعبة المأساوية كثيرًا ما يجد هؤلاء الفقراء أن من المفيد أن يعهدوا إلى واحد منهم بمهمة مراقبة البوليس من بعيد، فيعطي الباقين إنذارًا معينًا بأن رجل البوليس قادم، فيسرعون بعمل أي شيء لتضليله، إما بمحاولة استدراجه إلى مكان آخر، وإما يسرعون بوضع أي غطاء في الجزء الذي لم يتم من السقف ولو كان بعض الجرائد أو الخرق القديمة. وتتفاوت مواقف رجال البوليس منهم حسب شخصية رجل البوليس ومزاجه؛ فهناك رجل البوليس ذو القلب الفظ الغليظ الذي يصر على القبض عليهم وهدم الحجرة. وهناك رجل البوليس الشهم الذي يتطوع بأن ينظر إلى الناحية الأخرى حتى يتموا بناء السقف أو يتظاهر بأن السقف حقيقي وهو غير حقيقي بالمرة.. إلخ.

شيء شبيه جدًا بهذا يحدث يوميًا في القاهرة، ولأسباب مشابهة جدًا. فمع اشتداد حدة البطالة في مصر، يتزايد سنة بعد أخرى عدد الباحثين عن عمل، من أي نوع كان، يُمكنهم من الحصول على ما يسد رمقهم هم وأولادهم. ومن ثم لاحظت أن عدد هؤلاء الذين يقومون بما يسميه الاقتصاديون بـ«الأعمال الرثة» قد ازداد بسرعة في الأعوام الأخيرة؛ من ماسحي الأحذية إلى البائعين المتجولين، أو البائعين القاعدين بكميات تافهة للغاية من سلع رخيصة، لا تزيد قيمة كل ما يحاولون بيعه طوال النهار على خمسة أو عشرة جنيهات، وقد لا يزيد ربحهم منها على الثلث أو النصف، ككمية ضئيلة من الليمون أو الطماطم، أو بضعة أرغفة من الخبز، أو بضعة قوالب من الجبن الأبيض الخالي من الدسم.. إلخ.

والبوليس وراءهم باستمرار بحجج مختلفة: إما أنهم يسببون ازدحام الشوارع فيعطلون المرور، وإما أنهم يعرقلون سير المشاة على الرصيف، وإما أنهم يشوهون منظر القاهرة أمام السياح الأجانب، وإما أنهم يهددون الأمن في طريق ذهاب مسئول كبير أو عودته من عمله.. إلخ. ومن ثم فرجال البوليس يصادرون البضاعة، ويحملون الأقفاص والقفف فيرمون بها في سيارات الشرطة، وتتناثر حبات الطماطم أو الليمون وسط الشارع حيث يحاول أصحابها جمعها عبثًا. ثم يجرون وراء سيارة الشرطة مستعطفين صائحين أن الشرطة بذلك تستولي على رأس مالهم كله (الذي يتكون في الواقع من هذا القفص أو القفة)، فتأتيهم الإجابة بأنهم يستطيعون استرداده، لو أرادوا، في قسم البوليس، بعد أن تتخذ معهم الإجراءات اللازمة.

لقد رأيت في سيارات الشرطة هذه أشكالًا وألوانًا من «رأس المال»، من سلات السميط، إلى صناديق ماسحي الأحذية، إلى مختلف أنواع لعب الأطفال الرخيصة مختلطة بالأمشاط والمرايا البلاستيك.. إلخ، التي كان يعرضها أصحابها للبيع منذ لحظات صائحين بأعلى صوت: «أي شيء بجنيه». وأحيانًا تجد هؤلاء البائعين أنفسهم قد ركبوا سيارة الشرطة مع بضاعتهم وأقفاصهم؛ إذ لا يجدون معنى لترك مصدر رزقهم الوحيد يختفي عن أنظارهم دون أن يذهبوا محاولين استرداده، وكأن الشيء المُصادر هو فلذة من فلذات أكبادهم.

هؤلاء كثيرًا ما يعهدون لواحد منهم بالوقوف على ناصية الشارع الذي يأتي منه البوليس ليستطيع مراقبة تحركاته، ويعطيهم إنذارًا مبكرًا بمجرد أن يرى رجل البوليس قادمًا، فيسرع الباقون بجمع بضاعتهم، ويختفون في لمح البصر من الوجود، أو يخفون البضاعة في مكان قريب اتفقوا مع صاحبه، ويتظاهرون بأنهم كانوا يفعلون أي شيء آخر.

عندما تتأمل الصول الذي يأتي لينفذ القانون ويصادر بضاعتهم، تجد أنه ليس أفضل حالًا منهم بكثير. فالحياة لم تكن أكثر رحمة به منها بهم. ومعاملته لهم تتفاوت قسوة ورحمة حسب طبيعته ومزاجه، ووفقًا لما إذا كان الضابط المسئول قد عامله هو نفسه في الصباح بقسوة أو برحمة. ولكن أيًّا كان الأمر، ومهما كان تصرف هذا الصول أو

الضابط، فإن عملية الكر والفر هذه لا بد أن تتكرر يوميًّا في شوارع القاهرة وميادينها، وكأنها من طبيعة الأمور وسنن الكون. الناس لا بد أن تأكل لتعيش.

[٥]

إني أفهم أن يحب شخص امرأة بعينها أو رجلًا بعينه، أما أن يحب «الإنسانية» كلها فأمر تحيط به الشبهات.

ذلك أن الإنسان بطبعه، فيما أظن، يجد من الأسهل أن يوجه عواطفه إلى إنسان معين من أن يوجهها إلى مجردات «كالإنسانية جمعاء»، أو «الحرية للجميع»، أو «النساء على بكرة أبيهم».. إلخ. فإذا زعم أحد أنه لا يحب شخصًا بعينه ولكنه يحب الناس جميعًا، فإن من حقنا أن نشك في صدقه حتى يأتي بالدليل.

وقد عرفت في حياتي اشتراكيين وشيوعيين من هذا النوع. كثيرو الكلام عن كراهيتهم «استغلال الإنسان لأخيه الإنسان»، وعن تعاطفهم البالغ مع «الكادحين» أو «المعذبين في الأرض»، ثم أجدهم يستغلون زوجاتهم أو أصدقاءهم أبشع استغلال. كان منهم أيضًا من لا يرد إليَّ الكتب التي استعارها مني، مع وعد قاطع بإعادتها. فأنا في نظرهم «برجوازي مستغل» لا يستحق الرحمة، وإنما الذين يستحقون الرحمة هم فقط «الكادحون». ليس كادحًا بعينه، بل الكادحون بوجه عام.

وأذكر أني قرأت في مقال للفيلسوف البريطاني برتراند رسل وصفًا لمقابلته مع الزعيم الشيوعي لينين بعد نجاح ثورته في روسيا، وكان لينين يصف له ما فعلته الثورة الاشتراكية بملاك الأراضي الكبار الذين صادرت الثورة أراضيهم. فقال رسل إنه فوجئ ودهش دهشة عظيمة عندما لمح على وجه لينين في أثناء حديثه عما فعلته الثورة بهؤلاء المُلّاك، ملامح قسوة بالغة، لم يستطع رسل أن يوفق بينها وبين ذلك التعاطف الشديد الذي كان لينين يتكلم عنه نحو فقراء الفلاحين.

تذكرت هذا وذاك عندما قرأت أخبارًا عن العذاب الذي تعرضت له مجموعة من النساء يعملن كموظفات بمركز شباب مدينة ٦ أكتوبر؛ إذ صدر قرار من وكيل وزارة

الشباب بالجيزة بإلغاء انتدابهن للمركز عقابًا لهن على عدم تنفيذ بعض الأوامر المشددة بالحضور إلى إستاد القاهرة في يوم معين. كان لهؤلاء السيدات أعذار وجيهة لم يلتفت إليها وكيل الوزارة. فمثلًا ناهد عبد الحكيم لم تنفذ الأمر بسبب الحمل، وناهد عبد الخالق لديها طفل رضيع وتعاني من شلل الأطفال، وهناك أعذار مماثلة لإيمان عبد الله، وسهام صبري، وربيعة ياسين، وداليا عبد القادر، وأحلام محمود، وفاطمة سيد.. إلخ.

أما المناسبة التي دعت وزارة الشباب إلى إصدار هذه الأوامر المشددة بالحضور، والتي اضطرت هذه المجموعة من النساء البائسات إلى مخالفتها، فهي إقامة الماراثون النسائي للجري والمشي (والذي كتب اسمه بالعربية هكذا: مرأة.. ثون)، والذي تقدمته السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية. وقد وصفت جريدة الأهرام أهداف الماراثون بأنها جزء من أهداف حركة سوزان الدولية للمرأة من أجل السلام، ومن بينها «دعم مشاركة المرأة في عملية صنع السلام، وتوفير مجتمعات آمنة تكفل الأمان للمرأة والطفل».

[٦]

حدث في وسط البلد في القاهرة في أول أيام العيد، أن هاجم عشرات (والبعض يقول مئات) من الشباب عددًا من النساء، في الطريق العام، بمرأى من الناس، بمن فيهم بعض رجال الشرطة؛ مما جعل الجميع يشعرون بأن شيئًا جديدًا وخطيرًا يحدث، أو أن شيئًا خطيرًا بدأ يظهر للعيان، ولم نكن نظن أنه وصل إلى هذا الحد.

والمغزى الأساسي الذي خرجت به من هذا الحادث، خاصة وقد حدث بعد أيام قليلة من اكتشافنا أن مياه الشرب في عدة مدن وقرى مصرية اختلطت بمياه المجاري؛ مما أدى إلى دخول عشرات إلى المستشفيات ووفاة بعضهم، هو أن النظام المصري، بعد ثلاثين عامًا من السياسات البالغة الاستهتار والأنانية، قد أدى إلى هبوط نسبة لا يستهان بها من المصريين إلى مستوى من المعيشة لا يلائم الآدميين.

حدث هذا عن طريق تجويع نسبة كبيرة من المصريين، وإهمال تعليمهم، والتراجع عن توفير فرص عمل مجزية لهم، وعن إقامة مساكن تصلح لسكنى الآدميين، وتسمح لهم بالزواج والاستقرار، وعن إتاحة وسائل للمواصلات تحافظ على كرامتهم.. إلخ. تحولت

هذه النسبة من المصريين التي قد تصل إلى ٤٠٪ من السكان، معظمهم من الشباب، إلى كائنات تهيم على وجوهها في الشوارع، فاقدة للأمل وتكلم نفسها أحيانًا، لا تفكر إلا في أساسيات الحياة، كتوفير الطعام لنفسها وأولادها، أو تبحث عن الإشباع الجنسي بالالتصاق بالنساء في وسائل النقل العام (والآن في الشوارع)، أو عن طريق الزواج بورقة عرفية يعرف أصحابها أنها لا قيمة قانونية لها، أو ترتكب جرائم قتل للحصول على مبلغ تافه من المال، أو تدمن مخدرات رخيصة تريح المرء من التفكير في الواقع القاسي المحيط به، وتخفف في نفس الوقت من وطأة الشعور بالجوع، أو تبحث عن أي وسيلة للهروب من البلد أملًا في الحصول على مصدر للرزق، كالذهاب إلى السعودية بزعم أداء العمرة، ثم الاختفاء هناك في الصحراء عندما يجيء وقت العودة إلى مصر (كما فعلت مؤخرًا نسبة كبيرة من المعتمرين المصريين)، أو قبول أي عرض من مقاولي الأنفار لترحيلهم عبر البحر المتوسط إلى إيطاليا، ثم السباحة والتسلل إلى داخل إيطاليا أملًا في ألا يراهم رجال الشرطة الإيطالية، ثم يبحثون لأنفسهم عن عمل هناك، ولو اشتغل المهندس شيالًا، والمحاسب خادمًا في فندق، والمحامي بائع جرائد، هذا إذا نجوا من الموت غرقًا في الطريق.

هؤلاء شباب ليس لديهم ما يفقدونه. لا زوج ولا أبناء ولا وظيفة كريمة ولا مال. والأب والأم مشغولان عنهم بالبحث عن لقمة العيش. ولا أمل في المستقبل المنظور في الحصول على أي شيء من هذا: الأسرة أو الوظيفة أو المال. كما أنهم لا يخشون نظرة الناس المحيطين بهم، وما قد تولده أفعالهم من كراهية أو احتقار؛ فهم مكروهون محتقرون على أي حال، إذ ليس لديهم ما يميزهم عن الآلاف المؤلفة من قطعان الشباب الضالة في الطرقات، بل ليس لديهم ما يخافونه من رجال الأمن؛ إذ إن نسبة كبيرة من رجال الأمن لا يختلفون كثيرًا هم أنفسهم عن هذا الشباب الضائع. إذ تلاحظ النظرة البائسة على وجوه رجال الشرطة، من فرط ضياع الأمل، وأجسامهم الهزيلة من فرط الجوع، وذلهم وعجزهم عن طرد ذبابة، ناهيك عن ملاحقة شباب يحاولون الاعتداء على امرأة في الطريق. فمعظم رجال الشرطة لديهم نفس مشكلات الفقر والجوع وسوء حال السكن وضعف الأمل في الزواج، فضلًا عما يتعرضون له يوميًّا من إذلال من الضباط الذين لديهم مشكلات قد تكون مختلفة بعض الشيء في النوع ولكن مصدرها الأصلي هو نفس مصدر مشكلات رجال الشرطة البائسين والشباب المتبطل: الفساد والدولة الرخوة

المستهترة. فما الذي يمكن أن يحرك همة رجل البوليس المسكين، أو حتى الضابط الهمام لحماية فتاة أو امرأة يُعتدى عليها في الطريق، في ظل هذا المناخ العام من الإحباط؟

فئة صغيرة جدًّا من المصريين لا تشعر بهذا الإحباط، هم الذين تكنس لهم الشوارع كل صباح، وتغلق لهم الطرقات بالساعات إذا سُمع برغبتهم في المرور منها، وتبنى لهم المساكن وتستورد لهم الأطعمة، ويخطبون ويتزوجون من بنات أو أولاد من نفس هذه الطائفة التي تحتكر الأكل والشرب والشواطئ، وتحتكر لأولادها الوظائف والمساكن والأفراح. بل أصبحت هذه الفئة تحتكر الصحف أيضًا؛ إذ لوحظ أن الصحف التي تمتلكها الحكومة لم تنشر شيئًا عما حدث في وسط البلد في أول أيام العيد إلا بعد أن تناقلت الدنيا كلها الخبر، وأصبح حديث الرائح والغادي، وأذيع في الإذاعات الأجنبية، فأصبح منظر الصحف الحكومية المصرية بعد أسبوع من الحادث من دون أن تنشر عنه شيئًا، مثيرًا لمختلف الظنون، وأصبح من المحتم على هذه الصحف أن تنشر شيئًا عنه. فإذا بنا نقرأ تغطية للموضوع في الجريدة اليومية الحكومية الأولى كان السكوت أفضل منها؛ إذ تراوح ما كتب فيها بين الدفاع المستتر عن هذا الشباب الذي خرج لتمضية وقت مرح بمناسبة العيد، وبين انتقاد الفتيات لخروجهن من بيوتهم في هذا الزحام، أو إنكار أن يكون قد حدث أي شيء خطير على الإطلاق، والزعم بأن ما حدث يحدث مثله في كل عام، وإظهار رجال الأمن بمظهر من أدوا واجبهم بالكامل.

قيل لنا مرة، منذ بضعة أسابيع، إن أعضاء هذه الفئة المحظوظة من الشعب المصري، والتي تقوم منذ زمن طويل بحكمه، وأولادهم الذين يزمعون الحلول محلهم في الحكم، لا يقرأون على أي حال ما تنشره الصحف المستقلة أو المعارضة؛ إذ ليس لديهم الوقت الكافي لسماع الشكاوى؛ حيث إن لديهم مشاغل أهم، تتعلق في الأساس، بتحضير المصريين لقبول خبر حلول الابن محل الأب في الحكم. وهم في رأيي يضيعون وقتهم الثمين فيما لا يجدي كثيرًا. فتعديل المادة ٧٦ أو ٧٧ من الدستور أو إعادة تعديلهما بغرض تسهيل توريث الحكم لابن الرئيس، لم يعد يهم هذا القطاع الواسع من المصريين الذين وصفت حالهم منذ قليل. لعل الغرض إذن، من تعديل هذه المادة أو تلك، هو إقناع بعض الدول أو الهيئات الأجنبية بأن حلول الابن محل الأب، تم بطريقة «ديمقراطية». ولكن لعل هذه الدول والهيئات لا يهمها أيضًا تعديل هذه المادة أو تلك أو بقاؤهما على

ما هما عليه. فهذه الدول والهيئات الدولية لا يهمها في الواقع إلا قيام هذه الفئة المصرية المحظوظة بالإسراع ببيع هذا البنك أو تلك الشركة للأجانب، وعدم النطق بكلمة واحدة تتعارض مع ما تفعله هذه الدولة أو تلك الهيئة في العراق أو لبنان أو غيرهما من الدول. في سبيل شراء هذا البنك أو تلك الشركة إذن، وفي سبيل استمرار هذه الفئة الصغيرة المحظوظة في احتكار الأكل والشرب والمساكن والشواطئ والأفراح، يجوز تجويع نسبة كبيرة من الشعب المصري وتشريده على هذا النحو، حتى أصبح من الممكن أن ترى أحيانًا رجلًا من رجال البوليس يبحث عن بعض بقايا الطعام في صندوق من صناديق القمامة، وحتى لجأ مئات من الشباب المصري لحل مشكلاتهم النفسية والجنسية إلى الاعتداء بلا هوادة على أي امرأة يجدونها في الطريق.

* * *

قرأنا في الصحف الصادرة بعد إجازة العيد أن الشرطة سجلت من أعمال التحرش الجنسي خلال أيام العيد عدة مئات، ولا بد أن أعمال التحرش التي لم تصل إلى علم الشرطة يفوق ذلك بكثير.

ثم سمعت من أستاذ مصري يقوم بتدريس اللغة العربية لمجموعة من الشبان والشابات الأمريكيين الذين جاءوا إلى مصر لقضاء عدة أشهر في تعلم اللغة العربية، أنهم مروا بتجربة سيئة للغاية خلال أيام العيد، التي قضوها في الإسكندرية، فتعرضت الفتيات لهذا التحرش في أثناء سيرهن على كورنيش البحر. كان التحرش أساسًا بالكلام البذئ، وكان الشبان المصريون يظنون خطأً أن الفتيات لا يفهمن العربية، ولكن التحرش تجاوز أحيانًا الكلام البذئ، وشعرت الفتيات كما شعر الشاب الأمريكي المرافق لهن بضيق وغضب شديدين، ولكنهم لم يعرفوا كيف يتعاملون مع جمهور من الشباب المصري الذين يشجع بعضهم بعضًا، ولا يبدون وكأنهم يكترثون بأي شيء.

بعد انقضاء الإجازة بأيام قليلة رأيت في بعض الصحف المصرية صورة مدهشة، وهي صورة وزيرة شئون السكان والأسرة، وهي وزارة حديثة في مصر، وهي تقود مظاهرة صغيرة (أظن أنها كانت، كما يبدو من الصورة، داخل أسوار جامعة القاهرة) وإلى جانبها سيدتان فاضلتان تحتلان مركزين مهمين يتعلقان بالتعليم والسكان، ويحيط

بهن عدد قليل من النساء والرجال وهم يحملون بعض اللافتات، وقرأت تحت الصورة أن المظاهرة كانت احتجاجا على التحرش الجنسي.

اعتبرت القيام بمظاهرة من هذا النوع أمرًا مدهشًا؛ لاعتقادي أن المشكلة أعقد بكثير من أن تساهم مظاهرة في حلها، بل أعقد بكثير أيضًا من أن تستطيع حلها المؤسسات الثلاث التي ترأسها أو تعمل بها السيدات الثلاث الفاضلات؛ إذا لم تعضدها سياسات تتخذها وزارات ومؤسسات أخرى كثيرة، وتستمر فعاليتها مدة طويلة من الزمن، تقارب في طولها المدة التي انقضت منذ بدأ هذا التدهور المريع في أحوال الشباب والمجتمع المصري، وأدى في النهاية إلى ظاهرة التحرش الجنسي، بالدرجة التي شهدناها في الأيام الأخيرة، وظواهر أخرى شبيهة بها. فما الذي حدث بالضبط وأدى إلى هذه النتيجة؟

* * *

ظللت لمدة أطول من أربعين عامًا أعتمد على مترو حلوان للوصول إلى مكان عملي. كنت أركبه أولًا إلى محطة باب اللوق، ثم بعد عشرين عامًا (بعد أن تحول إلى مترو الأنفاق) إلى ميدان التحرير. ثم توقفت عن ذلك منذ أربع أو خمس سنوات عندما أصبح من الصعب عليَّ أن أصعد ٧٦ درجة من درجات السلم في محطة ميدان التحرير (أو السادات) التي تقودني إلى الشارع.

ظل هذا المترو طوال هذه المدة أفضل وسيلة في نظري للوصول إلى ميدان التحرير. ففي العشرين سنة الأولى (من منتصف الستينيات إلى منتصف الثمانينيات)، لم يكن يعيبه إلا ما كان يطرأ عليه في فترات معينة من اليوم من ازدحام شديد، وهي فترات خروج عمال المصانع من حلوان ثم من ثكنات المعادي، فيصبح حتى الوقوف داخل القطار أمرًا صعبًا، كما يصبح الخروج من القطار في المحطة التي تريد النزول فيها أمرًا غير موثوق به. بل قد يضطرك الازدحام الشديد، ورغبة بعض الركاب في النزول في محطة غير التي تريد النزول فيها، إلى النزول معهم إلى الرصيف، بالرغم منك، مدفوعًا بضغط الأجسام البشرية. ولكن كانت هذه مشكلة بسيطة يمكن تجنبها بتجنب أوقات خروج العمال.

بتحوُّل المترو إلى مترو الأنفاق، بما صحبه من زيادة عدد العربات وتقصير المدد بين

القطارات، خفت بشدة مشكلة الازدحام، ولكنى فوجئت قبل سنتين أو ثلاث من توقفي شبه التام عن ركوب المترو، بظهور مشكلة جديدة ليس فقط عليَّ، بل أيضًا على مصر. ففي أثناء العودة من ميدان التحرير يفاجأ الركاب في بعض المحطات، كالسيدة زينب أو الملك الصالح، بصعود عدد كبير من الصبية أو الشبان الصغار، في بداية أو منتصف سن المراهقة، إلى عربات المترو وهم يرتدون الزي المدرسي، ويحملون بعض الحقائب، ولكن ملابسهم مهلهلة للغاية، وحقائبهم وأحذيتهم في حالة يرثى لها، فإذا بهم ينتشرون بسرعة في عربات المترو، ويجرون في ممراتها غير عابئين بالواقفين في طريقهم، ويصيح بعضهم في بعض من أول العربة إلى آخرها، ويلوّحون بالأيدي والحقائب، ويتبادلون السباب والصراخ والعبارات البذيئة؛ مما يثير الرعب بين الجالسين والواقفين من الركاب الآخرين، من الرجال والنساء، العائدين مرهقين من أماكن العمل، ولا يستطيعون التكهن بما يمكن أن يصدر من هؤلاء الشياطين الصغار الذين لا يبدو عليهم وكأن من الممكن أن يوقفهم أحد عند حدهم.

إن أي تأمل بسيط لوجوه وسلوك هؤلاء الصبية والشباب الصغير يبين لك من فورك أنهم مجموعة من الشباب الضائع الذين لم يقم بتربيتهم أحد، لا أسرة ولا مدرسون، ولا يمكن أن يردعهم أحد، لا أب ولا أم ولا ناظر مدرسة، وأن أقصى ما يمكن أن يتلقوه من دروس في السلوك هو ما يرونه ويسمعونه من التليفزيون الذي تختلط فيه مشاهد الإثارة الجنسية، بإعلانات السلع المثيرة لرغبات لا يستطيعون تحقيقها، مع أحاديث دينية ومواعظ منبتة الصلة بواقع حياتهم اليومية.

ليس من الصعب بالمرة أن تتخيل ما لا بد أن يحدث لهؤلاء الصبية مع تقدمهم في السن، سواء دخلوا جامعة أو معهدًا فنيًّا أو اشتغلوا في ورشة أو بالخدمة في مطعم، أو بوظيفة توصيل الطعام إلى المنازل، أو منادين في أماكن ركن السيارات، أو فشلوا في الحصول على أي فرصة من هذه الفرص الرائعة فجلسوا أمام أي تليفزيون في أي منزل أو حجرة في إحدى العشوائيات أو في أي مقهى قريب. فإذا جاء العيد واستطاعوا بأي طريقة أن يجمعوا بضعة جنيهات وخرجوا إلى الطريق العام، أو ساروا على كورنيش النيل في القاهرة أو البحر في الإسكندرية، ما الذي يمكن أن يصنعوه لقضاء الإجازة بنقودهم المعدودة، غير التحرش بالناس؟ وما الذي يمكن أن يردعهم أو يخافوا من

فقده؟ احترام الناس؟ أم حب الأب أو الأم؟ أم عطف الأخ الذي حاول السفر بطريقة غير شرعية إلى إيطاليا أو اليونان بحثًا عن عمل، فلم ينجح ورجع خائبًا ليجلس أيضًا على مقهى أمام التليفزيون؟ أم يخافون من بطش رجال الشرطة الذين لم يعد حالهم أفضل كثيرًا من حالهم؟

هذا هو فيما يبدو لي التفسير الحقيقي لظاهرة التحرش الجنسي في مصر، وهو تفسير يذكرنا، من بعض النواحي، بقصة يوسف إدريس الشهيرة (أرخص ليالي) التي وصف فيها حالة فلاح صغير معدم، لم يجد أمامه في نهاية اليوم من وسيلة للترفيه عن نفسه إلا أن يرقد إلى جوار زوجته المنهكة بدورها. هؤلاء الشبان الصغار سيبحثون بدورهم في أيام العيد، عن أرخص وسيلة للترفيه عن أنفسهم من واقع بائس، ولكنها أفظع من الطريقة التي كان يتكلم عنها يوسف إدريس. لقد مضى على كتابة يوسف إدريس لقصته أكثر من ستين عامًا، تضاعف فيها سكان مصر أكثر من ثلاث مرات، وانتقل خلالها ملايين من سكان الريف إلى المدن بحثًا عن عمل، فلم يجد عملًا مجزيًا إلا نسبة صغيرة منهم في العشرين سنة الأولى (التالية لكتابة أرخص ليالي). وجد كثير منهم عملًا محترمًا في مصانع حصلوا منها على دخل معقول ودرجة معقولة من احترام النفس، ومن هؤلاء من كان يزدحم بهم مترو حلوان في الخمسينيات والستينيات. في العشرين سنة التالية، ذهب كثيرون منهم إلى الخليج واستطاعوا الزواج بما جمعوه من مدخرات، فلم يفكروا في التحرش بأحد في الأعياد. ولكن في العشرين سنة الأخيرة، التي لم يتوقف خلالها السكان عن الزيادة، أغلقت كثير من أبواب الرزق في الخارج والداخل: في الخارج بسبب تضاؤل الطلب على العمالة المصرية في دول البترول، وفي الداخل بسبب الانفتاح الزائد عن الحد، وسحب يد الحكومة أكثر فأكثر من التدخل في الاقتصاد، وتفضيل القطاع الخاص تشغيل الآلات على تشغيل العمال، فلم تعد الأعمال الباقية المتاحة لأغلبية الشباب المصري من النوع الذي يشغلهم عن التحرش بالنساء.

طوال هذه العشرين سنة الأخيرة لم يبد من الحكومة المصرية أي قلق جدي من تفاقم المشكلة، إذ كان الذي يقلقها أشياء أخرى لا داعي للخوض فيها الآن. لا مانع من التظاهر بالعمل على حل المشكلة، كإنشاء وزارة للشباب مثلًا، أو كنشر أرقام تدل على انخفاض البطالة، مع أن العين المجردة كافية للتدليل على تفاقم المشكلة يومًا بعد

يوم. لا بد إذن، أن المسئولين وجدوا طريقة لحساب العمالة والبطالة من شأنها أن يُدرجَ هؤلاء الشبان الضائعون في عداد المشتغلين. وعندما رأوا أن هذه الأرقام لم تحل مشكلة الشباب، فكروا في إنشاء وزارة جديدة اسمها «وزارة السكان والأسرة»، فلم تستطع بدورها حل المشكلة؛ إذ إن الوزيرة الجديدة لا تستطيع أن تصنع شيئًا إلا بالتعاون مع وزراء الاقتصاد والصناعة والتجارة والتنمية، وهؤلاء الوزراء بدورهم مشغولون بأشياء أخرى أهم لديهم من مشكلة الشباب والتحرش الجنسي.

لم يبق إذن إلا حل واحد، وهو أن تنظم الوزيرة مظاهرة في مكان آمن تمامًا من أي تحرش، وتنضم إليها فيها بعض السيدات الفاضلات الآمنات بدورهن من أي تحرش، فيرفعن بعض اللافتات التي تنادي شباب مصر بالكفّ عن أي عمل يخدش الحياء، على شرط أن تلتقط بعض الصور للمظاهرة حتى يعمَّ الانتفاع بها.

الفصل الثاني

تمليك ما لا يُملَّك

[١]

السيد فاروق حسني، الذي ظل وزيرًا للثقافة في مصر أكثر من عشرين عامًا في عهد حسني مبارك، لم يتصرف في موضوع الترشيح لرئاسة مؤسسة اليونسكو، التصرف اللائق بوزير في دولة لها بعض المبادئ التي تلتزم بها، وتستوحي مواقفها من مشاعر شعبها، فلا تعامل أعداءها مثل ما تعامل أصدقاءها، ولا تنفق أموال شعبها بلا ضابط ولا شعور بالمسئولية. بالعكس من ذلك، كانت تصرفات وزير الثقافة في هذا الموضوع، كما لو كانت الوزارة والدولة كلاهما عزبته الخاصة أو عزبة والده. فجاءت قصة الترشيح والانتخاب محزنة للغاية، من أولها إلى آخرها.

عبّر فاروق حسني لرئيس الجمهورية عن رغبته في الترشح لرئاسة اليونسكو، وطلب منه المساعدة، فوافق الرئيس ووعد بمساعدته. هكذا سمعنا عن هذا الأمر لأول مرة. لم نسمع أن الدولة المصرية فكرت في ترشيح مصري لهذا المنصب الرفيع، فاستعرضت بعض الأسماء من كبار المثقفين المصريين من ذوي السمعة الدولية الطيبة، ومن أصحاب المواقف المعروفة في خدمة الثقافة العربية، وفي معارضة الخطط الصهيونية والأمريكية التي تهدد الهوية العربية والتراث العربي أو الإسلامي، والتي تحاول تغيير مناهج التعليم في البلاد العربية على نحو يهدد هذه الهوية وهذا التراث. سمعنا فقط عن رغبة فاروق حسني في تقلد الوظيفة وعن استجابة الرئيس لرغبته. الأمر، إذن، شبيه بتصرف صاحب

عزبة في عزبته أو عزبة والده. الطفل المدلل لديه رغبة مثلًا في الزواج من فتاة جميلة من أسرة ثرية ولها خطاب كثيرون، فلا بد من دعمه ومساعدته، ولا بد من تجنيد أهل العزبة كلهم لتحقيق غرضه، وإيرادات العزبة كلها توضع تحت تصرفه ما دامت تخدم هذا الغرض.

ظل أهل العزبة، بمن فيهم الفلاحون المساكين، ما يقرب من عام بأكمله، لا يسمعون إلا عن رغبة الابن المدلل في الزواج. الابن يتقدم للترشيح، الابن يسافر، الابن يعود، الرئيس المصري يكلم الرئيس الأمريكي في الموضوع، الرئيس المصري يطلب من العدو الإسرائيلي ألا يخلق مشكلات للابن المدلل، العدو الإسرائيلي ينتهز الفرصة فيطلب مقابلًا لذلك من الرئيس المصري، وإن كنا لا نعرف ما الذي طلبه بالضبط. وزير الخارجية المصري يترك أعماله ليقوم بالاتصالات الواجبة للحصول على الدعم للابن المدلل. الرئيس المصري ووزير خارجيته يستخدمان ثقل دولتهما لإقناع الدول العربية الأخرى بعدم ترشيح منافس للمرشح المصري. كبار موظفي وزارة الثقافة يتركون أعمالهم للتفرغ لحملة الوزير. الجريدة التي تصدرها الوزارة تتابع أخبار الحملة يومًا بيوم، وتتحدث عن أمجاد الوزير وإنجازاته. المثقفون المصريون يطلب منهم الكتابة في الصحف تأييدًا له.. إلخ.

ولأن الوزير يعرف أهمية الدور الصهيوني في الدعاية في الغرب، وفي التأثير على صنع القرار فيها، لم يدخر الوزير جهدًا لكسب إسرائيل والصهيونية إلى صفّه، بصرف النظر عما إذا كان هذا هو أيضًا رأي شعبه. فالوزير يسافر إلى ندوات ولقاءات في أوروبا يعبر خلالها بطرق مختلفة عن حبه لليهود وأسفه على ما حدث لهم منذ سبعين عامًا في ألمانيا، وعن حبه للسلام بصفة عامة، وتقديره «للآخر»، أيًّا كان هذا الآخر. ويدلي بتصريح لجريدة الديلي تيلجراف البريطانية بأنه إذا فاز بمنصب مدير اليونسكو فلن يمانع في زيارة إسرائيل أو التعامل معها. وباعتباره رئيسًا للمسئول عن المشروع القومي للترجمة، يوعز إليه بترجمة كتب لمؤلفين إسرائيليين، كما يعد باستكمال مشروعات ترميم الآثار اليهودية، ويعطي الجائزة التقديرية لشخص لا يحظى بتقدير المثقفين المصريين ولكن يحظى برضا الإسرائيليين. وتخطر بباله أيضًا فكرة جهنمية، وهي دعوة مايسترو إسرائيلي لقيادة فرقة موسيقية في دار الأوبرا المصرية. كانت هذه أول مرة يحدث فيها

مثل هذا، مما كان لا بد أن يدخل السرور الفائق في نفوس الإسرائيليين، وأن يصيب بالغم كل من يسمع بالأمر من المصريين. ولكن لا شيء يقف في وجه الابن المدلل؛ إذ إن كل شيء ممكن، بل ويجنّد الوزير عددًا من المثقفين المصريين لحضور الحفلة الموسيقية باسم غرامهم بالموسيقى الكلاسيكية وحبهم للسلام في نفس الوقت، ويدفعهم دفعًا لكتابة ما معناه أنه ليس هناك أي غضاضة في ذلك.

هذه الحفلات والتنقلات كلها، من بلد لآخر، لا بد أن تكون باهظة التكاليف. فمن الذي سيخبرنا يا تُرى بما تحملته خزانة الدولة ووزارة الثقافة من هذه التكاليف؟ وهل مجرد دعم الرئيس للوزير كافٍ للموافقة على صرف كل هذه الاعتمادات؟

سمعنا أن جزءًا من هذه التكاليف تحمله رجل أعمال شهير وبالغ الثراء، كان يتنقل مع الوزير من مكان لآخر، ورأينا صورته في التليفزيون أكثر من مرة وهو يسير إلى جانب الوزير. فما هو يا ترى النفع العائد على رجل الأعمال الشهير هذا، من وراء هذا الدعم المطلق؟ هل هو حرص رجل الأعمال على أن يتولى وزير مصري أو عربي أو مسلم رئاسة اليونسكو لخدمة الثقافة العربية أو الإسلامية؟ وهل نضمن أن هذه المصاريف التي تحملها رجل الأعمال عن طيب خاطر لن تترتب عليها أعباء تقع على عاتق سائر المصريين؟

لا يعلم أحد بالضبط السبب في فشل كل هذه الجهود. لا أرجح أن السبب معارضة إسرائيل والصهاينة، ولا حتى معارضة الولايات المتحدة، فكلاهما يعرف جيدًا أن فاروق حسني يمكن أن يقوم بخدمات رائعة لكل منهما، أكثر بكثير من المرشحة البلغارية التي نجحت بالفعل. فالعربي المتهاون في حقوقه والمستعد للتعاون، أفضل بكثير في نظر إسرائيل من أوروبي لا صلة مباشرة له بالصراع العربي/ الإسرائيلي، بل قد يتخذ هذا الأوروبي موقفًا مضادًّا لإسرائيل مدفوعًا ببعض المبادئ الإنسانية المجردة وبعض المثل العليا.

أيًّا كان سبب السقوط فهو بالتأكيد ليس معاداة الصهيونية والأمريكيين له، كما زعم الوزير بعد عودته، فقد فعل كل ما يستطيع لكسب ودهم قبل الانتخابات، وأكد استعداده لأن يفعل أكثر في حالة فوزه. طبعًا لا بد أن يقول الوزير مثل هذا بعد فشله في

الانتخابات؛ إذ يحاول الآن كسب المصريين إلى صفه بعد أن لم يبقَ له إلا وزارة الثقافة المصرية. الأكثر مدعاة للدهشة هو القول الذي نسبه الوزير إلى رئيس الجمهورية المصري؛ إذ قال الرئيس له في أثناء مواساته بعد سقوطه: «ارمي ورا ظهرك!»، أي لا تجعل ما حدث يصيبك بأي حزن، ولتركز على المستقبل، أي مستقبلك في وزارة الثقافة. المدهش في هذا القول أن الرئيس المصري عامل الموضوع مرة أخرى وكأنه شأن خاص يتعلق بمصلحة فاروق حسني الشخصية. لقد خسرت مصر موقعًا مهمًّا في مؤسسة دولية رفيعة، وكان من الممكن جدًّا أن تكسبه لو لم تتم إدارة الموضوع كله وكأننا بصدد عزبة خاصة ومصلحة خاصة للابن المدلل. وهذه الخسارة كانت جديرة بأن تشعرنا جميعًا، ومعنا رئيس الدولة بالطبع، بالأسف على ما ضاع من يد مصر. ولكن ها هو الموضوع ينظر إليه على أنه نكسة صغيرة تحدث لابن عزيز، لا بد من مواساته، برغم كل ما فعله وبدّده من جهد وأموال المصريين، وأقل ما يجب عمله للتخفيف من أحزانه، تركه في منصبه الرفيع في مصر لمدة ٢٢ سنة أخرى.

[٢]

عندما وقع ذلك الحادث المأساوي لقطار الصعيد منذ ثماني سنوات، والذي راح ضحيته عدة مئات (والبعض قال إنه آلاف) من المصريين، كانت الصدمة كبيرة بالطبع، ولكن عندما أخذت المعلومات تتوالى على الناس عن ملابسات الحادث، وعن درجة تكدس الناس في العربات، وصعوبة إيقاف القطار بسبب تعطل آلات الإنذار، وصعوبة الهرب من القطار لأن الناس والحقائب والقفف كانت تملأ الممرات، ولم يكن من السهل الوصول إلى الأبواب أو القفز من النوافذ، وعندما عرف أن سبب الحريق وجود موقد كيروسين في داخل إحدى العربات يستخدمه رجل فقير كمصدر للرزق بأن يبيع أكواب الشاي للركاب، وهو طبعًا أمر غير مسموح به، ولا بد أن مفتش القطار تغاضى عنه كوسيلة أيضًا لكسب الرزق.. إلخ. عندما عرف الناس كل هذه التفاصيل بدا الحادث منطقيًّا تمامًا، ومعقولًا للغاية. وبدا الغريب فقط أن مثل هذا الحادث لا يتكرر كل يوم، وأن قطارًا بعد آخر من قطارات الصعيد يصل سالمًا بركابه، يومًا بعد يوم، دون حريق أو تصادم.

كذلك عندما وقع حادث سرقة لوحة زهرة الخشخاش لفان جوخ بعد ذلك بثماني سنوات، وهي لوحة تقدر قيمتها بخمسين مليون دولار، في وضح النهار، ودون أن يبدو أن السارق قد استخدم أي وسيلة من وسائل العنف أو طريقة تكنولوجية حديثة يتجنب بها إطلاق صفارات الإنذار، أو يعطل بها الكاميرات المسلطة على اللوحات، ودون أن يترك أي أثر يمكّن من القبض عليه.. إلخ، عندما حدث ذلك بدا الأمر غريبًا جدًّا ومدهشًا لأول وهلة، ولكن عندما توالى نشر التفاصيل عن الحادث، فعرفنا أن معظم الكاميرات كان معطلًا من الأصل، وأن حراس المتحف المتواجدين في وقت الحادث كان عددهم ضئيلًا جدًّا، ومعظمهم أو كلهم كانوا منشغلين بشيء آخر عن الحراسة، إما بتناول الطعام وإما بأي عذر آخر مكنهم من الانصراف في غير موعد الانصراف، ثم سمعنا أن الوزير يتهم مدير المتحف، ومدير المتحف يتهم الوزير، إلى درجة أن مدير المتحف رفع قضية على الوزير اتهمه فيها بإرسال رجال للبحث في مكتبه عن أي أوراق قد تفيد في إبراء ذمة المدير من تهمة التقصير.. إلخ، عندما سمعنا كل هذه التفاصيل وأكثر، بدا الحادث طبيعيًّا للغاية ومنطقيًّا جدًّا، وأصبح الشيء الغريب فقط هو: كيف لا يحدث حادث كهذا كل يوم؟ وكيف لا يزال لدى مصر عدد كبير من التحف المعروضة في المتاحف، أو الموضوعة في المخازن؟ كيف لا يتكرر مثل هذا الحادث يوميًّا في المتاحف المصرية، وحالة الجميع هي على ما تعرف: حالة الحراس ومرتباتهم، والمديرين وطريقة تعيينهم، والوزراء وسهولة التخلص من مسئولياتهم.. إلخ؟

[٣]

أريد أن ألفت النظر إلى صفة من صفات النظام الحاكم في مصر قبل ثورة يناير ٢٠١١، لم تحظ بما تستحقه من اهتمام، وهي القسوة. أنا لا أقصد قسوة النظام في معاملة الفقراء والمساكين وقليلي الحيلة، ممن لا ظهر لهم ولا واسطة، فهذا معروف ومشهور، بل أقصد قسوته في معاملة رجاله الأثرياء المقربين، وواسعي الحيلة، واللصيقين جدًّا بالرءوس العليا للنظام.

فبين الحين والآخر نسمع عن سقوط واحد من هؤلاء الذين كانوا في اليوم السابق

مباشرة من رجال النظام المحظوظين، فإذا بالنظام يتخلى عنه فجأة، وكأنه يلقي به فجأة من النافذة، فيجد نفسه في الشارع. وإذ تجده وسائل الإعلام وحيدًا وبلا نصير، تشرع في نشر فضائحه، وتملأ الدنيا بتفاصيل أعماله السيئة كلها منذ تولى مسئولية وزارة أو مؤسسة كبيرة، وتسهب في بيان ما استولى عليه من أراضي الدولة وأموالها بغير حق، لنفسه وزوجته وأصدقائه ومحاسيبه، خلال حياته الطويلة بالقرب من قمة السلطة.

المدهش هنا، ليس تجرؤ الناس عليه عندما يجدون النظام قد تخلى عنه، بل كل هذه القسوة التي يبديها النظام معه، وهو الذي بذل النفس والنفيس لإرضاء القابعين على قمة السلطة، وكان يظن أنه آمن تمامًا طالما استمر في عمله على إرضائهم.

من مظاهر هذه القسوة، التظاهر، من جانب أعمدة النظام، بأنهم لم تكن لهم بهذا الشخص صلة وثيقة في أي يوم من الأيام، وكأنهم لم يحققوا أرباحًا طائلة من وراء فساده الذي يتهم به، وإطلاق سلطات التحقيق عليه بينما تغض البصر عن كثيرين غيره، والسماح لوسائل الإعلام الحكومية بالخوض في سيرته بينما هي ساكتة تمامًا عن أمثاله.

شيء واحد فقط يمكن أن يحمي الرجل الملقى به فجأة في الشارع من هذه القسوة الزائدة من جانب النظام، وهو أن يبدي من الشجاعة ما يجعله يهدد من تخلى عنه بأنه سيهدم البناء كله فوق رءوس الجميع، إذا استمروا في معاملته على هذا النحو، وأنه قبل أن يصيبه سوء، سوف يجعل الفضيحة عامة، وعلى الجميع أن يواجهوا نفس التهمة. هنا فقط، بشرط أن يبدو التهديد جديًّا، يمكن أن يكف النظام يده عنه، ويتركه لشأنه.

مما يساعد النظام على التنصل من المسئولية عن أعمال الفساد التي يرتكبها هؤلاء، الضعف الشديد الذي تتسم به ذاكرة الناس. فما أسهل أن ينسى الناس أن هذا الوزير أو المسئول الذي يضحى به الآن، ظل وزيرًا أو مسئولًا فترة طويلة جدًّا من الزمن، وما أكثر المناسبات التي ظهر فيها مع مسئولين كبار وهم يبدون له غاية الود والرضا عنه، وأنه جلس طوال هذه المدة على نفس المائدة مع سائر الوزراء ورئيس الوزراء دون أن يلفت أحد منهم نظره إلى ما يتكلم عنه الناس، بل إنه أعطي وسامًا عظيمًا، بعد أن طلب منه، لسبب أو آخر، أن يترك وظيفته التي مارس فيها كل هذا الفساد.

ما أسهل أيضًا أن ينسى الناس أن مشروعًا كبيرًا بُددت فيه مئات الملايين من

الدولارات، برغم اعتراض خبراء كبار عليه، ثم توقف العمل فيه فجأة لأسباب غير معروفة، ثم بدأت رائحة الفساد تفوح منه، وصف وقت تدشينه بأن المقصود منه «بناء حضارة جديدة»، وأنه يضارع في أهميته لمستقبل مصر، مشروع السد العالي الذي بني في الستينيات.

ما أسهل أن ينسى الناس أن هذا الوزير أو المسئول الفاسد لم يتسلم منصبه الخطير؛ بسبب أنه اشتهر قبل ذلك بكفاءة عظيمة أو نزاهة منقطعة النظير، ولا حمله إلى منصبه تمتعه بشعبية واسعة جعلته أحق بالمنصب من غيره. لقد اختاره النظام لهذا المنصب بسبب غير مفهوم ودون أن يبذل النظام أي جهد لتبرير هذا الاختيار؛ مما يرجح بالطبع أنه لا بد قد اختير لهذا المنصب لما كان يعوّل عليه من استعداد فطري لممارسة الفساد على نحو يعمّ خيره على غيره من أعمدة النظام. ما أسهل أن ينسى الناس كل ذلك، فلا يفكرون إلا في أن مسئولًا يمارس الفساد قد تم اكتشاف فساده فجأة.

ما الذي يدفع النظام إلى أن يعرِّض واحدًا بعد الآخر من أعمدته لهذه المعاملة القاسية؟

قد يكون السبب مجرد سوء الحظ، كأن تنكشف فضيحة لم يكن من المتوقع أن تنكشف. وقد يكون السبب ارتكاب خطأ فادح، في حق أحد أعمدة النظام، ولم يقدّر مدى خطورة هذا الخطأ، فاكتسب عداوته وتعرض لانتقامه. أو قد يكون السبب أن النظام قدّر أن هذا المسئول قد شرب حتى ارتوى، ومن المفيد إتاحة الفرصة لشخص غيره، من أصحاب نفس الموهبة، ولكنه قد يكون أكثر نشاطًا في ممارسة الفساد وأكبر قدرة على الابتكار فيه. ولكن قد يكون السبب لا هذا ولا ذاك، بل وجود سياسة ثابتة لدى النظام بأن يضحي من حين لآخر بواحد من أعمدة النظام ذرًّا للرماد في الأعين؛ من أجل حماية الباقين. إذ لا يخفى ما لهذه السياسة من فائدة لا يستهان بها هي شغل الناس بقضية فساد واحدة عن وقائع فساد أخرى عديدة.

[٤]

الدكتور صامويل جونسون (Samuel Johnson) اسم لامع في تاريخ الثقافة البريطانية، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ لمساهماته المهمة، الأدبية واللغوية.

ولكن الذي جعل اسمه يتردد كثيرًا حتى الآن، كتاب جميل جدًّا عن حياته وأفكاره، كتبه صديقه وتلميذه جيمس بوزويل (James Boswell) بعنوان: «حياة الدكتور جونسون» (The Life of Dr. Johnson). قضى بوزويل عدة سنوات لا يفترق عن جونسون ويدوّن في كل يوم ما يسمعه من آراء وأفكار عن الحياة، وعن مشاهير الساسة والكتّاب الإنجليز؛ فأعطانا كنزًا من الأفكار الحكيمة والنظرات الثاقبة في مختلف نواحي الحياة.

يروي بوزويل أنهما كانا يومًا يستقلان عربة في رحلة في إستكلندا فمرّا بقصر ضخم، بالغ الجمال، تحيط به حدائق غنَّاء تدل هي والقصر على مدى الثراء وبحبوحة العيش اللذين يتمتع بهما سكانه. فقال بوزويل لجونسون: «هؤلاء الناس لا بد أن يكونوا في غاية السعادة!»، فرد عليه جونسون بقوله: «المال لا يفعل أكثر من أن يجنب صاحبه سببًا واحدًا من أسباب كثيرة للشقاء».

أعجبني هذا القول، ورأيت فيه مصداقًا لما كنت أعتقده على أي حال. نعم، كنت دائمًا أعتقد ذلك، حتى وقعت حادثة مقتل مطربة لبنانية، شغلت المصريين فترة طويلة، وأصابتني بحيرة شديدة أريد أن أشرك القراء معي فيها، عسى أن نجد لأنفسنا مخرجًا منها.

فها هو رجل مصري في نحو الخمسين من عمره، حقق من الثراء مبلغًا خياليًّا جديرًا بأن تؤلف فيه الروايات وتروى الأساطير. تجاوزت ممتلكاته منزلًا هنا وقصرًا هناك فشملت مدنًا بأكملها. والمدينة التي انتهى من بنائها، مزودة بكل وسائل الراحة ومظاهر الجمال. وقد مكّنته ثروته من أن يصبح ذا كلمة نافذة، ليس فقط في اقتصاد البلد بل في سياستها أيضًا، فاحتل مكانًا مرموقًا في الحزب الحاكم، وفي مجلس الشورى، وأصبح شديد القرب من أعلى الرءوس في الدولة. كل هذا كنا نعرفه ولا نستغربه، ولكننا لم نكن ندري شيئًا عن حياته الشخصية. كان من الممكن أن نخمّن ما لا بد أن تتيحه له ثروته من مختلف أنواع اللذات ومسرات الحياة، من طعام وشراب وسيارات وعلاقات نسائية.. إلخ. ولكن المفاجأة التي فجرتها جريمة قتل، ذهبت إلى أبعد بكثير من قدرتنا على التخيّل. فالمطربة اللبنانية، التي عرفنا الآن مدى هيامه بها، كانت تتقاضى منه، عدا الهدايا والمجوهرات الثمينة، مبلغًا شهريًّا يتجاوز مليون الجنيه. ولكن الأغرب من ذلك، المبلغ الذي قيل إن الرجل دفعه لقتلها بمجرد أن غضب عليها لسبب أو

لآخر (لم أر فائدة من معرفته بالتفصيل). فبدلًا من أن يقوم بالقتل بنفسه استأجر رجلًا مستعدًّا لأداء هذه المهمة بالنيابة عنه، طالما حصل منه على المبلغ الكافي لإغرائه. وهنا تجاوزت الأموال المدفوعة مبلغ المليون، وأصبحت بالدولارات بدلًا من الجنيهات المصرية. فالمهمة صعبة، والمخاطرة كبيرة، ولا يخاطر المرء بحياته عادة مقابل مبلغ يدفع بالعملة المصرية.

ما الذي كان يمكن أن يقوله الدكتور جونسون عن كل هذا؟ ما الذي يمكن أن يرغب فيه الإنسان، ولا يستطيع تحقيقه بالمال؟ أو ما سبب الشقاء الذي لا يمكن القضاء عليه إذا توفر المال الكافي؟ حتى نيران الغيرة يمكن إطفاؤها بالقدر المناسب من المال. وهذا هو بالضبط ما اتهم به العاشق الثري.

قد يعترض على ذلك بالقول بأنك لا يمكن أن تضمن الظروف كافة، وقد يحدث لك ما ليس في الحسبان، وما لم يدخل في تخطيطك وتخطيط الرجل الذي عهدت إليه بمهمة القتل، فتتحول جريمة قتل عادية إلى فضيحة كبيرة، ويتم القبض على منفذ الجريمة ويعترف بكل شيء. كما أن الحظ السيئ قد يجعل الجريمة تتم على أرض دولة لم يكن في مصلحتك قط أن تتم على أرضها. فحاكمها رجل ثري آخر، بل تفوق ثروته ثروتك بعدة أضعاف، وقد غضب بشدة لما رآه من استهتار مرتكبي الجريمة بقوانين بلاده. وغضب هذا الرجل ليس مما يمكن الاستهانة به، فالنظام المصري كله، الذي يتبعه المتهم بالقتل، مدين بشدة لهذا الحاكم؛ إذ طالما اعتمد عليه النظام المصري للحصول على أموال، فلا بد إذن من إرضائه.

هذا هو ما حدث بالفعل، وبدا لعدة أسابيع أو شهور وكأن الدكتور جونسون في نهاية الأمر على حق. المال يمكن فقط أن يقضي على بعض أسباب الشقاء، ولكن ليس كل أسبابه. هكذا حملت لنا وسائل الإعلام لعدة شهور أخبارًا وصورًا تؤكد هذه الحقيقة: الرجل مسحوق بالفعل، وهو يأتي إلى المحكمة تحت حراسة مشددة، ويداه مقيدتان بالسلاسل، وهو يبدو ذليلًا ويائسًا للغاية، ولا يمكن أن يكون هذا كله من باب التظاهر. فالنيابة تطالب بإعدامه، وتنجح في إثبات اشتراكه في القتل بالتحريض، ليس هذا فحسب، بل يصدر بالفعل الحكم بإعدامه، ويبدي المحامي الشهير غضبه واستياءه الشديد من الحكم،

وكأنه فشل في مهمة الدفاع وخيب آمال المتهمين فيه. ويظن الناس أن الأمر انتهى عند هذا الحد، ولم تعد هناك أي حيلة أمام الرجل للخلاص، مهما بلغت أمواله.

ولكن هيهات. نحن نعرف ما حدث بعد ذلك. الحكم يُستأنف، ويجري تأجيل الجلسات من شهر إلى شهر. والرجل على أي حال معزز مكرّم في سجن يحتوي على كل وسائل الراحة، ويأتي إليه فيه كل ما يود أكله من طعام، ويستقبل فيه كل من يشاء من ضيوف. وفي أثناء ذلك يجري ترتيب بعض الأمور. فالضجة التي يثيرها بعض أقارب القتيلة في لبنان، كوالدها أو زوجها السابق، يجب وضع حد لها بدفع عدة ملايين أخرى من الدولارات، وفي مقابل ذلك يتنازل هؤلاء عن المطالبة بـ«الحق المدني»، أي بالتعويض عما أصابهم من حزن ومن خسارة مادية نتيجة توقف ما كان يأتي لهم من المطربة قبل القتل. ثم تأتي الخطو ة الحاسمة: تخفيض العقوبة من الإعدام إلى السجن المشدد لمدة خمسة عشر عامًا على العاشق الثري، وخمسة وعشرين عامًا لمنفذ عملية القتل. وقد أثار هذا الحكم استغرابًا شديدًا، ولكنه قدّم درسًا غاليًا، وموثقًا توثيقًا كاملًا، للشباب والناس عمومًا في هذا الوطن، عن أهمية المال، وتفاهة كل ما عدا ذلك: الحياة والموت، والحب والسمعة.. إلخ. ومن يعتره أي شك في ذلك فعليه أن يعود إلى تأمل قصة حياة الرجل من أولها وحتى هذه اللحظة.

* * *

على الرغم من إدراكي لهذا كله، فإني لازلت معجبًا بكلمة الدكتور جونسون التي بدأت بها هذه القصة:

«المال لا يفعل أكثر من أنه يجنب صاحبه سببًا واحدًا من أسباب كثيرة للشقاء».

أما سبب إعجابي بهذه الكلمة، برغم كل ما حققه صاحب المال من انتصارات، فهو حجم ما سببته أموال هذا الرجل من شقاء لعدد كبير من الناس، المعروفين وغير المعروفين، بل ما جلبته من شقاء له هو نفسه، مهما زعم لنفسه وللناس بعكس ذلك.

الفصل الثالث

توريث ما لا يُــورَّث

[١]

قرأت مرة عن سيدة هولندية كانت متزوجة من سياسي من أعظم سياسيّي هولندا وأكثرهم شعبية وأوسعهم شهرة. وقد توفي زوجها تاركًا لها طفلين صغيرين. فاتخذت هذه السيدة قرارًا غير مألوف ولكنه ينمّ عن حكمة وبصيرة نافذة. لقد قررت أن تأخذ طفليها إلى بلد آخر بعيد لم يسمع فيه أحد عن هذا الأب الرائع، فتربيّهما بعيدًا عن الأضواء؛ اعتقادًا منها بأن شهرة الأب يمكن جدًّا أن تكون مفسدة للولد، من أكثر من ناحية. فالولد قد يحظى بمعاملة لا يستحقها، وهذه في حد ذاتها مفسدة. وقد يحظى باهتمام الناس وتدليلهم فيظن أن له أهمية ليست له في الحقيقة. وقد يؤدي به هذا الاهتمام وهذا التدليل إلى أن يتوقع من الناس جميعًا معاملة مماثلة فيغضبه ألا يحصل عليها، دون أن يكون له أي حق في هذا الغضب. وقد يغفر له الناس أخطاء قد يرتكبها؛ مراعاة منهم لذكرى أبيه العظيم فيمعن في الخطأ، وقد يخشى الناس أن يجرحوا شعوره من فرط حبهم لأبيه، فلا يتلقى الجزاء الواجب على ما يرتكبه من أخطاء.. إلخ.

تذكرت هذه القصة وأنا أفكر في اختيار نجل الرئيس السابق مبارك أمينًا للجنة السياسات في الحزب الوطني. وسألت نفسي: ألم يشعر الرئيس أو قرينته بخوف مماثل لما شعرت به تلك السيدة الهولندية؟

الأمر لا علاقة له بالطبع بكفاءة نجل الرئيس أو عدم كفاءته، قدرته على القيام

بالمسئولية التي عهد بها إليه أو عدم قدرته. بل إنه كلما زادت كفاءة الابن في هذه الحالة، كانت الخسارة أكبر. إذ ما أشد الخسارة التي يمكن أن تنتج من كل ما ذكرت، إذا تعلق الأمر بشاب تتوفر له كل إمكانات النجاح والتفوق دون استناد إلى اسم أبيه ومنصبه. أضف إلى ذلك، الظروف الخاصة بالمجتمع المصري على وجه الخصوص؛ حيث اعتاد الناس معاملة الرئيس، أي رئيس، وكأنه نصف إله، ومن ثم فلا بد أن يتوقع المرء أن تمتد هذه المعاملة فتشمل الابن كما شملت الأب؛ طمعًا في الفوز بمختلف أنواع الجوائز التي تصاحب التقرب من صاحب السلطة. إذا أضفنا ذلك فلنا أن نتصور حجم الخطر الذي لا بد أن يهدد الابن ومستقبله. ولكن الخطر في الحقيقة أكبر من هذا بكثير. فالخطر ليس مقصورًا على الابن الذي كُرِّم هذا التكريم، وحظي بكل هذا التشريف، بل يشمل بالطبع النظام السياسي المصري بأسره. فما هو الدرس الذي يعطيه هذا التعيين لبقية الشباب المصري؟ ألا يتضمن هذا الإجراء تلقين الشباب المصري درسًا مؤداه أن أفضل مسوّغ ومسوغات التعيين في أعلى المناصب وأكبرها مسئولية هو أن تكون على قرابة برئيس الجمهورية؟ فهل هذا هو الدرس الذي يجب نجل الرئيس أن يكون أول الدروس المتلقّاه من «جمعية المستقبل» التي قبل رئاستها للنهوض بأحوال شباب مصر والمجتمع المصري؟

* * *

تعجبني القصة التي تُروى عن زعيم شهير ذهب يومًا ليخطب بين الناس، فلما خرج إلى شرفة قصره ليبدأ خطابه، رأى الآلاف المؤلفة من الناس قد اجتمعت أمام القصر وهي تهتف باسمه، وتحمل صوره، وترفع اللافتات المؤيدة له، فامتلأ الرجل إعجابًا بنفسه وصدَّق أنه بالفعل فريد في نوعه، ووحيد عصره، ودرّة زمانه، فاقترب منه واحد من أفراد حاشيته المقربين وهمس في أذنه: «تذكّر أنك بشر!».

ليس من السهل أبدًا الأخذ بهذه النصيحة، أي أن يتذكر المرء في مثل هذه المواقف أنه ليس إلا شخصًا عاديًّا، وُضع في ظروف استثنائية لا فضل له فيها. فالإنسان ضعيف، بل وضعيف جدًّا، ومن أوجه ضعفه الكثيرة استعداده المستمر لتصديق ما يحبّ أن يكون صحيحًا حتى لو كان أبعد ما يكون عن الحقيقة.

ألاحظ هذا في نفسي كما ألاحظه في غيري. أنا أستاذ في الجامعة، وقد لاحظت أنه إذا جاء إلى مكتبي بالجامعة، في يوم واحد، خمسة أو ستة طلاب، الواحد بعد الآخر، قبيل أحد الامتحانات، وهم في حالة خوف يزيد على المعتاد بسبب قرب الامتحان، فيسألني أحدهم سؤالًا فأجيبه، ويستفهم آخر عن شيء يتعلق بالامتحان فأوضحه له، ويطلب ثالث طلبًا أوافق عليه رأفة بحاله، فيعبر الواحد منهم بعد الآخر عن شكره وامتنانه بلهجة مبالغ فيها؛ بسبب ضعف مركزهم بالنسبة إلى مركزي، لاحظت أني في مثل هذه المواقف تعتريني لبعض الوقت درجة لا يستهان بها من الإعجاب بالنفس والغرور؛ إذ أصدق ما قيل لي وأعتبره صادقًا لمجرد أني أحب أن يكون كذلك.

تخطر بذهني أفكار من هذا النوع عندما أرى صور كثير من الزعماء والرؤساء، خاصة من رؤساء العالم الثالث؛ إذ يحيطهم الناس بأشكال لا حصر لها من الثناء والنفاق، ويبدو من صورهم وسلوكهم أنهم يصدقون بالفعل ما يسمعون. وكان لا بد أن تمر بذهني هذه الأفكار وأنا أشاهد صور أمين لجنة السياسات بالحزب الوطني، الذي هو في نفس الوقت نجل رئيس الجمهورية؛ بمناسبة انعقاد أحد مؤتمرات الحزب. ما أسهل على شاب مثله أن يصدق أنه هو أيضًا فريد عصره ودرّة زمانه. ليس فقط لأنه صغير السن وقليل الخبرة بالحياة بالمقارنة بكل من حوله، وبمن احتل منصبًا كمنصبه، بل ولأنه أيضًا تمتع منذ نعومة أظفاره بمعاملة مختلفة تمامًا عما حظي به أي طفل آخر في مصر، سواء من حيث نعومة العيش أو من حيث الاهتمام المبالغ فيه من المحيطين به، واستعدادهم لتلبية أي رغبة قد تطرأ على باله؛ إذ كان والده دائمًا إما رئيسًا للجمهورية، وإما نائبًا لرئيس الجمهورية. ها هو الابن يسير الآن وخلفه وزراء، بل ورئيس للوزراء، ومثقفون كبار، يصغون باهتمام بالغ إلى أي عبارة تصدر منه، ويبدون له إعجابهم بكل ما يقول وكأنه لا ينطق إلا بالحكمة، والجرائد الحكومية تشيد بتصريحاته وتنشرها في صفحاتها الأولى؛ فلا بد أنها عميقة ومهمة.

لا عجب إذن أن روي عنه أنه قال مرة، في أثناء مؤتمر للحزب الوطني، أنه «ليس أعظم شخص في مصر». والعبارة صحيحة بلا شك، ولكن المؤسف أنه قالها من باب التواضع فقط، ولا بد أنها أيضًا أثارت من جانب المحيطين به عبارات الاستحسان وابتسامات الإعجاب.

في ظل هذا كله، إذا قيل له: «إنك أصلح من يمكن أن يخلف والدك في رئاسة الجمهورية»، فكيف نتصور أنه سيعترض؟

[٢]

راعتني جرأة جمال مبارك، نجل الرئيس السابق، عندما كان رئيس لجنة السياسات بالحزب الوطني، خلال زيارته للولايات المتحدة. الزيارة نفسها غريبة من البداية. فمنذ عدة سنوات لم يذهب والده إلى الولايات المتحدة، في زيارة رسمية أو غير رسمية. والزيارة الآن مهمة، بعد أن اعتلى الرئيس أوباما مقعد الرئاسة الأمريكية وبدأ يلتقي بالرؤساء والملوك من مختلف أنحاء العالم. فلماذا يذهب نجل الرئيس إلى أمريكا، وبأي صفة؟ ولماذا ينظم له حوار في أشهر قناة تليفزيونية في العالم (CNN)، مع واحد من أشهر المحررين السياسيين الأمريكيين «فريد زكريا»؟ ولماذا يُسأل كل هذه الأسئلة عن السياسات المصرية والعربية وعن علاقتنا بإيران ومشكلة الفلسطينيين.. إلخ؟ ألانه ابن الرئيس؟ فلماذا يكون لابن الرئيس صفة أهم من صفة بقية المصريين؟ أم لأنه أمين لجنة السياسات في الحزب الحاكم؟ ما الذي جعله أمينًا لهذه اللجنة من الأصل؟ هل هي كفاءته الظاهرة؟ هل هو ما أثبته من حساسية فائقة لقضايا الوطن وانشغاله بها.. أم تصريحاته التي تنم عن فهم عميق لما يجري في مصر والعالم دون أن يعد له أحد هذه التصريحات وينبهه مسبقًا إلى ما يجب أن يقوله؟

لا شيء من هذا كان يؤهله للزيارة أو هذا النوع من الحوار. هل لأنه شاب طيب يجيد الإنجليزية؟ أظن أنه كذلك، ولكن كم مليونًا هناك من الشباب المصريين الطيبين الذين يجيدون الكلام بالإنجليزية؟ يقول البعض: لماذا تحرم أي شاب مصري، مثل جمال مبارك، من الخوض في السياسة، فربما أثبت كفاءة محمودة وأنه أفضل من غيره؟ وهذا القول يثير الغيظ والحنق، إذ يكفي للرد عليه أن نقول: ولماذا نحرم ملايين الشباب المصريين ممن هم مثل أو أصلح من جمال مبارك، من هذه الفرصة الرائعة لحكم بلادهم؟

قد يقال: المهم أن تكون الانتخابات نزيهة نزاهة تامة، والاستفتاءات غير مزورة،

وحينئذ لا مانع من أن يفوز جمال مبارك أو غيره بالرئاسة، والرد على ذلك: أين هذه النزاهة التامة والدولة كلها تشتغل لصالح جمال مبارك لعدة سنوات لإعداده لهذا الدور، والإعلام الرسمي كله في خدمته؟ أي فرص متكافئة تتاح في هذا الأمر؟

وهذا هو مربط الفرس. فالأمر واضح وضوح الشمس. أن الدولة كلها تعمل في خدمة هذا المخطط، وبخاصة أن عدم نجاحه في نظر الدولة يتوقف على رضا الولايات المتحدة أو عدم رضاها، ومن ثم تُجرى الزيارة، ويذهب نجل الرئيس إلى الولايات المتحدة، في ظل الإدارة الجديدة ليقول لها ما تحب أن تسمعه، ولا يؤخذ في الاعتبار قيد أنملة ما يشعر به الناس في مصر، ولا آراؤهم فيما يقال للإدارة الأمريكية، ولا ما إذا كان هذا الذي يقوله هو ما يحقق الصالح العام لمصر أو لا يحققه.

كل هذا واضح كالشمس، فكيف غاب هذا عن جمال مبارك وعن والده؟ فإذا كان هذا غائبًا عن جمال مبارك، فكيف يكون صالحًا لوراثة المنصب بصرف النظر عن كفاءته أو عدم كفاءته؟ إن هذا الموقف الذي اتخذه بقيامه بالزيارة يتنافى مع أبسط القواعد الأخلاقية، وهو عدم استغلال الشخص لمركز حصل عليه بمحض الصدفة لتحقيق مكاسب شخصية له، وعلى حساب مصلحة أشخاص آخرين (تصادف أنهم في هذه الحالة نحو ثمانين مليونًا من المصريين). وهذه الزيارة ليست إلا آخر حلقة من حلقات نفس الخروج على هذه القاعدة الأخلاقية. هذا الخروج الذي بدأ منذ بدء اعتلاء جمال مبارك لمناصب رسمية، دون أن يثبت أنه يحمل كفاءة تؤهله لاعتلائها.

الفصل الرابع

بيع ما لا يُباع

[١]

ما حكاية البيع هذه؟ التي ظلت تهب علينا ريحها المسمومة كل حين وآخر، وبوتيرة متسارعة، وكأنها أصبحت قدرنا المحتوم؟

صناعة بعد أخرى تُعرض للبيع، وتباع بالفعل. ثم المحال التجارية، كعمر أفندي مثلًا، ثم البنوك، كبنك الإسكندرية. ثم يقال: ولماذا لا تباع المرافق العامة أيضًا: كالتليفونات والسكك الحديدية والمياه والكهرباء، والمطارات والطرق؟ وآخر ما سمعنا عنه عرض جامعة الإسكندرية للبيع.

ما هي القصة بالضبط؟

هناك تفسيرات مغشوشة لا يمكن تصديقها. قالوا: لقد أثبت القطاع العام فشله. ألا ترى إلى أين أوصلتكم تأميمات عبد الناصر؟ إن الحكومة تاجر فاشل، ومزارع خائب، ومدير مصنع أكثر خيبة وفشلًا. إن المدير الذي لا مصلحة خاصة له في مؤسسة لا يمكن أن يعمل بكفاءة، أو أن يكون مخلصًا للمؤسسة التي يعمل بها. بل الأرجح أن يسرقها. اترك هذه الأشياء لأصحابها يخلصون في إدارتها ويحمونها من الفساد.

وقالوا أيضًا: انظر إلى الاتحاد السوفيتي، زعيم الملكية العامة ورائد القطاع العام. إلى أين أوصلته الملكية العامة، وماذا فعل به القطاع العام؟ ركود اقتصادي، وتبديد للموارد،

وفساد في الذمم. وهو الآن يستعيد عافيته بعد أن عاد إلى السلوك القويم؛ فسمح للقطاع الخاص بأن يتملك المصانع والمزارع، وهجر إلى الأبد نظام الخطط الخمسية التي تضعها الدولة.

بل انظر إلى الصين، وما حققته من معجزة اقتصادية بسماحها للمستثمرين؛ صينيين كانوا أم أجانب، بأن ينتجوا بهدف الربح، وأن يفعلوا بأرباحهم ما يشاءون.

لقد أحسن أنور السادات (هكذا يقولون) إذ هداه عقله إلى الحقيقة ففتح باب الخصخصة، وأحسن حسني مبارك إذ سار في نفس الطريق، بل وقام بإلغاء مواد الدستور المتعلقة بالقطاع العام وملكية الدولة؛ فاعترف بأن القطاع الخاص هو محرك التنمية وقائدها.

كل هذه حجج مغشوشة. والمقصود بها إخفاء الحقيقة. فمصر لا زالت حتى الآن تعيش على بقايا القطاع العام الذي يسددون له الطعنات يومًا بعد يوم. والركود الاقتصادي جاء ليس بسبب القطاع العام ولكن في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي في ١٩٦٧ الذي أفسد الاقتصاد والسياسة على السواء. والمدير الفاسد لشركة مملوكة للدولة ليس من المستحيل طرده واستبدال غيره به. والناس لا يحركهم دافع الربح وحده. ومن الممكن الجمع بين الحافز الخاص والحافز العام. والاتحاد السوفيتي لم يفسد بسبب القطاع العام بل بسبب الحكم الشمولي، وليس من المستحيل تصور الجمع بين قطاع عام قوي وبين الديمقراطية (كما ترينا تجربة أوروبا الغربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية). والخطط الخمسية ليست حماقة، ولكن الفساد يُفسد الخطط الخمسية كما يفسد أي شيء آخر. والفساد موجود مع القطاع الخاص كما هو موجود في القطاع العام. بل إن القطاع الخاص هو أكثر الأشياء قدرة على إفساد القطاع العام.

والخصخصة لم تكن فكرة عبقرية خطرت ببال أنور السادات أو ببال حسني مبارك. بل فرضت فرضًا على الاثنين، ولم يكن لدى أي منهما لا القدرة ولا الرغبة في مقاومتها. وعلى أي حال، فقد كان من الممكن تشجيع القطاع الخاص إلى جانب المحافظة على القطاع العام، دون أن يقضي أحدهما على الآخر، كما فعلت الصين مثلًا.

فمن أين جاءت هذه الفكرة الجهنمية؟

[٢]

من المدهش كيف تتولد الأفكار الجديدة من الظروف الجديدة، ما أكثر ما عبر عن هذه الحقيقة. قيل: «الحاجة أم الاختراع»، وقيل: «إن الحاجة تخلق من الأفكار الجديدة ما لا تقدر عليه عشر جامعات». هكذا في رأيي نشأت فكرة الخصخصة، ولكن «الحاجة» التي أنشأتها ليست للأسف ما أحتاج أنا أو تحتاج أنت إليه، بل ما يحتاج إليه أصحاب الأموال الوفيرة. المسألة ـ في نهاية الأمر ـ هي مسألة فوائض أموال تبحث لها عن مجالات للاستثمار المربح، وليست مسألة أن القطاع الخاص أكثر أو أقل كفاءة من القطاع العام، ولكن مجالات الاستثمار المربح تتغير من عصر إلى عصر، وهي الآن أكثر ما تكون ربحًا في «الخصخصة»، أي شراء الأصول المملوكة للدولة. لم يكن الأمر دائمًا كذلك، ففي الربع الثالث من القرن التاسع عشر، أي منذ نحو قرن ونصف القرن، كانت هناك أيضًا فوائض أموال في إنجلترا تبحث لها عن مجالات استثمار، ولكنها لم تجد فرصًا متاحة للخصخصة، بل وجدت أن أفضل الطرق لتحقيق الربح هو تقديم القروض لحكام وولاة ضعاف، من السهل إقناعهم بالاقتراض للإنفاق على مشروعات لا حاجة لهم إليها، ولكن بأسعار فائدة باهظة. فإذا لم يستجب الحاكم أو الوالي الحصيف لضغوطهم ورفض الاقتراض، غيروه أو قتلوه حتى يأتي الحاكم الذي يستجيب. هكذا وقع في هذا الفخ الخديو سعيد ثم الخديو إسماعيل في مصر، بل والسلطان العثماني في إستنابول. في الربع الأخير من ذلك القرن والسنوات الأولى من القرن العشرين، وجد المال الأوروبي الفائض ضالته في الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية عندنا، كالكهرباء ومياه الشرب ومد خطوط الترام، ثم حدث انقطاع في فترة ما بين الحربين (١٩١٤ ـ ١٩٤٥) بسبب الأزمة العالمية والحروب. تراكمت الفوائض من جديد بعد الحرب، ولكنها ذهبت إلى إعادة تعمير أوروبا واليابان وكذلك ما يسمى بـ«بالمعونات الأجنبية»، وكان معظمها قروضًا رسمية، أي من حكومة لأخرى، بنينا بها المصانع والسد العالي وسلحنا الجيوش، وسادت في ذلك الوقت، وحتى حوالي ١٩٧٠، حماسة شديدة للقطاع العام، حتى من المؤسسات المالية الدولية نفسها التي لا هم لها الآن إلا نقد القطاع العام والثناء على الخصخصة. ابتداء من السبعينيات تغير الأمر، وأصبح هناك من الفوائض ما يبحث عن فرص استثمارات جديدة في بلادنا فوجدوا من أربحها «الخصخصة»، أي شراء ما قامت

الدولة ببنائه في الخمسة والعشرين عامًا السابقة. لم يكن الأمر، إذن، فكرة عبقرية طرأت على عقل الرئيس السادات، واقتنع بها الرئيس مبارك، بل كانت فقط فكرة جهنمية بغرض تحقيق الأرباح، فكيف ابتلعت مصر هذا الطعم، طُعم الخصخصة؟

[٣]

عندما طرحت علينا فكرة الخصخصة في السبعينيات، لم يقولوا لنا بالطبع إن المقصود هو أن يشتري الأجانب (أصحاب فوائض رءوس الأموال) الأصول المملوكة للدولة المصرية، بل قالوا لنا إن الفكرة أن يحل القطاع الخاص محل القطاع العام، وما دام القطاع الخاص أفضل دائمًا من القطاع العام وأكثر كفاءة (هكذا قالوا لنا) فليس هناك أي غضاضة في الأمر. صوروا لنا الأمر على أن المهم أن يحل الفرد محل الدولة، الخاص محل العام، بينما الذي يحدث في ٩٩٪ من الحالات هو أن يحل الأجنبي محل الوطني.

بدت فكرة الخصخصة غريبة جدًّا على أسماعنا عندما طرحت علينا لأول مرة في السبعينيات. فلما عبر السادات عن عزمه على بيع «هضبة الأهرام» لشركة أفاكة مسجلة في هونج كونج، لإقامة ملاعب جولف وشاليهات فوق الآثار المدفونة حول الأهرام، ثار الناس ثورة عظيمة فانسحب السادات في هدوء، وطالبته الشركة بالتعويض. وفي أوائل الثمانينيات تجرأ أحد المحامين المعروفين فاقترح بيع قناة السويس لتسديد ديون مصر، فانبرى له الكتاب المصريون، فأشبعوه سخرية فلم يعد إلى ذكر الموضوع قط.

في أواخر الثمانينيات بدأ أحد الصحفيين حملة دعا فيها إلى أن تبيع مصر ما تملكه من لوحات فنية وتحف ثمينة (كالتي يضمها متحف محمد محمود خليل ومتحف الجزيرة) من أجل تسديد جزء من ديون مصر، على أساس أن قيمة هذه اللوحات والتحف تزيد على نصف إجمالي ديون مصر الخارجية. وقد خطر بذهني وقتها أن هذه الفكرة لا تختلف كثيرًا عن حالة شاب أدمن المخدرات إلى درجة جعلته معتمدًا اعتمادًا شنيعًا على الاستدانة، وعندما هدده دائنوه بأنه إذا لم يسدد ديونه السابقة فسيتوقفون تمامًا عن إقراضه، جرى إلى أمه، وبتشجيع من الدائنين أنفسهم، يلح عليها أن تعطيه مصاغها ليبيعه ويسدد ديونه، بما في ذلك القطع الذهبية التي أعطاها لها أبوه كهدايا عند الخطوبة والزواج. فهذا المدمن لا يميز بين كتلة صماء من الذهب أو الفضة، وبين عقد أهداه أبوه

لأمه عند الزواج أو الخطوبة، ولا يستطيع أن يميز بين بيع لوحة لجوجان أو رينوار وبين بيع أسياخ من الحديد.

لحسن الحظ أن الدنيا هاجت وقتها أيضًا، فلم يجرؤ أحد على تنفيذ هذه الفكرة. ولكن عادت الفكرة من جديد في صورة بيع جامعة الإسكندرية، والمدهش أن الذي دعا إلى هذه الفكرة الآن ليس مقاولًا، بل وزير للتعليم، ومدير للجامعة، ومحافظ للمدينة التي تقع فيها الجامعة التي يجري بيعها.

[٤]

في تاريخ وزارات التعليم في مصر (أو المعارف، كما كانت تسمى) وزراء كثيرون كانوا قد اختيروا للوزارة لأنهم رجال عظام؛ إذ كان من المسلم به أن التعليم مسئولية قومية كبيرة فلا بد أن يتولاها رجل عظيم، وكان لكل من هؤلاء الرجال العظام عمل جليل قبل أن يتولى الوزارة وبعد خروجه منها. جاء سعد زغلول وزيرًا للمعارف (منذ مائة عام) بعد أن عُرف بنضاله كرجل من رجال الثورة العرابية، ويصفه عباس العقاد بقوله: «كل ما نهضت به الأمة من اشتغال بالصناعات، أو مصارف الأموال، أو شركات التجارة، أو معاهد التعليم، أو مجامع السياسة، مما لم يكن فيها قبل النهضة، ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد زغلول».

وعبد الرزاق السنهوري اشتهر قبل توليه وزارة المعارف كفقيه عظيم، فلما تولاها أنشأ «الجامعة الشعبية» التي خرجت بالتعليم من أسوار المدارس والجامعات إلى عامة الناس. وكان طه حسين أديبًا ومصلحًا كبيرًا فاختاروه وزيرًا للمعارف، فأدخل مجانية التعليم.

ثم جاء عهد لم يعد فيه أحد يدري من أين يجيئون بوزراء التربية والتعليم أو التعليم العالي. يسمع المرء أسماءهم لأول مرة وتظل أسماؤهم مستعصية على الحفظ؛ لأنهم يأتون دون أن يكونوا قد فعلوا شيئًا عظيمًا يبرر مجيئهم، ويذهبون دون أن يفعلوا شيئًا يذكر.

إلى أن جاء وزير للتعليم العالي سوف يذكره التاريخ المصري بلا شك بأنه هو الذي طرح جامعة الإسكندرية للبيع.

وفكرة بيع جامعة الإسكندرية فكرة غريبة للغاية وتحتاج بلا شك إلى توضيح. فالجامعة، أي جامعة، تتكون من أرض ومبان، وأساتذة وطلاب، وعمداء وإدارة، ومناهج ومقررات، فأي هذه الأشياء بالضبط معروض للبيع؟ وإذا كان المعروض للبيع المباني والأرض فقط، فمن الرابح من هذا البيع؟ الأساتذة والطلبة وسكان الإسكندرية، أم شركة مقاولات تردد اسمها وهي: «شركة إعمار الإماراتية»؟

وإذا كان الغرض (بالإضافة إلى أرباح الشركة)، تجميل المنطقة المحيطة بمكتبة الإسكندرية ـ كما قيل لنا ـ فهل تجميل هذه المنطقة من أولويات العمل الاجتماعي في مصر الآن، يستحق أن تنفق عليه أي أموال من الدولة، أم أن المفروض أن تُعطى الأولوية لشئ آخر، كمحو الأمية مثلًا؟ وهل هدم مستشفى الشاطبي، لتجميل المنطقة، (وهو جزء من مشروع البيع المقترح)، هو فعلًا ما نحتاج إليه، أم نحتاج إلى بناء مستشفى آخر مثله أو حتى أقل جمالًا؟ وهل فكر أحد في الأعباء التي سيتحملها الطلاب والأساتذة إذا تم نقلهم؛ بسبب هذا التجميل، إلى أرض بعيدة عن وسط البلد؟

أسئلة كثيرة لم يجب عنها وزير التعليم العالي، ولا مدير الجامعة ولا محافظ الإسكندرية، الذين لم يفعلوا إلا إصدار التصريحات المتتالية، مرة تؤكد البيع، ومرة تنفيه، دون أن يفصحوا لا عن مبررات البيع ولا عن شخصية المشتري؛ مما يجعل للمرء الحق في أن تعتريه شكوك قوية في أن في الأمر شيئًا غير سليم بالمرة.

[٥]

نشر الدكتور محمد أبو الغار، في إحدى الصحف اليومية مقالًا مثيرًا للفزع عما يجري في الإسكندرية من أعمال تمهيدًا لتنفيذ مشروع يمكن تسميته بأسماء مهذبة للغاية مثل «إعادة تخطيط منطقة مكتبة الإسكندرية»، أو «تطوير الميناء الشرقي» أو حتى «تطوير مدينة الإسكندرية».. إلخ. ولكن الحقيقة أن المشروع، أيًا كان اسمه، يتضمن هدم مبان مهمة بالقرب من مكتبة الإسكندرية، منها مستشفى الشاطبي، ومباني مجمع الكليات النظرية بجامعة الإسكندرية، وعدد من المباني السكنية.

كان المخيف فيما جاء بمقال د. أبو الغار ما يفهم منه أن اجتماعات جرت، الغرض

منها الحصول على موافقة بعض كبار الاستشاريين المعماريين المصريين على مشروع مشبوه، والإفادة من أسماء هؤلاء المعماريين المرموقين لتمرير هذا المشروع، أو ما أسماه أبو الغار «أن يلبسوا العمة».

كان مما يثير الشبهات أنه عندما سأل هؤلاء الاستشاريون المصريون عمن دفع أتعاب المكاتب الهندسية العالمية التي قدمت مشروعات التطوير، كانت الإجابة «إنها بدون مقابل». وفهم الاستشاريون أن من قام بالدفع هو شركة «إعمار الأماراتية»، وهي شركة مقاولات كبيرة قامت باختيار عدد من المكاتب الهندسية العالمية لعمل تصميم لهذا المشروع. أي أن الذي دفع نفقات هذه المكاتب هو المقاول!

وعندما سأل الاستشاريون المصريون (المراد تلبيسهم العمة) عن تمويل هذا المشروع الضخم، الذي من بين مبانيه عمارة من ١٢٠ دورًا في البحر، يبدو أنها تحتوي على فندق ضخم، قيل لهم: «إن التمويل لا يشكل أي مشكلة، ونحن نعرف كيف نحضر الفلوس!».

كما أزعج هؤلاء الاستشاريين المصريين أن مكاتب التصميم لم تطلع على الخطة القومية للتنمية العمرانية لمدينة الإسكندرية، ومن ثم فليس المطلوب من المشروع فيما يبدو إلا تنفيذ فكرة تحقق أهدافًا خاصة، وليس من الضروري أن تتفق مع تصور قومي للمصلحة العامة.

عبّر مقال د. أبو الغار أيضًا عن قلقه بسبب أن قرارًا صدر بـ«تأجيل البت في المشروعات المقدمة» بعد أن رفض الاستشاريون المصريون كل هذه المشروعات، وعن شكه في أن هناك «خطة سرية لهدم جامعة الإسكندرية»، وطالب أساتذة الإسكندرية بـ«الدفاع عن جامعتهم العريقة».

كان مما يزيد الخوف، بعد قراءة مقال د. أبو الغار، أن ما وصفه يتفق تمامًا مع ما يحدث في مصر في مجالات أخرى. مشروعات لها مظهر الخدمة العامة، لا تخدم في الحقيقة إلا مصالح خاصة. مسئولون في مناصب رفيعة للغاية يسايرون الجو ويشاركون، بدعم من مناصبهم، في تأييد مشروعات مشبوهة. مقاولون كبار يتخذون قرارات مهمة تمس مصالح الوطن العليا. فنادق عالية وفنادق أعلى منها تحجب البحر، وتحجب رؤية أي شيء آخر، ولكنها تدر أرباحًا مذهلة لعدد قليل من الناس.

[٦]

عندما تكون الدولة رخوة (أي ضعيفة)، كحالة الدولة المصرية منذ السبعينيات، وتقوم ببيع بعض ممتلكاتها للقطاع الخاص، الأجنبي والمصري، فمن المتوقع (بل الأرجح) أن تباع هذه الممتلكات بأقل من قيمتها الحقيقية.

فالدولة الضعيفة يسهل ليُّ ذراعها، ويسهل على المفسدين في الأرض شراء ذمم المسئولين فيها، وليس لديها من المؤسسات من يراقب ويحاسب، والذي يراقب ويحاسب يتعرض للعقاب بدلًا من أن يكافأ.

ولكن من المتوقع والأرجح أيضًا أن مثل هذه الدولة تكون أعجز من أن تفرض شروطها على المشتري (بصرف النظر عن الثمن الذي يدفعه). فالمفروض أن الدولة التي تأخذ مسئولياتها مأخذ الجد لا تبيع القطاع العام وأراضي الدولة ليفعل بها المشتري ما يشاء، بل هناك اعتبارات مهمة يجب أن تراعى. هناك عمال يجب ألا يتعرضوا للفصل أو يحالوا على المعاش المبكر إلا بشروط ومكافآت تحترم حقوقهم بوصفهم بشرًا وتلبي حاجاتهم الأساسية. هناك أيضًا مستهلكون لما كان ينتجه القطاع العام من سلع، ومن مسئوليات الدولة أن تحمي حقوق هؤلاء المستهلكين، فلا تتركهم نهبًا لمشتري القطاع العام يفعل بهم ما يشاء، ويفرض عليهم ما شاء من أسعار. الدولة مسئولة أيضًا عن مصالح المجتمع ككل فلا يجوز أن يُترك المشتري يخرب البيئة أو يلوث المياه، أو يحول منطقة خضراء إلى كتل من الأسمنت، أو يحول منطقة سكنية هادئة إلى منطقة كازينوهات سياحية.. إلخ.

ما أكثر كلام المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد والبنك الدوليين) عن المنافع التي تعود علينا من بيع القطاع العام، وما يؤدي إليه هذا البيع من رفع مستوى الكفاءة (الكفاءة المالية بالطبع)، أي خفض النفقات وزيادة الإيرادات، وما أقل كلامها عما يفعله المشترون الجدد بما اشتروه من أصول، أو عن ضرورة التزامهم بالأهداف الاجتماعية العليا التي تمثل في نهاية الأمر، الهدف النهائي من عملية التنمية كلها.

قد يقال إن هذه المؤسسات تفترض أن الدولة التي تبيع ممتلكاتها دولة قوية تستطيع أن تفرض على المشتري ما تراه من شروط تكفل بها حماية هذه الأهداف الاجتماعية العليا. ولكن ما أسهل أن نفترض شيئًا نعرف تمام المعرفة أنه ليس حقيقيًّا. وهذه

المؤسسات لا بد أنها تعرف حقيقة الدول التي تدعوها إلى الخصخصة، وأنها في الحقيقة دول رخوة لم ترضخ أصلًا لبيع ممتلكاتها إلا بسبب رخاوتها.

[٧]

الكلام لا ينقطع عن الفساد المرتبط بالخصخصة، فما أكثر الكلام عن شركة قطاع عام تباع بأقل من قيمتها الحقيقية، وأن هناك من المسئولين عن القطاع العام من يستفيدون من ذلك، بحكم ما لهم من سلطة، أو بحكم قدرتهم على التأثير في أصحاب السلطة.

سمعنا كلامًا كثيرًا عن هذا النوع من الفساد في صفقة بيع بنك الإسكندرية، ثم بيع شركة عمر أفندي، وهما صفقتان تمتا بالفعل، ثم عن صفقة لبيع أراض في ميدان التحرير لشركة فرنسية، قيل إنه تم التوقيع عليها. ثم بدأنا نسمع على فترات متقطعة عن صفقة بيع بعض أراضي ومباني جامعة الإسكندرية، وبعض الأراضي والمباني المحيطة بها.

في كل حالة من الحالات التي تمت بالفعل قيل إن ثمن البيع كان أقل بكثير من الثمن الحقيقي؛ ومن ثم فخسارة الدولة محققة. وحيث إن مثل هذا البيع بأقل من القيمة الحقيقية لا يتصور أن يتم بسبب مجرد الغفلة أو الجهل، بل لا بد من أن تكون وراءه مصالح خاصة، فإنه لا بد أن ينطوي على فساد. هذا النوع من الفساد هو طبعًا شيء ذميم ومكروه ولكني لا أعتبره أسوأ ما في الأمر، بل إنه في رأيي ليس إلا «الفساد الأصغر» بالمقارنة بما يجدر تسميته بـ«الفساد الأكبر».

الفساد الأكبر في بيع أملاك الدولة يتعلق بأمرين:

الأول: ما الذي يفعله المشتري بأملاك الدولة بعد أن يشتريها؟

والثاني: ما الذي تصنعه الدولة بما تحصل عليه من أموال نتيجة هذا البيع؟

في كلا الأمرين تدل التجارب السابقة في بيع ممتلكات الدولة في مصر على أن ما فعله المشتري بما اشتراه، كثيرًا ما انطوى على ضرر كبير، اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي، كما تدل على أن الدولة لم توجه حصيلة البيع إلى بناء أصول إنتاجية حديثة تعوّض ما ضاع منها. ولكن كلا الأمرين من الخطورة بحيث يحتاجان إلى وقفة طويلة.

عندما نشأت فكرة بيع فندق «سان إستيفانو» بالإسكندرية، منذ أكثر من عشرين عامًا، كانت كلمة الخصخصة ما زالت حديثة على أسماعنا، ولم نكن واعين بالضبط أنها يمكن أن تقلب حياتنا رأسًا على عقب. وقد ظللنا سنين لا نعرف ما الذي سوف يحل محل ذلك الفندق الشهير المطل على البحر في منطقة من أجمل مناطق الإسكندرية.

كان الفندق يحمل ذكريات تاريخية للمصريين، وكان هدمه يدعو للأسى لهذا السبب على الأقل، ولكننا قلنا لأنفسنا إننا يجب ألا نستسلم للعواطف، فقد يؤدي بناء فندق جديد مكانه إلى حصول مصر على مقدار أكبر بكثير من العملات الأجنبية الصعبة.

كنا نظن أن المسألة لا تزيد على حلول فندق جديد محل فندق قديم، ولكن انظر ماذا حدث؛ مجموعة من المبانى الشاهقة التي لا يعادلها شيء في القبح وفقدان أي ملمح إنساني.

كتل لا نهائية من الخرسانة وراءها كتل متتالية مماثلة، تحجب البحر والسماء وكل ما منحه الله لأهل الإسكندرية من جمال وهواء؛ كل هذا من أجل أن يحصل بعض المستثمرين على أرباح أكثر. لا يهمني بوجه خاص ما إذا كان قد تربّح أيضًا من هذا العمل بعض المسئولين عن القطاع العام الذين سهّلوا هذا البيع، ولم يضعوا شروطًا لما يمكن أن يقام مكان الفندق، فإذا وجد هؤلاء فلا شك أنهم سيذهبون بعد موتهم إلى الجحيم. الذي يهمني هو هذا الجحيم الذي تسببوا في إقامته لنا في هذه الحياة.

في موضوع بيع بنك الإسكندرية، الأهم مما إذا كان قد بيع بقيمته الحقيقية أو أقل منها، هو ما سوف تكون عليه سياسة البنك بعد بيعه، لمن ستعطي القروض، وفي أي شيء ستستخدم؟ أما شركة عمر أفندي فقد قيل الكثير أيضًا عن بيعها بأقل من قيمتها، وهذا أمر مؤسف جدًّا بالطبع، ولكن ما يقلقني أكثر من هذا هو ما سوف يتحول إليه عمر أفندي في عهده الجديد.

فمهما قيل عن قلة الكفاءة في إدارة عمر أفندي وسائر مشروعات القطاع العام، أو عن ضعف الحوافز التي تعطى للعاملين فيها لتشجيعهم على بذل الجهد اللازم لخدمة المستهلكين خدمة أفضل، فإن عمر أفندي كان يؤدي خدمتين جليلتين للاقتصاد المصري: تقديم منفذ لبيع كثير من منتجات الصناعة المصرية، وتوفير هذه السلع

بأسعار معقولة لشريحة واسعة من الطبقة الوسطى المصرية التي لا تستطيع أن تدفع أسعارًا أعلى، سواء في مقابل نفس السلع أو سلع أعلى جودة. فهل سيصبح عمر أفندي منفذًا لتصريف السلع المستوردة بدلًا من منتجات الصناعة المصرية؟ وهل ستضطر تلك الشريحة من الطبقة الوسطى المصرية إلى البحث لنفسها عن مكان آخر لشراء ما تحتاجه من ملابس وأدوات منزلية وأثاث.. إلخ، فتفقد جزءًا آخر من دخلها الآخذ في التآكل؟

[٨]

بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ بسنوات قليلة، دخلت مصر مرحلة بائسة من تاريخها كانت مصر تدار فيها لا لمصلحة المصريين (ولا العرب) بل لمصلحة تحالف بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية من ناحية، وبين مصالح فئة صغيرة جدًّا من المصريين من رجال الأعمال والسياسيين المرتبطين بهم، رأت مصلحتها الخاصة في خدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية. واستمرت هذه المرحلة طوال فترة تزيد على ثلث قرن، إذ لم يتغير الحال في هذا الشأن بحلول الرئيس مبارك محل الرئيس السادات.

كان كل شيء فعله النظام الحاكم في مصر طوال هذه الفترة يؤكد هذه الحقيقة: إن مصر تدار لغير صالح المصريين؛ استمرار تزييف الانتخابات والاستفتاءات، واستمرار التحكم في وسائل الإعلام، وتقييد حرية الرأي، وتجديد قانون الطوارئ المرة بعد المرة بحجة مكافحة الإرهاب، وطريقة النظام في اختيار رؤساء الحكومة المتتالين دون الاعتماد على انتخابات حرة، بل ودون استلهام رغبات الناس، ثم اختيار الوزراء بنفس الطريقة، بل والتخلص في أول فرصة ممن يثبت أنه ملتزم بخدمة مصالح الناس بدلًا من خدمة مصالح التحالف المذكور، واستمرار تنكر النظام لحركة القومية العربية، واتخاذه موقفًا بعد آخر لغير صالح الفلسطينيين ولكن لصالح إسرائيل، وتنفيذه لرغبات الإدارة الأمريكية ومصالحها في المنطقة العربية، بما في ذلك موقف النظام من التدخل الأمريكي في الخليج في ١٩٩٠، ومن حصار العراق، ثم موقفه من الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، ومؤازرة الموقف الأمريكي من إيران بما يناقض المصالح المصرية والعربية.. إلخ.

كانت سياسة الخصخصة التي دشنها السادات في منتصف السبعينيات وتبناها عهد مبارك، وتسارع تنفيذها منذ مطلع التسعينيات، وعلى الأخص في السنوات الأربع الأخيرة من حكمه، من قبيل «إدارة مصر لغير صالح المصريين». فبينما لم يكن هناك ما يمنع من الرجوع عن تأميم بعض المشروعات العامة، التي أممت في الستينيات لأسباب سياسية لم تعد متحققة الآن، فإن من المؤكد أن الخصخصة كسياسة عامة لا تُميِّز بين مشروع ناجح وفاشل، وسواء كان من الممكن أو لا يمكن تحويل الخسارة فيه إلى ربح دون التخلي عن الملكية العامة، وسواء تعلّق أو لم يتعلق بمصالح إستراتيجية للدولة، ودون التمييز بين البيع لمصريين والبيع لأجانب، ودون اتخاذ ضمانات لمنع تحول احتكار الدولة إلى احتكار الأفراد.. إلخ، هذا النوع من الخصخصة هو بلا شك من قبيل «إدارة الاقتصاد المصري لغير صالح المصريين».

في سنة ٢٠٠٤ حدث تغير مهمّ في الحكومة المصرية، وإن لم يشذ في طريقة حدوثه عن الطريقة المعهودة في اختيار شخصية رئيس الحكومة والوزراء. فقد اتخذت الحكومة الجديدة مسارًا مختلفًا عما سبق في عدة أمور (وإن لم يصبح المسار الجديد أكثر تحقيقًا لصالح المصريين):

١ - الإسراع بعملية الخصخصة.

٢- والإسراع بعملية التطبيع مع إسرائيل.

٣- واتخاذ خطوات أكثر نشاطًا في التمهيد لخلافة جمال مبارك لوالده في رئاسة الجمهورية.

ظهر هذا التغير في اختيار الوزراء الجدد، وفي زيادة التأكيد على شخصية الوريث وإقحامه أو إقحام اسمه فيما يتخذ من إجراءات، مع التواري التدريجي لدور الرئيس مبارك والرجال المرتبطين ارتباطًا وثيقًا بشخصه، وفي عقد اتفاقية الكويز مع إسرائيل والولايات المتحدة بعد أشهر قليلة من مجيء الحكومة الجديدة، ثم في عقد اتفاق بيع الغاز الطبيعي لإسرائيل بشروط مجحفة لمصر، كما ظهر في السرعة التي جرت بها عملية الخصخصة وفتح الأبواب على مصاريعها للاستثمارات الأجنبية الخاصة، دون إخضاعها لشروط كافية تتطلبها حماية العمال والمستهلكين المصريين.

ثم حدث بعد أقل من شهرين من وقوع الأزمة المالية العالمية في سبتمبر ٢٠٠٨ أن قام الحزب الحاكم بإعلان مشروع جديد باسم «إدارة الأصول المملوكة للدولة»، يتضمن توزيع ملكية ٨٦ شركة من شركات القطاع العام في صورة صكوك تُعطى مجانًا ودون تمييز، للمواطنين الذين يزيد سنهم على ٢١ عامًا، على أن يتم هذا التوزيع في مدة لا تتجاوز سنة ونصفًا، وأن يكون لهؤلاء الملاك الجدد حق التصرف فيها بالبيع إذا شاءوا، أو الاحتفاظ بها والحصول على عائدها والمشاركة في إدارتها، مع احتفاظ الدولة بنسب تتراوح بين ٣٠٪ و٥١٪ و٦٧٪ من أصول هذه الشركات، دون التنازل عنها للمواطنين، ومع استثناء الأراضي التي قد تكون مملوكة لهذه الشركات فلا تدخل قيمتها في قيمة الصكوك الموزعة.

في ظل هذا التاريخ غير المشرف للنظام الحاكم في إدارة الوطن لغير صالح المصريين، كان لا بد أن تثور شكوك قوية في الغرض الحقيقي من طرح هذا المشروع فجأة ودون تمهيد، والإسراع في الترويج له إعلاميًّا، والإعلان عن نية طرحه على مجلس الشعب لاستصدار قانون به، وعن نية الانتهاء منه في مدة قصيرة، وفي ظل أزمة عالمية من شأنها حفز أي راغب في البيع على التأني في البيع، بل وبعد أسابيع قليلة من إعلان رئيس الوزراء عدول الحكومة عن فكرة بيع بنك القاهرة، وكانت الفكرة مطروحة بقوة من قبل، وذلك ـ على حد قوله ـ بسبب عدم ملاءمة البيع في ظل الأزمة العالمية، مع الزج باسم جمال مبارك وكأنه أحد المحبذين الرئيسيين للمشروع، ومع تقليص دور الرئيس مبارك في الإعلان عن المشروع أو الترويج له.

هذا النشاط المفاجئ وغير العادي كان لا بد أن يثير الشكوك في أن المشروع الجديد ليس إلا استمرارًا لنفس المسار المعهود في إدارة البلاد لغير صالح المصريين، ولكن بسرعة أكبر بكثير، رُؤي أنها أصبحت ضرورية، لسبب أو لآخر، لعله يتعلق بقرب انتهاء مدة الرئاسة للرئيس حسني مبارك، والرغبة في تسهيل خلافة ابنه له، ربما عن طريق كسب تأييد الإدارة الأمريكية لهذه الخلافة تأييدًا نهائيًّا بدلًا من الموقف الأمريكي المراوغ في هذه المسألة. بل ولعل السبب يتعلق أيضًا بالأزمة المالية العالمية نفسها؛ إذ يسهّل طرح هذا المشروع الآن حصول البعض على أصول القطاع العام المصري بأقل أسعار ممكنة.

هذه الشكوك تحولت إلى ما يشبه اليقين عندما تابع الناس الطريقة التي عُرض بها هذا المشروع في وسائل الإعلام، وبعض التفاصيل التي أعلنت عنه، والحجج التي قدمتها الحكومة لتبريره والدفاع عنه، وعلى الأخص في أحاديث وتصريحات وزير الاستثمار الدكتور محمود محيي الدين.

سمعت من أكثر من شخص من المتابعين لمثل هذه التطورات الاقتصادية والسياسية في مصر، وعلى الرغم من معرفتهم الوثيقة بأحوال مصر الاقتصادية، عندما سألتهم عن رأيهم في هذا المشروع قولهم: «إنهم لا يفهمون شيئًا». وقد فسّرت عدم الفهم هذا، ليس بغموض المشروع ولكن بوضوحه أكثر من اللازم. ولكن هذا الوضوح يقترن بتعارض صارخ بين ما تقوله الحكومة بشأنه، وبين السلوك المعهود من هذا النظام طوال ثلث القرن الماضي، وكذلك التناقض بين الأغراض التي تدعي الحكومة أنها تستهدفها من هذا المشروع وبين النتائج التي لا بد أن ينتهي إليها؛ مما يؤدي بالمرء إما إلى أن يصف ما يسمعه بالدجل الصريح، وإما إلى الاعتراف تأدبًا بأنه «لا يفهم شيئًا مما يجري».

تقول الحكومة إن الهدف من المشروع «توسيع نطاق الملكية»، فما هي الملكية الأوسع من الملكية العامة؟ القطاع العام مملوك لجميع المصريين بمن فيهم الأطفال، فأي توسيع يتضمنه توزيع مجاني على من زاد عمره على ٢١ سنة، دون أن تشترط الحكومة امتناع أصحاب صكوك الملكية عن بيع الصكوك لآخرين، ودون أن تقدم ضمانات جدية تمنع من أن ينتهي هذا البيع إلى أيدي عدد قليل جدًّا من المحتكرين، ودون أن تنبس الحكومة ببنت شفة تعبر بها عن اعتراضها على أن تئول الملكية إلى أجانب؟

وإذا كان توسيع الملكية هدفًا عزيزًا لهذه الدرجة لدى الحكومة حتى تستخدمه أحيانًا كاسم للمشروع، وتكرره على أسماعنا صباح مساء، فلماذا لم يخطر ببال الحكومة أن تسعى إليه طوال الثمانية عشر عامًا السابقة من الخصخصة؟ وهل كان البيع في الماضي لمشروع بعد آخر لمن يسمى بمستثمر رئيسي أو إستراتيجي، مجرد غلطة تريد الحكومة تصحيحها.. أم أن الأقرب إلى التصديق أن هناك عدة طرق لتوصيل القطاع العام لأيدي مستثمرين رئيسيين أو إستراتيجيين، والأسهل الآن توصيل ما تبقى من القطاع العام لهؤلاء عن طريق توزيعه أولًا مجانًا على المواطنين؟

قالت الحكومة إن توزيع ملكية القطاع العام في صورة أسهم على المواطنين من شأنه أن يُقوي شعورهم بالانتماء أو الولاء، أو استخدمت ألفاظًا أخرى بنفس المعنى، لها على السمع نفس وقع كل الشعارات الكاذبة التي دأبت الحكومة على استخدامها. فإذا كان شعور الناس بالانتماء أو الولاء للوطن بهذه الأهمية في نظر النظام الحاكم، فلماذا دأب طوال الثمانية والعشرين عامًا الماضية على الأقل، على ارتكاب أعمال من أهم آثارها إضعاف هذا الشعور بالانتماء والولاء للوطن، حتى فضَّل الشباب المغامرة بحياتهم في البحر المتوسط على البقاء في هذا الوطن، وفضّل الشيوخ، باستثناء القلة الصغيرة المستفيدة شخصيًّا من هذا النظام، أن ينأوا بأنفسهم عن المشاركة في أي عمل سياسي؟

لا يمكن، إذن، أن يكون الدافع الحقيقي لطرح هذا المشروع توسيع نطاق الملكية أو تقوية شعور المصريين بالانتماء، فما هو السبب يا ترى؟

* * *

عندما سُئل الدكتور محمود محيي الدين، عندما كان وزيرًا للاستثمار، عن العلاقة بين طرح مشروع تمليك أصول القطاع العام للمواطنين، في هذا الوقت بالذات، وبين الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وعما إذا كان من الحكمة تعريض أصول الدولة المصرية للبيع (كما هو متوقع من ملاك صغار وفقراء) في مناخ اقتصادي سيئ جدًّا يجعل البيع في صالح المشترين وليس البائعين، أجاب الدكتور محيي الدين بطريقتين مختلفتين. في الأولى أكد أن التفكير في المشروع بدأ قبل الأزمة العالمية فأرجع بداية هذا التفكير مرة إلى سنة ٢٠٠٦ (حواره مع جريدة الأهرام في ٦/ ١٢/ ٢٠٠٨) ومرةً إلى سنة ٢٠٠٤ (حواره بصالون الأوبرا الثقافي في ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٨). ولكن أيًّا كان تاريخ بداية التفكير في هذا المشروع، ٢٠٠٤ أو ٢٠٠٦، يظل السؤال قائمًا: لماذا لم تُغير الحكومة موقفها من هذه الفكرة بعد وقوع الأزمة المالية؟ بل إن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن الأزمة العالمية لها بالفعل علاقة بطرح هذا المشروع فجأة والسير فيه بهذه العجلة والترويج له بهذا الإلحاح. فسواء نبتت الفكرة قبل الأزمة أو بعدها فهناك دلائل قوية على أن الحماسة لها قد بدأت بعد الأزمة؛ مما يُقوّي أيضًا الشكوك في أن بعض الجهات الدولية قد عبّرت عن إيحاءات أو مارست ضغوطًا قوية على الحكومة المصرية بعد وقوع

الأزمة العالمية، للإسراع في تنفيذ هذه الفكرة لمصلحة بعض المستثمرين المحتملين في الخارج، والذين يبحثون لأنفسهم عن أصول رخيصة يمكن تحويلها بسهولة إلى أصول مُربحة ومجزية بعد انتهاء الأزمة.

ولكن الدكتور محيي الدين أجاب في مناسبة أخرى إجابة مختلفة عندما سُئل عن العلاقة بين هذا المشروع الجديد وبين الأزمة العالمية، إذ قال أولًا ما معناه: «إن هذه الأزمة العالمية إلى زوال!»، أي إنها ستنتهي عاجلًا أو آجلًا. وهذا طبعًا صحيح، ولكن هذا لا يصلح كإجابة عن السؤال: لماذا يجري تعريض هذه الشركات للبيع عاجلًا بدلًا من «آجلًا»؟ أي لماذا تعريضها للبيع خلال الأزمة وليس قبل الاطمئنان إلى انتهائها؟

قال أيضًا إن هذه الشركات المطروحة للتوزيع على المواطنين (وربما للبيع فيما بعد)، سوف يصيبها ما يصيب أي شركة أخرى من آثار الأزمة العالمية، سواء في وجود هذا المشروع أو في غيابه. ولكن هذه أيضًا ليست إجابة مقبولة عن السؤال عن سبب تعريض هذه الشركات للبيع في أثناء تعرضها للأزمة العالمية، ولماذا لا ننتظر حتى تسترد الشركات عافيتها؟

وقال ردًّا على من يقول بأن توزيع هذه الصكوك سينتهي ببيعها: «إننا بهذا نقلل أكثر من اللازم من درجة حصافة المواطن البسيط وذكائه، فهو أذكى وأكثر وعيًا بمصلحته الاقتصادية مما نظن؛ مما قد يجعله يُفضل ادخار المبلغ أو استثماره للحصول على عائده، على إنفاقه على الاستهلاك. فإذا قرر المواطن المصري البسيط أن يبيع الصك بدلًا من الاحتفاظ به، أو أن يبيع جزءًا منه ويدخر الباقي، فما الضرر في ذلك؟ إن كل شخص سيقوم باتخاذ قراره وفقًا لاحتياجاته، ويجب ألَّا نصادر على المواطن حقه في اختيار قراره في التصرف في الصك».

وأما عن خطر أن ينتهي الأمر بالبيع لمحتكرين، فقد قال الوزير: «لا يوجد أي خوف من الاحتكار لأن كل شركة ستظل الدولة محتفظة بحصة فيها، وتم وضع قواعد الاستحواذ بحيث إذا زادت ملكية الشخص على ٥٪ فسيتم إخطار هيئة سوق المال المؤهلة بذلك، وإذا زادت على ١٠٪ فلا بد من الحصول على إذن من الهيئة».

والذي يقرأ هذا الكلام لا يخامره شكٌ في أن الوزير يتكلم بوصفه وزيرًا لا باعتباره

أستاذًا سابقًا للاقتصاد. فالقول بأن المواطن المصري، مهما كان فقره ومستوى تعليمه، يتمتع بالحصافة والذكاء قول صحيح، ولكن الحصافة والذكاء لن يمنعاه إذا كان فقيرًا، من بيع صك قيمته ٤٠٠ جنيه وإنفاق المبلغ على سلع ضرورية، بل قد تحتم الحصافة والذكاء هذا السلوك؛ لأن الاحتفاظ بالصك في حالة الفقر الشديد، آملًا في الحصول على عائد قدره ٣٠ جنيهًا أو أقل بعد سنة، قد يكون تصرفًا في غاية الغباء في ظل الارتفاع المستمر في أسعار الحاجيات الضرورية، وبالنظر إلى أن بيع الصك الآن قد يكون شرطًا لاستمرار صاحب الصك نفسه على قيد الحياة لمدة سنة أخرى.

وأما القول بأن الضمانات القانونية التي ذكرها الوزير سوف تمنع الاحتكار، وكذلك استمرار ملكية الدولة لجزء من الأصول دون توزيعها على المواطنين بنسب ٦٧٪ أو ٥١٪ أو ٣٠٪، فيقلل من أهميته عدة أمور:

أولًا: إن ملكية الدولة لـ ١٠٠٪ من شركات القطاع العام التي تم بيعها بالفعل لمستثمر رئيسي أو إستراتيجي لم تمنع من قبل من بيعها لمحتكرين، ومن ثم فاحتفاظ الدولة بملكية هذه النسب في الأصول الباقية لن يمنع من بيعها في المستقبل لمتحكرين، وفي وقت أقرب مما نظن.

وثانيًا، إن موقف النظام المصري من الاحتكار طوال ربع القرن الماضي، وعلى الأخص منذ مجيء الحكومة الجديدة في ٢٠٠٤، لا يجعل المرء يميل إلى تصديق الحكومة عندما تقول إنها وضعت الضمانات الكافية لمنع قيام احتكارات جديدة، بل ويدعم هذا الميل إلى عدم تصديق الحكومة في هذا الصدد، اشتراط مجرد «الإخطار» إذا زادت ملكية مشتري الصكوك على ٥٪؛ إذ إن معناه أن عائلة واحدة من ٥ أشخاص يمكن أن تمتلك ربع أسهم شركة ما بمجرد إخطار هيئة سوق المال، ويمكن أن ترتفع النسبة إلى نصف أسهم الشركة إذا أضيفت عائلة الزوجة.

والمفترض أن «الإخطار» أقل شأنًا من الاستئذان، فهيئة سوق المال لا تستطيع أن تعترض على الإخطار، بينما تستطيع رفض إعطاء الإذن. ولكن الاستئذان ضروري فقط في حالة ملكية شخص واحد ١٠٪ من الأسهم. وبالنظر إلى ما عودّنا عليه النظام الحاكم من ضعف شديد أمام أصحاب المال، فإن اشتراط الحصول على الإذن لن

يكون أصعب كثيرًا من اشتراط مجرد الإخطار، فأصحاب الأموال في مصر، منذ فترة، لا يختلف عندهم كثيرًا مجرد إبداء الرغبة في شيء عن الحصول عليه بالفعل.

إن الذي كان من الممكن أن يجعل لاشتراط «الاستئذان» أي قيمة هو وجود ديمقراطية حقيقية في النظام السياسي المصري، أما في غياب الديمقراطية، وفي ظل العبث السائد بالقانون، فإن اشتراط استئذان الحكومة يصبح من قبيل ذر الرماد في الأعين، تمامًا مثل الحديث عن «توسيع نطاق الملكية» أو عن «زيادة مشاركة المواطنين في إدارة أصول الوطن». بل لو كانت هناك ديمقراطية حقيقية لما كان لمثل هذا المشروع أن يُطرح أصلًا ويبدأ الترويج له على هذا النطاق وبالطرق كافة.

* * *

من متابعة تصريحات وزير الاستثمار وغيره من المسئولين عن مشروع توزيع ملكية القطاع العام في شكل صكوك على المواطنين، يظهر حرصهم على عدم إنكار أن بعض الصكوك (بل وربما كلها) سوف يباع، وأن بعضها سيباع لأجانب، ولكنهم حريصون أيضًا على عدم إبراز هذه الحقيقة. فهم لا يتكلمون عن البيع للأجانب إلا إذا سئلوا عن ذلك، وهم إذا سئلوا عن ذلك أجابوا إجابات سريعة مقتضبة.

وأنا أفسر هذا بمحاولة إخفاء الغرض الحقيقي من المشروع: أن تباع أصول الدولة المتبقية للأجانب عن طريق تمكين المواطنين من هذه الأصول ابتداءً؛ حتى يمكن للنظام الحاكم أن يتخلص من المسئولية السياسية والأخلاقية عن بيع أصول مصر لغير المصريين.

كتب الدكتور عبد المنعم سعيد رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بجريدة الأهرام، وهو أحد المنظرين الأساسيين لنظام مبارك، مقالًا تساءل فيه بسخرية عن كثرة الكلام عن «بيع مصر» عندما يتعلق الأمر ببيع شركات وأصول مادية، كما تساءل بجرأة عما هو الضرر بالضبط من البيع لأجانب؟ وكأنه لا فرق في نظره بين أن تبقى شركات القطاع العام في أيد مصرية حتى لو بيعت للقطاع الخاص، وبين أن تتحول ملكيتها إلى الأجانب.

وكلام الدكتور عبد المنعم سعيد في هذا الصدد وسخريته ممن ينتقد البيع للأجانب، ينطوي على اعتبار هذا التمسك ببقاء الأصول المصرية في أيد مصرية نوعًا من التشبث بأفكار عتيقة عفا عليها الزمن، وتعصبًا قوميًّا لا يليق بعصر العولمة الرائع الذي لا يميز بين وطني وأجنبي. ولكن الحقيقة أن الدكتور سعيد يخطئ إذا كان يتصور أن عصر العولمة يفرض علينا هذه اللامبالاة بما إذا كان مالك المشروعات الاقتصادية في مصر مصريًّا أم أجنبيًّا. إن ظاهرة العولمة لها أضرارها ومنافعها، والدولة الحصيفة هي التي تعظم منافعها منها وتقلل أضرارها إلى الحد الأدنى. وليس من مصلحة أي دولة، مهما كانت قوتها الاقتصادية، أن تسمح لتيار العولمة بأن يكتسح أراضيها فتطلق حرية التملك دون تمييز بين الوطني والأجنبي، وتسمح للأجانب بتحويل الأرباح ورءوس الأموال دون ضابط وفقًا لحساباتهم الخاصة. إن أقوى الدول اقتصاديًّا وأكثرها انتصارًا لظاهرة العولمة، بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها، تتدخل لوضع حد لملكية الأجانب في أراضيها، والأزمة الآسيوية في ١٩٩٧ قد بيَنت خطأ الإسراف في إطلاق حرية رءوس الأموال الأجنبية في الانتقال بين دولة وأخرى، والدول التي وضعت ضوابط أكثر على حركة رءوس الأموال (مثل ماليزيا) كانت أقل تأثرًا بالأزمة وأسرع في الخروج منها من الدول الأقل تطبيقًا لهذه الضوابط كـ(تايلاند وإندونيسيا).

حدث بعد أيام قليلة من إعلان المشروع أن ظهر وزير المالية د. يوسف بطرس غالي في برنامج تليفزيونى وقال إن الشركات التي يتضمنها هذا المشروع الجديد لا أهمية كبيرة لها (أو شيئًا بهذا المعنى) وأنها شركات تنتج أشياء مثل البسكويت والملابس الداخلية. وأخذ يكرر مثال البسكويت والملابس الداخلية إمعانًا في الإيحاء بتفاهة هذه الشركات وعدم استحقاقها لأي اهتمام، مع أنها في الحقيقة تضم شركات من أكبر وأهم الشركات الصناعية المصرية كالحديد والصلب والألومنيوم.

والمشروع المعلن لم يذكر - على سبيل الحصر - أسماء الشركات التي يشملها المشروع، بل استخدم أسلوب ذكر الأمثلة. وفي ظل هذا التجهيل، مع كثرة عدد الشركات التي يشملها المشروع، وفي ظل استخدام هذا الأسلوب الجديد للوصول إلى الخصخصة، وهو توزيع الأصول مجانًا في البداية على أربعين مليونًا من المصريين، وافتراض أن قرار

البيع، عندما يتخذه هؤلاء الأربعون مليونًا لا بد أن يحقق أكبر مصلحة لهم، ما داموا هم الذين اتخذوه بحرية. في ظل هذا كله، ما أسهل أن تضاف إلى قائمة الأصول التي ينتهي مصيرها بالبيع أصول أخرى أكثر إستراتيجية وأكثر مساسًا بالمصالح والسيادة الوطنية والقومية، كقناة السويس والجامعات والصحف القومية ودور النشر وبقية البنوك التي لم تتم خصخصتها بعد. وفي بيع هذه الأصول الجديدة، سوف يكون المبرر المقدم دائمًا هو «توسيع دائرة الملكية الشعبية»، وترك المواطنين أحرارًا يتخذون قرار البيع بأنفسهم، بينما تتخذ الدولة دور المتفرج فقط.

هذا ما يدفعني إلى وصف هذا المشروع بأنه «شيطاني»، وإلى الاعتقاد بأنه مشروع غير وطني ولا أخلاقي. إنه شيطاني لأنه يحاول استغلال نقطة ضعف في معظم المصريين هي فقرهم، الذي يدفعهم دفعًا إلى البيع، مع التظاهر بأن المتوقع منهم كان غير ذلك، وغير وطني؛ لأنه يسمح ببيع أصول كان من المصلحة الإبقاء عليها في يد الدولة المصرية، أو على الأقل في أيدي أفراد مصريين، ولا أخلاقي؛ لأنه يفتقر إلى الشجاعة التي تتمثل في أن يتحمل متخذ القرار المسئولية عن اتخاذه وعدم إلقاء المسئولية على الآخرين.

[٩]

من المعروف للمشتغلين بقضايا التنمية، والمتابعين للحياة السياسية في العالم الثالث، الظاهرة الآتية، والتي لا تخلو من طرافة، وإن كانت تدعو أيضًا لبعض الرثاء.

فقد لوحظ أن المسئولين الكبار عن السياسة الاقتصادية في دول العالم الثالث، من الوزراء وكبار معاونيهم ورؤساء البنوك (ورؤساء الوزراء أنفسهم) حريصون دائمًا على أن تكون علاقتهم طيبة بالموظفين الكبار العاملين في المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد، فيحيطونهم بكل مظاهر الاحترام والحفاوة، بالإضافة إلى إبداء الاستعداد التام للاستجابة لتوجيهاتهم وطلباتهم بما يتعلق بالسياسة الاقتصادية التي تتبناها هذه المؤسسات الدولية، ولا تميز بشأنها بين دولة وأخرى من دول العالم الثالث.

السبب في هذا الحرص الشديد على هذه العلاقة الطيبة، لا يتعلق بإيمان هؤلاء المسئولين الكبار في دول العالم الثالث بصحة هذه التوجيهات وفائدتها لبلادهم، بقدر ما يتعلق بما لهذه المؤسسات الدولية من كلمة مسموعة في واشنطن، وبشيء آخر مهم، وهو أن الوزير أو المسئول الكبير في دولة من دول العالم الثالث يعرف جيدًا أنه إذا فقد وظيفته المهمة في بلده، لأي سبب، فليس هناك ما يمكن أن يعوّضه عن ذلك إلا وظيفة كبيرة في المؤسسة الدولية. المزايا المادية في الحالتين كبيرة، والأبهة والهالة اللتان تحيطان بالمنصب كبيرتان أيضًا في الحالتين. وهؤلاء المسئولون في العالم الثالث يعرفون أن الأمور في بلادهم لا تستقر أبدًا على حال، والضغائن والدسائس كثيرة، والاطمئنان إلى دوام الحال من المحال. إذن فالاحتياط للمستقبل واجب ومستحب، ومن ثم فلا بد من توطيد العلاقة بموظفي المؤسسات الدولية الكبار. وهذه المؤسسات الدولية، من ناحيتها، ترى من مصلحتها أن تستمر هذه العلاقات الوطيدة، فهذا يشجع على سهولة تنفيذ توصياتها وتوجيهاتها، إذ ما الذي يسهل تنفيذ السياسة الاقتصادية المبتغاة أكثر من أن يكون المسئول عن تنفيذها ذا مصلحة شخصية في ذلك؟

مما يساعد أيضًا على تنفيذ هذه السياسة التي تتبناها المؤسسات الدولية إحاطة موظفيها بمختلف مظاهر الفخامة والأبهة. فهم لا يتنقلون من دولة لأخرى إلا في مقاعد الدرجة الأولى في الطائرات، ولا يجلسون إلا في قاعات كبار الزوار، ولا ينزلون إلا في الفنادق الكبرى، كما يتمتعون بمختلف أنواع الحصانة والإعفاء من الضرائب، فضلًا بالطبع عن المرتبات المرتفعة التي تنتهي بمعاش ممتاز.. إلخ؛ مما يؤدي كله إلى أن يصبح من الممكن أن تميز بمجرد النظر، إذا تصادف وجودك في مطار، الموظف الدولي عن غيره، من قماش بدلته إلى لمعان حذائه، إلى نوع حقيبته الصغيرة التي تحمل أوراقه، بل وربما أيضًا من طريقته في الكلام ونظرته وحركاته، حتى ليكاد هؤلاء يظهرون وكأنهم ينتمون إلى جنس آخر من أجناس البشر، ميزهم الله عن العالمين بما يليق بمهمتهم الرفيعة.

مهمة «رفيعة» حقًّا، بمعنى من المعاني، ولكن التقويم الحقيقي لها يحتاج إلى كلام كثير. فالمنظمات الدولية وإن كانت تبدو وكأنها تعلو على كل الدول، فإنها منذ إنشائها قبل

أكثر من ستين عامًا، ظلت خاضعة في الأساس لإرادة الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الصناعية الغربية الكبرى، ثم تداخلت معها، في الثلاثين سنة الأخيرة، مصالح الشركات والمؤسسات المالية العملاقة، ومن ثم أصبحت المنظمات الدولية، وعلى الأخص المؤسستان الماليتان الكبريان (البنك الدولي، وصندوق النقد) تستوحي سياساتها وقراراتها الأساسية من مصالح هاتين الجهتين: الإدارة الأمريكية، والشركات العملاقة (التي يشار إليها عادة بالشركات متعددة الجنسيات). وعلى الرغم من أن جميع أو معظم دول الأرض ممثلة في هذه المنظمات، وأن موظفي هذه المنظمات يتظاهرون بالحياد التام، ويعاملون كل الدول بمظاهر الاحترام التي تتفق مع هذا التمثيل العام للدول كافة، فإنهم في الحقيقة لا ينفذون إلا هذه المصالح التي كثيرًا ما تتعارض مع مصالح الدول الصغيرة.

المنصب إذن وبلا شك منصب رفيع، لكل ما ذكرته من أسباب تتعلق بالمظاهر الخارجية، ولكنه ليس بالضرورة منصبًا يستحق كل هذا التوقير والإجلال متى اعترفنا بحقيقة المصالح التي يستخدم لتنفيذها.

لقد كتب كثيرون في تحليل البواعث الحقيقية وراء السياسات التي ينصح بها (أو يشترطها) البنك الدولي وصندوق النقد، ولكنى لم أعرف كثيرين من الأشخاص، خاصة من بين المسئولين الحكوميين، المستعدين للاعتراف بهذه البواعث الحقيقية. من بين الاقتصاديين المصريين الكبار القلائل، الذين أبدوا استعدادًا مدهشًا للتصرف بناء على هذا الاعتراف، برغم اعتلائهم منصبًا وزاريًا في مصر، أستاذنا الدكتور زكي شافعي، أول عميد لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية. لقد عرف هذا الرجل باستقلال الرأي والزهد في مظاهر الأبهة والمناصب الكبيرة؛ ومن ثم ابتعدت عنه المناصب الكبيرة بدورها، حتى حدث غير المتوقع في منتصف السبعينيات، حين رأيناه يعين فجأة وزيرًا للاقتصاد في غفلة من الزمن. لا عجب أنه لم يستمر طويلًا في المنصب، ولكنى سمعت من مصدر مقرب منه أنه عندما دخل عليه أحد مسئولي صندوق النقد الدولي، وكان هندي الجنسية، ويحمل كل سمات الموظف الدولي التي وصفتها من قبل، وحاول أن يملي إرادة الصندوق على الحكومة المصرية، وهي بالطبع نفس الوصفة الخالدة التي يمليها الصندوق على كل دولة من دول العالم الثالث، بصرف النظر عن ظروفها ومشكلاتها

الاجتماعية الخاصة، هبّ فيه د. زكي شافعي وكاد يطرده من مكتبه. وقيل إن الدكتور زكي صاح غاضبًا أمام معاونيه: «كيف يمكن أن أقبل أن يأتي إليَّ شاب هندي ليس لديه أي معرفة بظروف المجتمع المصري، ويحاول، لمجرد أن في يده بضعة أرقام وشهادة من جامعة أمريكية واسم المؤسسة الدولية الكبيرة، أن يعلّمني ما يجب عليَّ أن أطبق من سياسات اقتصادية في مصر؟».

هكذا يذهب الاقتصادي الهندي لتوجيه السياسة الاقتصادية للحكومة المصرية، والاقتصادي البرازيلي لتوجيه الحكومة الهندية، والمصري لتوجيه حكومة الكونغو.. إلخ، والرسالة هي هي دائمًا، بصرف النظر عن اختلاف أحوال مصر عن البرازيل عن الكونغو، والحجة دائمًا هي أن هذه السياسات تأتي من هيئة دولية محايدة، وتعلو فوق كل الدول، وتحاط بسبب ذلك بكل مظاهر التوقير والتبجيل.

* * *

فجأة سمعنا أن د. محمود محيي الدين وزير الاستثمار المصري عرض عليه منصب «رفيع» في الهيئة الدولية العظيمة «البنك الدولي»، وأنه قبل المنصب، وأن الجميع سعداء بهذا الخبر: الوزير، والبنك الذي رشحه، ورئيس الجمهورية الذي وافق على الترشيح. والخبر برغم أنه كان مفاجأة، ليس من الصعب تفسيره، على ضوء كل ما ذكرته فيما تقدم. فالوزير معروف بأنه مستعد للالتزام بسياسات الصندوق، وأثبت ولاءه لهذه السياسات بما لا يترك مجالا للشك. والمنصب رفيع بكل المعاني التي ذكرتها من قبل، ورئيس الجمهورية ليس لديه أي دافع للاعتراض، فعلى الرغم مما أظهر د. محيي الدين من ولاء للنظام طوال السنوات الست التي قضاها وزيرًا، ما أسهل العثور على غيره للقيام بنفس الدور، إذ لا يحتاج الأمر في الحقيقة إلى أكثر من تنفيذ ما يطلبه الصندوق الدولي والبنك، مع قدرة لا بأس بها على الخطابة والتظاهر بالإيمان بفائدة هذه الطلبات للاقتصاد المصري.

الفصل الخامس

وطنية زائفة

[١]

فرحت طبعًا، مثلما فرح ملايين غيري من المصريين، بانتصار مصر في مباراة كرة القدم في أنجولا في سنة ٢٠١٠؛ ومن ثم فوزها بكأس إفريقيا. ولكني أريد أن أعترف للقارئ بأمرين:

الأول: أني لم أجلس للتفرج على المباراة مثلما فعل ملايين المصريين، بل اكتفيت بالسؤال عن النتيجة عندما قدّرت أن وقتًا كافيًا قد مرّ على بداية المباراة. السبب ليس أنه كان لديَّ عمل مهم يمنعني من التفرج على المباراة، كل ما هنالك أن لهفتي على متابعة ما يحدث فيها، دقيقة بدقيقة، لم تكن كلهفة كثيرين غيري، كما أني أشفقت على نفسي من التوتر العصبي الذي كان لا بد أن أشعر به من جراء هذه المتابعة.

والثاني: أن فرحي بالنتيجة كان أقرب إلى ارتياح لعدم حدوث خسارة، منه إلى الشعور بالفخر بالفوز. ذلك أني أختلف مع الكثيرين الذين يرون في لعبة كرة القدم مقياسًا مهمًّا للتقدم والتخلف؛ ومن ثم يعتبرون أن الفوز في مبارياتها دليل على شيء عظيم يستوجب الفخر بالنفس.

المسألة في نهاية الأمر ليست في رأيي إلا لعبة، وهي فوق ذلك ليست لعبة بالغة الصعوبة. نعم، إنها تحتاج إلى بعض المهارات، بعضها لا يكتسب إلا بكثير من المران والتعب، كما أنها تحتاج إلى حد أدنى من التعاون بين أعضاء الفريق، ومن الانضباط،

وبعض الدهاء في التعامل مع أعضاء الفريق الآخر، فضلًا بالطبع عن درجة لا يستهان بها من اللياقة البدنية. كل هذا صحيح، ولكن كل هذا يبدو غير متناسب بتاتًا مع درجة الأهمية التي يعلقها على هذه اللعبة، هذا العدد الغفير من الناس، ودرجة الحماسة التي يبدونها للنتيجة التي تسفر عنها، سواء بالفرح أو بالحزن. لا بد أن في الأمر أشياء أخرى ليست واضحة تمامًا.

أضف إلى هذا، ذلك الربط المدهش بين الفوز في لعبة ككرة القدم، وبين الشعور القومي والولاء للوطن. من الممكن أن نتصور أن تشتعل الحماسة للوطن لدى الانتصار في حرب من أجل قضية يؤيدها الناس، أو للنجاح في اقتحام الفضاء أو النزول على القمر، أو اكتشاف أحد مواطنينا اكتشافًا عبقريًّا أو اختراعه اختراعًا يفيد العالم بأسره، أو حتى فوز أحد مواطنينا بجائزة نوبل في الأدب أو العلم.. إلخ. كل هذا من المتصور أن يثير الحماسة للوطن، إذ قد يدل على استبسال الجنود في الحرب، أو على الشجاعة والاستعداد للتضحية من أجل الوطن، أو على تقدم كبير في العلم أدى إلى الاكتشاف أو الاختراع أو الفوز بجائزة عالمية. ولكن أين موقع الانتصار في مباراة لكرة القدم من هذا كله؟ بصراحة، إني أعتقد أن الحماسة العارمة للفوز في مباراة لكرة القدم ترجع إلى جماهيرية هذه اللعبة، أكثر من أي اعتبار آخر. الأمر في نظري شبيه جدًّا بالحماسة لنجمة محبوبة أو نجم محبوب من نجوم السينما. قد تكون الممثلة جميلة وقد يكون الممثل ممثلًا قديرًا، ولكن لا الجمال ولا جودة التمثيل هما المسئولان عن درجة الحماسة، بل محض الشهرة. والشهرة تجلب مزيدًا من الشهرة، والحماسة تجلب مزيدًا من الحماسة. فالمرء منا يصبح أكثر حماسة لقضية ما إذا وجد نفسه واحدًا من آلاف الناس يسيرون في مظاهرة، تهتف لهذه القضية، بالمقارنة بدرجة حماسته لنفس القضية وهو قابع وحده في منزله. لا شك إذن، أن جهاز التليفزيون مسئول مسئولية كبرى عن الانشغال بمباريات كرة القدم، وعن زيادة الحماسة لها؛ ومن ثم فهو مسئول أيضًا عن ارتفاع درجة الحماسة في التعبير عن «الولاء للوطن »، عندما يكون « الوطن» طرفًا في المباراة.

لا بد أن نعترف أيضًا بأن المناسبات التي تصلح لإثارة الحماسة للوطن، أصبحت الآن أقل كثيرًا مما كانت في الماضي. ليس فيما يتعلق بمصر والعرب وحدهم، بل

الظاهرة عامة في العالم كله لأسباب لا مجال الآن للخوض فيها. ولكن، إذا كانت مناسبات التعبير عن الولاء للوطن قد أصبحت أقل، فإن الشعور بالحاجة إلى «التعصب»، وتأكيد «الانتماء» لمجموعة من الناس، شعور أعمق وأكثر رسوخًا، أيًّا كانت وجهة التعصب وموضوع الانتماء. فإذا لم يكن تعصبًا أو انتماء لشعب أو أرض أو جيش، فلماذا لا يصبح تعصبًا وانتماء لفريق لكرة القدم ضد فريق آخر؟

ليس من المستغرب إذن، والحال كذلك، أن يستغل سياسيونا مباريات كرة القدم لزيادة ما لهم من شعبية، أو حتى للحصول على شعبية لم يتمتعوا بها أصلًا. فإذا كان الحاكم قد وصل إلى الحكم بالقوة، ودون استناد إلى إرادة شعبية، فإن مما يفيده (أو هكذا يظن) أن يقرن اسمه وصورته بهؤلاء اللاعبين العظام الذين انتصروا في مباراة لكرة القدم؛ عسى أن تترك شعبيتهم بعض الأثر على شعور الناس نحوه. فالحاكم في هذه الحالة يبالغ في الاحتفاء بهؤلاء اللاعبين، وينعم عليهم بمختلف الأوسمة والنياشين، محاولًا بذلك أن يظهر أمام شعبه كمن يشعر بنفس ما يشعر به الناس، يفرح لما يفرحهم، ويحزن لما يحزنون له. بل وترى الحاكم في هذه الحالة يبالغ أيضًا في ربط اسم الوطن بما حققه فريق كرة القدم من انتصار؛ أملًا في أن يرسخ في أذهان الناس أن ما تحقق من انتصار في كرة القدم، هو إنجاز له نفس الأهمية التي يعلقها الناس على الإنجازات السياسية أو الاقتصادية، وأملًا أيضًا في أن يرسخ في أذهان الناس أن هذا الانتصار لا بد أن تكون له علاقة ما بوجود هذا الحاكم في منصبه في هذه اللحظة؛ ومن ثمَّ يكون لهذا الحاكم بعض الفضل (وربما الفضل كله) في إحراز هذا الفوز العظيم.

* * *

نحن لا نعيش في عصر انتصار الرأسمالية (ولا الاشتراكية بالطبع) ولا انتصار الديمقراطية أو حقوق الإنسان. كما أننا لا نعيش نهاية التاريخ، كما زعم بعض الكتاب منذ عشرين عامًا، ولا عصر صراع الحضارات، كما قال آخر بعده بقليل. نحن نعيش «عصر الجماهير الغفيرة»: عصر التليفزيون والأقمار الصناعية والقنوات الفضائية، والتليفون المحمول الذي يحتوي أيضًا على آلة فوتوغرافية وبريد إلكتروني وشبكة

الإنترنت. هذا هو عصر البرامج التليفزيونية التي يشاهدها في نفس الوقت مئات الملايين من البشر، حتى لو كانت لا تستحق أن يشاهدها عشرة أشخاص، والصحف التي توزع في اليوم الواحد ملايين النسخ ولكن أكثر من نصف صفحاتها إعلانات، والمذيعين الذين يتجاوز المرتب الشهري لبعضهم مليونًا من الجنيهات أو مليونين، ومنهم من لم يكن يستحق في عصر سابق أن يعين مذيعًا أصلًا. والأفلام التي لا تحتوي على فكرة واحدة ذكية ولكنها تنجح تجاريًّا نجاحًا باهرًا لأنها عثرت على وجه ممثلة جذابة.. إلخ. المسئول عن كل ذلك ليس عصر الرأسمالية المتوحشة، بل عصر الجماهير الغفيرة.

هذا هو بالطبع ما يفسر ظاهرة كرة القدم كما نراها اليوم. اللعبة قديمة ومعروفة بأشكال مختلفة، لدى كل الشعوب وفي كل العصور، ولكنها لم تصبح لعبة مثيرة لهذه الدرجة إلا في عصر الجماهير الغفيرة. لم تصبح أكثر إثارة لمجرد أن اللاعبين أصبحوا أكثر مهارة، ولكن لمجرد أنهم أصبحوا أكثر شهرة. وقد أصبح اللاعبون أكثر شهرة، ليس بسبب ذكاء غير عادي أو درجة غير مألوفة من سرعة الحركة أو اليقظة أو من الاستعداد للتعاون مع بقية أفراد الفريق؛ بل بسبب كثرة ظهورهم على شاشة التليفزيون وعلى صفحات الجرائد التي يراها ويقرأها ملايين من الناس كل يوم، أي أن اللاعب أصبح مشهورًا فقط بأنه مشهور.

الوضع يبدو سخيفًا للغاية، حتى إذا لم يقترن بأي عنف أو مشاجرة بين الفريقين المتنافسين، فإذا اقترنت الحماسة الشديدة لفريق كرة القدم بهذه الدرجة التي أصبحنا نراها في كل موسم، من الهستيريا والتشنج والعدوانية، فإن الأمر يبدو داعيًا لأقصى درجات الرثاء.

في هذا المناخ الهستيري لا بد أن يحاول كل من يستطيع من ورائه تحقيق نفع خاص له، أن يفعل ذلك. فالمتبطلون عن العمل يحملون الأعلام الملونة ليبيعوها لأصحاب السيارات، الذين ليس لديهم شيء يفعلونه أفضل من السير في الشوارع والضغط على زماراتهم. وأصحاب الجرائد يتنافسون على كيفية نقل الأخبار السعيدة للجمهور: هل يكتبون في المانشيت العريض، وباللون الأحمر نتيجة المباراة، أم

يكتفون بكلمة «مبروك»، على أساس أن الجميع سوف يفهمون المقصود، إذ هل يفكر أحد إلا في تلك النتيجة الرائعة: (اثنين/ صفر)؟ والوزراء الذين لم يفعلوا شيئًا واحدًا يجلب لهم حب الناس، ذهبوا للتهنئة والوقوف إلى جانب الفريق المنتصر ليظهروا في نفس الصورة، بل والقيام بتهنئة رئيس الجمهورية نفسه باعتباره سببًا من أسباب هذه النتيجة الباهرة. والشاب الذي يطمح للحصول على منصب رئيس الجمهورية (أي منصب أبيه) لا يجد طريقة لكسب قلوب الناس أفضل من أن تظهر صورته وهو يهنئ الفريق؛ حتى يعتقد الناس بأنه يشعر بنفس ما يشعر به بقية الناس، وينبض قلبه بنفس ما ينبض به قلب الشارع المصري.

ما أسهل الأمر إذن في ظل هستيريا من هذا النوع. الجميع قد تم تخديرهم، ومن ثم يمكن أن تفعل بهم أي شيء، ويمكن الحصول منهم على أي شيء قبل أن يستردوا صوابهم.

أما الحديث عن أن هذه صورة من صور الوطنية، ودليل على قوة شعور المصريين بالانتماء إلى بلدهم، وعلى الإجماع على حب الوطن: بدليل أن الرجل والمرأة، المسلم والقبطي، الكبير والصغير، الغني والفقير، كلهم اجتمعت قلوبهم على شيء واحد وهو أن تنتصر مصر على الجزائر، مثل هذا الحديث لا يجب أن يخدع أحدًا. إن الحماسة الشديدة قبل المباراة وأثناءها وبعدها ليس سببه الحب الشديد للوطن، بل سببه هو نفس هذه الظاهرة التي أتكلم عنها: ظاهرة الجماهير الغفيرة. الحماسة تشتد لمجرد أنك أصبحت جزءًا من جماعة كبيرة جدًّا، والصياح يعلو لأنك ترى وتسمع آلافًا من الناس يقومون بالصياح مثلك، والزمامير تشتد لأنك تعرف أنك واحد من آلاف الزمّارين والطبّالين. أما حب الوطن فلا يمكن أن يشتد لأنك صوّبت الكرة في الاتجاه الصحيح مرتين، بينما لم ينجح شقيقك الجزائري في ذلك مرة واحدة.

هذه الهستيريا هي أيضًا في رأيي (وليس حب الوطن) السبب في نوبة البكاء الشديد التي استسلم لها بعض أعضاء الفريق المصري ومدربهم بمجرد انتهاء المباراة، إنها تفريج مفاجئ عن شحنة زائدة من التوتر والتشنج ولّدها اشتراك الآلاف المؤلفة في الهتاف والصياح في نفس الوقت.

قد لا يكون في كل هذا ضرر كبير، بل وقد يكون له بعض الفوائد، كما أن هناك بعض الفوائد لحفلات الزار والاحتفالات الشعبية بالموالد. ولكن علينا أن نحذر من الخلط بين هذه النوبات الهستيرية، وبين نمو الشعور الوطني وقوة الانتماء.

* * *

لكل هذا انزعجت بشدة كما انزعج غيري مما حدث بين مصر والجزائر بمناسبة مباريات كرة القدم في سنة ٢٠١٠. كان ما حدث بين شبان مصريين وشبان جزائريين، من ضرب وسب وكسر وطعن، مزعجًا بما فيه الكفاية، ولكن الأفظع في رأيي هو ما حدث بين الدولتين.

ليست هذه أول مرة ولا آخر مرة ينشب فيها عراك بين مجموعتين من البشر، تنتميان إلى جنسيتين مختلفتين أو دينين مختلفين أو حتى لونين مختلفين، ولكن أن يؤدي هذا إلى عراك بين دولتين، تنتصر كل منهما لحاملي جنسيتها أو دينها أو لونها، فهذا شيء نادر الحدوث إلا في إعلان دولة للحرب على أخرى. ولكن حتى هذا لا يحدث عادة بسبب شجار بين مواطنين، بل يحدث لأسباب أعمق بكثير تتعلق بتاريخ العلاقة بين الدولتين، أو عداء دفين بينهما يرجع إلى مشكلات أو اختلافات قديمة. فإذا حدث عراك كهذا بين دولتين عربيتين، لهما تاريخ قديم من المودة والمؤازرة، وتربطهما وشائج قوية للغاية من الدين واللغة والحضارة والمصالح المشتركة، فهذا هو الشيء المزعج حقًّا والبالغ القبح.

طالعت كثيرًا مما كتب تعليقًا على ما حدث، ومنه للأسف ما يؤجج النار ويزيد المشاعر التهابًا. من بين الدوافع لهذا الموقف المؤسف من بعض الكتّاب والإعلاميين، بل وأيضًا من بعض السياسيين، الطمع في تحقيق مكسب شخصي أو سياسي من وراء هذه المؤازرة، عن طريق الظهور بمظهر الوطني الذي يدافع عن حقوق شعبه وكرامته. ولكن حتى إذا كان الدافع لدى الكاتب هو مجرد الشعور الغريزي بالوقوف إلى جانب أهل بلده ضد أهل البلد الآخر، فأظن أنه موقف غير حميد أيضًا؛ إذ المفترض في الكاتب الذي يعلق على الشئون العامة أن يكون أعقل من غيره، وأكثر قدرة على التروي فيما حدث، وعلى رؤيته في إطاره الأوسع، ومن خلال معرفته الأوسع بتاريخ العلاقة بين البلدين وبمشكلاتهما المشتركة.

المفروض في المعلق على هذه الأحداث أن يكون قادرًا على إدراك ما يمكن أن يترتب على تدهور العلاقة بين مصر والجزائر، من عواقب وخيمة، كالعجز عن توحيد موقفهما إزاء مشكلات أكبر بكثير من مشكلات كرة القدم وكأس العالم، كالقضية الفلسطينية مثلًا، والعجز عن تحقيق تعاون اقتصادي أكبر يساهم في الإسراع بتحقيق التنمية المنشودة في كلا البلدين، والعجز عن تحقيق الحماية اللازمة والمعاملة اللائقة لمواطني كل من الدولتين المقيمين في الدولة الأخرى.. إلخ. إن إدراك أهمية هذه الأمور بالنسبة إلى الانتصار أو الانهزام في مباراة لكرة القدم، من شأنه أن يمنع الكاتب أو الإعلامي من المساهمة في تأجيج المشاعر وفي زيادة النار اشتعالًا.

كان المفروض أيضًا أن يدرك الكاتب أو الإعلامي أنه في عراك من هذا النوع، مهما كانت شدته ودمويته، لا يهم كثيرًا في الحقيقة معرفة من البادئ بالعدوان، ومن الذي تصرف كرد فعل لهذا العدوان. ففي مثل هذه الأمور يصعب جدًّا (إذا كان من الممكن أصلًا) تحديد نقطة البداية، كما يصعب جدًّا تقدير ما إذا كان رد الفعل متناسبًا مع الفعل المردود عليه. الطرفان في نظري مذنبان، ومن السهل جدًّا، بمعرفتنا لظروف التهييج الإعلامي، وأعمار المتعاركين وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، أن نعرف سبب ارتكابهم لهذا الذنب. ولكن من المؤكد أيضًا أن المنتظر من أولياء أمورهم أن يتصرفوا تصرفًا أعقل مما رأيناه من تصرفات أولياء أمورنا. فمن الحماقة أن يأتي الأب والأم فيشتركا في عراك مع أب أو أم الولد الآخر، ويتبادلا السباب مثلما تبادله أولادهم، فتنقلب المعركة من شجار بين صبيين غريرين إلى معركة بين دولتين المفروض أنهما شبتا عن الطوق، وتعرفان ما يمكن أن يترتب على عراكهما من خسارة فادحة للجميع، الصغار والكبار.

[٢]

من الأضرار المؤكدة لاستمرار نفس الشخص رئيسًا للجمهورية مدة طويلة من الزمن، كعشرين أو ثلاثين عامًا، ما لا بد أن يطرأ من ضعف على الرئيس بسبب تقدمه في السن؛ مما يؤدي إلى انخفاض في درجة النشاط، وفتور في الهمة، وضعف في

الاستعداد لقبول أفكار جديدة، وعزوف عن إحداث تغييرات مهمة في السياسة أو الاقتصاد، بل واحتمال استسلامه لما يقوله له المحيطون به، حتى لو كان في ذلك إضرار بالصالح العام.

ولكن هناك ضررًا آخر مؤكد، لا يقل عن هذا الضرر بل وقد يكون أشد خطرًا، وهو الميل إلى اعتبار الدولة كلها وكأنها من أملاك الرئيس الخاصة، يفعل بها ما يحلو له، هو وأسرته، فتتخذ القرارات بناء على أهواء شخصية مهما ألحقت الضرر بمصالح الدولة العليا. إذ إن طول العهد بالرئاسة قد يغرس في ذهن الرئيس الشعور بأنه هو والدولة شيء واحد، وأن مصلحته الخاصة ومصلحة أسرته، لا تختلفان عن مصلحة الدولة ككل.

في حالة مصر، حيث كاد الرئيس مبارك أن يكمل ثلاثين عامًا وهو في منصب الرئيس، أخذت هذه الظاهرة في الاتضاح أكثر فأكثر، وعلى فترات متقاربة، حتى شهدنا في مدة لا تزيد على شهرين، مثلين صارخين لهذا التصرف في شئون الدولة، كما لو كانت مملوكة ملكية خاصة.

المثل الأول يتعلق بتصرفات الرئيس في مسألة ترشيح وزير الثقافة، فاروق حسني، لمنصب رئيس اليونسكو، ابتداء من الرضوخ لرغبة الوزير في هذا الترشيح، بصرف النظر عما إذا كان أصلح المصريين لهذا المنصب أو أكبرهم فرصة في النجاح، إلى إنفاق الكثير من أموال الدولة وجهد ووقت المسئولين في دعم الوزير، إلى تجنيد الدبلوماسية المصرية لتحقيق هذا الغرض، إلى حد التضحية ببعض المصالح المهمة، بما في ذلك تحقيق بعض المطالب الإسرائيلية.. إلخ.

وعندما تنتهي القصة المؤسفة بفشل الوزير المدلل في تحقيق أمنيته، لا يقدم الوزير استقالته من الوزارة، ولو لمجرد التعبير عن أسفه لكل هذا الجهد والمال الضائع وما كلّف به الدولة من تنازلات، بل يقوم الرئيس بطمأنته على استمراره في منصبه.

ثم فوجئنا بالأمر يتكرر في مناسبة مباريات كرة القدم بين مصر والجزائر. والأرجح في نظري أن الرئيس وابنيه تعاملوا مع مباريات كرة القدم كجزء من الجهود المبذولة لتجميل صورة الابن الراغب في الحلول محل والده في رئاسة الجمهورية، وكذلك

لتجميل صورة الرئاسة كلها، وذلك بإلصاق صورة الرئيس وولديه بصورة الفريق المصري لكرة القدم، والمبالغة في الحفاوة بالفريق ومدربه وكأنهم مقبلون على معركة حربية. ولكن حدث هنا أيضًا أن ضحت الدولة باعتبارات السياسة الخارجية ومصالح قومية في سبيل الانتصار في المباراة، وجعلت علاقة مصر بدولة عربية مهمة، وهي الجزائر، متوقفة على النجاح أو الفشل في مباراة لكرة القدم.

قيل لنا إن مكافآت خيالية سوف تمنح للاعبين ومدربهم إذا فازوا في المباراة، وهي مكافآت لا تتناسب مطلقًا مع إمكانات بلد فقير كمصر يحتاج إلى توجيه مثل هذه الأموال إلى أوجه أكثر أهمية بكثير، كما يحتاج إلى إظهار كرم أكبر في تشجيع شباب مصر على الاتجاه إلى تنمية قدراتهم ومواهبهم في أعمال أكثر مساهمة في نهضة هذا البلد من لعبة كرة القدم.

ثم انتهت المباراة بالخسارة. فما الذي حدث؟ بدلًا من ترك الفريق ومدربهم يتأملان ما حدث، ويحاولان التعلم من التجربة واكتشاف الأخطاء أملًا في الفوز في مرة قادمة، استقبلهما الرئيس وابناه بما لا يقل عن استقبال الفاتحين العظام، واحتفوا بهما كما لو كانا قد حققا لمصر أكبر فوز في تاريخها، مع أنهما لم يفوزا أصلًا، وإذا بهما يوعدان بالمكافأة على الفشل، كما وعدا من قبل بالمكافأة على النجاح. ولا شك أنه قيل لهما نفس ما قيل من قبل لوزير الثقافة بعد فشله، أي «ارموا من وراء ظهوركم»، أي لا تهتما بأي شيء، ولا تدعا هذا الذي حدث يعكر من صفوكما، فليس المهم ما أصاب الناس من خيبة أمل، بل المهم هو استمرار الرئيس في رضاه عنكما. ليس المهم هو ما حدث من قطيعة بين مصر والجزائر، بل المهم هو استمرار الرئيس وأسرته في الحكم.

لا شك أن استمرار نفس الرئيس في حكم البلاد ما يقرب من ثلاثين عامًا له دور في هذا كله؛ إذ يعتاد الرئيس أن يتصرف في أمور الدولة، سواء تعلقت بالثقافة أو بكرة القدم، كما لو كانت جزءًا من ممتلكاته الخاصة. ولكن في حالة كرة القدم حدث تطور جديد لم يكن موجودًا في حالة وزير الثقافة. إذ لعب ابن الرئيس الأصغر، الذي كان يحتل منصب رئيس لجنة السياسات، دورًا ملحوظًا بمناسبة مباريات كرة القدم،

بل وانضم إليه الابن الأكبر بعد خسارة المباراة، فوجّه إهانات بالغة إلى الجزائريين، بل وقال ما معناه طرد السفير الجزائري من مصر، مع أن هذا النجل الأكبر لا يحتل أي منصب سياسي، وليست له أي سلطة تسمح له بطرد السفير الجزائري، أو أي سفير آخر. إنه يتصرف إذن وكأنه يطرده من عزبته الخاصة. ولا شك أن هذا التطور الجديد، هو أيضًا من توابع استمرار الأب في منصبه كل هذه المدة الطويلة.

الفصل السادس

دولة بوليسية

[١]

كيف نفسر هذا الموقف الغريب الذي كان يتخذه نظام الرئيس حسني مبارك من المعارضة، ومن الرأي العام في مصر، والمختلف تمامًا عما كان عليه موقف الرئيسين عبد الناصر والسادات؟

ما سر هذه اللامبالاة التي يبديها النظام لما يشعر به الناس؟

من الممكن جدًّا أن يكون السبب أن كلًّا من هذه العهود الثلاثة كانت له طموحات مختلفة عن الآخرين. كان عبد الناصر رجل سياسة بكل معاني الكلمة. وكان صاحب مشروع. فكانت طموحاته سياسية في الأساس. طبعًا كان حريصًا على الاحتفاظ بالسلطة (فمن من الحكام يريد أن تضيع السلطة من يده؟). ولكن عبد الناصر كان يمارس السلطة لهدف، وكان الهدف سياسيًّا في المقام الأول.

كان السادات رجل سياسة أيضًا، وإن لم تكن السياسة تملأ حياته كما كانت تملأ حياة عبد الناصر. كان السادات بدوره يهوى السلطة، ولكنه كان أيضًا يهوى الحياة الرغدة ويستمتع بها، وهو ما لم يكن قط، فيما أعتقد، من طموحات عبد الناصر.

جاء نظام حسني مبارك للحكم بمجموعة من الناس من نوع مختلف. بل حتى من كان منهم قد اشتركوا في الحكم في عهد عبد الناصر أو السادات، ما جاء عهد مبارك حتى كانت تطلعاتهم وطموحاتهم قد تغيرت إلى شيء جديد تمامًا. إذ يبدو أن ما كان

مستحيلًا عمله في عهد عبد الناصر، وما كان ممكنًا ولكنه صعب في عهد السادات، قد أصبح ممكنًا جدًّا وسهلًا للغاية في عهد حسني مبارك. أقصد بذلك الإثراء السريع جدًّا، واللا محدود، وبلا أدنى جهد.

هكذا كانت تطلعات وطموحات الجزء الأكبر من كبار المسئولين في عهد مبارك. وعندما تكون التطلعات والطموحات من هذا النوع، تبدأ اللامبالاة بمشاعر الناس وباتجاهات الرأي العام في الظهور والنمو.

إذ ما الذي يمكن أن يزعجهم بالضبط؟ إن الناس تتكلم في السياسة وهم يتكلمون في شئون المال. الناس تتكلم عن حالة رغيف العيش، وهم يتكلمون، مثل ماري أنطوانيت عن الكيك والجاتوه. الناس تتكلم عن مشكلة الدروس الخصوصية، وهم يتكلمون عن حصيلة أرباح بيع جامعة الإسكندرية.

طبعًا الناس يحدثون شوشرة، ويسببون بعض المضايقات، ولكن الأمور التي تهم النظام سائرة في طريقها بلا توقف. كل ما يحتاج إليه النظام للتعامل مع الرأي العام هو بعض قوات الأمن المركزي، ولا يجد النظام أي داعٍ لتضييع الوقت الثمين في الدخول في مناقشة مع المعارضة.

* * *

أذكر مثلًا حادثًا معينًا وقع في أواخر الستينيات، وارتعدت له فرائص نظام عبد الناصر. ارتطم أتوبيس من أتوبيسات النقل العام بشجرة في كورنيش النيل بالعجوزة، وراح ضحية الحادث بعض الركاب. قامت الدنيا ولم تقعد، وراح المسئولون يحاولون التحقق مما إذا كان السبب أن السيارة لم تكن لائقة أو أن السائق كان مهملًا، أو أن الطريق لم يكن بالاتساع الكافي. وكان من نتائج الحادث أن أعيد تخطيط الشارع بأكمله أملًا في ألا يتكرر الحادث. أين هذا مما يشبه السكوت المطبق من جانب المسئولين عندما حدث تصادم السيارة ربع نقل في أواخر عهد مبارك وراح ضحيتها ١٥ فتاة كن في طريقهن إلى المدرسة في مدينة أطفيح؟ أو عندما يغرق المصريون بين حين وآخر وهم يحاولون الوصول إلى الشاطئ الإيطالي أو اليوناني، لعدم عثورهم على عمل لائق في مصر؟

إن الاختلاف قد يرجع إلى اختلاف طموحات وتطلعات الحكام في العهدين، ولكني أظن أن هناك أيضًا أسبابًا أخرى. كان عبد الناصر يشعر بأنه يستمد شرعية نظامه من رضا الناس على مشروعه الاشتراكي وبرنامجه للتنمية، ولم يكن عبد الناصر مطمئنًا إلى أي دعم خارجي، لا من الأمريكيين ولا من السوفيت، في حالة غضب المصريين عليه. نعم، كان عبد الناصر يتلقى المعونات الاقتصادية من الطرفين، ولكن السوفيت ما كانوا ليحركوا إصبعًا إذا ثار المصريون ضد عبد الناصر. ولا كان الأمريكيون على استعداد لحمايته من شعبه إذا عبّر هذا الشعب عن سخطه. بل لعل عبد الناصر كان يخشى، ابتداء من منتصف الستينيات على الأقل، أن يحرك الأمريكيون بعض عناصر المعارضة في مصر لإسقاط نظامه.

ولكن نظام الرئيس مبارك كان مختلفًا عن ذلك، إذ بدا له أن رضا الأمريكيين قد أصبح مضمونًا بدرجة تغني النظام عن رضا المصريين، أو هكذا، فيما يظهر، بدا الأمر للممسكين بزمام السلطة في مصر. ومن ثم لا غرق عبّارة ولا اصطدام أتوبيسات أو سيارات نقل، ولا غرق المصريين على الشاطئ الإيطالي أو اليوناني يحرّك لهم جفنًا.

[٢]

أدلى وزير الاتصالات الدكتور طارق كامل بتصريح مدهش لم ينل ما يستحقه من تعليقات. قال ما معناه إن الحكومة المصرية تتنصت بالطبع على المكالمات التليفونية؛ إذ إنه، إذا لم تفعل الحكومة ذلك، فلن تأتي استثمارات أجنبية إلى مصر!

التصريح مدهش من أكثر من ناحية: إن الحكومة تتنصت على المكالمات التليفونية، وكنا نظن أن ذلك عهد قديم قد انتهى. ووزير من وزرائها يعترف بذلك وكأنه أمر طبيعي ولا غضاضة فيه، وكنا نظن أن هذا عمل شائن جدًّا ولا يشرّف أي حكومة. ثم يربط الوزير بين هذا التنصت وتدفق الاستثمارات الأجنبية، فما العلاقة بين هذا وذاك؟

قرأت عدة تعليقات على هذا التصريح، ولكن كل ما قرأته كان من باب السخرية وبقصد إثارة الضحك؛ إذ قدم التصريح مادة خصبة لتخيّل ما يمكن أن يدور بين مصريين في مكالمة تليفونية ويؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى العدول عن قراره

بالاستثمار في مصر. ولكن التصريح يستحق أيضًا بعض التفكير الجاد، خاصة أن الوزير كان جادًّا تمامًا عندما أدلى بتصريحه.

من أول ما يمكن أن يعتري المرء إزاء سماعه بهذا التصريح، الاندهاش الشديد من مدى التغير الذي حدث في مصر خلال الأربعين أو الخمسين سنة الماضية (بل وربما أيضًا في العالم كله). نعم، كان هناك تنصت على التليفونات في مصر في الستينيات من القرن الماضي، وعلى نطاق واسع، ولم يكن أحد يشك في وجوده إلا إذا كان غافلًا تمامًا عن طبيعة النظام السياسي في مصر في ذلك الوقت. ولم يكن الأمر مقصورًا على التليفونات؛ إذ كان هناك تنصت من سائق التاكسي على ركابه، ومن بعض الطلبة على أساتذتهم، ومن بعض أساتذة الجامعات على زملائهم.. إلخ. ولكن هذا كله كان يتم دائمًا في السر، وكان اكتشافه يمثل فضيحة دائمًا للقائم بالتنصت ولمن أوعز له به. فما الذي حدث منذ ذلك الوقت ليجعل وزيرًا محترمًا يصرِّح بأن الحكومة تتنصت على الناس دون أن يبدو أنه يعترف بشيء خطير؟

بل إننا كنا نظن أن هذا التنصت قد انتهى منذ أن أعلن أنور السادات في أوائل السبعينيات القضاء على ما أسماه « مراكز القوى»، والتي كانت تبدو مسئولة أكثر من غيرها عن الطابع البوليسي الذي ساد مصر في الستينيات، ثم إصداره الأوامر بإحراق كثير من الملفات التي كانت تحتفظ بها أجهزة المخابرات، ومنذ انتهاء الظاهرة التي عرفت باسم « زوار الفجر»؛ حيث كان يأتي بعض رجال المباحث للقبض على بعض النشطاء سياسيًّا في بيوتهم خلال الليل، وأخذهم إلى أقسام الشرطة، دون أن يعرف هؤلاء بالضبط التهّم الموجهة إليهم، ثم يظهر أن جريمتهم لا تتجاوز التفوُّه بجملة في التليفون أو غيره، تعبر عن شعور عدائي تجاه النظام أو أحد رجاله المهمين. كنا نظن أن هذا كله قد انتهى منذ عهد السادات. فما الذي جرى يا ترى مما جعل هذا التنصت ليس فقط مرغوبًا فيه، بل وأيضًا، على حد تعبير وزير الاتصالات، شيئًا ضروريًّا؟

إن قليلًا من التأمل لا بد أن يؤدي بنا إلى تصديق ما أشار إليه الوزير، على الأقل فيما يتعلق بقيام الحكومة بالتنصت على الناس، سواء كانت لهذا علاقة بالاستثمار الأجنبي أو لم يكن.

فمن ناحية، أدى تطور تكنولوجيا الاتصالات، خلال الأربعين عامًا الماضية، إلى تقدم كبير في وسائل التنصت على الناس دون أن يشعر الناس بذلك. ففي الستينيات مثلًا، كان المتكلم في التليفون يشعر أحيانًا بأن شخصًا غريبًا دخل على الخط؛ مما قد يدفعه إلى التزام الحذر. لم يعد هذا ضروريًا في ظل الوسائل الحديثة للتنصت. فمن الممكن الآن ممارسة التنصت في اطمئنان تام. الأهم من ذلك أن الحكومات الحديثة كلها، وبدون استثناء، أصبح لديها مبرر قوي لمختلف أنواع التنصت، دون حاجة للتعلل بالشك في معاداة شخص ما لسياسة النظام الحاكم أو معاداته للقائمين بالحكم. ليس من الضروري أن يكون المتنصت عليه شيوعيًّا أو يساريًّا أو متطرفًا من أي نوع. يكفي أن يكون هناك شك في احتمال أن يكون المتنصت عليه عازمًا على القيام بعمل «إرهابي». و«الإرهاب» يستخدم الآن بمعانٍ متعددة دون أن يشترط في القائم به، أو فيمن يحتمل أن يقوم به، الانتماء إلى أي تنظيم سياسي أو اعتناق أي مذهب معادٍ لنظام الحكم. يكفي مثلًا أن يوجد معه، قبل أن يستقل أي طائرة، مطواة صغيرة أو مقص أو أمواس حلاقة، أو حتى زجاجة ماء عادية، ولكن حجمها يزيد على حجم معين يكفي لصنع مادة متفجرة إذا أضيفت إليها بعض المواد الكيماوية. المهم أن وصف الإرهابي يستخدم الآن بمعانٍ كثيرة وواسعة لدرجة تكاد تطول كل شخص. وفي هذه الحالة يمكن افتراض أن كل شخص هو إرهابي إلى أن يثبت العكس، ومن هنا يمكن تبرير التنصت على أي شخص دون اشتراط أي من المبررات التقليدية للتنصت.

لا بد أن مثل هذا التفكير كان وراء إدلاء وزير الاتصالات بهذا التصريح المدهش، دون أن يشعر بأي غرابة فيه. ولكن ما علاقة هذا كله بالاستثمار الأجنبي؟ هل الإرهاب يخيف المستثمر الأجنبي أكثر مما يخيف غيره من الناس؟ خطر لي أن الإجابة قد تكمن فيما قرأته منذ سنوات طويلة، عندما بدأ الحديث بكثرة عن ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات واستثماراتها خارج حدودها الأصلية، وقيامها بنقل نشاطها من دولة لأخرى كلما وجدت « المناخ الاستثماري» في دولة أفضل منه في دولة أخرى. قرأت أن من أول ما تسأل عنه الشركة العملاقة قبل أن تقرر الاستثمار في دولة من دول العالم الثالث هو «شخصية وزير الداخلية». والمقصود بذلك مدى حزمه وشدته، ودرجة استعداده للضرب بيد من حديد في مواجهة أي شغب أو

إضرابات عمالية تطالب بزيادة الأجور، أو تشكو من ظروف العمل أو من الاستغناء عن بعض العمال.. إلخ. المناخ السياسي مهم طبعًا لهذه الشركات، وهي تعود إلى تقييمه وبحث مدى ملاءمته بين الحين والآخر؛ إذ إن التقلبات السياسية العنيفة قد تهدد استثماراتها بالخطر، وقد تؤدي إلى فرض قوانين جديدة ليست في صالحها، وقد تفرض فجأة قيودًا على تحويل الأرباح إلى الخارج بعد أن كان هذا مباحًا. لا بد إذن من الاطمئنان إلى ما يسمى بـ«الاستقرار»، ومن أجل ضمان هذا الاستقرار قد يكون «التنصت التليفوني» ضروريًّا.

ولكن لنفرض أن كل هذا صحيح: التنصت ضروري لضمان الاستقرار، والاستقرار ضروري لقدوم الاستثمارات الأجنبية، لماذا نعلق كل هذه الأهمية على قدوم الاستثمارات الأجنبية، لدرجة التضحية بواحدة من أهم الحريات الشخصية، وبحق من أهم حقوق الإنسان: حرية النقد وإبداء الرأي، وحق التعبير عن النفس بلا قيد، والتحرر من الخوف من أن يكون المرء مراقبًا باستمرار، تحصى عليه حركاته وسكناته، وتعرف كل أسراره وأخطائه، بل وتسجل عليه ليحاسب عليها عند اللزوم؟

هل تشجيع الاستثمار الأجنبي يبرر كل هذا الخوف، وفقدان الحرية إلى هذه الدرجة؟ ما هو يا ترى المبلغ الذي، إذا حصلت عليه الدولة من المستثمر الأجنبي، يجعل مثل هذا التقييد لحريات الناس مبررًا ومشروعًا؟ مقابل أي ثمن يا ترى يمكن أن يرضى الإنسان بأن تصبح أسراره ملكًا مباحًا لوزير الاتصالات ليفعل بها ما يشاء؟

ألهذه الدرجة تغير العالم في الأربعين أو الخمسين عامًا الماضية، فأصبح من الممكن لرجل محترم، كوزير الاتصالات، أن يدافع عن تقييد الحريات بحجة تدور حول النقد الأجنبي الذي ستحصل عليه الدولة، ودون أن يبدو وكأنه خطر بباله أي شك في صحة هذا النوع من التفكير؟

[٣]

لست من المغرمين بكلمة « الشفافية»، ولا أظن أنى استخدمتها أبدًا في أي مقال أو كتاب كتبته. والسبب أني لا أكاد أجد للشفافية وجودًا لا في حياتنا السياسية ولا

في حياة غيرنا. نحن نعيش في عصر تغلب عليه العتمة و«التضليل»، وتسمية الأسماء بغير أسمائها، والتظاهر بغير الحقيقة، وحجب الحقائق بدلًا من كشفها، وهذا كله هو النقيض التام للشفافية، التي تفترض أن يكون السلوك كالزجاج النظيف يعلن عن الحقيقة بدلًا من أن يحجبها. لقد بدأت أعتقد أن ترديد كلمة معينة أو شعار مرارًا وتكرارًا، معناه في الغالب أن ما يحدث في الواقع هو العكس بالضبط، وأن كثرة ترديد شعار ما، سببها على الأرجح محاولة صرف نظر الناس عن عدم تحققه في الواقع. ومن ثم ما أكثر الكلام عن السلام في وقت الحرب، وعن الاهتمام بمحدودي الدخل عندما يكون الاهتمام في الحقيقة مقصورًا على متضخمي الدخل، وعن الاهتمام بـ«البعد الاجتماعي» عندما يكون هذا البعد الاجتماعي أبعد شيء عن اهتمامات الحكومة. ناهيك عن رفع شعار «من أجلك أنت»، عندما تكون أنت آخر شخص يهتم أحد به.

ولكن كل هذا كوم، والكلام عن الترشيح لرئاسة الجمهورية في الأشهر القليلة السابقة على الثورة كوم آخر. فالناس كلهم كانوا يتكلمون عن التوريث، ويتوجسون مما تفعله الحكومة لتمريره، ويلاحظون في كل يوم خبرًا جديدًا أو صورة جديدة أو زيارة جديدة لا يمكن أن يكون المقصود منها إلا تسهيل حلول ابن رئيس الجمهورية محل والده، فتنشر صوره في الصفحات الأولى، وتملأ الصفحات الداخلية بأحاديثه وتصريحاته، ويربط اسمه بأخبار سعيدة كالنهوض بألف قرية، أو إصلاح نظام المعاشات، وتنشر له صور وهو يقبل طفلًا صغيرًا في حنان بالغ، أو وهو يستمع باهتمام شديد إلى شكوى فلاح عجوز، تمامًا كما تعودنا أن نرى مع الرؤساء والزعماء، ومن قبلهم مع الملوك والأمراء. وهو، أي نجل الرئيس، يعامل من الوزراء، بل ومن رئيس الوزراء، كما لو كان قد أصبح رئيسًا بالفعل، ويسافر مع الوزراء في رحلات إلى دول كبرى يقابل فيها مسئولين كبارًا في تلك الدول؛ على أمل الحصول على رضا هؤلاء المسئولين الكبار عن مشروع حلوله محل أبيه.

كل هذا كان يحدث ويراه الناس يوميًّا فتنقبض له صدورهم، ويشعرون بالمهانة والمذلة؛ إذ تعاملهم حكومتهم هذه المعاملة بدلًا من أن يترك ابن الرئيس الناس

ليختاروا من يحبون لرئاستهم، ويتفرغ هو لشئونه الخاصة، كما هو الواجب في أي بلد محترم.

والأدهى من ذلك أنهم كانوا إذا سئلوا عن معنى كل هذا الذي يفعلونه لتسهيل حلول ابن الرئيس محل والده، تظاهروا بالدهشة والاستغراب: «توريث؟ من الذي قال إن هناك توريثًا؟ هل قال أحد منا إن ابن الرئيس يرغب في ترشيح نفسه؟ موضوع الرئاسة على أي حال موضوع سابق لأوانه تمامًا. فمن الذي قال إن منصب الرئيس منصب شاغر ويراد ملؤه؟ الرئيس مبارك بصحة ممتازة، وقد صرح هو نفسه بأنه باقٍ في منصبه طالما أن له قلبًا ينبض. والمسألة كلها على أي حال تتوقف على انتخابات واستفتاءات، ستكون نظيفة بالطبع مثل الانتخابات السابقة. ثم من قال إن الناس يهمهم موضوع الرئاسة؟ المصريون فقراء لدرجة جعلتهم لا يهتمون إلا بلقمة العيش. وأيًّا كان المسئول عن فقرهم هذا، فهم ليس لديهم الوقت للتفكير فيما إذا كان ابن الرئيس سيحل محل والده أم لا. وعلى أي حال، فلنفرض أن هناك توريثًا، أفلم يورث المصريون منذ قيام ثورة ١٩٥٢، من رئيس لآخر، دون أن يستشار المصريون في الأمر؟ صحيح أنه لم يحدث منذ إعلان الجمهورية في ١٩٥٣ أن ورث رئيس الجمهورية المنصب لابنه، ولكن هذا فارق بسيط، والمهم على أي حال أن الموضوع غير مطروح من أساسه، ولا يفكر فيه أحد إلا بعض المغرمين بالشوشرة على النظام. والدليل الأكيد على ذلك أن رئيس الجمهورية نفسه، عندما سئل خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة عما إذا كان ابنه يفكر في ترشيح نفسه رئيسًا بعده، أجاب قائلًا إن ابنه لم يكلمه في هذا الموضوع».

الخلاصة أنه بصرف النظر عن طبيعة الموضوعات التي يتكلم فيها رئيس الجمهورية مع أولاده عندما يلتقون بعضهم بعضًا، فليس من حق الناس أن تعرف شيئًا عن هذه الموضوعات، ولا حتى أن تتساءل عن سر كل هذا التشويش الذي تمارسه وسائل الإعلام للتمهيد لحلول ابن الرئيس محل والده. ولا بد أن يكون قد صدرت أوامر وتم الاتفاق على أن يجري تعتيم كامل على هذا الموضوع، حتى يفاجأ الناس في الوقت المناسب بتعيينه رئيسًا لهم. وهذا التشويش وهذا التعتيم هما ما يسميان حاليًا في مصطلحات السياسة الجارية بـ«الشفافية».

[٤]

آن الأوان أن نعترف بأن المعارضة في مصر كانت في محنة شديدة عندما قامت ثورة ٢٥ يناير. نعم، إنها كبيرة الحجم وواسعة النطاق، حتى أكاد أقول إنها تضم الغالبية الساحقة من الشعب المصري. فغالبية الشعب المصري كانت تتكون من رجال ونساء ساخطين، مرهقين، ويتساءلون عن اليوم الذي يمكن أن يزيل الله فيه كربهم ويكشف غمتهم، ويعرفون جيدًا أن المسئولية عن هذا الكرب وهذه الغمة تقع على النظام الحاكم.

بالإضافة إلى كبر الحجم واتساع النطاق، يمكن أن نصف المعارضة المصرية أيضًا بأنها كانت عالية الصوت. يسمع صوتها الجميع، باستثناء حفنة صغيرة جدًّا من أصحاب الامتيازات الجالسين على قمة النظام، والذين يتمتعون بخيرات البلد. هذه الحفنة الصغيرة لم تكن تريد أن تسمع صوت المعارضة العالي. ولكن هذا الصوت العالي، كثيرًا ما كان يبدو وكأنه أقرب إلى الصراخ الهستيري منه إلى النقد أو المطالبة بالإصلاح. وهذا الصراع الهستيري هو نفسه من الأدلة على شدة المحنة التي كانت تعاني منها المعارضة المصرية. لقد مرَّ على المعارضة المصرية زمن كانت فيه تنادي فعلًا بالإصلاح وبمطالب محددة، وتتكلم بلهجة أكثر هدوءًا وأقل حدة (هكذا أتذكر المعارضة في السبعينيات والثمانينيات، أي منذ ثلاثين أو أربعين عامًا)، ولكن المعارضة المصرية تغيرت وطريقتها في الكلام لم تعد كما كانت.

هذه المحنة الشديدة التي كانت تمر بها المعارضة في مصر ليس من الصعب تفسيرها:

١ ـ هناك أولًا اختفاء أي بارقة أمل لدى المعارضين في أن يتمكنوا من الوصول إلى الحكم، أو حتى الاشتراك فيه؛ لتنفيذ ما يعتقدون أنه إصلاحات ضرورية. الدول الديمقراطية تعرف ما يسمى بـ«تداول السلطة»، فلا يحتكر فيها السلطة شخص أو حزب واحد إلى الأبد. ولكن الأمور في مصر كانت تسير على مبدأ أن السلطة أبدية، وأن الذي يصل إلى الحكم يعمل كل ما في وسعه للبقاء فيه إلى الأبد.

في ظل تداول السلطة، يمكن مقارعة الحجة بالحجة، ويسعى أصحاب الرأي،

والرأي المعارض، إلى تعبئة الناس في صفهم. ولكن في ظل احتكار السلطة يصاب المعارضون باليأس، ويفقد الناس بالتدريج ثقتهم بجدوى المعارضة أصلًا. وإذ يصيب اليأس المعارضين وأنصارهم، ما أسهل أن يتحول النقد إلى سباب، وأن تتحول المطالبة بالإصلاح إلى صراخ هستيري.

٢ ـ إصرار الحكام على احتكار السلطة كان يصيبهم بالغلظة والقسوة في معاملة معارضيهم، وكل من يشتبه فيه الوقوف إلى جانب المعارضة. والقسوة والغلظة تزدادان في الحكام مع مرور الزمن بسبب اعتيادهم الجلوس على مقاعد الحكم، وطول عهدهم بما تمنحه لهم السلطة من امتيازات وبحبوحة العيش، فلا يتصورون كيف يمكن أن يأتي غيرهم ليحل محلهم، أو أن ينتقلوا هم إلى مقاعد المعارضة.

ومع طول عهدهم بالحكم يزداد عدد المستعدين لخدمتهم، ولو لمجرد الحصول على مكافآت مادية سخيّة، بل ويصبح لديهم عدد كبير من الأشخاص المستعدين للقيام بمهمة ضرب المعارضين، بل وتعذيبهم إذا لزم الأمر. وهذا يصيب المعارضين وأنصارهم بالخوف، فيزدادون ضعفًا على ضعف.

٣ ـ القانون كان غائبًا غيابًا يكاد أن يكون تامًّا. بل لقد كفّ النظام عن التظاهر بوجوده. رجال الشرطة لا يحمون إلا الممسكين بالسلطة، ولا يقبضون إلا على من يُغضب الحكام. والقضاء يأتمر بأمرهم (أو هكذا يتحول الأمر بالتدريج)، فإذا حدث ووقف القضاء ضد أصحاب السلطة، تم تجاهل الحكم وكأنه لم يكن.

نعم، هناك جمعيات لحقوق الإنسان، وهناك مراسلو الصحف والإذاعات الأجنبية، ولكن هذه الجمعيات محدودة القدرة وقليلة الموارد؛ ومن ثم اعتادت الحكومة تجاهل احتجاجاتها. والمراسلون الأجانب لهم تفضيلاتهم الخاصة وفقًا لدرجة الأهمية التي يحتلها المعارض لدى الحكومات الأجنبية ووسائل إعلامها. فأهمية المعارضة في نظرهم لا تتوقف على صدق تعبيره عن مشاعر قومه، بقدر ما تتوقف على رضا الدوائر الأجنبية عنه. فإذا كان المعارض مثلًا قد احتج على موقف الحكومة المصرية من معاملة الإسرائيليين لأهل غزة، فعاملته الحكومة المصرية بقسوة زائدة، لم يرد ذكر هذه المعاملة في الجرائد والإذاعات الأجنبية مراعاة لمشاعر الإسرائيليين. سعيد الحظ إذن

ذلك المعارض الذي يرضى عنه شعبه ووسائل الإعلام الأجنبية في نفس الوقت، وهو شيء نادر الحدوث.

٤ ـ والنظام الحاكم يتلقى، في معاملته القاسية للمعارضة المصرية، دعمًا قويًا من بعض الحكومات الأجنبية، بالمال والسلاح ووسائل التدريب على طرق التعامل مع المعارضة، بما في ذلك وسائل التعذيب. فالذي يخشاه النظام في الحقيقة، ليس غضب شعبه، بل غضب القوة الأجنبية الراعية له، والتي هي سبب وجود هذا النظام أصلًا. قد تتظاهر هذه القوة الأجنبية بأنها تناصر الديمقراطية وحرية الرأي، فتصدر عنها من حين لآخر تصريحات تحتوي على احتجاج مؤدب على ما تتعرض له المعارضة من قهر، والانتخابات والاستفتاءات من تزوير، وتطالب النظام بأن يصبح أكثر ديمقراطية في المستقبل. ولكن النظام الحاكم يعرف جيدًا قيمة هذه التصريحات، وأن أصحابها لا يعنون في الحقيقة ما يقولون. وهم يبدون للنظام في الخفاء من التأييد والدعم ما يخفونه في تصريحاتهم العلنية. ومن ثم اعتاد رجال النظام أن يتعاملوا مع هذه التصريحات بما تستحقه من لا مبالاة. إنهم يعرفون وظيفتهم الحقيقية في خدمة هذه القوة الخارجية، ويعرفون ما الذي يعجبها في الحقيقة وما لا يعجبها، وما الذي يمكن أن يكافئوا عليه وما الذي يعرضهم فعلًا للغضب.

٥ ـ كل هذا يزيد المعارضة المصرية ضعفًا على ضعف. فالخصم قوي وقاسٍ، وهو مدعوم من الخارج بقوة لا تقل قسوة، واختصامه غير مجدٍ، سواء أمام القضاء في الداخل أو أمام الرأي العام الخارجي. ولكن مما يزيد محنة المعارضة المصرية شدة، ما طرأ على جمهور المصريين أنفسهم من تغير. فالمصريون منذ زمن ليس بالقصير يعانون من أزمات اقتصادية شديدة: الدخل قليل، ولا يزيد إلا ببطء، بينما الأسعار ترتفع بمعدلات كبيرة، والبطالة تزداد وتنتشر بين المتعلمين، والحصول على وظيفة تلائم ما حصله الشاب أو الشابة من تعليم أصبح من أشق الأمور. وخدمات التعليم والصحة والمواصلات التي كانت تقدمها الحكومة، يتدهور مستواها باستمرار؛ مما يستوجب اقتطاع جزء متزايد من الدخل، الذي لا يزيد أصلًا إلا ببطء شديد؛ لتعويض هذا التدهور في التعليم، بالإنفاق على الدروس الخصوصية، وفي الصحة، باللجوء إلى العيادات الخاصة، وفي المواصلات يضطر الناس إلى تعريض أنفسهم وأولادهم

وبناتهم لحوادث سيارات وقطارات يقودها رجال (وأحيانًا صبية) ليسوا أقل معاناة منهم.. إلخ. كل هذه الهموم لا تترك للناس، متعلمين كانوا أو غير متعلمين، طاقة يمكن أن يوجهوها للاهتمام بالقضايا الوطنية أو السياسية العامة؛ إذ لم يعد لدى معظم المصريين لا الوقت ولا الاستعداد النفسي للتفكير فيما يتجاوز مشكلات الحياة اليومية والمتجددة باستمرار، والتي تتطلب مواجهتها جهودًا جبارة بل وأحيانًا أعمالًا بطولية. هكذا يجد رجل المعارضة نفسه يوجه الكلام لأشخاص، قد يتعاطفون حقًّا مع ما يقول، ولكنهم لا يجدون في أنفسهم القوة الكافية لمناصرته والوقوف بجانبه. المعارض إذن، بالإضافة إلى كل ما يواجهه من قسوة النظام، لا يجد من شعبه إلا أفرادًا منهكي القوى، استبدَّ بهم عذاب المعيشة اليومية، وأنفقوا كل قواهم في توفير الضروريات لأولادهم وبناتهم.

٦ ـ ولكن دعنا نعترف أيضًا بأن المعارضة المصرية، بالإضافة إلى كل ذلك، قد أصابها ضعف وهزال من نوع آخر، لا تريد الاعتراف به، وهو الضعف الفكري. فالكلام الذي تقوله المعارضة قديم، ولا يتغير مع تغير الظروف والأحوال. وعلى الرغم من أن المعارضة تبدو وكأنها تتكون من أحزاب كثيرة، ذات مواقف فكرية مختلفة، فالحقيقة أنه ليس من بينها حزب واحد يقول كلامًا لم يكن يقوله بحذافيره منذ أكثر من أربعين عامًا.

[٥]

يحار المرء بماذا يجيب إذا سئل عن حالة الفكر السياسي في مصر قبل الثورة. إذ هل هناك فكر سياسي أصلًا في مصر، يمكن أن يوصف ويحلل؟

إني لا أقصد فكرًا سياسيًّا مبتكرًا، يضيف به المصريون إلى حصيلة الفكر السياسي في العالم، (فالمصريون متوقفون عن هذا الابتكار والتجديد منذ وقت طويل)، ولكني أقصد شيئًا أكثر تواضعًا بكثير: مجرد الجدل حول الأفكار السياسية المطروحة في العالم.

أين نبحث عن الفكر السياسي في مصر؟ في الأحزاب وصحفها؟ أم في المنشور

من كتب المحللين السياسيين وأساتذة الجامعات؟ سواء نظرنا إلى هذه أو تلك، نجد الحصيلة قليلة للغاية ومن الصعب وصفها بـ«الفكر السياسي».

الأحزاب في مصر كثيرة، بل أكثر من اللازم بكثير. ولكن قليلًا منها ما يمكن أن يزعم بأنه «صاحب فكر سياسي»، على الرغم من أن قانون الأحزاب في مصر يشترط للموافقة على طلب تكوين حزب، أن تكون للحزب أفكار متميزة عن أفكار غيره.

فلنأخذ مثلًا ثلاثة من أحزاب (أو تكتلات) المعارضة المصرية قبل الثورة، يمكن اعتبارها أقرب الأحزاب أو التكتلات في مصر إلى احتمال امتلاك أو تقديم فكر سياسي متميز عن غيرها: حزب التجمع، والحزب الناصري، وجماعة الإخوان المسلمين، لنرى إلى أي حد كان أي منها يقدم للناس فكرًا سياسيًّا متميزًا حقًّا، ويساير ما يجري في العالم من تطورات.

حزب التجمع ارتبط في الأذهان، منذ إنشائه قبل ثلث قرن، بالماركسية، على أساس المذهب الذي يدين به (أو كان يدين به) مؤسسوه، وتأكيده على فكرة الصراع الطبقي. ولكن حزب التجمع قرر منذ إنشائه أن يفتح أبوابه لبعض الوطنيين من غير الماركسيين، من المؤمنين بالاستقلال الوطني والعلمانية، والمتعاطفين مع الدعوة إلى العدالة الاجتماعية. تمتع الحزب طوال الخمسة عشر عامًا الأولى من عمره، أي حتى نهاية الثمانينيات، بدرجة لا يستهان بها من الشعبية، وتمتعت خلالها جريدته (الأهالي) باحترام وتقدير واسعي النطاق بسبب مواقفها الوطنية، وتعبيرها عن مصالح الطبقات الأقل حظًّا في المجتمع، فضلًا عن مستواها المهني العالي، وتمتع كثير من كتابها بدرجة عالية من الموهبة، فضلًا عن حساسيتهم الفائقة بما يفكر فيه الناس ويشعرون به. (هل تذكرون عواميد فيليب جلاب وصلاح عيسى، وكاريكاتير بهجت عثمان، ومقالات عبد العظيم أنيس.. إلخ؟).

عندما اضطر الحزب إلى تخفيف لهجة جريدته الأسبوعية، انصياعًا لضغوط من الحكومة، وأنشأ إلى جانب الجريدة الأسبوعية مجلة شهرية (اليسار)، لعبت هذه المجلة دورًا مشرفًا للغاية في تحريك الفكر السياسي في مصر، بقيادة مثقف وطني هو حسين عبد الرازق، وتألقت المجلة برغم ما كانت تواجهه من صعوبات مالية،

وطبيعة المجلة الشهرية، بكتابها من الماركسيين وغيرهم، وبكاريكاتير حجازي البديع؛ مما يجعل أعدادها القديمة الآن تثير الدهشة بمقارنة ما كانت تنشره من مواد ومناقشات دسمه بما أصبح يجري نشره في نهاية عهد مبارك في أي صحيفة أو مجلة مصرية، شهرية أو أسبوعية أو يومية.

أصاب الحزب ضعف شديد في العشرين سنة التالية، لا بد أن كان من أسبابه سقوط الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات، وما أصاب الاشتراكية في العالم من تصدع. ولكن لا شك أيضًا أن من أسباب تصدع حزب التجمع، والتدهور الشديد الذي أصاب جريدته الأسبوعية (ناهيك عن إغلاق مجلة اليسار) الضغوط الشديدة التي تعرض لها من نظام الحكم إلى أن انتهت بمهادنة تامة بين الحزب والحكومة.

* * *

لم يكن للناصريين فكر سياسي واضح المعالم مثلما كان للماركسيين المصريين. فعبد الناصر لم يكن على أي حال مفكرًا بمقدار ما كان سياسيًّا عمليًّا. لا شك أن عبد الناصر قد أحدث انقلابًا في الواقع السياسي والاجتماعي المصري، طوال عقدين كاملين (الخمسينيات والستينيات)، واكتسب جماهير غفيرة من الأنصار في مصر والعالم العربي كله، ولا يزال كثير منهم يعتقدون أن ما فعله عبد الناصر وما دعا إليه لا زال هو أصلح منهج للعمل السياسي، سواء تعلق الأمر بالسياسة الاقتصادية أو الاجتماعية أو العلاقات العربية أو السياسة الخارجية.

ليس من الممكن إنكار ما لا زالت تتمتع به «الناصرية» من شعبية كبيرة، في داخل مصر وبقية الدول العربية، ولكني أزعم أن الناصرية أصبحت، في مصر كما في العالم العربي ككل، أقرب إلى أن تكون حنينًا لماضٍ جميل منها إلى الموقف الفكري. في كل عام تحتفل الجريدة الناصرية في مصر (العربي) بذكرى ميلاد عبد الناصر وذكرى وفاته (وكذلك تفعل جريدة الكرامة التي تصدر عن حزب ناصري آخر تحت التأسيس)، ولا زال اسم عبد الناصر تحيط به هالة من التبجيل والاحترام لا يكاد يحظى بها أي زعيم عربي آخر قديم أو حديث. ولكن الحقيقة التي يبدو أن الناصريين مصرون على تجاهلها، هي أنه قد مضى أكثر من أربعين عامًا على وفاة عبد الناصر، وهي فترة ليست

قصيرة بالمرة في عمر العالم أو أي بلد من البلاد، خاصة أن معدل التغير في أحوال العالم يزداد بسرعة كلما مرّ الزمن. إن من المهم أن نتذكر أنه خلال الـ٤٣ عامًا التي انقضت على هزيمة عبد الناصر العسكرية في ١٩٦٧، شهد العالم نمو سياسة الوفاق بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي (بل لعل هذا الوفاق هو نفسه الذي أدى إلى هزيمة عبد الناصر أصلًا)، ثم عودة الحرب الباردة من جديد، ثم سقوط المعسكر الاشتراكي كله وانهيار الاتحاد السوفيتي، وانفتاح روسيا على العالم، وتحول الصين إلى نظام السوق، ونمو ظاهرة العولمة، ونمو ظاهرة المجتمع الاستهلاكي، وظهور ثورة المعلومات والاتصالات، وإعلان الحرب على ما يسمى بـ«الإرهاب» بعد وقوع حادثة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، واتضاح تدهور المركز النسبي للاقتصاد الأمريكي في العالم، والإعلان ثم التراجع عما يسمى بنظام «السوق الأوسطي الجديد»، والتدهور الشديد الذي أصاب القومية العربية، واشتداد العنف الإسرائيلي في معاملة الفلسطينيين، وبزوغ قوى اقتصادية جديدة في آسيا... إلخ. هل يجوز في ظل كل هذه التطورات البالغة الأهمية أن نتحدث عن الناصرية وكأننا لا زلنا في سنة ١٩٧٠، عندما توفي جمال عبد الناصر، أو في ١٩٦٦ أي قبيل هزيمته العسكرية؟ نعم، كان عبد الناصر وطنيًّا عظيمًا، ومجددًا لا شك فيه في السياسة المصرية والعربية، ولكن هل يجوز أن نستمر في ترديد كلامه وشعاراته، وكأن شيئًا لم يحدث منذ ذلك الوقت؟

نعم، التبعية السياسية والاقتصادية شيء كريه ومرفوض دائمًا، ولكن هل التبعية في سنة ٢٠١٠ تعني نفس ما كانت تعنيه في ١٩٧٠؟ وهل طريقة مواجهتها هي نفس طريقة مواجهة عبد الناصر لها؟ ألا يحتاج الأمر إلى مزيد من الفكر والتحليل السياسيين والاقتصاديين لما جرى ويجري في العالم؟

* * *

أما الإخوان المسلمون فهم ليسوا أقل اعتمادًا على إثارة عواطف الناس من الناصريين، بل العكس هو الصحيح. إن رفع شعار «الإسلام هو الحل» ينجح دائمًا في إثارة عواطف المصريين أكثر من أي شعار آخر. ولكن هل يصلح هذا الشعار حقًّا كبديل للفكر السياسي؟ بل ألا يحتاج هذا الشعار نفسه إلى تجديد مستمر

وإعادة تفسيره مع تغير الظروف والأحوال؟ نعم، الإسلام ثابت وسيظل ثابتًا على مرّ العصور، ولكن هل يجوز أن تكون الحلول المستمدة منه ثابتة أيضًا مهما تغيرت العصور؟ أليس من الواجب كلما رفع شعار «الإسلام هو الحل»، أن يقدم تفسير لهذا الشعار ينطوي على تطبيقات ملائمة للظروف والأحوال التي يرفع فيها الشعار، ويواجه بوضوح ما جرى في العالم من تطورات وما يجري فيه من أحداث؟

* * *

نعم، كان هناك فقر لا شك فيه في الفكر السياسي للمعارضة المصرية عند نهاية عصر مبارك. ولكني أعود فأقول: هل هناك أي شيء غريب في هذا الأمر؟ هل يمكن أن تطالب أي شخص بشحذ فكره وابتكار أي فكرة جديدة وهو فاقد لحرية الكلام؟ هل يمكن حقًّا أن يفكر المرء وهو مكمم الفم؟ ألا يحتاج الإبداع، بل ومجرد التفكير، إلى وجود القدرة على التعبير ابتداء؟ أليس حالنا، طوال الثلاثين عامًا الماضية على الأقل، كحال التلميذ الخائف الذي كلما فتح فمه الكلام انهال عليه المدرس بالسب والضرب؟ هل يُنتظر من هذا التلميذ أن يفعل في النهاية أكثر من أن يردد ما سمعه من قبل؟ وهل يمكن أن نتوقع منه أي ممارسة لملكة التفكير المستقل؟

[٦]

منذ نحو أربعين عامًا، كان المصريون يمرون بمحنة قاسية، ويسيطر عليهم غمّ عظيم نتج عن الهزيمة العسكرية المنكرة في ١٩٦٧. لم تكن الهزيمة شيئًا متوقعًا بالمرة؛ إذ كان المصريون قد خضعوا طوال الخمسة عشر عامًا السابقة على الهزيمة، لحملة إعلانية عاتية تعدهم بالنصر المؤكد، وتصوّر قوة مصر العسكرية بأكثر كثيرًا من الحقيقة. ثم استمرت الحملة الإعلامية، حتى بعد وقوع الهزيمة، تردد كلامًا كثيرًا لم يعد من الممكن أن يخدع المصريين، بعد أن حدث ما حدث، مثل شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»، أو شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة».. إلخ، ولم يكن من الصعب على المصريين أن يفهموا أن هذا الشعار الأخير لم يكن يقصد به إلا منع الناس من الكلام.

تعرض النظام في ذلك الوقت لنقد شديد وسخرية مريرة في أحاديث الناس اليومية، وفيما أطلقوه من نكات كان بها من المرارة أكثر مما فيها من سخرية. ولكن نادرًا ما كان يتجاوز النقد في العلن ما كان يقوله الناس بعضهم لبعض في السر، بل وفي خوف شديد بسبب انتشار المخبرين وكتبة تقارير المباحث في كل مكان. واستمر ذلك حتى ظهر من بين المصريين رجل موهوب استطاع أن يعبر عما في نفوسهم من حزن ومرارة، فأصبح بين يوم وليلة لسان حالهم، في وقت لم يكن من الممكن للصحف أو الإذاعة أو التليفزيون أن تعبر من قريب أو من بعيد عما كانوا يشعرون به. كان هذا الرجل هو الشاعر أحمد فؤاد نجم. كان رجلًا مدهشًا في مظهره ومخبره وكلامه وسلوكه. لم يكن يرتدي إلا الجلباب البلدي، أيًّا كان المكان الذي يظهر فيه، وكان طويل القامة وشديد الهزال، وذا بشرة شديدة السمرة، وملامح مصرية صميمة. ولكن الأهم من كل ذلك أن لديه قدرة فائقة على نظم الشعر العامي. كان شعرًا جميلًا للغاية، وبالغ الظرف، استخدم فيه حصيلة غير عادية من التعبيرات العامية ورثها عن أمه، التي اشتهرت في حيّها بالفصاحة وحفظ القصص الشعبية، والأمثال والمأثورات المصرية. المدهش أيضًا أن هذا الرجل، برغم نشأته المتواضعة، كان متابعًا جيدًا جدًّا لكل ما يجرى في مصر والعالم، ويفهم تمام الفهم دوافع الأحداث السياسية وتصرفات الحكّام.

ثم سرعان ما اكتشف هذا الشاعر مغنيًا مصريًّا ضريرًا، يحمل نفس المشاعر الوطنية والإحساس بما يتعرض له الفقراء والمصريون عمومًا من قهر، فأمسك عوده ووضع ألحانًا بسيطة ولكنها مؤثرة، لما كان يلقيه الشاعر على سمعه من قصائد، فالتهبت حماسة الساخطين والمتبرمين بما يجري في مصر، وراحوا يرددون أغاني الشاعر حتى اشتهرت بين الناس، بل وتعدت شهرتها حدود مصر؛ إذ أثارت دهشة المراسلين والصحفيين الأجانب وكثير من مثقفيهم؛ إذ يجدون رجلين على هذه الدرجة من بساطة العيش، يثيرون كل هذه الحماسة لدى طوائف المثقفين والمسيّسين من المصريين.

هنا فقط التفت رجال النظام للأمر. حاولوا في البداية إغراء الشاعر والمغني بالمال؛ ظنًّا منهم أنهما، مثل معظم الناس، مستعدان لتغيير المسار متى حصلوا على القدر اللازم من بحبوحة العيش. فعرضوا عليهما أن يفتحوا لهما أبواب الإذاعة

والتليفزيون بشرط أن يقتصرا على قصائد وأغاني الحب والغرام، وألا يتعرضا لأي موضوع اجتماعي أو سياسي. ولكن الرجلين وجدا العرض مضحكًا للغاية؛ إذ أدركا بفطرتهما السليمة أن الله لم يخلقهما لتأليف أو غناء قصائد الحب. فاستمرا فيما هما فيه، وانتهى الأمر بالقبض عليهما وإيداعهما السجن، المرة بعد المرة، حتى أصبح الوقت الذي يقضيانه في السجن أكثر مما يقضيانه خارجه، ومع ذلك استمرا في وضع القصائد والأغاني، بل وأنتجا بعضًا من أجمل أغانيهما في داخل السجن.

مع مرور الزمن وتفاقم الأوضاع، وازدياد الظلم، زاد عدد الساخطين والمتبرمين، ولم يعد إلقاء القصائد والغناء في داخل بعض البيوت كافيًا للتعبير عن مشاعر الناس المتأججة داخل كل البيوت. ألهم ذلك، منذ نحو عشرين عامًا، رجلًا ذكيًّا بفكرة عبقرية، وهي أنه في مثل هذا المناخ، ليس هناك أي شك في نجاح جريدة جديدة تعبر عما يدور في أذهان هذه المئات من الألوف من الناس، طالما كان التعبير جريئًا وخفيف الظل. لم يكن لهذا الرجل أي مطامح سياسية، بل ولا حتى أي موقف أو انتماء سياسي واضح. كان فقط رجلًا ذكيًّا يبحث عن مشروع استثماري جيد، ووجد بغيته في هذه المجموعة من المصريين الساخطين، وعرض على أحدهم، الذي عرف بينهم بمهارات صحفية وتنظيمية كبيرة، وقلم جذاب وحيوية نادرة، فضلًا عن الفهم السليم لما يجري في مصر، والتعاطف مع حاجات الناس ومشاعرهم، أن يقود هذه الكتيبة من الصحفيين الوطنيين في إصدار هذه الجريدة الجديدة (الدستور) وأن يخوض معهم هذه التجربة المدهشة.

نجحت الجريدة منذ العدد الأول، برغم أن الثمن الذي حدد لها كان أعلى، وقت صدورها، من ثمن أي جريدة أخرى. وتخاطفها الناس من باعة الصحف، وكأن الناس لم يكونوا يصدقون أنهم كانوا محرومين إلى هذا الحد من صحافة حقيقية، واكتشفوا فجأة أن من الممكن أن تصدر صحيفة دون أن تحمل عناوينها الرئيسية في كل يوم، أخبار مقابلات رئيس الجمهورية وتحركاته. وكما هي العادة: عندما يوجد المنبر تكتشف المواهب الدفينة، فلمعت على صفحات هذه الجريدة أسماء عدد كبير من الصحفيين من الشباب الذين يتمتعون بموهبة فطرية، ولكن صهرتهم أيضًا سنوات كثيرة من العذاب والقهر.

حاول النظام بمختلف الوسائل وقف سير هذه الجريدة فلم يفلح. فعندما نشرت الجريدة أن رئيس الجمهورية مريض، قدم رئيس التحرير للمحاكمة بتهمة تعريض مناخ الاستثمار في البلاد للخطر، ووضع في السجن. ومع هذا استمرت الجريدة كما كانت، سواء في أثناء وجود رئيس التحرير في السجن أو بعد خروجه. جربت الحكومة أيضًا حرمان الجريدة من أي إعلانات، فاضطرت الجريدة إلى ضغط مرتبات الصحفيين العاملين بها إلى الحد الأدنى. ومع هذا لم يترك هؤلاء الصحفيون جريدتهم، برغم إغراء المرتبات العالية في صحف أخرى. ثم اهتدت الحكومة في النهاية إلى الحل الوحيد الباقي.

كان الحل بسيطًا جدًّا بقدر ما هو خبيث. إذ ما دام مالك الجريدة رجل استثمار وليس رجل سياسة، فالطريقة الوحيدة التي تتبع معه هي شراء الجريدة بأكملها منه. وإذا كان مالك الجريدة ثريًّا، فإن هناك في مصر من هو أكثر ثراء منه. وهذا الرجل الأكثر ثراء، والذي يستطيع شراء الجريدة بأسرها، له هو نفسه مطامح سياسية، ولكنها، لحسن حظ النظام الحاكم، لا تتعارض مع مصالح النظام نفسه. بدت هذه أفضل طريقة لإسكات هذه المجموعة من الصحفيين المتمردين، وإغلاق فم زعيمهم إلى الأبد.

وبدأ بالفعل تنفيذ المخطط، وتم شراء الجريدة. وبدأ المشتري الجديد بمحاولة اتباع الوسيلة المألوفة، وهي أن يعرض على العاملين في الجريدة مضاعفة مرتباتهم؛ على أمل أن يخضعوا للسياسة الجديدة للجريدة، وهي سياسة مهادنة النظام، فلم تفلح هذه الوسيلة؛ إذ ثبت أن هؤلاء الصحفيين مصنوعون من معدن مختلف عن المألوف. لم يبقَ إذن إلا العنف. فالنظام متعجل للنتائج، إذ لم تبقَ إلا أسابيع قليلة على انتخابات مجلس الشعب (٢٠١٠)، وهي انتخابات مهمة سوف يتوقف عليها نجاح أو فشل مخطط التوريث في العام التالي، أو مخطط مماثل في السوء ولكنه كان مجهولًا لنا. لا بد إذن من السرعة مهما كانت الصدمة كبيرة. رئيس التحرير المتمرد يجري عزله، ويزعم المالك الجديد أن الخلاف معه كان حول مستوى المرتب وليس على سياسة الجريدة. ويجمع رئيس التحرير أوراقه وينصرف، وينصرف معه زملاؤه عن بكرة أبيهم. بقيت أمام رئيس التحرير الجديد مهمة ملء الصفحات الشاغرة، فلم يجد أمامه إلا الاعتماد على الجنس والفضائح. وهكذا ظهرت فجأة في الجريدة

صفحات كاملة مملوءة بصور لفنانات جميلات، وصفحة أخرى كاملة لأخبار نجوم المجتمع: أين تناولوا العشاء ومن حضر خطوبة بنت ذلك المستثمر الكبير أو ابنه. وإذ خمنت الإدارة الجديدة أن كل هذا لن يكفي للاحتفاظ بالعدد الكبير من قراء الجريدة، خطرت لهم فكرة فاسدة الذوق، هي الزعم بأن نجيب محفوظ، أديبنا الكبير، مات مقتولًا، وجعلوا هذه القصة الخائبة موضوع المانشيت الأول، وراحوا يلتقطون الصور لابنتي الأديب الكبير اللتين لم يتعودا الظهور قط في وسائل الإعلام من قبل.

هذه هي النقطة التي بلغتها قصة المصريين مع النظام الحاكم قبل سقوطه بأشهر قليلة. وقد وجدت أن الرجوع إلى الماضي لا يخلو من دروس مفيدة. ففي حالة نجم وإمام جُرب الإغراء بالمال فلم يفلح، واستخدمت القوة والعنف فلم يفلحا أيضًا. ثم بدأ استخدام نفس الوسائل من جديد، وثبت أيضًا أنها لم تنجح. هكذا تذكرت قصيدة أحمد فؤاد نجم الجميلة التي تحمل عنوان «عيون الكلام» والتي كتبها في سجن القناطر في سنة ١٩٧٠، وتقول:

إذا الشمس غرقت في بحـر الغمـام
ومـدت علـى الـدنـيا موجــة ظــلام

ومات البصر، في العيون والبصائـر
وغاب الطريق، في الخطوط والدواير

يا ساير.. يا داير.. يا بـو المفهوميـة
ما فيـش لك دليل غير عيـون الكـلام

[٧]

على الرغم من أن الجرائد الصباحية ظلت تحمل لنا في كل يوم خبرًا أغرب من الأخبار التي حملتها لنا في اليوم السابق، فإني لم أستطع أن أصدق ما نشرته الصحف، قبل سقوط نظام مبارك بأسابيع قليلة، عن اختفاء طبيب مصري شاب، هو أيضًا مدرس مساعد في كلية طب القصر العيني، بمجرد توديعه لزوجته وطفليه في

مطار القاهرة، وعبور الباب المؤدي إلى منطقة انتظار السفر. انتظرت زوجته مكالمة منه قبل أن يستقل الطائرة فلم يفعل. حاولت مكالمته فوجدت تليفونه مغلقًا. واستمر الغموض يحيط به، ولا يعرف أحدٌ مكانه لمدة ٣٠ ساعة (وقيل ٣٦ ساعة) أي لمدة يوم ونصف، حتى عرفنا أن مباحث أمن الدولة (أو هيئة لها اسم مشابه) قد قادته من المطار، وهو معصوب العينين، بعد أن استولت على تليفونه المحمول، وأخذته في سيارة معتمة النوافذ، إلى مكان مجهول؛ حيث جرى استجوابه حول نشاطه في تأييد محمد البرادعي في حملته من أجل انتخابات نظيفة في مصر.

الذي يزيد من بشاعة الحادث، أن الرجل كان ذاهبًا إلى لندن لتأدية امتحان شهادة الزمالة البريطانية. أي أن الرجل، فضلًا عن حسّه الوطني العالي الذي جعله يشعر بأن من واجبه العمل من أجل نظام ديمقراطي في مصر، هو أيضًا عالم شاب ممن يمكن أن تعلق عليه مصر آمالًا كبيرة في تحقيق النهضة.

مختلف الخواطر مرّت بذهني لدى قراءة هذا الخبر الفظيع والمدهش. ولكن في نفس اليوم قرأت في الصحف خبر موافقة مجلس جامعة القاهرة على منح السيدة سوزان مبارك، زوجة رئيس الجمهورية، درجة الدكتوراه الفخرية تقديرًا لما قدمته من خدمات للمجتمع والثقافة.

خطر لي السؤال عما إذا كان قد خطر لرئيس جامعة القاهرة، في أثناء تفكيره في ترتيب الاستعدادات اللازمة لاستقبال قرينة الرئيس، ما عليه أن يصنع لإنقاذ مدرس في كلية الطب التابعة له، من تصرفات ظالمة وقهر يمارسه رجال الأمن ضده. هل خطر لرئيس الجامعة أن مسئوليته عن الدفاع عن كرامة رجاله في الجامعة أهم من مسئوليته عن ترتيب مراسم استقبال شخصية رسمية؟

ثم خطر لي التساؤل عما إذا كانت قرينة الرئيس قد سمعت بما حدث لشاب يدرس بنفس الجامعة التي ستتسلم منها الشهادة الفخرية؟ وهل يا تُرى، إذا كانت قد سمعت بالحادث، حاولت أن تربط بين هذا الحادث وبين حصولها على الجائزة؟ هل هذا يتعارض مع ذاك؟ وهل يجوز لها أن تقبل التكريم من رئيس لجامعة لا يقوم بواجباته نحو رجال جامعته؟ وإذا كانت الشهادة الفخرية التي ستحصل عليها هي

جزاء لخدمات قدمتها ومن شأنها المساهمة في خدمة العلم والثقافة والمجتمع، فهل الذي حدث في نفس اليوم لأستاذ الجامعة من شأنه أن يساهم في خدمة العلم والثقافة والمجتمع؟ وهل هناك علاقة بين هذه الحماسة الشديدة التي أبداها رجال الأمن في القبض على مدرس الجامعة واستجوابه، وقلقهم الشديد من أي عمل قد يساعد الدكتور البرادعي في عمله من أجل الديمقراطية، هل هناك علاقة بين هذا وبين ما يجري على قدم وساق لتسهيل وصول نجل الرئيس لمنصب رئيس الجمهورية؟ وهل هذا العمل لتسهيل هذا التوريث من شأنه أيضًا أن يساهم في خدمة الثقافة والعلم والمجتمع... إلخ؟

الأرجح أن قرينة الرئيس لم يخطر ببالها أي من هذه الخواطر (بل ولا خطرت ببال رئيس الجامعة)؛ إذ من شبه المؤكد (في اعتقادي) أن ما تنشره جرائد المعارضة لا يصل إلى أحد من أفراد أسرة رئيس الجمهورية. فالأرجح أن هناك سياجًا منيعًا قد فرض حول الأسرة الحاكمة؛ ليس فقط منعًا لتعكير الدم وتكدير الصفو، بل والأهم من ذلك، حماية للمستفيدين الحقيقيين من مخطط التوريث، من خارج أسرة الرئيس. فأنا بصراحة أشك بشدة في أن أسرة الرئيس كان يمكن أن تحقق أي نفع، لا في المدى القصير ولا الطويل، من نجاح مخطط التوريث، وإن كان المستفيدون الحقيقيون من ذلك المخطط قد أقنعوا الأسرة بضرورته. هذا الحصار المفروض على الأسرة الحاكمة لا بد أنه أدى أيضًا إلى تصوّر الأسرة أن أشياء من نوع حصول قرينة الرئيس على شهادة فخرية من جامعة القاهرة، يمكن أن يزيدها شرفًا ويعلي من مقامها في نظر المصريين أو العالم.

الخلاصة إذن أن نفس الأشخاص الذين قبضوا على الدكتور شادي الغزالي حرب، ومنعوه من السفر إلى لندن لاستكمال تقدمه العلمي، الذي يمكن أن ينفع به نفسه ووطنه، وشغلوه بدلًا من ذلك بالاستجواب عما يعرفه عن محمد البرادعي، نفس هؤلاء الأشخاص (أو أشخاص وثيقو الصلة وشبيهون جدًّا بهم) هم الذين فكروا في منح السيدة سوزان مبارك الدكتوراه الفخرية ورتبوا له. هؤلاء المشغولون بالأمن ومنح الدكتوراه الفخرية، يقولون إن منح الجائزة للسيدة سوزان مبارك قد تم وفقًا لكل اللوائح الجامعية، وإن كون السيدة سوزان هي أيضًا قرينة الرئيس، لا علاقة له

بمنحها الجائزة. وكأن الأمر من قبيل المصادفة البحتة أن كانت السيدة سوزان التي حصلت على الدكتوراه الفخرية هي نفسها سيدة مصر الأولى. وهو قول شبيه جدًّا بالقول بأن جمال مبارك، رئيس لجنة السياسات، من حقه كأي شاب أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية، وأن ترشيحه للرئاسة لا علاقة له بكونه ابن الرئيس.

[٨]

كل من عرف المصريين وعاشرهم، يشهد لهم بأنهم شعب خفيف الظل. وكل من عرفت من العرب، من غير المصريين، يشهد للمصريين بذلك دون تردد. بل وكثيرا ما لاحظت على أفراد من شعوب أخرى، عربية وغير عربية، الاستغراب مختلطًا ببعض الإعجاب، من استعداد المصري الفطرى لرؤية الجانب المضحك في أي موقف، واكتشاف موضع السخرية حتى في أكثر المواقف جدية.

كان لي صديق أمريكي يعشق مصر عشقًا، ويجيد العامية بدرجة يندر أن تجدها في أجنبي غيره، وكتب بعض الكتب عن الاقتصاد والسياسة في مصر، جمع لأحدها مجموعة من الصور التي وجدها تعبّر عن الحياة في مصر وعن شخصية المصريين، ووضع تعليقًا مناسبًا تحت كل صورة. كانت إحدى هذه الصور لسيارة أتوبيس تسير في أحد شوارع القاهرة، وهي تميل بشدة إلى الجانب التي يوجد به بابا الصعود والنزول (كما نلاحظ على كثير من أتوبيسات مصر)، وهي مائلة بسبب كثرة عدد الواقفين على السلمين الأمامي والخلفي، بل ظهر أحد الواقفين على السلم وكان معظم جسمه يتدلى خارج الأتوبيس؛ من شدة الازدحام، ولكنه تعلق بمقبض اليد بأعجوبة، واستطاع أن يحتفظ بتوازنه، حتى ليظن من يشاهده أن جسم الأتوبيس به مادة ممغنطة تجعل الركاب يلتصقون به دون حاجة للإمساك بأي شيء فيه. المدهش في الصورة أن هذا الشاب الذي يبدو من ملابسه وموقفه هذا أنه متواضع الدخل، والذي يقع جسمه داخل الأتوبيس وخارجه في نفس الوقت، كان يبتسم ابتسامة عريضة لمن كان يلتقط الصورة، وكأنه أسعد رجل في العالم؛ مما دفع صديقي الأمريكي إلى وضع التعليق التالي تحت الصورة: «ما الذي يضحكه بالضبط؟».

إني أذكر جيدًا كيف استقبل المصريون الهزيمة العسكرية الشنيعة وغير المتوقعة بالمرة في يونية ١٩٦٧. وأذكر ما أصاب المصريين، من مختلف الطبقات، من حزن شديد وإحباط. ولكني أذكر أيضًا كيف دفع هذا الحادث الفظيع المصريين إلى إطلاق عدد كبير من النكات والتعليقات الساخرة، كانت كلها مملوءة بالمرارة، ولكنها كانت مع ذلك تستدر الضحك من كل من يسمعها.

الضحك إذن رد فعل طبيعي لدى المصريين، والاستعداد الفطري لاكتشاف موضع السخرية في أي موقف، سمة من سمات الشخصية المصرية. فمن أين يا ترى تولّد هذا الاستعداد؟

* * *

أظن أن وراء أي سخرية إدراكًا للمفارقة بين ضدين، ويأتي الضحك عادة من لفت النظر إلى هذه المفارقة. والنكتة دائمًا تتضمن سخرية، أي لفت النظر إلى مفارقة لم تكن واضحة تمامًا لمن يسمع النكتة لأول مرة، فتأتي النكتة لتوضيحها. المثال المشهور على النكتة الناجحة، والسخرية التي تنجح دائمًا في استدرار الضحك، أفلام شارلي شابلن الصامتة. فهو في كل هذه الأفلام يمثل شخصًا صغيرًا نحيفًا فقيرًا ومتشردًا، وتتتابع مواقف الفيلم التي يتعرض فيها هذا المسكين المتشرد، إما لعداوة شرطي ضخم الجثة يحمل هراوة سميكة، وإما لملاكم عملاق يحاول شارلي شابلن أن يهزمه، فينجح في ذلك، بحيلة أو بأخرى.. إلخ. وقد كانت مسرحيات وأفلام نجيب الريحاني تقوم أيضًا على هذه المفارقات الصارخة، وكانت تستدر الضحك دائمًا بسبب هذه المفارقات.

هل سبب هذا الاستعداد الدائم للسخرية لدى المصريين هو امتلاء حياتهم الاجتماعية واليومية بالمفارقات الصارخة: بين الغني والفقير، الجوع الشديد والشبع المفرط، بين رجل الشرطة المتسلط والبائع المتجول الذي لا حيلة له، بين الموظف الحكومي المتجبر والمواطن البسيط الذي يحتاج بشدة إلى ختم أو تصريح أو إمضاء... أي بين صاحب السلطة والشعب المغلوب على أمره؟

قد يكون هذا هو السبب، أو على الأقل واحدًا من الأسباب. وقد يؤيد هذا ما

يلاحظ من أن هذه الصفة الرائعة (أي الاستعداد الدائم للسخرية أو خفة الدم) سمة حضرية أكثر منها ريفية، أي هي أوضح بين سكان المدن منها بين الفلاحين. الفلاح المصري يضحك من أعماق قلبه ولكنه نادرًا ما يبتدع النكتة، وإذا ابتدعها فهي عادة أقل ذكاء وحدَّة من نكتة «ابن البلد»، الفهلوي الذي عرك حياة المدينة وعركته.

* * *

كان لا بد إذن لانتخابات مجلس الشعب في ٢٠١٠، أن تثير تعليقات المصريين الساخرة، وضحكهم المستمر، بما قدمته من مفارقات لم تحظَ بمثلها أي انتخابات مصرية سابقة. فقبل الانتخابات بأشهر عملت الحكومة على القضاء على أي احتمال للمناقشة؛ ومن ثم أصبح الخيار الوحيد المطروح هو بين أحمد والحاج أحمد، وفرضت الحكومة على من لم يكن لا هذا ولا ذاك، (أي لم يكن لا أحمد ولا الحاج أحمد)، وسواء كان ماركسيًّا سابقًا أو ناصريًّا أو وفديًّا أو مستقلًّا، أن يغير اسمه وهويته، وإلا ضُرب أو اعتقل، أو أغلقت جريدته، أو ألغي برنامجه التليفزيوني، أو أطلق عليه وصف «المحظور أو المحظورة»، أي الممنوع أو الممنوعة من دخول حلبة المنافسة بسبب إصراره على الاحتفاظ باسمه وهويته. منع أيضًا أي صحفي يريد أن يغطي وقائع الانتخاب، ما لم يثق جهاز الأمن بأنه لن يصف ما وقع بالفعل، ومنع المصورون من الاقتراب من لجان الانتخاب وكأنها مواقع عسكرية.. إلخ. ومع كل هذا، لا يكتفي الحزب الحاكم بأن يعلن في هدوء أنه فاز بالأغلبية وينتهي الأمر، بل توصف الانتخابات بأنها كانت «معركة شرسة» فاز فيها الحزب الحاكم بسبب شعبيته الجارفة وفرط حب الناس له.. إلخ.

رأى المصريون بحق في كل ما جرى من استعدادات للانتخابات منتهى العبث والاستهزاء بهم، ففضلوا البقاء في بيوتهم ما لم يجبروا على ذلك؛ ومن ثم انخفض عدد من ذهب للتصويت إلى مستوى أقل بكثير مما كان في أي انتخابات سابقة. ومع ذلك ظهرت الصور في الصحف وعلى شاشة التليفزيون للإيحاء بأن الرجال والنساء والأطفال تزاحموا أمام لجان الانتخابات لهفة على الإدلاء بأصواتهم. فلم تقتصر الصور على رئيس الجمهورية وقرينته ونجليه، ورئيس الوزراء والوزراء، وهم يدلون بأصواتهم، بل شملت أيضًا صورة امرأة فقيرة ذهبت للانتخاب، وهي تحمل رضيعها

على كتفها؛ إصرارًا منها على تأدية واجبها الوطني، وصورة شيخ عجوز متهالك، يتوكأ على عصاه، سائرًا إلى لجنة الانتخاب حرصًا منه على إعلان تفضيله الخاص لمرشح دون آخر.. إلخ.

ظهرت الصحف إذن في الصباح التالي بالخبر الذي يعرفه الجميع مقدمًا، ولكن تظاهرت الصحف بأنه يحتوي على معلومات جديدة مثيرة للدهشة. إذ عبّرت الصحف عن دهشتها، برغم كل ما حدث، من أن يحقق الحزب الحاكم انتصارًا كاسحًا، وألا يحصل حزب معارض على أي صوت تقريبًا، وكأن من المدهش أن «الجماعة المحظورة»، أي المحظور عليها أن تفعل أي شيء، أو أن تحصل على أي شيء، عجزت عن الحصول على أي شيء.

النكتة سخيفة حقًّا، والمفروض أن تثير الغيظ أكثر مما تثير السخرية، ولكن المصري لم يستطع كالعادة، أن يمنع نفسه من الضحك. فكان إذا قابل مصري مصريًّا آخر في صباح يوم الانتخاب، بادره بالسؤال مبتسمًا: «لمن ستعطي صوتك؟» فينفجر الآخر ضاحكًا دون أن يجيب، أو يسأل شخص صديقه: «هل ذهبت لتأدية واجبك الوطني؟»، فينفجر الاثنان بالضحك.. إلخ.

في وسط هذا كله لا بد أن الصور التي التقطت للمسئولين وهم يضعون بطاقات الانتخاب في الصندوق، وتعتلي وجوههم علامات الجدية التامة، قد بدت لقراء الصحف مزيفة تمامًا، ولكني لا أشك، بناء على ما أعرفه عن المصريين، في أن هؤلاء المسئولين أنفسهم، متى اختلى بعضهم ببعض، بعيدًا عن الصحفيين والمصورين، لا بد أن ينفجروا هم أيضًا بالضحك. إذ ما دام كل من هؤلاء المسئولين يعرف جيدًا أنهم لا يفعلون أكثر من الضحك على عقول الناس، فهل يجوز أن يضحك أحد المسئولين على زميله الذي اشترك معه في نفس التمثيلية العبثية؟

[٩]

أي نظام دكتاتوري يحتاج إلى شيئين: جهاز أمن قوي، ومجموعة من المثقفين والإعلاميين. جهاز الأمن يخيف الناس بالاعتقال والضرب والتعذيب، إذا فكروا في

تحدي النظام، والمثقفون والإعلاميون يقومون بالدعاية للنظام في محاولة مستمرة لتجميل صورته (أو بالأحرى إخفاء قبحه)، والزعم المستمر بأن النظام على العكس مما يظن الناس، ديمقراطي ورائع، ولا يبغي إلا مصلحة الشعب.

أعترف مع ذلك بأني أحيانًا تخامرني بعض الشكوك في مدى حاجة هذا النظام الدكتاتوري إلى خدمات المثقفين والإعلاميين، ما دام لديه نظام بوليسي قوي. ما حاجتك إلى إقناع الناس، أو التأثير في عقولهم، إذا كنت قادرًا على إخافتهم باستمرار؟ بل ما هي الجدوى الحقيقية لكل هذه الجهود لتجميل النظام وإقناع الناس بغير الحقيقة، ونحن نرى أن كل مجهودات النظام الإعلامية، وكل صحفه وإذاعته وقنواته التليفزيونية لا يبدو أنها غيّرت رأي الناس في النظام قيد أنملة؟ الناس تعرف، والنظام يعرف أنهم يعرفون، فما جدوى كل هذه الحملات الدعائية؟

هل المسألة لا تزيد على ما يعنيه المثل العامي «العيار اللي ما يصيبش يدوش؟»، أي إنه حتى لو لم تستطع كل هذه الدعاية للنظام تغيير رأي الناس فيه، فهي على الأقل تقوم بمهمة التشويش على الأصوات المعارضة، أو على الأقل (وربما كان هذا أهم) تحقق الدعاية الوظيفية التالية: وهي خلق الشعور لدى كل فرد معارض بأنه قد يكون وحيدًا، وأنه ليس هناك من يشاركه رأيه السيئ في النظام. «ألا ترى التليفزيون والصحف والإذاعة لا تكف كلها عن مدح النظام؟ هل يعقل أن يكون كل هؤلاء المادحين مخطئين، وأنا فقط الذي على صواب؟».

أيًّا كانت الجدوى الحقيقية للمثقفين والإعلاميين الذين يقومون بمحاولة تجميل النظام، فمن الواضح أن كل النظم الدكتاتورية تستخدمهم، بما فيها بالطبع نظام حسني مبارك. فهناك عدد لا يستهان به من المثقفين المصريين الذين كرّسوا أقلامهم لتجميل صورة النظام والدفاع عنه ضد معارضيه ومنتقديه. هؤلاء المثقفون متفاوتون طبعًا في الكفاءة والموهبة، والنظام يستخدم كلًّا منهم ويوزعهم على المناصب بحسب كفاءتهم وموهبتهم. ولكن يلفت نظري من بين هؤلاء المثقفين حفنة ممن قد لا يزيد عددهم على عشرة، قريبة جدًّا من قمة النظام، وتجتمع فيها الصفة التالية، وهي أنها

نالت تعليمًا راقيًا، إذ سافرت في مطلع شبابها فحصلت على الدكتوراه من جامعات محترمة، في العلوم السياسية أو الاجتماعية أو القانون. ويلاحظ أيضًا أنها لم تحصل على فرصة الدراسة بالخارج إلا بفضل التوسع الذي حدث في الستينيات في إرسال المبعوثين على نفقة الدولة؛ على أمل أن يعودوا ليضعوا علمهم في خدمة بلادهم.

هؤلاء كان الناس يستبشرون بهم خيرًا في الستينيات وأوائل السبعينيات، بأن يقدموا خدمات حقيقية لبلادهم، ولكنهم خيّبوا الآمال؛ إذ بمجرد أن لاحت لهم فرص تحقيق مكاسب مادية كبيرة (ابتداء من بداية عصر الانفتاح في منتصف السبعينيات) لم يترددوا في تغيير مواقفهم وأبدوا استعدادهم التام لخدمة صاحب الأمر والنهي في السبعينيات أولًا، ثم في الثمانينيات والتسعينيات، ثم في القرن الجديد.

أصيبت هذه الحفنة من المثقفين بالجزع الشديد من «ظاهرة البرادعي» أي الدكتور محمد البرادعي الذي توفرت له الشجاعة لكي يعلن عزمه على ترشيح نفسه في انتخابات رئيس الجمهورية في ٢٠١١؛ إذ أدركوا بحق أنه لو قدر لهذه الظاهرة النجاح لكانوا هم أنفسهم (وليس فقط الجالسون على قمة النظام) في خطر شديد. فسقوط النظام معناه سقوطهم، وفضيحته فضيحتهم، فراحوا يكتبون باستماتة لافتة للنظر لدحض حجج البرادعي وأنصاره، والسخرية من الدعوة للتغيير، إلى حد إنكار جدوى الديمقراطية نفسها، وراحوا يبحثون عن مختلف الحجج التي يمكن أن تخدمهم، مهما كانت درجة التلفيق التي يحتاجون إليها، وهو عمل لا يجيده إلا مثقفون من مستواهم العلمي؛ إذ سمح لهم تعليمهم في أرقى الجامعات بالتدريب على استخدام المنطق (السليم والمعوج) للدفاع عن الرأي ونقيضه.

من ذلك مثلًا مقال لرئيس تحرير جريدة يومية حكومية، راح يدحض فيه حجج د. البرادعي ومؤيديه. من بين ما حاول تفنيده القول بأننا بحاجة إلى تغيير الدستور. إذ إنه لا يرى أي داعٍ لذلك. فمواد الدستور التي فهمها الناس جميعًا (المتعلمون وغير المتعلمين) على أنها تغلق جميع الأبواب أمام أي مرشح باستثناء اثنين هما رئيس الجمهورية الحالي ونجله، لا تؤدي في نظر المثقف الكبير إلى إغلاق أي باب أمام أي

مرشح. والدكتور البرادعي يستطيع بسهولة أن يرشح نفسه مستقلًا، وله فرصة عظيمة للنجاح دون حاجة إلى أي تغيير في الدستور.

الأسوأ من هذا أن هذا المثقف الكبير لا يرى أي حاجة حقيقية للديمقراطية نفسها، التي يتغنى بها البرادعي وأنصاره. ويحاول أن يثبت ذلك إثباتًا علميًا. فكيف فعل ذلك؟ لجأ إلى أسلوب الاستبيان والإحصاء الذي تعلمه في جامعته الراقية بالخارج، وهو أسلوب لا غضاضة فيه بالطبع إلا عندما يستخدمه مثقفون من هذا النوع. قال إنه في دراسة حديثة للرأي العام المصري، قام بها مركز محترم للبحوث (كان هو نفسه رئيسًا له عندما أجريت هذه الدراسة)، تبين أن نسبة المصريين المهتمين بقضية الديمقراطية لا تزيد على ١٪ (واحد في المائة). هل هذا معقول؟ نعم، ولكن باستخدام بعض الألفاظ الأكثر تهذيبًا. فهو يقول إن المصريين (طبقًا لهذا الاستبيان) يعتقدون أن أهم مشكلاتهم البطالة (٤٦٪)، والفقر (٢٧٪)، والفساد (١٣٪) أما نسبة الذين قالوا إن «تعزيز الإصلاح السياسي» يجب أن تكون له أولوية المعالجة من قبل الحكومة فهي فقط ١٪. إنه يريد منا بالطبع أن نفهم من هذا أن نسبة المصريين الذين يمكن أن يؤيدوا مطلب البرادعي في الإصلاح الديمقراطي هي نسبة تافهة للغاية.

فات المثقف الكبير أن التعبير عن الديمقراطية بعبارة «تعزيز الإصلاح السياسي» يمكن أن يساء فهمه فيظن به مجرد استمرار الحكومة في التدجيل على الناس بالزعم بأنها تبذل الجهود في سبيل الإصلاح السياسي وتحقيق مزيد من الديمقراطية، وأن السؤال هو ما إذا كان الناس يريدون «تعزيز هذه الجهود».

لنفرض أن الأسئلة في هذه الدراسة صيغت بطريقة أخرى فتضمنت مثلًا السؤال الآتي: «هل تعتقد أن انتقال رئاسة الجمهورية من رجل إلى ابنه، ومن هذا إلى ابنه، وهكذا، هو شيء مفيد ومرغوب فيه ويتفق مع الديمقراطية؟»، فكم يا ترى النسبة من المصريين التي سوف توافق على هذا؟

لم يرَ المثقف الكبير أي فائدة بالطبع في التساؤل عن مسئولية نظام حسني مبارك الذي يتفانى هو وزملاؤه في خدمته، عن كل المشكلات الأخرى التي يعلق المصريون

أهمية عليها عدا «تعزيز الإصلاح السياسي» كالبطالة والفقر والفساد، بل ومسئولية هذا النظام عن نمو التطرف الديني والتفكير اللاعقلاني الذي يحاول الرجل إثارة خوفنا الشديد منهما.

الباب الثاني

دواعــي الأمــل

الفصل الأول

بشائر الثورة

[١]

عدت من معرض الكتاب في يناير ٢٠١٠ مبتهجًا. ولا أكتم القارئ ما شعرت به حينئذ بأن مصر قد تكون على أعتاب نهضة ثقافية جديدة، في سلسلة نهضاتها المتكررة خلال القرنين الماضيين، والتي أتت كل منها في أعقاب فترة من الانكسار والإحباط.

هذا التعبير بالتفاؤل ببداية حدوث شيء جيد في مصر، لم يكن مألوفًا بالطبع. فالناس في مصر قبيل ثورة ٢٠١١، كانوا سواء في الكتابات الصحفية، أو في الأحاديث التليفزيونية، أو في كلامهم اليومي، كانوا يبدون وكأنهم يتنافسون فيما بينهم في محاولة اكتشاف شيء سيئ جديد لم يكتشفه أحد من قبل، وفي التعبير عن هذه الأشياء السيئة تعبيرًا أكثر فصاحة وأشد إيلامًا. كل هذا مفهوم، فأسباب السخط في مصر كثيرة. ولكن ما رأي القارئ في القول بأن هناك أيضًا تطورات مهمة جدًّا كانت تجري من تحت السطح، وتختفي وراء كمٍّ هائل من المنغِّصات، ولكنها في ذاتها تدعو إلى التفاؤل، بل التفاؤل الشديد، بقرب حدوث أشياء سارة جدًّا في مصر؟

من هذا ما أسميه بشائر نهضة ثقافية جديدة، ولكن شرح ذلك يحتاج إلى الرجوع إلى الوراء ٤٢ عامًا، عندما بدأت لأول مرة في مصر إقامة معرض دولي للكتاب، ومقارنة ما كان يجري في المعرض في تلك الأيام، بما كان يجري في معرض الكتاب في ٢٠١٠.

إن من الصعب على شباب هذه الأيام أن يتصوروا كيف كان حالنا عندما كنا شبابًا في أواخر الستينيات. كانت مصر منغلقة على نفسها انغلاقًا عجيبًا، والأشياء التي كان ممنوعًا استيرادها تكاد تشمل كل شيء، من الملابس إلى المواد الغذائية (عدا القمح)، إلى الأثاث ولعب الأطفال، إلى الثلاجات والسيارات.. إلخ. كان من الممكن استيراد هذه الأشياء نظريًّا، ولكن الرسوم الجمركية كانت مرتفعة لدرجة تجعل استيرادها من شبه المستحيل. كان لهذا مبررات اقتصادية وجيهة للغاية، ولكن لم يكن هناك مبرر مقبول للقيود الشديدة التي فرضت على استيراد الكتب والمجلات. كان لكل شيء استثناءات، ولكنها كانت استثناءات قليلة جدًّا، والمحظوظ من المثقفين أو من عشاق القراءة كان هو من يتطلب عمله كثرة السفر. ولكن حتى في حالة السفر، كان أقصى المسموح بتحويله إلى عملة أجنبية خمسة جنيهات مصرية، ولم يكن من الحكمة في هذه الحالة أن تنفق الدولارات العشرة (التي كنت تحصل عليها مقابل هذه الجنيهات الخمسة) على شراء كتب ومجلات، بل الحكمة أن تنفقها على أشياء أكثر إلحاحًا مثل تلبية مطالب الزوجة والأولاد.

في هذا المناخ أشفقت علينا مؤسسة اليونسكو فأصدرت كوبونات يستطيع المصري أن يشتري بها الكتب عن طريقها، ويدفع ثمنها بالجنيه المصري. ولكن كان هذا يتطلب إجراءات شاقة لا يصبر عليها إلا قليلون.

ثم تلطفت بنا الحكومة فأنشأت معرض القاهرة الدولي للكتاب في ١٩٦٩؛ حيث تدعى دور النشر الأجنبية لتعرض آخر إنتاجها من الكتب (إلى جانب دور النشر المصرية والعربية)، فيقف المثقفون المصريون وطالبو العلم صفوفًا ليتفرجوا على ما يكتبه ويفكر فيه العالم، دون أن يكون من حقهم شراؤها إلا باتباع خطوات شاقة للغاية. ذلك أن الناشرين الأجانب يريدون الاطمئنان إلى أن ما يحصلون عليه من جنيهات مصرية يمكن تحويله إلى عملاتهم الأجنبية، وهذا يتطلب موافقة رقابة النقد. يكفي إذن أن ترى الكتاب، وربما أن تتصفحه، ثم تقيد اسمك كراغب في نسخة منه، وتدفع ثمنه، ثم تنتظر أسابيع وربما شهورًا؛ على أمل أن توافق رقابة النقد، فيرسل الناشر الكتاب إليك من الخارج.

أدى ذلك إلى أن ضعفت رغبة الناشرين العرب من خارج مصر في أن يأتوا بكتبهم إلى القاهرة؛ تجنبًا لأعباء وتعقيدات هم في غنى عنها. أما الناشرون المصريون فكتبهم موجودة على أي حال في مكتباتهم طوال العام. وهكذا ظل الغرض الأساسي للمصريين من الذهاب إلى معرض الكتاب هو مجرد الاطلاع ولو من بعيد، عما تنتجه قرائح العالم؛ على أمل أن يعثروا على فرصة للحصول على الكتاب بطريقة أو بأخرى، من وراء ظهر الرقيب على المطبوعات، والرقيب على النقد الأجنبي.

نعم، لقد تغيرت هذه الصورة تمامًا، فما أسهل شراء الكتب الأجنبية الآن، وما أكثر الناشرين العرب الذين يأتون بكتبهم إلى معرض القاهرة. فقد ضعفت بشدة الرقابة على الكتب والمجلات الآن (على الرغم مما نسمعه من شكوى من حين لآخر)، وأطلقت حرية تحويل الجنيه إلى عملات أجنبية. كانت نتيجة ذلك أن تحول معرض القاهرة للكتاب إلى عرس حقيقي (أو إلى مولد) يقام مرة كل عام، ويبتهج له المثقفون والطلاب، ويأتي من أجله كثير من السياح العرب، فيحاولون الجمع بين زيارة القاهرة وزيارة المعرض. وزادت نسخ الكتب المعروضة وعدد الزوار أضعافًا مضاعفة، حتى أصبح منظر طوابير الشباب الواقفين أمام الشبابيك الكثيرة لشراء تذاكر الدخول، منظرًا مبهجًا حقًّا.

لم يعد المعرض ظاهرة قاهرية، بل أصبحت تأتي إليه أعداد غفيرة من المحافظات والقرى من خارج القاهرة، تستطيع أن تتعرف إليهم بسهولة وهم يسيرون في شوارع المعرض؛ إذ يأتي الرجل مع زوجته وأولاده لشراء الكتب، بعضها كتب سلفية ولكن بعضها أيضًا في موضوعات عصرية، وكثير منها في تعلم اللغات الأجنبية والكومبيوتر، وما يمكن أن يجدوه من كتب مخفضة السعر مما يحتاج إليه الأولاد والبنات في المدارس أو الجامعات.

كل هذا سار ومبهج بلا شك. ولكن الذي لاحظته أيضًا في المعرض، وأخذ الكثيرون يلاحظونه في السنوات القليلة الماضية، الزيادة المدهشة في أعداد الشباب المصري المقبلين على قراءة كتب جديدة يكتبها كتاب مصريون جدد، من مختلف الأنواع، أدبية وسياسية واجتماعية، ويتجاوز توزيع الناجح منها عشرات الآلاف من

النسخ، بعد أن كان نفاد طبعة من ثلاثة آلاف نسخة في سنة واحدة، يعتبر نجاحًا باهرًا للكتاب، حتى لمؤلفين بأهمية نجيب محفوظ أو توفيق الحكم؛ مما ضاعف من عدد المكتبات الجديدة التي نسمع عن افتتاحها يومًا بعد آخر.

ما الذي حدث بالضبط فأدى إلى هذه النتيجة؟ الظاهرة صعبة التفسير بمقدار ما هي مبهجة. قد يكون لانتشار التعليم دور فيها. إذ مهما شكونا من تدهور مستوى التعليم فإن مجرد الزيادة الكمية في عدد المتعلمين، مقترنة بالذكاء المصري الفطري، لا بد أن تصحبه زيادة في عدد القراء الأذكياء والكتّاب الموهوبين. ولكني أعتقد أن للانفتاح الكبير على العالم دورًا في إحداث هذه الظاهرة. إن الانفتاح على النحو الذي حدث به في ميدان الاقتصاد، كانت له أضرار محققة بالاقتصاد المصري. ولكن الانفتاح الثقافي على العالم لا بد أن يكون له دور في نمو هذه الرغبة في القراءة، وهذا الحافز على الكتابة، سواء كان هذا الانفتاح عن طريق السفر، أو الاختلاط الأكبر بالأجانب الوافدين إلى مصر، أو زيادة فرص الإطلاع على الكتب والمجلات الجديدة، فضلًا بالطبع عن التليفزيون والإنترنت. إن لكل من هذه الصور للانفتاح على العالم أضراره وأخطاره، ولكن من الخطأ في رأيي أن ننكر أن أي احتكاك بالعالم لا بد أن يشحذ الذهن ويزيد الشوق إلى المعرفة.

جعلني هذا أتوقع نهضة ثقافية جديدة وقريبة في مصر، سيجني أولادنا ثمارها، وإن كان هذا لن يظهر على السطح إلا بعد أن يحدث انكسار في الحاجز السياسي القائم. تمامًا كما أن قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، كسر الحاجز الذي كانت تنتظر وراءه مواهب مصرية عظيمة، من أمثال مواهب يوسف إدريس، وكمال الطويل، وبليغ حمدي، وصلاح جاهين، وصلاح عبد الصبور.. إلخ.

[٢]

عندما كنت طالبًا في كلية الحقوق، منذ نحو ستين عامًا، كانت الغالبية الساحقة من الطلاب من الذكور؛ إذ بين كل نحو ألف من الذكور، كان عدد الطالبات لا يزيد على عشر.

كان من الطبيعي أن يسيطر على هذه الحفنة الصغيرة من الطالبات، شعور قوي بالخجل، فكنا نراهن سائرات وقد التصقت كل منهن بالأخريات، ويختفين تمامًا بمجرد انتهاء المحاضرة. لا يكلمن أحدًا دون أن تحمرّ وجوههن، ولا يجرؤ أحد منا على أن يكلم واحدة منهن إلا إذا كان يتمتع بجرأة وشجاعة فائقتين، يحسده الباقون عليهما.

أذكر أننا في مارس ١٩٥٤، أي منذ ٥٧ عامًا، قمنا بالاعتصام في القاعة الكبرى بجامعة القاهرة؛ احتجاجًا على تنحية محمد نجيب من رئاسة الجمهورية بسبب خلافه مع بقية الضباط؛ إذ كان يريد الديمقراطية ومعظم الباقين يريدون استمرار حكم الضباط. قررنا قضاء الليلة في هذه القاعة الكبيرة، واستمرار الاعتصام حتى يعود محمد نجيب إلى الحكم. أرسل إلينا مجلس قيادة الثورة من يحاول إقناعنا بفضِّ الاعتصام فرفضنا، وكانت النتيجة الباهرة لهذا الاعتصام، وللغضب الشعبي الساحق من مختلف الفئات المؤيدة لمحمد نجيب، أن عاد محمد نجيب إلى الحكم.

القصة معروفة ومشهورة، ولكن الذي أريد أن أذكره الآن أنه من بين مئات المعتصمين في جامعة القاهرة لم تكن هناك طالبة واحدة، بل ولم يخطر ببالنا قط أن من الممكن أن تنضم فتاة واحدة إلى المعتصمين. كان هذا يعتبر من الطالبات أنفسهن ضربًا من الجنون، لا يمكن أن يتصورنه ولا أن تتصوره عائلاتهن. كان العمل الوطني مهمة الرجال، بينما تكتفي النساء بالمشاهدة والمتابعة عن بعد. كانت الطالبات، بمجرد أن تبدو أي بادرة لاحتمال قيام مظاهرة، يسرعن بالعودة إلى بيوتهن؛ تجنبًا لأي عمل من أعمال العنف قد يصدر من الطلاب أو الشرطة.

تذكرت كل هذا وأنا أتابع أخبار اشتراك الفتيات المصريات في حركة ٦ إبريل في ٢٠١٠، وانضمامهن إلى مظاهرات تطالب بالحرية وتغيير الدستور وإلغاء قانون الطوارئ. رأيت صور الفتيات في الصحف وهن يتصدين لرجال الأمن، ويهجمن عليهم وهم يحتمون بالدروع، وقد اعترت وجوه الفتيات تعبيرات الغضب الشديد. ثم قرأت عما فعله رجال الشرطة بهن وبزملائهن من الشباب من ضرب بالعصي الغليظة، وسحل وشتم بأفظع الألفاظ، ثم حملهم حملًا إلى داخل سيارات الشرطة.

نعم، المنظر مذهل بقسوته المتناهية وغير المبررة، ولكن كم شعرت بالفخر بما أحرزته المرأة المصرية، خلال الستين عامًا الماضية، من تحرر نفسي وعقلي. لم تعد المرأة المصرية، أو على الأقل شرائح واسعة جدًّا من النساء المصريات، سجينة الاعتقاد بأنها مجرد جسد. اكتشفت المرأة المصرية أنها فوق ذلك، عقل وقلب، تحمل نفس المشاعر نحو وطنها التي يحملها الرجل، وتفهم بالضبط ما آلت إليه الأحوال في مصر، مثلما يفهمها زملاؤها من الذكور، وتقع عليها نفس المسئولية التي تقع عليهم.

المرأة المصرية اليوم في كل مكان، وتقوم بكل الأعمال وتتولى كل الوظائف. أصبحت النسبة التي تحتلها من مقاعد المدرجات بالجامعات، تقرب من النصف وقد تزيد عليه، واحتلت مناصب قيادية في الحكومة والشركات، وشاركت بجدارة في حركة التأليف والكتابة الأدبية، وتألقت في العمل الصحفي والإخراج السينمائي، ولمعت مخرجة ومذيعة في التليفزيون، بل وجلست قاضية في القضاء العادي، وكادت تكسب معركة الجلوس قاضية في مجلس الدولة. وها هي المرأة المصرية الآن تتصدى، رافعة الرأس موفورة الكرامة، لرجال الشرطة الذين ينظرون إليها بفخر واحترام عندما لا يكون الضابط المسئول واقفًا لمراقبتهم.

[٣]

ظللنا فترة طويلة لا نسمع إلا أخبارًا سيئة حتى وصلتنا أخبار الثورة في تونس، فبعثت البهجة في النفوس والأمل في أن من الممكن، برغم كل شيء، أن يجبر الشعب حكامه الظالمين على الفرار. لا بد أن هذه الأخبار قد أثارت في نفس الوقت الرعب في نفوس الحكام المستبدين في كل مكان؛ إذ فوجئوا بأنه مهما كان جبروت قوات الأمن، فهناك حدود لما يمكن عمله إذا بلغ الغضب الشعبي حدًّا معينًا. أما استدعاء الجيش للمشاركة في قمع الناس، فهو يفترض أن يرضى قادة الجيش بالتحول من حماية الشعب من عدوان خارجي، إلى حماية حفنة ضئيلة جدًّا من الناس من غضب الشعب، وهو ما لم يتصور الجيش التونسي أن من الممكن أن يقوم به.

كانت المفارقة مذهلة بين ما حدث في تونس في أواخر سنة ٢٠١٠ وما حدث في البرازيل قبل ذلك بشهرين؛ حيث رفض رئيس محبوب للغاية (لولا دا سيلفا) أن يحاول التلاعب بالدستور ليتمكن من ترشيح نفسه لفترة رئاسية جديدة، فانتخب شعبه خلفًا له سيدة تنتمي إلى نفس حزبه ومبادئه، وودع الشعب البرازيلي رئيسه العظيم بنفس الحب الذي استقبله به عند انتخابه، بينما اضطر الرئيس التونسي إلى الهروب هو وأسرته، واجدًا صعوبة بالغة في أن يجد دولة واحدة في العالم تقبل أن تستضيفه.

ولكن التونسيين لم يثوروا فقط ضد احتكار السلطة، ولكنهم ثاروا أيضًا ضد سياسة اقتصادية ظالمة لم تجلب النفع إلا لنسبة ضئيلة للغاية من الشعب. إن الذي فجّر الثورة التونسية حادث مروع كان نتيجة مباشرة لهذه السياسة الاقتصادية. شاب تونسي يحمل شهادة جامعية، فشل في العثور على وظيفة يتكسب منها، ففكر في أن يبيع الخضروات على عربة في الشارع، فمنعه رجال الشرطة بحجة أو بأخرى من الحجج المألوفة لدينا في مصر في تحرش رجال الشرطة بالفقراء من البائعين في الشوارع، فاستبد الغضب والحنق بالشاب، وسكب كمية من البنزين على جسمه وأشعل فيه النار، فمات محترقًا أمام الناس في الشارع.

بطالة شائعة، خاصة بين المتعلمين، مع تجبر وتعنت من السلطة، أدت إلى فقدان الناس صوابهم فخرجوا إلى الشارع مصممين على تغيير النظام.

هذا الاقتران بين سياسة اقتصادية ظالمة ودكتاتورية الحكم ليس مصادفة بالمرة؛ إذ يستحيل في الحقيقة أن تسمح الديمقراطية بمثل هذه السياسة الاقتصادية، ولا يمكن استمرار هذه السياسة الاقتصادية في دولة فقيرة إلا في ظل الدكتاتورية. والمدهش أن المؤسسات الدولية التي تدعو الدول (المسماة بالنامية) إلى تطبيق هذه السياسة الاقتصادية الظالمة (دون التمييز الواجب بين ما يصلح لدولة وما يصلح لأخرى)، هي نفسها (والدول المسيطرة عليها) التي تدعو إلى الديمقراطية والشفافية واحترام حقوق الإنسان. هذا التناقض بين الدعوتين مدهش حقًّا، ولكن غير المدهش هو أن هذه المؤسسات والدول الداعية لها، تبدي صبرًا لا حد له على النظم الدكتاتورية التي

تطبق هذه السياسة الاقتصادية، وتؤيدها وتدعمها سياسيًّا واقتصاديًّا؛ بحجة أن النظام السياسي أمر «داخلي» لا تستطيع التدخل فيه، بينما هي تعرف بالطبع أن هذا النظام السياسي وهذه السياسة الاقتصادية متلازمان، وأن أحدهما توءم الأخرى.

* * *

من المفيد أن نتذكر هذا ونحن نتأمل السياسة الاقتصادية المصرية وتطورها وآثارها، فنقارنها بما حدث في تونس. لقد بدأ تطبيق هذه السياسة المسماة بسياسة «التكييف الهيكلي» (Structural Adjustment) في مصر بمجيء حكومة عاطف صدقي في ١٩٨٦، أي قبل عام من اعتلاء زين العابدين بن علي حكم تونس. فهذه السياسة عمرها الآن في البلدين ما يقرب من ربع قرن، وظل الناس يوعدون بأنها سوف تحقق، إن عاجلًا أو آجلًا، الأهداف الاقتصادية المرجوّة، ومن ثم كثيرًا ما يشار إليها بأنها «سياسة الإصلاح الاقتصادي». هذه السياسية تتكون من العناصر الأربعة الآتية: تحرير التجارة الخارجية (استيرادًا وتصديرًا)، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفز الاستثمار الأجنبي على المجيء، وتحويل القطاع العام إلى قطاع خاص (الخصخصة)، وسحب يد الحكومة من التدخل في حرية السوق، فتترك الأسعار حرّة (بما في ذلك سعر الصرف)، ويخفض أو يلغي الدعم الممنوح للسلع والخدمات.

طبقت تونس هذه الطلبات بسرعة بينما طبقتها مصر ببطء؛ ومن ثم استحقت تونس ثناء الصندوق وغيره من المؤسسات الدولية، بينما حصلت مصر على ثناء مشوب بالتحفظ. وذلك حتى جاءت حكومة الدكتور نظيف في مصر منذ ست سنوات، فتسارعت خطوات الحكومة المصرية في تنفيذ طلبات الصندوق (بل وأظن أن هذا هو الغرض الأساسي من إحلال حكومة نظيف محل حكومة عاطف عبيد). ومنذ ذلك التاريخ بدأت مصر تحظى من هذه المؤسسات بنفس عبارات الإعجاب التي حظيت بها تونس من قبل.

في البلدين حدث تحسن في المؤشرات التي يعلق عليها الصندوق أهمية ويقيس بها النجاح والفشل، بينما حدث تدهور في المؤشرات التي يتجنب الصندوق الكلام عنها، ولا يعيرها اهتمامًا في توزيع عبارات الثناء أو النقد: معدل نمو الناتج القومي

يرتفع، ومعه متوسط الدخل، والاستثمارات الأجنبية تزيد. (حدث هذا في تونس في العشرين سنة الماضية وبدأ يحدث في مصر منذ ٢٠٠٥). ولكن حدث التدهور الشديد في ثلاثة أمور لا يحب الصندوق أو المؤسسات المالية الدولية الحديث عنها إلا مضطرة وهي: زيادة البطالة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة انكشاف الاقتصاد أمام المتغيرات العالمية؛ ومن ثم زيادة تأثره بما يحدث في الخارج من تقلبات. كانت النتيجة أن تونس، بعد أكثر من عشرين عامًا من تطبيق سياسة الصندوق، زاد الناتج القومي فيها بمعدل يفوق ٥٪ سنويًا (أي أكثر بنحو الخمس مما حدث في مصر)، ولكن زاد أيضًا معدل البطالة بشدة فأصبح أكبر من معدل البطالة في مصر بنحو ٥٠٪ (١٤٪ من إجمالي القوة العاملة بالمقارنة بـ٩٪ في مصر، طبقًا للإحصاءات الرسمية التي يرجح أنها أقل بكثير من الحقيقة في الدولتين). كذلك اتسعت بشدة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فأصبحت أكبر بكثير منها في مصر (أغنى ١٠٪ من السكان في مصر يحصلون على ٨ أضعاف ما يحصل عليه أفقر ١٠٪ من السكان، بالمقارنة بـ١٣ ضعفًا في تونس)، طبقًا لإحصاءات الأمم المتحدة عن سنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، والأرجح أن الحقيقة أسوأ هنا أيضًا بكثير؛ إذ إن كثيرًا مما يحصل عليه الأغنياء لا يرى ولا يحسب.

كذلك كان أثر الأزمة العالمية الأخيرة التي بدأت في ٢٠٠٨ أسوأ على تونس منه على مصر، فانخفض معدل نمو الناتج القومي في البلدين من نحو ٥٪ خلال السنوات العشر السابقة على الأزمة إلى ٣٪ في ٢٠٠٩ في تونس، وإلى نحو ٤٪ في مصر.

* * *

هناك إذن من الأرقام ما يمكن أن يفسر لماذا قامت ثورة شعبية في تونس قبل أن تقوم في مصر. ولكن هذه الأرقام لا تقول بالطبع كل شيء، خصوصًا إذا تعلق الأمر بالسؤال: متى تقوم الثورة؟ فالبطالة وحجم الفجوة بين الفقراء والأغنياء ليسا إلا سببين من أسباب السخط والثورة. هناك إلى جانب ذلك، درجة الفساد، وهنا أيضًا لم يصل الأمر في مصر، فيما يبدو، إلى ما بلغه في تونس، فقد نشر بعد هروب بن علي أنه جمع خلال سنوات حكمه ثروة تزيد قيمتها على ١٣ ألف مليون دولار،

تتراوح بين ودائع نقدية في البنوك الأجنبية، وملكية شركة طيران في تونس، وملكية عمارات فخمة في باريس، وفنادق في البرازيل والأرجنتين.. إلخ، فضلًا عن أن زوجته استلمت من البنك المركزي التونسي قبيل الهروب طنًّا ونصف طن من الذهب قيمتها ٦٣ مليون دولار.

الدكتاتورية وتقييد الحريات سببان آخران للثورة، وهنا نجد أيضًا لدى التونسيين، فيما أظن، سببًا أقوى مما لدى المصريين؛ فنظام بن علي في تونس كان أشد قسوة وأكثر غلظة في معاملة المعارضين وفي تقييد الحريات من نظام مبارك في مصر.

ولكن هناك أيضًا أسبابًا أخرى للسخط تتفوق فيها مصر على تونس. فزين العابدين بن علي لم يحاول توريث الحكم لابنه، مثلما حاول النظام المصري لعدة سنوات. وهناك أيضًا درجة الفقر نفسه. فالفقر إذا تجاوز حدًّا معينًا يولِّد شعورًا لدى الفقير بأنه ليس لديه ما يفقده، وأنه مهما كانت خطورة الاحتجاج وعقوبة التمرد، فلن تكون أسوأ كثيرًا مما هو فيه. وهنا لدى المصريين أسباب أقوى للسخط مما لدى التونسيين؛ فمتوسط الدخل في مصر يقرب من نصف مستواه في تونس، ونسبة الواقعين تحت خط الفقر في مصر (أقل من دولارين في اليوم) تبلغ سبعة أضعاف حجمها في تونس (٦ , ٤٤٪ من السكان في مصر، مقابل ٦ , ٦ ٪ في تونس).

أسباب السخط كثيرة إذن، والأرقام تشير في اتجاهات متعددة، والذي يحسم الأمر في النهاية ليس هو حاصل جمع وطرح، ولكن أمورًا نفسية يصعب قياسها، كقوة الشعور بالغضب، ودرجة عناد أصحاب السلطة، ناهيك عن مدى تأييد قوى خارجية للمتمردين في الداخل.

الفصل الثاني

٢٥ ينايــر

[١]

حدث شيء مهم جدًّا في يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١، أعتقد أنه غير مسبوق في تاريخ الحركة السياسية في مصر، وهو يعكس تطورات مهمة في المجتمع المصري، تراكمت عبر العشرين أو الثلاثين سنة السابقة، وكان لا بد أن تفرز مثل هذا الحدث.

الجماهير التي خرجت إلى الشوارع في ذلك اليوم، تهتف وتطالب وتعبر عن سخطها على مجمل الأحوال المصرية، كانت حركتها تتسم بعدة ظواهر جديدة على الحياة السياسية المصرية:

١ ـ هناك أولًا ضخامة الأعداد المشتركة في المظاهرات والاحتجاجات. لقد بدأت مظاهرات وسط القاهرة، في ذلك اليوم، بتجمعات حول دار القضاء العالي، سارت إلى ميدان الأوبرا، وإلى ميدان عبد المنعم رياض، وإلى ميدان التحرير، وقدر البعض أن هذا الميدان الأخير كان يضم في ساعة من ساعات الليل عددًا يصل إلى ثلاثين ألف شخص من مختلف الأعمار، كانوا يعتزمون الاعتصام بالجلوس بالميدان حتى تجاب مطالبهم، وأتوا بالبطاطين ووزع بعضهم الماء والمأكولات على من يحتاج إليها، واحتضن بعضهم بعضًا حتى ممن لا يعرفونه؛ فرحًا واستبشارًا بما يقومون به. هذا التجمع لهذه الأعداد الغفيرة من الناس في عمل سياسي موحد، ليس مألوفًا بل ولا مسبوقًا في التاريخ المصري.

لا بد أن أحد الأسباب هو بالطبع أن السكان لم يكونوا قط بمثل حجمهم اليوم، ولكن من الأسباب أيضًا قدرة أكبر على الاتصال والتعبئة لم تكن متاحة في أي وقت في الماضي. كان من أكثر الهتافات رواجًا في الحركات الشعبية في النصف الأول من القرن العشرين هتاف «عاش نضال الطلبة مع العمال»؛ إذ كان أكثر الفئات استعدادًا للتعبير عن المطالب الشعبية هم بالفعل طلبة الجامعات والمدارس الثانوية وعمال المصانع. وكان مما يجمع بين هاتين الفئتين سهولة تجمع أفرادها في مكان واحد. فالمظاهرات تبدأ إما من داخل الجامعة، وإما من المصانع. تغيرت الأحوال كثيرًا منذ ذلك الوقت. فالتجمع المادي لم يعد ضروريًّا كنقطة بداية؛ إذ يوجد الآن التليفون المحمول والإنترنت. ومن ثم فإن التنظيم وترتيب اللقاء لم يعودا يتطلبان التواجد في مكان واحد، بل من الممكن أن يتم بين أشخاص في أماكن ومدن مختلفة، وذوي أعمال ومهن مختلفة. وقد كان كثير من المشاركين في مظاهرات ٢٥ يناير يتصلون عن طريق التليفون المحمول بأصدقائهم وزملائهم، يصفون لهم ما يحدث، ويدعونهم للانضمام إليهم في شارع معين أو عند ناصية معينة، فيأتون وينضمون إلى المتظاهرين.

٢ ـ تكررت المظاهرات في نفس الوقت في عدد كبير من المدن الإقليمية الكبيرة والصغيرة؛ من السويس إلى الإسماعيلية، ومن المنصورة ودمياط وطنطا والمحلة الكبرى وبلطيم، إلى بني سويف وأسيوط وأسوان، إلى رفح والشيخ زويد.. إلخ، إلى جانب القاهرة والإسكندرية. وهو ما لا تذكر مثله كتب التاريخ إلا عن ثورة ١٩١٩. لا بد أن تقدم وسائل الاتصال قد لعب دورًا هنا أيضًا، ولكن لا بد أيضًا أن من الأسباب ما حدث من تقدم في مستوى الوعي السياسي في خارج القاهرة والإسكندرية، وتضاؤل الفجوة بين المدينتين الكبيرتين من ناحية، وبين سائر المدن من ناحية أخرى، في مستوى الإدراك بالأحوال السياسية والاقتصادية في مصر والعالم.

٣ ـ في هذه المرة نلاحظ مساهمة ملموسة من المتعلمين الذين ينتمون إلى طبقات (أو شرائح) اجتماعية مختلفة. اجتمعوا كلهم في نفس الأماكن ورددوا نفس الشعارات. لا بد أن لهذا التطور علاقة بما حدث في مصر في العقود الأخيرة من انتشار للتعليم. إننا لا نكف عن الشكوى من تدهور مستوى التعليم في مصر، على مستوياته كافة، من الابتدائي إلى الجامعي، وهذه الشكوى في محلها بالطبع، ولكننا

يجب أن نعترف بفوائد مجرد الانتشار الكمي للتعليم. إن نسبة الأمية لا زالت مرتفعة ارتفاعًا مزريًا (إذ لا زالت أكثر من الثلث) ولكنها لم تعد ٨٠٪ مثلما كانت عندما قامت ثورة ١٩٥٢. والجامعات الإقليمية، أيًّا كان مستوى التعليم فيها، لا بد أن تكون قد لعبت دورًا إيجابيًّا في نشر الوعي السياسي في مختلف أرجاء مصر، فلم يعد هذا الوعي السياسي مقصورًا على طبقة اجتماعية صغيرة كما كان حتى منتصف القرن الماضي، عندما قامت ثورة ١٩٥٢، بل امتد، مع اتساع الطبقة الوسطى؛ ليشمل نسبة أكبر بكثير من المصريين. هذه الطبقة الوسطى، بشرائحها العليا والدنيا، هي التي خرج منها المتظاهرون في ٢٥ يناير، ومنهم الوطنيون المتعلمون تعليمًا عاليًا، والوطنيون ذو التعليم البسيط، فإذا بهم يجتمعون حول نفس الشعارات التي تعبر عن نفس المطالب.

٤ ـ من اللافت للنظر أيضًا الفرق بين دوافع ثورة ٢٥ يناير، ودوافع ما سبقها من ثورات وانتفاضات في مصر. كانت المطالبة بالجلاء والاحتجاج على الاحتلال الأجنبي الدافع الأساسي لمعظم الثورات المصرية حتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين. كانت ثورات أو انتفاضات ضد المحتل الفرنسي (١٧٩٨ و ١٨٠٠) أو ضد الاحتلال الإنجليزي (١٨٨٢) أو ضد الاحتلال الإسرائيلي لسيناء (١٩٧٢)، ولم تشكل الدوافع الاقتصادية عاملًا مهمًّا في احتجاجات المصريين حتى السبعينيات.

ذلك أن السبعينيات أتت بسياسات اقتصادية جديدة تمامًا على المصريين، أدت إلى تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، وتخفيضات متتالية لما تقدمه الدولة من دعم للسلع والخدمات الضرورية، فبدأت الانتفاضات والاحتجاجات المدفوعة بدوافع اقتصادية، ابتداء من انتفاضة يناير ١٩٧٧، مرورًا باحتجاجات عمال المصانع وخروج طوائف مختلفة من الموظفين إلى الشوارع خلال العشرين سنة الأخيرة، وحتى هذه الانتفاضة الأخيرة في ٢٥ يناير. في هذه الانتفاضة الأخيرة اقترنت الدوافع الاقتصادية بالسياسية، فأصبحت المطالبة بالخبز مع الكرامة، وأصبح الاحتجاج على ارتفاع الأسعار وعلى التوريث في نفس الوقت. اقترنت المطالبة بالحريات السياسية وتغيير نظام الحكم وبانتخابات غير مزورة والقضاء على الفساد، بالمطالبة بسياسة اقتصادية تراعي مصالح الجماهير الغفيرة وتضيّق الفجوة بين الطبقات.

كان الاقتصاد غائبًا عادة في انتفاضات الشعب المصري حتى السبعينيات، ثم أصبح الاقتصاد هو الغالب على الاحتجاجات، حتى ظهرت حركة كفاية سنة ٢٠٠٥، ومنذ ذلك الحين اجتمع السخط لأسباب سياسية مع السخط لأسباب اقتصادية، وتبلور هذا بوضوح في ٢٥ يناير.

٥ ـ من اللافت للنظر أيضًا الدور الصغير جدًّا الذي لعبته الأحزاب والتنظيمات السياسية أو النقابية من أي نوع في انتفاضة ٢٥ يناير، وكذلك الدور الصغير جدًّا، وشبه المنعدم، للزعماء أو القادة. لقد اختفت بعض الأحزاب اختفاء كليًّا (حتى ما كان منها يومًا من الأحزاب الثورية) إلى حد أن اعتذر أحدها بأن ١٥ يناير يوم إجازة رسمية، وقال حزب آخر إن مشاركته ستكون مشاركة «فردية» أي طبقًا للرغبة الفردية للعضو. ولم نكد نلمس أي دور لجماعة الإخوان المسلمين، كتنظيم سياسي. كذلك لم يظهر رئيس أي حزب شهير ولا سمعنا هتافات تردد اسم زعيم خطير. ليس من الصعب تفسير ذلك؛ فالاضمحلال والهزال اللذان أصابا الحياة الحزبية في مصر طوال نصف القرن الماضي منعا ظهور أي زعيم أو قائد سياسي، كما نجحت سياسة النظام الحاكم في تحويل الأحزاب كلها إلى أقزام معدومة أو قليلة الأثر (بما في ذلك الحزب الحاكم نفسه)، وفي إضعاف النقابات المهنية والعمالية بدرجة حرمت معها هذه النقابات من القيام بأي عمل جماهيري مؤثر.

إن مما يدعو للدهشة والإعجاب في نفس الوقت، أن ينجح الشباب المصري في تنظيم مثل هذه الانتفاضة (أو الثورة) في ٢٥ يناير، دون قيادات أو زعماء؛ مما يقدم دليلًا قاطعًا على أن الشعب المصري لم يفقد حيويته برغم كل ما تعرض له من صور القهر خلال العقود الماضية، وبرغم حرمانه من اكتشاف قيادات جديدة والدفع بها إلى المقدمة. فإذا أضفنا إلى ذلك ما اتسمت به مظاهرات ٢٥ يناير من مشاركة أكبر بكثير من المألوف، من النساء والفتيات، من المحجبات وغير المحجبات، والمنتميات إلى مختلف الطبقات الاجتماعية، والمتفاوتة بدرجة واضحة في مستوى التعليم، ظهر لنا الخطأ الفادح الذي وقع فيه كثيرون عندما كانوا يتكلمون عن فقدان الأمل في قدرة هذا الشعب على النهوض من جديد.

[٢]

لم يكن انفجار الشعب المصري الذي بدأ يوم الثلاثاء ٢٥ يناير، ثورة جياع، كما توقع كثيرون، بل كان ثورة شعب غاضب. كان الغضب واضحًا كل الوضوح في التعبيرات التي ارتسمت على وجوه المتظاهرين، وفي العبارات التي كتبوها على اللافتات، وفي صوت المرددين للهتافات، وفي طريقة كلام المعلقين الذين أدلوا بأقوالهم للإذاعات الأجنبية ومحطات التليفزيون.

نعم، كانت هناك أسباب قوية للغضب تتعلق أساسًا بالأسعار ومستويات الدخول والبطالة، ولكن الأسباب السياسية والاجتماعية لم تكن أقل شأنًا.

خرج المتظاهرون يطالبون بإسقاط نظام اتسم بالظلم والفساد والدكتاتورية، وكانت هذه عوامل مهمة في إثارة الغضب، ولكن كان هناك بالإضافة إلى ذلك عامل آخر للغضب، هو ما اتسم به رجال هذا النظام من غطرسة وتعالٍ وتكبر، في الوقت الذي لم يجد الناس فيهم أي مبرر للتعالي أو التكبر. كانوا يعاملون الشعب وكأنه يتكون من قُصّر عديمي الأهلية، شديدي الغباوة؛ ومن ثم يستحقون ما هم فيه من فقر ومهانة. رئيس الوزراء (د. نظيف) يصدر عنه مرة تصريح معناه أن الشعب المصري ليس مؤهلًا للديمقراطية، وهو كلام مضى وقت طويل على آخر مرة تجرأ فيها حاكم، في أي بلد، على أن يصف به شعبه، منذ نهاية العهد الذي كان الملك فيه يعتبر «ظلًّا لله على الأرض»، أي منذ أكثر من قرنين من الزمان. ووزير التعليم يعامل المدرسين والتلاميذ وكأنهم حثالة بعثه الله لتأديبهم، ووزير الثقافة يتعامل مع المثقفين وكأنهم مستخدمون وظيفتهم الثناء عليه وتبرير أخطائه. أما رئيس الجمهورية وأسرته فيعتبران من حقهما أن تتقدم أخبارهما، مهما كانت قلة أهميتها، على أهم أخبار مصر والعالم، وأن توقف تحركاتهما، ولو كانت للسفر للتريض في شرم الشيخ، حركة المرور لبقية أفراد الشعب. والصحف ووسائل الإعلام الحكومية تتكلم عن رجال المعارضة باستخفاف واحتقار، فإما أن تهمل أخبارهم تمامًا، وإما تسميهم بغير أسمائهم، كأن تسمي أكبر تنظيم سياسي في مصر بـ«بالمحظورة».

كان تزوير الانتخابات السابقة مباشرة على الثورة، (في نوفمبر ٢٠١٠) عملًا فجًّا

عديم النظير في غلظته في تاريخ الانتخابات المصرية، ومن ثم كان يعكس لا مبالاة واحتقارًا بالغًا للشعب ورغباته، وأتى ببرلمان خلا من أي صوت معارض. فلما فكّر بعض رجال المعارضة في تكوين برلمان موازٍ، كان تعليق رئيس الجمهورية على ذلك: «خليهم يتسلّوا»، فبيّن بذلك التعليق مدى لا مبالاته بما يشعر به الناس إزاء مهزلة الانتخابات.

ثم حدث الانفجار الذي لا بد أن من بين أسبابه غضب الناس من هذه الدرجة من التعالي واللامبالاة. فالناس لا يجدون من بين الرجال القائمين على هذا النظام من يتمتع بذكاء غير عادي، أو حكمة نادرة، أو كفاءة منقطعة النظير في إدارة هذا البلد: التعليم يتدهور، والحصول على الخدمات الصحية بسعر معقول يصبح أكثر فأكثر صعوبة، والبطالة تزداد، والسياسة الخارجية لا تنبع من إرادة وطنية.. إلخ، فما مبرر كل هذا التعالي والتكبّر؟ والمصريون يعرفون جيدًا، أن بلادهم مملوءة بمن يستطيع أن يدير شئونها على نحو أكثر كفاءة وأقل فسادًا، فكيف لا يشتد غضبهم حتى يؤدي بهم إلى انفجار من نوع ما حدث في ٢٥ يناير؟

ولكن لا شيء يمكن أن يرد رجال النظام عن تكبرهم وتعاليهم. فعندما يقوم خمسة من المصريين بالانتحار أو محاولة الانتحار أمام مجلس الشعب أو في شوارع الإسكندرية معلنين أنهم سئموا الحياة مع البطالة والفقر والذل، لا يجد رجال النظام في هؤلاء المنتحرين إلا مجموعة من المرضى النفسيين، لم يتم علاجهم بمستشفى الأمراض العقلية بالعباسية. وعندما تقوم المظاهرات الغاضبة في ٢٥ يناير وتستمر يومًا بعد يوم، لا يعتبر أمين لجنة السياسات (الذي تصادف أيضًا أنه ابن رئيس الجمهورية) أن من مسئولياته إلقاء بيان أو خطبة ليدافع فيهما عن«السياسات» التي يرى الناس أنها فجرت كل هذا الغضب، أو ليشرح لنا «السياسات» التي يمكن اتخاذها لتهدئة نفوسهم. وكأن وظيفة أمين السياسات هي فقط العمل على الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية. اكتفى النظام بالامتناع، مؤقتًا، عن نشر صور أمين السياسات التي اعتادوا نشرها في الأيام الأقل صخبًا، والتي يظهر فيها وقد ارتسمت على وجهه سمات التفكير العميق، دون أن تبدر منه كلمة واحدة طوال السنوات التي احتل فيها هذا المنصب الخطير، تدل على أي تفكير على الإطلاق.

بعد ثلاثة أيام من المظاهرات الهادرة، ظهر رئيس الجمهورية ليكلم الشعب من خلال التليفزيون، فإذا بنا نكتشف أن أقصى ما هو مستعد للتكرم به علينا هو تغيير وزاري من النوع الذي ألفناه وسئمناه المرة بعد المرة، فيستبدل وجهًا من وجوه النظام بوجه آخر، ويضع وزيرًا في الحكومة القديمة رئيسًا للحكومة الجديدة، مع أن رئيس الوزراء الجديد بحكم كونه وزيرًا طوال السنوات الست السابقة، مسئول أيضًا، مع بقية الوزراء، عما يشكو الناس منه. فإذا كان قادرًا الآن على تلبية رغبات الجماهير، فلماذا لم يحاول أن يبذل جهده للتأثير في الحكومة الماضية لتجنب إغضاب الجماهير؟ أما بقية الوزراء الجدد فهم ليسوا إلا أشباحًا للوزراء القدامى؛ أحدهم كان مرءوسًا مطيعًا لوزير الثقافة المكروه، فأصبح هو وزير الثقافة الجديد. كان الوزير القديم يصرّ على أن يسميه الناس «الوزير الفنان»، فماذا عسى الوزير الجديد أن يطلب من الناس أن يسمّوه؟ ووزيرة التجارة والصناعة كانت الساعد الأيمن لوزير التجارة والصناعة السابق، فأي تغيير يمكن أن ينتظر منها تحقيقه؟

ثم كرر الرئيس ما دأب على التصريح به من أن «الأولوية لديه هي لمكافحة الفقر»، فلماذا يا ترى لم يستطع التخفيف من الفقر طوال الثلاثين عامًا التي استمر فيها في الحكم؟ وما الذي ينوي يا ترى القيام به للتخفيف من الفقر في الشهور التالية، مما لم يخطر بباله من قبل؟

ظهر النظام إذن وكأنه مصمم على التعامل مع الشعب بنفس التعالي واللامبالاة، وكأن المتظاهرين، الذين ضحى مئات منهم بحياتهم، قد قاموا بالمظاهرات لأنهم لم يجدوا شيئًا آخر يسلّون أنفسهم به.

ازداد تأزم الموقف بعد انفجار المظاهرة المليونية في ميدان التحرير وشوارع الإسكندرية يوم الجمعة ٢٨ يناير، فاستمر النظام صامتًا حتى تكرّم علينا بعد أربعة أيام (مساء الثلاثاء ٢ فبراير) بإعلان نية الرئيس في ألا يرشح نفسه بعد انتهاء مدته الحالية. أهذا هو أقصى ما يمكن أن يتصدق به علينا رئيس في الثالثة والثمانين من عمره، أمضى أكثر من ثلثها رئيسًا للجمهورية؟ فلم ينتج عن ذلك إلا مظاهرات الغضب والاحتجاج، وأن يعلن عزمه على عدم الاستمرار حتى سن التسعين، وماذا عن ابنه؟ هل لديه نفس النية في عدم ترشيح نفسه؟ لا جواب.

أما الوعود الأخرى فلا تزيد على أنه طلب من مجلس الشعب (المزور بالكامل) الاستجابة إلى بعض الأحكام الصادرة في الطعون في نتائج الانتخابات، والنظر في تعديل مادة أو مادتين من مواد الدستور تتعلق بعدد المدد التي يجوز فيها لنفس الشخص أن يستمر رئيسًا للجمهورية، والشروط التي يجب توفرها فيه. ولكنه لم يبين لنا لماذا يمكن أن يبعث هذا الكلام أي أمل في أن يقوم مجلس مزور لم يأت استجابة لرغبات الناخبين الحقيقية، بالاستجابة لإرادة المتظاهرين الحقيقية؟

[٣]

قبل يوم ٢٥ يناير ببضعة أسابيع، تلقيت مكالمة تليفونية من فتاة لا أعرفها، قالت إنها طالبة بالسنة النهائية بكلية الطب بإحدى الجامعات المصرية، وإن مجموعة من طلاب كليتها يريدون الالتقاء بي لمناقشة عدة أمور تتعلق بأحوال مصر الجارية، وعلى الأخص الظاهرة المنتشرة بين الشباب وهي عزمهم على الهجرة من مصر بمجرد تخرجهم؛ ليأسهم من الحصول على وظيفة ملائمة في مصر، ومن نوع الحياة في مصر بوجه عام. قلت لها إني موافق، وقالت إنها سترتب أن يأتي لي طالب من زملائها لاصطحابي إلى الكلية. واتفقنا على اليوم، ولكنها قالت إنها ستعود للاتصال بي للتأكيد؛ بمجرد حصولها على موافقة مكتب الأمن بالكلية.

اتصلت بي قبل الموعد المحدد للندوة بيومين، وقالت بأسف إن مكتب الأمن أبلغها بأن تعليمات عليا اعترضت على مجيئي إلى ندوة بالكلية. وإنها سترتب عقد الندوة في مكان آخر، خارج الكلية، واختارت مكتبة (أ) بمصر الجديدة، وإنها ستضع إعلانات في داخل الكلية عن مكان اللقاء. فوافقت وحددنا اليوم. ولكنها عادت فاتصلت بي وقالت إن مكتب الأمن رفض التصريح بوضع إعلانات في الكلية، ما دام الشخص المعلن عن ندوته سبق أن رفض الأمن مجيئه إلى الكلية.

عادت إلى الاتصال بي بعد أيام وقالت إنها يمكن أن ترتب اللقاء مع الاستغناء عن وضع إعلانات في الكلية، والاعتماد على الاتصال الشخصي بالطلبة وعن طريق الإنترنت.

تم الاتفاق، ومرّ عليَّ زميل لهذه الطالبة فاصطحبني إلى مكتبة (أ)، وكان الطريق طويلًا فسمح لي بالدخول في حديث طويل معه. فتنني الشاب بشخصيته وثقافته وحماسته وإخلاصه في الكلام. كان أيضًا طالبًا في السنة النهائية بكلية الطب، فهو زميل للطالبة التي رتبت الندوة، وعرفت أن كليهما من مواليد المنيا، وأن عمره ٢٢ سنة، وأن أباه مدرس للغة العربية في إحدى مدارس المنيا، وأنه (أي الطالب) قرأ معظم كتبي، وأن والده كان يشجعه هو وأخاه على القراءة فيعدهما بمكافأة إذا قاما بعمل معين، وكانت المكافأة بعض كتب نجيب محفوظ أو طه حسين. قال لي أيضًا إنه يعتزم الهجرة بمجرد التخرج، وإنه تقدم بالفعل بطلب للهجرة في السفارة الأمريكية.

عندما وصلت إلى مكتبة (أ) والتقيت بزميلته لأول مرة، وجدت فتاة رائعة أيضًا، مصرية مائة في المائة، محجبة وسمراء وجميلة الملامح، ولفت نظري شخصيتها القوية (التي كنت قد لاحظتها من قبل في طريقتها الحاسمة في الحديث في التليفون)؛ مما يفرض فورًا، على من يلتقي بها أن يعاملها باحترام كامل. (قلت لنفسي: أهذا إذن هو نوع الشباب الذي ينتجه صعيد مصر، متى أتيحت له فرصة التعليم والتعرف على العالم؟ أهذه إذن هي الفتاة المصرية التي أُحسنت تربيتها، فجمعت بين تقاليد أسرتها وبين العمل العام، بما في ذلك تنظيم الندوات وتحدّي مكاتب الأمن؟).

جرت الندوة بنجاح؛ إذ كان الشباب الحاضرون (بعدد يكاد أن يكون متساويًا من الذكور والإناث) يحسنون التعبير عن أنفسهم، ويحسنون أيضًا الاستماع. كان آخر سؤال وُجّه إليَّ عما إذا كنت متفائلًا أم متشائمًا بمستقبل مصر، فأجبت دون تردد بأني متفائل. وكانت هذه إجابتي دائمًا في كل الندوات المماثلة، ولكن قوّى من تفاؤلي هذه المرّة تعرّفي إلى هذين الشابين الرائعين، وما شهدته من سلوك وكلام المشتركين في الندوة. وشرحت أسباب تفاؤلي على النحو التالي:

أولًا: الأحوال في مصر وصلت إلى درجة من السوء والتردّي، بحيث لا يمكن أن تتغير إلّا إلى الأفضل؛ إذ ليس من الممكن تصوّر ما هو أسوأ من ذلك.

ثانيًا: إن تاريخ مصر خلال مائتي العام الماضية على الأقل، هو تاريخ صعود

وهبوط، في دورات من التقدم والتدهور، وإن كل فترة من التقدم تبدأ من نقطة أفضل مما بدأت منها فترة التقدم السابقة. صحيح أن فترة الهبوط الحالية قد طالت بعض الشيء؛ إذ قاربت الثلاثين عامًا، وقد يعتبر البعض أنها زادت على الأربعين عامًا، ولكنها لا بد أن تنتهي عن قريب.

ثالثًا: إن السنوات الأخيرة تذكرني بشدة بالسنوات الأربع التي انقضت بين هزيمة الجيش المصري (وبقية الجيوش العربية) في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، وبين قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. في تلك الفترة شهدت مصر تخبطًا مذهلًا في السياسة، وزيادة ملحوظة في الفساد، وإمعانًا من جانب الملك في الانحلال؛ ومن ثم قوى شعور الناس بالإحباط، وظنوا وكأن كل هذا البؤس لن تكون له نهاية. وفجأة سمعنا بقيام الجيش بانقلاب عزل به الملك؛ فانقلب الشعور بالإحباط فرحًا وتفاؤلًا بالمستقبل.

رابعًا: يجب ألا نستهين بحجم التغير في النفوس الذي يمكن أن يحدث بين يوم وليلة، بمجرد أن يعود للناس الأمل في الإصلاح. اليأس قاتل للهمة، ولكن الأمل يحييها ويمكِّن الناس من أن يصنعوا الأعاجيب. هذا هو ما حدث في الأيام والسنوات التالية لقيام الثورة في ٢٣ يوليو. ومن الممكن أن يحدث مرة أخرى بمجرد أن يحدث تغير إيجابي في نظام الحكم في مصر.

خامسًا: هناك وراء كل ما نراه من سيئات، وما نشكو منه من مصاعب، تغيرات طيبة جدًّا تحدث تحت السطح ولا ترى بسهولة، وتمهد لأشياء رائعة لا بد أن تظهر فوق السطح في يوم من الأيام. من هذه التغيرات الطيبة انتشار التعليم (مهما كانت درجة التدهور في مستواه)، وخروج المرأة للعمل وزيادة مساهمتها في الحياة الاجتماعية، وزيادة اتصال الشباب المصري بالعالم.

* * *

كان هذا هو ما ذكرته في تلك الندوة التي أتكلم عنها، كأسباب للشعور بالتفاؤل بمستقبل مصر. ثم حدث ذلك الحادث الرائع في ٢٥ يناير ٢٠١١، واستمر حتى تنحي حسني مبارك عن الحكم في ١١ فبراير. وخلال ذلك علمنا بعزل بعض من أسوأ وجوه

النظام وأكثرهم حظًّا من كراهية الناس، كما أعلن عن أن الابن جمال مبارك لن يرشح نفسه رئيسًا للجمهورية بعد أن بذل النظام جهودًا جبارة أشاعت كثيرًا من الالتباس في نفوس الناس؛ من أجل الترويج لهذا الابن. فجأة تبددت السحب من سماء مصر، وانفرجت أسارير الناس، وراحوا يغنون ويرقصون في الشوارع، وفوجئنا بزوال حالة الإحباط وعودة الأمل فجأة؛ فرأينا لافتات تحمل عبارة «ارفع رأسك فأنت مصرى»، ورأينا الشباب المصري من مختلف الطبقات يقوم بتنظيف الشوارع، وغسل التماثيل، وكأن مصر قد سمعت فجأة ما جعلها تمسح دموعها، وتصلح هندامها، وتخرج للعالم بابتسامة مشرقة معلنة بداية صفحة جديدة من تاريخها. قلت لنفسي: إني كنت على حق في تفاؤلي، ولكن الذي حدث في هذه الثمانية عشر يومًا (٢٥ يناير ـ ١١ فبراير) ضاعف من تفاؤلي، وأضاف إلى أسبابي القديمة للتفاؤل أسبابا جديدة.

كنت أشعر، حتى قبل ٢٥ يناير، بأن الجيل الجديد من الشباب المصري فيه صفات إيجابية جدًّا يتفوق بها على جيلنا نحن عندما كنا في مثل سنهم، ولكني لم أكن أدرك أن هذه الصفات الإيجابية منتشرة إلى هذا الحد، وفي مختلف أنحاء مصر، ولا تقتصر على طبقة اجتماعية دون أخرى.

كنت أعرف أن المرأة المصرية قد حققت تحررًا عقليًّا ونفسيًّا حقيقيًّا، سواء غطت شعرها بحجاب أو لم تغطّه، ولكني لم أكن أدرك أن هذا التحرر العقلي والنفسي قد انتشر بدوره إلى هذا الحد، جغرافيًّا وطبقيًّا، وأن امتزاج هذا التحرر النفسي الجديد بالحياء المحبب الذي كان دائمًا من سمات الفتاة المصرية، قد أسفر عن هذه الشخصية الجديدة الرائعة للفتاة والمرأة المصريتين، بل وكان له أثر طيب حتى على سلوك الشبان الذكور فزاد من حبهم للحياة، ومن ثقتهم بأنفسهم، ومن احترامهم للجنس الآخر.

كنت أعرف أن حوادث التحرش الجنسي التي تكررت في مصر في السنوات الأخيرة في أيام الأعياد، لها علاقة بانتشار الشعور بالإحباط، وبما أصاب أعدادًا كبيرة من الشباب من فقدان الثقة بالنفس ومن احترامهم لأنفسهم. فتأكدت لي صحة هذا الاعتقاد عندما رأينا سلوكًا مختلفًا تمامًا في أماكن اكتظت بالشبان والشابات،

بادل فيها بعضهم بعضًا الاحترام والمحبة، وتصرف الذكور فيها تصرف الرجال الناضجين؛ فقدموا كل ما يستطيعون من مساعدة وحماية للفتيات المشتركات معهم في المظاهرات.

* * *

لا زلت أعتقد أن هذا التطور الرائع الذي طرأ على الشباب المصري، ولم يكن واضحًا تمامًا للعيان، فأصبح ملء السمع والبصر، يحتاج إلى تفسير واكتشاف أسبابه الحقيقية. إن لديَّ بعض التكهنات والتخمينات التي تحتاج إلى تمحيص وتدقيق. هل الانفتاح على العالم هو السبب؟ هل المصاعب الاقتصادية نفسها من بين الأسباب؛ إذ صهرت هذه المصاعب نفوس الشباب وحوّلت المعدن الرخيص إلى معدن نفيس؟ هل هو انتشار التعليم الذي لا بد أنه شمل كثيرين ممن لديهم استعداد فطري طيب، وذكاء طبيعي؛ فظهرت ثمار طيبة من أرض كانت جرداء بمجرد أن وصل إليها الماء، مهما كان هذا الماء شحيحًا؟ بل أحيانًا يخطر لي التساؤل عما إذا كان السبب، في نهاية الأمر، يتعلق بعبقرية الشعب المصري الكامنة في الأساس، في الريفيين من المصريين؛ باعتبارهم هم المخزون الأساسي الذي تترسب فيه خلاصة قرون متتالية من الحضارة المصرية، فإذا بهذا المخزون يظهر فجأة على السطح بمجرد أن رفعت عنه بعض الأثقال التي كانت جاثمة فوقه.

أيًّا كان التفسير، فالذي أظهرته هذه الأيام الثمانية عشر (٢٥ يناير ـ ١١ فبراير ٢٠١١)، كان رائعًا ومدهشًا، وكان لا بد أن يعطينا أسبابًا جديدة للمزيد من التفاؤل.

[٤]

على مرّ العصور، ظلت القدرة على تعبئة الجماهير، وحثهم على الاشتراك في عمل واحد، كالقيام بمظاهرة، أو بثورة ضد الممسكين بالسلطة، محدودة للغاية، رسمت حدودها التكنولوجيا المتاحة. فطالما ظلت تكنولوجيا الاتصال بسيطة وبدائية، ظلت القدرة على تعبئة الجماهير والتأثير فيهم بسيطة أيضًا ومحدودة.

هكذا ظلت قدرة الثائرين والمهيجين على جمع المؤيدين قرونًا كثيرة، محدودة،

بدرجة قدرتهم على الخطابة المؤثرة، أي مدى ما يتوفر لهم من فصاحة وبلاغة، وقوة الصوت ووضوح النطق. وفي تاريخ مصر الحديث، وحتى منتصف القرن العشرين ظهر عدد قليل من الناس الذين تمتعوا بهذه القدرة، من أبرزهم عبد الله النديم (خطيب الثورة العرابية) ومصطفى كامل، وسعد زغلول، ومصطفى النحاس، ثم أحمد حسين، ومكرم عبيد، وفتحي رضوان. وهؤلاء جميعًا كانوا يتمتعون بدرجة عالية من الفصاحة والبلاغة، وإتقان اللغة العربية، ووضوح النطق وقوة الصوت، فلم يكونوا بحاجة إلى ميكروفونات لتكبير الصوت. ولم يكن الميكروفون معروفًا في مصر على أي حال حتى بداية القرن العشرين، ولم يستخدم بكثرة، حتى بعد أن عرف، إلى منتصف القرن.

كانت هناك بالطبع صحف، حتى قبل بداية القرن العشرين، ويذكر المؤرخون تهافت الناس على الصحف حتى قبل الحرب العالمية الأولى؛ لمتابعة بعض القضايا والفضائح. وظهرت الإذاعة في بداية الثلاثينيات، ولكن ظلت الصحف والإذاعة محدودة الأثر جدًّا في مجتمع الغالبية العظمى من سكانه من الأميين، ويسكنون في قرى لا تعرف الكهرباء.

كان الوضع قد بدأ يتغير في منتصف القرن، ولكن من المهم أن نتذكر أن ثورة ١٩٥٢ لم تكن لديها وسائل لإثارة حماسة الناس وتعبئتهم تختلف كثيرًا عما كان عليه الحال في ثورة ١٩١٩ . كانت الصحف لا زالت قليلة الانتشار في ظل أمية نسبتها تزيد على ٨٠٪ من السكان، وحرمان سكان الريف (الذين كانوا يكوِّنون نسبة قريبة من هذه) من الكهرباء، مع انخفاض قدرتهم الشرائية إلى ما لا يسمح لهم باقتناء الراديو وشراء البطاريات اللازمة له. كان عدد أجهزة الراديو في كل قرية محدودًا للغاية إذن، فلا يكاد يحوزه، غير عمدة القرية، إلا عدد صغير جدًّا من الأشخاص.

عندما أرسل الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، واحدًا منهم إلى مبنى الإذاعة لإذاعة البيان الأول الذي يعلن للناس استيلاء الضباط على الحكم، كان اختيارهم لأنور السادات لإلقاء البيان مبنيًّا بلا شك، على قوة صوته وحسن إلقائه، وقدرة تفوق قدرة بقية الضباط على تجنب ارتكاب أخطاء شنيعة في النحو.

ولكن أثر الإذاعة في الناس ظل ضئيلًا ومحدودًا بحدود سكان المدن لعدة سنوات، حتى بعد قيام الثورة. كانت واحدة من أوائل الأغنيات التي ظهرت بسبب الثورة، وحازت شهرة واسعة، أغنية جميلة لمطرب شعبي مطلعها «ع الدوار، ع الدوار، راديو بلدنا فيه أخبار». وهذه الكلمات وحدها تدل على أن الراديو الوحيد (أو أحد أجهزة الراديو القليلة في القرية) كان في دوّار العمدة. ولكن سرعان ما اكتشف الثوار أهمية تقوية الإذاعة في تعبئة الجماهير لتأييد الثورة، وساعد على ذلك ظهور الراديو الصغير المحمول (الترانزستور)، الذي سمح للبرنامج الجديد الذي أنشأته الثورة تحت اسم (صوت العرب) بأن يسمع في القرى النائية في مصر وبقية أنحاء العالم العربي. وقد ساهم هذا مساهمة كبيرة في انتشار شعبية جمال عبد الناصر، وجعل من مدير برنامج صوت العرب (أحمد سعيد) شخصية مهمة في تاريخ ثورة ١٩٥٢.

فعلت الإذاعة المصرية كل ما تستطيع لتعبئة الناس وراء الضباط الأحرار، وكان من البديهي أن تلجأ إلى أكثر المطربين شعبية (أم كلثوم، ومحمد عبد الوهاب) للمساهمة في هذه التعبئة، فقدموا أغاني تشيد بالضباط. كما ساعدت الإذاعة على تحقيق شعبية واسعة لمطربين شبان جدد (كعبد الحليم حافظ، وفايدة كامل) ارتبطت أسماؤهم لمدة طويلة بالأغاني الحماسية التي تشيد بزعيم الثورة، وبكل عمل مهم من أعماله، من تأميم قناة السويس، إلى توحيد مصر وسوريا، إلى تأييد الثورات الجديدة في كل مكان.. إلخ.

أنشأت الثورة أيضًا صحفًا جديدة (كالشعب والجمهورية) لتنافس بها الجرائد التقليدية (كالأهرام والأخبار)، ومجلات جديدة (كالتحرير والرسالة الجديدة) لتنافس مجلات عريقة (كروز اليوسف والمصور وآخر ساعة)، ولكن سرعان ما تبين صعوبة الاطمئنان إلى صحفيين نشأوا وترعرعوا في ظل الملكية والأحزاب القديمة، ففاجأتنا حكومة الثورة بخطوة بالغة الجرأة (والتهور) وهي تأميم الصحف والمجلات كافة، واستبدال «أهل الثقة» بـ«بأهل الكفاءة» إذ قيل إن المهم ليس مستوى الأداء الصحفي بقدر درجة الإخلاص للثورة.

ظلت كل هذه التغييرات في الإذاعة والصحافة مقبولة من الناس طالما كانوا

متعاطفين مع الثورة، وطالما استمروا يشعرون بأن الحكم الجديد، برغم دكتاتوريته، يترجم مطالب الناس الحقيقية إلى أعمال وقوانين. ولكن ضعف هذا التعاطف شيئًا فشيئًا، وأحسّ الناس بوطأة تقييد وسائل الإعلام، أكثر فأكثر، عندما بدت وسائل الإعلام وكأنها تعمل فقط لمجرد تكريس الحكام في أماكنهم.

هكذا نجد أن الناس تعاطفوا مثلًا، مع أغنية صلاح جاهين احتفالًا بتأميم قناة السويس، وأغنية عبد الحليم حافظ التي تنتقد البنك الدولي لرفضه تمويل السد العالي، أكثر بكثير مما تعاطفوا مع الدعاية التي صاحبت هزيمة ١٩٦٧، فسخر الناس من تسمية وسائل الإعلام للهزيمة بمجرد «نكسة»، ولم يصدقوا ما يقوله الإعلام عن «اقتصاديات الحرب»، وأنه لا يجب «أن يعلو صوت فوق صوت المعركة».. إلخ.

كان إسراع حكومة الثورة بإدخال التليفزيون مفهومًا تمامًا من نظام جديد في الحكم، يحاول تغيير أفكار الناس، وأن يخلق شعبية لحكام من نوع جديد تمامًا. ومع ذلك فقد ظل تأثير التليفزيون في مصر محدودًا بحدود القدرة الشرائية لمعظم المصريين طوال السنوات العشر الأولى من عمره، أي طوال الستينيات، ولم يصبح له أثره الكاسح إلا عندما أدت الهجرة إلى بلاد الخليج، ابتداء من أوائل السبعينيات، إلى تمكين الملايين الجدد من المصريين من اقتناء جهاز التليفزيون. وكما هو متوقع من شعب قليل الإقبال على قراءة الصحف؛ بسبب انتشار الأمية، ومع جهاز لا يمكن مقاومته، إذ يحلّ محل الصوت المجرد الذي يأتي من الراديو، صوت وصور خلاّبة، تُعرض على رجال ونساء وأطفال نادرًا ما يخطون خطوة واحدة خارج قريتهم أو مدينتهم الصغيرة، أصبح التليفزيون ابتداء من منتصف السبعينيات، وسيلة النظام الأساسية في كسب تأييد الناس وتشكيل أفكارهم.

* * *

من المهم جدًّا أن نلاحظ الفارق الكبير بين دور وسائل الإعلام في قيام وتطور ثورة ١٩٥٢، وبينه في أحداث ثورة ٢٠١١، وهو ما يمكن اختصاره في القول بأنه، بينما كان دور الإعلام في ثورة ١٩٥٢، دورًا «كاشفًا» في الأساس، أصبح دوره في ثورة ٢٠١١ دورًا «صانعًا» للثورة ابتداء.

لقد بدأ ما نسميه الآن بثورة ١٩٥٢، بمجرد حركة، (وكانت تسمى أحيانًا الحركة المباركة)، قام بها عدد صغير جدًّا من الضباط، أخبروا الشعب بما صنعوه بعد أن أتموا عمله، دون الاستعانة بأي عمل شعبي لإسقاط الملك ونظامه. فعلى الرغم من عموم السخط على العهد الملكي بين طوائف الشعب كافة، كان أقصى عمل جماهيري يمكن القيام به في ظل الملكية، هو انضمام تجمعات طلابية إلى تجمعات عمالية، تحمل شعارات وتصيح بهتافات مثل «يحيا تضامن الطلبة مع العمال» ثم «يسقط هذا أو ذاك»، والسير في الشوارع حتى يفضها رجال الشرطة.

لم يكن التجمع «الجماهيري» متاحًا إلا في فناء الجامعة أو الجامعتين، وبعض المدارس الثانوية، وفي بعض المصانع التي تشغّل عددًا كبيرًا من العمال، وكانت بدورها قليلة العدد. كان عدد الصحف والمجلات المناوئة للنظام قليلًا أيضًا وأعجز في تعبئة الناس حتى من خطباء الجامعات أو المصانع، برغم شدة اللهجة المستخدمة في الهجوم على الملك والنظام، وبلاغة المعارضين، بسبب ما ذكرته من ضآلة توزيع الصحف.

لم يكن هناك من طريقة إلا الانقلاب العسكري، يقوم به عدد من الضباط الواثقين من تأييد الناس لهم، دون أن يستطيعوا تعبئة الناس وراءهم ابتداء. هذا ما أقصده من القول بأن الإعلام في ١٩٥٢ كان يقوم في الأساس بدور «كاشف» لا خالق ولا صانع للثورة. وإنما تحولت الحركة إلى «ثورة»، لا بالتعبئة الجماهيرية، بل بما قامت به الحركة من أعمال واتخذته من إجراءات وأصدرته من قوانين. هذا هو الذي جعلها تستحق بجدارة أن تصبح «ثورة»، بعد أن كانت مجرد «حركة».

* * *

في سنة ٢٠١١ كان من الممكن وصف ما حدث في ٢٥ يناير، في نفس اليوم أو بعد أيام قليلة جدًّا، بأنه كان «ثورة»، ليس بسبب ما قام به الثوار من أعمال وما رفعوه من شعارات، بل لمجرد قدرتهم على تجميع هذه الحشود الهائلة من الناس، والتي وصفت بحق «بالمليونية»، ولم يكن هذا ممكنًا بالطبع إلا عن طريق وسائل الإعلام. هذه الأعداد الكبيرة التي لم يكن من الممكن تعبئتها في ١٩٥٢ عن طريق التجمع

في الجامعات والمدارس والمصانع، أمكن تعبئتها بالتليفون المحمول والإنترنت والفيس بوك، وهي وسائل إعلامية لا يجدي في تكميمها سيطرة الحكومة على الصحف والإذاعة. وبمجرد أن نجح الشباب وأنصارهم في التجمع في الميادين، قام جهاز التليفزيون بدور مهم في زيادة حماستهم ومضاعفة أعدادهم. صحيح أن الحكومة كانت تسيطر على قنوات التليفزيون الرسمية، ولكن هذه القنوات كانت قد فقدت منذ سنوات احتكارها وكثيرًا من شعبيتها، وحلت مكانها قنوات خاصة، مصرية وعربية وأجنبية، اكتسبت ثقة أكبر من الناس، وحاولت الاحتفاظ بهذه الثقة عن طريق نقل ما يحدث بالفعل في الشارع.

أضاف التليفزيون إلى الصوت الذي تنقله الإذاعة، والكلمة التي تطبع في الصحف، الصورة التي ضاعفت من تأثير الخبر، خاصة إذا كان من نوع قيام ثورة شعبية. واستخدام الصورة في الإعلام يمكن بسهولة التلاعب به بما يضاعف من تأثيره. فمجرد ترتيب الصور، واحدة بعد أخرى، وإطالة عرض صور معينة دون غيرها، واختيار الصور المؤثرة في اتجاه معين واستبعاد غيرها، يزيد أو يقلل من أثر خبر معين، بل وقد يحول الخبر إلى خطبة حماسية أو عمل فني، يصيب الهدف بأقوى مما يمكن أن يصيبه أي خبر ينشر في الصحف أو يسمع في الإذاعة. فإذا أضيفت إلى الكلام والصورة موسيقى مختارة بعناية، يمكن مضاعفة الحماسة مما يجلب إلى الثوار المتجمهرين في الميادين أعدادًا جديدة في كل يوم.

بعض القنوات التليفزيونية التي تصل إلينا من دول أخرى، بدا وكأن لها أهدافًا خاصة بها في زيادة نيران الثورة التهابًا، ليس لمجرد زيادة دخلها من الإعلانات، فبعضها لا يبث إعلانات من أي نوع، بل لأسباب أخرى غير معروفة، ربما تتعلق بسياسة الدولة التي تقوم بتمويلها. وهي لا تكتفي ببث صور المظاهرات وتطورها لحظة بلحظة، بل تجلب المعلقين لشرحها وتفسيرها، وتختار من المعلقين من تعرف أنه يناصر الثوار وتمتنع عن دعوة غير المناصرين لها. وبهذا كله يتحول دور وسائل الإعلام إلى دور يتجاوز بكثير مجرد «الإعلام» بالثورة. إنه في الواقع يساهم مساهمة فعالة في صنع الثورة وتطوير أحداثها.

في الأيام التالية لقيام ثورة ٢٥ يناير في مصر، اعتاد المصريون رؤية الوزراء ورئيس الوزراء على شاشة التليفزيون بمجرد تعيينهم، فيعلنون للناس ما ينوون صنعه. ثم شعر العسكريون الذين استلموا السلطة بأن ظهورهم على الشاشة أصبح بدوره أمرًا ضروريًّا يمكن أن يكسب الرأي العام لصفّهم. فرأينا بعض أعضاء المجلس العسكري الحاكم، وجهًا لوجه، وشاهدنا تعبيرات وجوههم مما يمكّن من الحكم على درجة الإخلاص في الكلام ومدى حسن أو سوء النية. ورأينا كاتبًا مرموقًا على شاشة التليفزيون أيضًا، وهو ينتقد رئيس الوزراء بشدة ويحرجه؛ مما انتهى بعد ساعات قليلة باستقالة رئيس الوزراء ومجيء غيره. كما أودت بضع زلات لسان، بنائب لرئيس الوزراء، سمعها منه الناس عن طريق التليفزيون، فشوهت سمعته مما ساهم، مع أخطاء أخرى مماثلة، في خروجه من الحكومة. وأصبحت الاجتماعات التي يعقدها كبار المسئولين للتحاور مع السياسيين أو الكتّاب والمثقفين، تُجرى أمام عدسات الكاميرا وتنتقل على الهواء مباشرة إلى شاشات التليفزيون.

لا بد أن جهاز التليفزيون قد أصبح إذن، مع حلول ثورة ٢٥ يناير، سلاحًا أساسيًّا يعتمد عليه الثوار تارة، ويستخدمه الممسكون بالسلطة لتهدئتهم تارة أخرى، ويتنافس الطرفان على السيطرة عليه باعتباره أهم مؤثر في الرأي العام، بدلًا من أسلوب الخطابة القديم، أو النشر في الصحف أو أحاديث الإذاعة. وأصبح اختيار شخصية المسئول الأول عن قناة تليفزيونية، أو الإبقاء على مذيع أو مذيعة أو عزلهما، قرارات مهمة تحتاج إلى حنكة سياسية ولا يجوز اتخاذها دون روية وحذر. ولكن استخدام جهاز التليفزيون أصبح أيضًا وسيلة مهمة للخروج من بعض الورطات السياسية الكبرى، وقد يستخدم بنجاح فينهي مشكلة مهمة، أو استخدامًا سيئًا فيزيدها تعقيدًا.

يبدو أن محاكمة الرئيس المخلوع ونجليه، كانت من نوع هذه الورطات السياسية الكبرى، التي جرى فيها اللجوء إلى التليفزيون لحلّها. فالناس تطالب وتلح في المطالبة بالإسراع بتقديم الرئيس السابق ونجليه للمحاكمة، وتتخذ من هذا دليلًا على درجة إخلاص الممسكين الجدد بالسلطة، للأهداف التي قامت من أجلها الثورة. ولكن الحكام الجدد يجدون أنفسهم تحت ضغوط شديدة من الخارج والداخل لمعاملة الرئيس السابق وأسرته معاملة مختلفة تمامًا، قد تصل إلى حد تخليصهم من

العقاب. الأمر إذن يستحسن تأجيله لأطول مدة ممكنة؛ على أمل أن تحل المشكلة نفسها بمرور الزمن. ولكن الناس تعيد المطالبة بالمحاكمة ولا تكفّ عن ذلك. كان المخرج هو إجراء محاكمة تبث مباشرة على شاشة التليفزيون، ويظهر فيها الرئيس المخلوع ممدَّدًا على سرير المرض، كما يظهر نجلاه وراء القضبان في المحكمة. ولكن الجلسة كانت قصيرة جدًّا سرعان ما جرى إنهاؤها بسرعة.

قيل إنه لم يكن هناك بيت واحد في مصر لم يتفرج على هذه المناظر، وإنه لم يكن هناك شخص واحد سائر على قدميه في الشارع في أثناء بث المحاكمة على التليفزيون. وقيل أيضًا إن الناس هدأت بعد مشاهدتها للصور التليفزيونية. فإذا كان كل هذا صحيحًا، فإن قرارات مهمة أصبحت الآن تتخذ بناء على ما يمكن أو لا يمكن عمله عن طريق التليفزيون. لم يعد ما يسمى بوسائل الإعلام إذن، مجرد وسائل لتعريف الناس بما يجري من أحداث، بل أصبحت هي التي تحدد مسار الأحداث، بما في ذلك مثلًا، ما إذا كان الرئيس المخلوع ستتم معاقبته أم لا.

[٥]

للثورات مزايا كثيرة، من بينها فضح المنافقين. فالثورة، لأنها تهب كما تهب العاصفة القوية والمفاجئة، تفاجئ أصحاب السلطة وحاشيتهم ومنافقيهم، كما تفاجئ العاصفة ركاب السفينة في عرض البحر، بعضهم وهم نيام، وبعضهم وهم يمارسون الرذيلة بعيدًا عن الأعين، فإذا بهم يحاولون دون جدوى تغطية أجسامهم العارية بسرعة، ويهرولون في كل اتجاه بحثًا عن أي منفذ للهرب.

لا وقت عندما تهب العاصفة القوية لإخفاء الأموال المسروقة، أو التظاهر بالوقار والورع، وهذا هو ما يحدث أيضًا عندما تقوم الثورة المفاجئة: ينكشف المستور، ويظهر أن الذي كان يمثل دور الجاد الرصين هو في الحقيقة مهرج كبير، وأن من كان يتقمص شخصية المسئول عن الدعوة والفكر، ليس إلا بوقًا يردد ما يقال له، وأن صاحب الفكر الجديد خالي الوفاض تمامًا من أي فكر، وأن ذلك المسئول الكبير كان لصًّا مثل المسئول الصغير، وأن المسئول عن الإعلام كان مشغولًا بتسلم

وتسليم آلاف الجنيهات الذهبية لشخصية كبيرة، والمسئول عن الشرطة كان مشغولا عن توفير الأمن بترتيب قتل الأقباط لدى خروجهم من الكنيسة، ثم بتوريد الجمال والبغال لبعض البلطجية في ميدان التحرير.. إلخ.

لقد مكنتنا ثورة تونس التي حدثت قبل ثورة مصر بأسابيع قليلة، من أن نشاهد على شاشة التليفزيون منظرًا خلابًا لدواليب سرية مخبأة وراء رفوف من الكتب، وتحتوي على صفوف فوق صفوف من الأوراق المالية من العملات كافة، وصناديق تحتوي على مجوهرات بمختلف الأشكال والألوان، مما جمعه الرئيس التونسي المخلوع وزوجته طوال ٢٣ عامًا من حكمهما للبلاد، طالما رددا خلالها الأكاذيب عن اهتمامهما بمصلحة الفقراء.

وفي مصر مكنتنا ثورة يناير من أن نعرف ما لم يكن من الممكن معرفته لولاها. هل كان بإمكاننا أن نتصور أن أسرة حسني مبارك قد جمعت حقًّا كل هذه المبالغ الخيالية من الأموال، وأن يتملك أفراد حاشيته كل هذا العدد من القصور في كل مكان، وأن الوزراء قد حصلوا حقًّا على كل هذه الملايين من الأمتار من أراضي الدولة.. إلخ؟ كشفت لنا الثورة كل هذا بين يوم وليلة، وما أكثر ما سوف نسمعه في المستقبل من قصص وحكايات سوف يتسامر بها بلا شك المتسامرون، وتمتلئ بها كتب التاريخ والفضائح.

ولكن الثورة تكشف أيضًا أعدادًا كبيرة من المنافقين الكبار والصغار، كما تلقي العاصفة الشديدة بالأجسام الميتة فيراها السائرون على الشاطئ في الصباح، تتراوح بين الحشرات والأسماك الصغيرة الميتة، والحيوانات الضخمة النافقة.

نعم، هناك كثيرون جدًّا من المنافقين الصغار، الذين اضطرتهم ظروفهم الصعبة إلى أن يتمسحوا بأهداب النظام، وأن يسكتوا عما يجرى أمام أعينهم من مظالم، وقد نغفر لهم ما لا نغفره للآخرين، ونصفح عما ارتكبوه من أعمال النفاق الصغيرة بسبب شدة الحاجة والفقر. ولكن ما أكثر أيضًا فضائح وزراء ومسئولين وكتّاب وفنانين كبار، لم تكن بهم حاجة إلى المزيد من المال، وما كان أغناهم عن مناصب لا تجلب لهم إلا سلطة زائفة أو ثروة كان لديهم منها من قبل ما يكفيهم هم وأولادهم وأحفادهم لمئات السنين. بعض هؤلاء أذهلتهم الصدمة فلزموا الصمت ولم يجدوا

ما يقولونه، ولكن من هؤلاء أيضًا من لديهم القدرة على التحول بسرعة فائقة من صورة لأخرى؛ فإذا بهم يحاولون الظهور فجأة بمظهر المؤيدين للثورة ومناصريها. كان من الممكن أن يثير هذا الفريق الأخير من المنافقين الدهشة الشديدة من سرعة تحولهم، لولا أن من خبرهم من قبل، ويعرف تاريخهم القديم، يعرف جيدًا أنهم فعلوا نفس الشيء عدة مرات من قبل مع حكام سابقين. بعضهم عاصر منظمة الشباب التي أنشأها حاكم اشتراكي فتغنوا بالاشتراكية، ثم دافعوا بقوة عن سياسة الانفتاح التي دشنها حاكم رأسمالي. واشتهروا مرة بالمعاداة الشديدة لإسرائيل، عندما كان الحاكم يعاديها بشدة، وبالدعوة للتعقل وعدم التشنج عندما جاء حاكم يقبل التصالح والمهادنة، فتغنوا به بطلًا للحرب والسلام. ثم عندما ذهب الحاكم الاشتراكي والحاكم الرأسمالي، وجاء حاكم لا يدين لا بالاشتراكية ولا بالرأسمالية، ولا بأي شيء آخر على الإطلاق، إلا سياسة النهب والخطف، سايروه في الخطف والنهب وتغنوا بهدوئه وتعقله وكراهيته لأسلوب الصدمات الكهربائية، وأطلقوا عليه صفات جديدة مثل «صاحب الضربة الجوية الأولى»، وغيّروا كتب التاريخ ليجعلوه هو، بدلًا من سلفه، بطل الحرب والسلام.

هؤلاء جميعًا فوجئوا بثورة ٢٥ يناير، ولكن بعضهم يتحلى بدرجة من هدوء الأعصاب ورباطة الجأش جعلتهم يغيرون من مواقفهم بمنتهى الهدوء والرزانة. فقال بعضهم إنهم كانوا يدافعون عن النظام السابق عن اقتناع وعقيدة، ولكن الديمقراطية طبعًا أفضل، وإرادة الشعب طبعًا واجبة الاحترام. وبعضهم قام ببعض الألعاب البهلوانية لتكوين صداقات جديدة بسرعة مع بعض كبار الثائرين، أو لتذكير الناس بعلاقات أو صداقات قديمة ببعض كبار المعارضين. ولكن هناك أيضًا من المنافقين من لم يرَ حاجة لتقديم أي دفاع أو إلى التظاهر بأنه مناضل قديم، بل انخرط فورًا في الخطاب الثوري الجديد معتمدًا على أن معظم الناس لم يقرأوا ما كتبه قبل يومين فقط من سقوط الرئيس، أو معتمدًا على ضعف ذاكرة الناس، أو على مجرد التكرار. إذ إن ترديد الكذب كفيل بذاته بتحويل الباطل إلى حق، وبإظهار النصّاب المحترف بمظهر الرجل المحترم.

* * *

لن أطيل الكلام عن هؤلاء أكثر من ذلك، فسوف نسمع عن كل منهم بلا شك كثيرًا من القصص في المستقبل، ولكنى أريد الآن أن أتكلم عن نوع آخر لا يصنف عادة بين المنافقين، برغم أنه يضم أشخاصًا أشد نفاقًا وأكثر ضررًا بكثير، وأقصد بهم هؤلاء الحكام الكبار لدول كبيرة الذين لا يكفون عن الكذب تحقيقًا لمصالح دولهم، واستمروا يكيلون الثناء على حكامنا الظالمين، وقدموا لهم الدعم بالمال والسلاح الذي يستخدمونه ضد شعوبهم، وعاملوهم بمنتهى المودة والاحترام، فإذا تغيرت مصالح تلك الدول، واحتاجوا إلى حكام آخرين، انقلبوا على أصدقائهم القدامى، واتهموهم بأبشع التهم، وبدوا وكأنهم تذكروا فجأة مزايا الديمقراطية وأضرار الاستبداد، فانضموا إلى المطالبين الحرية، وكأنهم لم يساهموا قط في حرمانهم منها.

لقد أيدت الولايات المتحدة نظام حسني مبارك طوال الثلاثين عاما التي قضاها في الحكم، فدعمته بالمساعدات العسكرية والاقتصادية التي تفوق ما قدمته من مساعدات لأي دولة أخرى في العالم فيما عدا إسرائيل، ومدّت نظامه البوليسي بالمعدات اللازمة لمواجهة شعبه، ودرّبت ضباطه على استخدامها، وسمحت بل وشجعت المؤسسات المالية الدولية على تقديم المساعدات المالية له دون أي اعتراض يتعلق بالديمقراطية أو حقوق الإنسان، مع أنها طالما تعللت بهذه الحجة لمنع تقديم المساعدة بل ولفرض الحصار الاقتصادي على دول أخرى لا تحبها، واستقبلت الرجل وابنه وحاشيته، المرة بعد الأخرى، في واشنطن بالترحاب. ثم انقلبت الولايات المتحدة على حسني مبارك فجأة، وانقلب الثناء ذمًّا، وتحول الدعم إلى تهديد بقطع المعونات أو تخفيضها. سبق أن فعلت الولايات المتحدة ذلك مع حكام ظالمين ومستبدين، فلم تتوقف عن مساعدتهم إلا عندما خطر لها أن سقوطهم قد يكون أكثر فائدة لها. فعلته مع ماركوس في الفلبين، والشاه في إيران، وصدام حسين في العراق.. إلخ، حيث تحولت الدكتاتورية فجأة من نعمة إلى نقمة. فأي نفاق أشد من هذا؟

أو فلننظر إلى موقف دول الغرب كلها من معمر القذافي، الذي صادقوه ونافقوه لأكثر من أربعين عامًا، وأشبعه رئيس الوزراء الإيطالي ثناء، ولم يعترض على تجنيده فتيات إيطاليات، رأى القذافي أن من المفيد للإسلام إغداق المال عليهن إذا أعلنَّ

أنهن اكتشفن فجأة عظمـة الإسلام. فها هي إيطاليا والدول الغربية تعلن فجأة تملصها منه، وكأنها اكتشفت اليوم فقط كيف كان يحكم شعبه بالحديد والنار، ويبدد أموال أمته في أغراض جنونية، مدفوعًا بدرجة من جنون العظمة يندر أن تتكرر في التاريخ. صبر العالم الغربي على هذا الرجل أربعين عامًا واستمر خلالها في نفاقه، مع أنه كان من أسهل الأمور التخلص منه بأي طريقة من مئات الطرق التي يستخدمونها للتخلص من حكام محبوبين من شعوبهم، ومشهود لهم بالنبل والوطنية، إذا كان من مصلحتهم التخلص منهم.

خلاصة القول إنه وإن كان من المهم أن نكشف كل صور النفاق التي مارسها منافقونا الصغار، على مرّ الثلاثين عامًا التي قضاها الرئيس المخلوع في حكم مصر، فإن من المهم أيضًا ألَّا نقدم فروض الشكر والامتنان لمنافقين كبار لمجرد أنهم تصادف أن أيدونا في خلعه. فالأمر هو بالفعل محض مصادفة، أي تلاقٍ مؤقت بين مصالحهم وآمالنا، دون حدوث أي تغير حقيقي في القلوب أو النوايا.

[٦]

في غمرة الفرح الذي عمَّ المصريين بقيام ثورة ٢٥ يناير، ثم بنجاحها في تنحية رأس النظام، كان من الطبيعي أن تسود موجة من التفاؤل الشديد بمستقبل باهر لمصر.

كانت أسباب التفاؤل قوية ومقنعة. فالرئيس المخلوع كان يرأس نظامًا فاسدًا ضجَّ الناس منه، وعانوا منه الأمرّين لمدة تقرب من ثلاثين عامًا. والذي نجح في تنحيته الشعب المصري نفسه. نعم، كان للجيش دور مهم جدًّا، ولكن الجيش لم يبدأ الحركة، كما حدث في ١٩٥٢، بل استجاب لانتفاضة شعبية. والثورة تمت دون عنف أو تخريب، بل كانت سلمية على نحو بهر العالم كله، وعبّر تعبيرًا ناصعًا عن طبيعة الشخصية المصرية. والمشاركون في الثورة لم يقتصروا على طبقة اجتماعية واحدة هي الأكثر تعرضًا للظلم، بل ضمت كل الطبقات، وساهمت فيها النساء كما ساهم الرجال، والأقباط إلى جانب المسلمين، وأظهرت كل طائفة من هؤلاء مشاعر طيبة للغاية نحو الطوائف الأخرى؛ مما دعم بلا شك الشعور بالتفاؤل بالمستقبل.

قامت الثورة المصرية في أعقاب ثورة ناجحة في تونس، وتلتها ثورات في بلاد أخرى بشَّرت أيضًا بنجاح مماثل، فقوّت أسباب الفرح في دولة دواعي الفرح في الدول الأخرى. وتكلم العالم عن «الربيع العربي»، بعد شتاء كئيب طويل. بل وعبّرت دوائر رسمية كثيرة، في دول أجنبية من بينها قوى عظمى، عن تأييدها لما حدث في مصر، وعرضت علينا المعونات. وانضمت المؤسستان الماليتان العتيدتان (صندوق النقد والبنك الدولي) إلى فريق المؤيدين، وعرضتا بدورهما تقديم دعم سخيّ للاقتصاد المصري.

نعم، سقط شهداء أعزّاء، واهتز الاقتصاد المصري اهتزازًا عنيفًا، وارتكبت أخطاء في اختيار بعض المسئولين الجدد، صُحح بعضها ولم يصحح البعض الآخر، ولكن هذا لم ينجح في القضاء على روح التفاؤل، حتى مرّت خمسة أشهر على خلع الرئيس، فإذا بالسماء تتلبد بالغيوم، ويبدأ الناس في التساؤل عما إذا كانوا على صواب في هذا التفاؤل.

كان من المفهوم تمامًا، في غمرة الفرح الشديد أن يغفل الناس عن الحقيقة الآنية، وهي أن من الطبيعي أن يكون لثورة كهذه، في دولة كمصر، أعداء مهمون وأقوياء، وأنهم لا يمكن أن يتركوا الأمور تجري على النحو الذي يتمناه المصريون دون أن يضعوا العقبات في الطريق. نعم، كان من المفهوم أن يغفل الناس عن ذلك، ولكني أصارح القارئ بأني ظللت أستغرب (ولا زلت أستغرب حتى الآن) ندرة ما كتب أو قيل في محاولة تحديد من هم بالضبط المعادون للثورة، وتحليل دوافعهم ومواقفهم المحتملة، بل لاحظنا انخراط الجميع في تعبيرات حماسية، عن التأييد أو الشجب، وكأن جسامة الأحداث تعفينا من مسئولية التفكير والتحليل. استغربت أيضًا بشدة (ولا زلت أستغرب) أن يستمر الكلام عما يحدث في مصر وكأن مصر تعيش وحدها في جزيرة منعزلة عن العالم، وكأن ما يحدث فيها يتحدد فقط بنتيجة صراع داخلي بحت بين أنصار نظام جديد، وأنصار (أو فلول) النظام القديم، بينما ينظر العالم إلينا متفرجًا ومنتظرًا النتيجة.

* * *

في الأيام الأولى للثورة، وقبل تنحي حسني مبارك عن الحكم، صدرت تصريحات مدهشة من الرئيس الأمريكي أوباما، ومن وزيرة خارجيته، تتضمن كلها تأييدًا صريحًا للثورة وحثًّا للرئيس المصري على سرعة الاستجابة لمطالبها، لدرجة أن الرئيس الأمريكي استخدم تعبير «فورًا» لوصف ما يجب على حسني مبارك عمله. وعندما جاء سفير أمريكي سابق إلى مصر، معروف ببعض الصلات القوية بينه وبين حسني مبارك، وأعلن بعد مقابلته له أنه يرى أن يستمر في رئاسة الجمهورية، أسرعت وزيرة الخارجية الأمريكية بالقول بأن هذا السفير السابق لا يعبّر إلا عن رأيه الخاص وليس عن رأي الحكومة الأمريكية.

استمر هذا الموقف الأمريكي المؤيد للثورة حتى بعد نجاحها، وكان هذا يمثل تطورًا مدهشًا في موقف الولايات المتحدة من مصر، وكان من الواجب أن يُقبل المحللون على محاولة فهمه وتفسيره، وهو ما لم أرَ له أثرًا فيما قرأت من تعليقات مصرية أو أجنبية. لا يمكن تفسير هذا الإحجام عن تفسير التغير في الموقف الأمريكي بعدم أهميته. فغنيّ عن البيان مدى أهمية ما يحدث في مصر للمنطقة العربية كلها، وللمشروع الصهيوني، وكذلك أهمية ما إذا كانت الولايات المتحدة تؤيده أو تعارضه. وأنا أميل إلى تفسير هذا الإحجام في وسائل الإعلام المصرية، بتأجج العواطف إلى درجة النفور من أي محاولة للتحليل. وأما وسائل الإعلام الأجنبية فقد تعوّدتُ منها لفترة طويلة، أنها لا تميل إلى إبراز دور القوى الكبرى في التطورات التي تحدث في دول العالم الثالث، والعوامل التي تحكم هذه التطورات، بل تميل إلى المبالغة في إرجاع ما يحدث إلى عوامل داخلية بحتة؛ حتى تظل المسئولية ملقاة دائمًا على عاتق هذه الدول التي نادرًا ما تملك الإرادة الحرة لفعل ما تريد؛ ومن ثم يمكن للقوى الكبرى أن تتملص من المسئولية.

قرأت بعض التعليقات المصرية والأجنبية التي تعبر عن اعتقاد أصحابها بأن الإدارة الأمريكية لا بد أن تشعر بالخوف أو الأسف لما حدث في مصر، على أساس أن حسني مبارك ظل حليفًا مخلصًا لها طوال فترة حكمه، وتجاهلت هذه التعليقات ما يدل على عكس ذلك بالضبط، من التصريحات الرسمية الأمريكية. صحيح أن التصريحات

الرسمية كثيرًا ما تعبّر عن عكس الحقيقة، ولكن التصريحات الأمريكية التي أشرت إليها لم تكن تدل على ذلك؛ بسبب ما تضمنته من إصرار على تأييد الثورة، وتكرار هذا التأييد، مما لم تكن الإدارة الأمريكية في حاجة إليه لو كانت الحقيقة عكس ذلك.

والحقيقة أني لا أشعر بأي استغراب لهذا التطور الذي طرأ على الموقف الأمريكي. فليست هذه أول مرة (ولن تكون بالطبع آخر مرة) تتخلى فيها الولايات المتحدة (أو أي دولة كبرى) عن حليف مخلص لها بمجرد أن تقرر أنها لم تعد في حاجة إلى خدماته، أو أن ضرره أصبح أكبر من نفعه. ولسنا بحاجة إلى التذكير بتنكر الولايات المتحدة لشاه إيران، ولرئيس الفيلبين، بل وحتى لصدّام حسين، بعد أن أدّوا جميعًا خدمات جليلة للسياسة الأمريكية، كل في منطقته. إن تفسير مثل هذا التحول في السياسة الأمريكية أسهل بالطبع بعد وقوعه، من التنبؤ به قبل ذلك. ولكني أجد بعض الأسباب القوية لتفسير هذا التحول الأمريكي إزاء نظام حسني مبارك.

* * *

الفساد عنصر مهم بالطبع في أي نظام يقوم بخدمة دولة كبرى؛ إذ لا تستطيع دولة كبرى أن تعتمد على سياسيين وطنيين لتنفيذ سياسات ليست في صالح وطنهم. لا بد أن تعتمد على سياسيين يقدمون مصالحهم الخاصة على مصالح الوطن، وهذا هو الفساد بعينه. ولكن الفساد أيضًا قد يصل إلى حد قد تعتبره الدولة الكبرى أكبر ضررًا بها مما يمكن تحمله. إن رأس المال الدولي يهمه توفر درجة معينة من الفساد لتحقيق أغراضه، خاصة في المراحل الأولى للتحول من نظام وطني إلى نظام غير وطني، ولكن المستثمر الأجنبي يهمه أيضًا أن يتوافر حد أدنى من احترام القانون، ومن الاستقرار، مما قد تطيح به درجة عالية أكثر من اللازم من الفساد. ربما كان الأهم من ذلك أن ظروف العالم تتغير، وما قد يخدم مصالح الدولة الكبرى في مرحلة قد لا يخدمها في مرحلة أخرى. انظر مثلًا إلى موقف الولايات المتحدة من نظام الملك فاروق في مصر في الأربعينيات من القرن الماضي، وكيف تغير بعد ذلك. كان بقاء نظام كهذا في مصر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) أمرًا مرغوبًا فيه، ولم يكن يتصور، لا من الأمريكيين ولا من الإنجليز المحتلين لمصر في

ذلك الوقت، أن يتخلوا عن تأييد النظام الملكي في ظل حرب عالمية طاحنة، تحمل أخطارًا كبيرة من بينها خطر الاحتلال الألماني لمصر. لم يعد الأمر كذلك بعد انتهاء الحرب. لا عجب أن توالت الانقلابات العسكرية في العالم الثالث بعد انتهائها، وإن حظي كثير منها (ومن بينها انقلاب ١٩٥٢ في مصر الذي تحول إلى ثورة) بتأييد الأمريكيين.

من الممكن جدًّا أن يرى المرء فيما بدأ يحدث في العالم من تغيرات في السنوات الأخيرة ما يستدعي تغيرًا في الموقف الأمريكي إزاء نظام من نوع نظام حسني مبارك. لقد بدأ القرن الواحد والعشرون والولايات المتحدة في حالة مختلفة تمامًا عما كانت عليه قبل نصف قرن. لقد ظننا لفترة قصيرة، في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي والنظم الموالية له، في مطلع التسعينيات، أننا مقبلون على فترة طويلة من السيطرة الأمريكية المنفردة على العالم، وكثر الكلام عن نظام القطب الواحد (أي القطب الأمريكي) الذي حلَّ محل نظام تتحكم فيه قوتان عظميان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ولكن سرعان ما تبين أن الولايات المتحدة، برغم تفوقها العسكري على أي قوة أخرى في العالم، أضعف اقتصاديًّا من أن تنفرد بحكم العالم. ومع اشتداد المنافسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من ناحية، وبين الولايات المتحدة وقوى جديدة في شرق آسيا تنمو بسرعة مذهلة، خاصة الصين، من ناحية أخرى، تبين لنا أننا على أعتاب عصر جديد يقوم على أقطاب متعددة بدلًا من عصر القطب الواحد، وأن كلًّا من هذه الأقطاب لا بد أن يعمل على تثبيت قدميه في منطقة أو أخرى من العالم على حساب الأقطاب الأخرى استعدادًا لعهد جديد من المنافسة. يستبعد جدًّا أن تصل هذه المنافسة إلى درجة شن الحروب، (أو على الأقل الحروب الظاهرة والمعلنة)، كما كان الحال حتى منتصف القرن العشرين، ولكنها منافسة اقتصادية حادة قد لا تقل شراسة عن الاشتباك العسكري. قد تتخذ المنافسة في العهد الجديد شكل صراع بين شركات دولية أكثر ما تتخذ شكل منافسة بين الدول، ولكن الدول، بجيوشها ودبلوماسييها وأجهزة مخابراتها، لا بد أن تُعبأ لخدمة شركاتها، مثلما كانت تفعل دائمًا من قبل عندما كانت الشركات مملوكة ملكية خالصة لمواطني دولة واحدة.

في الاستعداد لهذه المواجهة الجديدة مع أقطاب جدد، ومع أقطاب قديمة تستعيد عنفوانها، كان لا بد للولايات المتحدة أن تعيد ترتيب علاقاتها مع حلفائها (أو أتباعها) القدامى، ومن ذلك بالطبع النظم العربية. من منظور العالم الجديد لا بد أن منظر النظم العربية، من المحيط إلى الخليج، بدا باليًا ومتهالكًا لدرجة تدعو إلى الرثاء، وربما السخرية أيضًا. هل يمكن أن تواجه أمريكا منافسيها في العصر الجديد بحلفاء من نوع مبارك أو زين العابدين أو عبد الله صالح؟ ربما كان هؤلاء يصلحون في عهد المنافسة مع السوفيت، عندما كان الفوز يتوقف على نشاط من نوع ما تمارسه أجهزة المخابرات، كاستخدام الأعمال الإرهابية مثلًا للتخويف والتهديد، ولكن في عصر يعتمد أساسًا على المنافسة الاقتصادية، يحتاج الأمر إلى كفاءة اقتصادية أعلى، وفساد أقل، ودرجة أكبر من احترام القانون. من هذا المنظور يبدو كثير من النظم العربية وكأنها تنتمي إلى عصر عتيق أكل الدهر عليه وشرب، ومن ثم فمن المفيد، بل قد يكون من الواجب إزاحتها.

* * *

من الممكن أن نجد لما يحدث الآن سابقة فيما حدث في المنطقة العربية قبل ستين عامًا، أي في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. كانت الولايات المتحدة تخطط أيضًا لعصر جديد في أعقاب الانهيار الاقتصادي للقوتين الاستعماريتين العتيدتين: بريطانيا وفرنسا، على الرغم من خروجهما منتصرتين في الحرب العالمية الثانية. كانت الولايات المتحدة تخطط لوراثة ممتلكاتهما ولكن لم يكن من الممكن لأمريكا أن تعتمد على سياسيين تقليديين، من نوع نوري السعيد في العراق، أو مصطفى النحاس في مصر، أو كميل شمعون في لبنان. بل بدا أسلوب الانقلاب العسكري أكثر ملاءمة. وفي منتصف الخمسينيات صدر من الرئيس الأمريكي تصريح شهير أعلن فيه ما سمي بـ«نظرية الفراغ». وكان يقصد أنه بعد أن انتهى عصر الاستعمار التقليدي في منطقة الشرق الأوسط ظهر «فراغ» لا بد من ملئه، واقترح أيزنهاور أن يكون ملء هذا الفراغ بتكوين تحالفات جديدة بين الحكومات الجديدة في الشرق الأوسط وبين الولايات المتحدة. دعنا نتذكر كيف احتج جمال عبد الناصر على نظرية الفراغ هذه، أو ما سمي أحيانًا بـ«مبدأ أيزنهاور»، وقدَّم القومية العربية

كبديل للتحالفات مع الغرب، وكيف حقق العرب بذلك انتصارات مهمة حتى تغلبت عليهم الولايات المتحدة وإسرائيل باعتداء ١٩٦٧.

تُرى كيف تتصور الإدارة الأمريكية اليوم، كيفية «ملء الفراغ» الذي نشأ عن سقوط نظام مبارك وبعض الأنظمة العربية الأخرى؟ وإلى أي مدى يتفق أو يختلف هذا التصور الأمريكي مع آمالنا نحن؟ بل ما هي هذه الآمال بالضبط في عالم يختلف اختلافًا جذريًّا عما اعتدنا عليه؟ وما الذي يمكن أن نفعله من أجل تحقيق هذه الآمال حتى لو اختلفت مع تصورات دول خارجية كبرى؟

الباب الثالث

دواعــي القلــق

الفصل الأول

ثورة أم انقلاب؟

[١]

الذي حدث في الأشهر القليلة التالية لقيام ثورة ٢٥ يناير في مصر، فيه كثير مما يدعو للفرح، وكثير أيضًا مما يدعو للقلق.

أما الفرح فأسبابه واضحة ومعروفة: ما رأيناه فجأة من جيل جديد من الشباب المصري، يجمع بين الولاء للوطن وبين الحيوية والذكاء، والاستعداد للتضحية، كما يجمع بين مهارات وأفكار جديدة اكتسبها من انفتاحه على العالم، وبين ثقته بتقاليده وميراثه الثقافي. كذلك كان من المفرح جدًّا اشتراك المرأة والفتاة المصريتين في عمل وطني يتسم بالجرأة، ويفصح عن ذكاء وحيوية واستعداد للتضحية لا يقل أي منها عما أبداه الشبان الذكور.

كل هذا كان بديعًا، ولا يزال يبعث السرور في النفس كلما تذكرته. كذلك كانت التطورات السياسية مبهجة جدًّا، وكأن كابوسًا ثقيلًا قد انزاح فجأة عن صدورنا. تنحية الجالسين على قمة النظام، والتخلص (إلى غير رجعة) من تلك الحملة الشيطانية لإحلال الابن محل أبيه، وخروج وزراء ومسئولين مكروهين إلى غير رجعة أيضًا، ومجيء وزراء ومسئولين جدد مشهورين بالوطنية والنزاهة، وتوقعات بالمزيد من إحلال الوطنيين محل مسئولين فاسدين في مختلف المجالات: في الإعلام والتعليم والثقافة والاقتصاد.. إلخ.

كيف لا يشعر المرء بالابتهاج لكل هذا، بعد عشرات السنين من الغم والإحباط؟ وكيف لا يبعث كل هذا في نفوسنا التفاؤل بمستقبل مشرق لهذا الوطن الذي طال انتظاره لخبر واحد مفرح؟

ولكن القلق موجود أيضًا.

فاجأتني إحدى المذيعات في أحد البرامج التليفزيونية بتعبير لم أكن صادفته من قبل في وصف ما حدث في ثورة يناير، وهو «انفصال الملكية عن الإدارة». نحن نتكلم في الاقتصاد عن انفصال ملكية الشركة المساهمة (وهي لحملة الأسهم) عن إدارة الشركة التي يمارسها أشخاص قد لا يملكون سهمًا واحدًا في الشركة التي يقومون بإدارتها. كانت المذيعة تقصد بحق أن الذين قاموا بالثورة وأوجدوها من العدم (ومن ثم يستحقون أن يوصفوا بملَّاكها) ليسوا هم من يتخذ القرارات الحاسمة في تسيير الأمور، فليسوا هم الذين يختارون رئيس الحكومة ولا الوزراء، ولا يتخذون القرارات الأساسية المتعلقة بمصير الوطن بعد الثورة.

العادة في الثورات أن من يقوم بالثورة هم الذين يقومون باتخاذ القرارات الحاسمة، وتسيير أمور البلاد بعد نجاحها. كان هذا هو حال الثورات العالمية الشهيرة، كالثورتين الفرنسية والروسية، وكذلك حال الثورتين المصريتين السابقتين؛ ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢. فما الذي يمكن أن يترتب على هذا الانفصال بين «الملكية» و«الإدارة» في حالتنا الراهنة؟ هناك بهذا الصدد ما يطمئن من ناحية، وما يثير القلق من ناحية أخرى.

* * *

من المطمئن أن الجيش (الذي قامت رئاسته بمهمة الإدارة) استجاب لرغبات الثائرين، ليس فقط في حمايتهم من بطش النظام؛ ومن ثم مكّنهم من الاستمرار في الضغط حتى سقط رئيس النظام وكبار معاونيه، بل وأيضًا في تغيير بعض الوزراء الذين بقوا فترة في مواقعهم حتى بعد تنحية الرئيس المخلوع، ثم مرة أخرى في تغيير رئيس الوزراء الذي كان قد حلف اليمين أمام ذلك الرئيس، وإحلال رئيس جديد للوزراء يتمتع برضا الثوار. بعد هذا بدا أن من الممكن للثوار أن يهدأوا. ولكن لا بد

أن نلاحظ أن أصحاب الثورة استمروا بعيدين عن مركز «الإدارة» أو مركز «صنع القرارات».

يثور التساؤل مثلًا عن سبب التأخر في حماية مراكز أمن الدولة من عملية إتلاف وحرق الملفات حتى تدخل الجمهور لحمايتها، وعن سبب التأخر في الاستغناء عن بعض الشخصيات التي لا زالت تحتل مراكز مهمة ومؤثرة للغاية، بعضها في داخل رئاسة الجمهورية نفسها، وبعضها في داخل الجهاز الحكومي ووسائل الإعلام والمؤسسات الاقتصادية والتعليمية والثقافية.. إلخ.

من الممكن الاعتذار عن ذلك بالقول بأن المدة التي انقضت على تنحي الرئيس السابق ما زالت قصيرة، ولا يمكن عمل كل شيء في يوم وليلة. ولكن من بين هذه المراكز والمواقع التي ذكرتها ما يستوجب قرارات من النوع الذي يمكن (بل ولا بد) أن يتخذ بين يوم وليلة، وليست من النوع الذي يحتاج إلى شهور أو أسابيع.

من ناحية أخرى قد يمكن الاعتذار عن ذلك بأن من قاموا بالثورة، ليس لهم زعماء يتكلمون باسمهم؛ ومن ثم فليس من السهل معرفة مطالبهم ورغباتهم بوضوح أو الجزم بها، وقد حاول المجلس الأعلى للقوات المسلحة، على أي حال، بعد أن تولّى الحكم، أن يتعرف على هذه المطالب والرغبات، بالالتقاء ببعض ممثلي الشباب الثائر، أو بالجلوس مع بعض أصحاب الرأي القريبين منهم. وقد يقال أيضًا إن هذه الثورة قام بها أفراد أو تجمعات لا تنتسب إلى أحزاب أو أيديولوجيات معروفة، ولم يتجمعوا إلا حول شعارات عامة غير محددة، كالمطالبة بالخبز والحرية والكرامة، وهذا يجعل من الصعب تخمين ما يرضيهم وما لا يرضيهم، وتحديد الشخصيات التي يقبلونها أو يرفضونها.

إن كلًّا من هذين الاعتذارين بدا مفهومًا تمامًا، ولكن كان هناك من سبل التعامل مع هاتين المشكلتين والتغلب على ما تخلقانه من صعوبات، ما لم يحدث بالفعل. لقد نادى كثيرون بتكوين مجلس رئاسي يقوم باتخاذ القرارات الأساسية والعاجلة بالنيابة عن هؤلاء الثوار الذين لا يتكلم باسمهم زعيم معروف ولا ينضوون تحت راية حزب له برنامج سياسي واضح. هذا المجلس الرئاسي يمكن أن يضم مدنيين

وعسكريين، ويمكن إجراء استفتاء على أسماء أعضائه، كما أنه ليس من الصعب اختيار أسماء تتمتع بقبول عام وشعبية واسعة، هي التي تعرض للاستفتاء.

إذا تم تكوين هذا المجلس الرئاسي، فلا بد أن يترك لتأدية بعض المهام الحاسمة والعاجلة، منها إزاحة بعض المسئولين الذين لا يتمتعون بالقبول العام عن مراكزهم، ولا زالوا مع ذلك يحتلون مراكز مهمة ومؤثرة، وتعيين آخرين يتمتعون بهذا القبول، فضلًا عن تكوين مجالس أو لجان تبدأ فورًا في العمل على إعداد خطط عاجلة لإصلاح الاقتصاد والتعليم والإعلام وأسس السياسة الخارجية.. إلخ، وإن احتاجت الخطط الكاملة إلى مدة أطول.

لم تكن هناك حاجة إلى التعجل في إجراء انتخابات برلمانية أو رئاسية. إن أي انتخابات لا يمكن أن تسفر عن النتائج المرجوة إلا إذا توفرت بعض الشروط الأساسية التي لم تكن متوفرة عند قيام الثورة، وكان لا بد أن نعمل أولًا على توفرها. ما أحوجنا إلى فترة من التقاط الأنفاس بعد فترة طويلة من العذاب وإنهاك القوى. وكان لا بد أن تؤجل الانتخابات إلى ما بعد إجراء بعض التصحيحات الجوهرية في المناخ الاجتماعي العام.

لا بد أولًا من استعادة الأمن في الشارع، وإقامة علاقة طبيعية بين الناس والشرطة؛ إذ لا يمكن أن تجرى انتخابات طبيعية في ظل خوف يسيطر على الناس مما يمكن أن يفعله بهم رجال الشرطة، أو مما قد يحدث لهم في غياب الشرطة. هذا الشرط بديهي، وقد كنا على أي حال في حاجة عاجلة إليه سواء جرت انتخابات أو لم تجرَ.

لا بد ثانيًا من استعادة هيبة القضاء واطمئنان الناس إلى أن هناك من سوف ينصفهم (وبالسرعة المعقولة) إزاء أي ظلم يتعرضون له، سواء في الانتخابات أو في غيرها، ودون تكاليف باهظة.

لا بد ثالثًا من فترة كافية من إتاحة حرية التعبير وتبادل الأفكار وتكوين الأحزاب. لقد خضع المصريون لأكثر من ثلاثين عامًا من القيود القاسية على حرية التعبير وإبداء الرأي، وعلى حرية تكوين الأحزاب، وتعرضوا خلالها لضوضاء مستمرة من الأكاذيب التي تروّج لمن لا يستحق، وتسمح لمحترفي التضليل والكذب باحتكار

وسائل الإعلام الأساسية وتمنع غيرهم من الوصول إليها. في وسط هذه الضوضاء لم تتح الفرصة لظهور زعامات حقيقية، برغم امتلاء البلاد بمن يستحقون الظهور والجديرين بالزعامة.

* * *

كم كانت المهمة سهلة أمام ثوار يوليو ١٩٥٢ بالمقارنة بمهمة ثوار يناير ٢٠١١. في الحالتين كان من بين أهداف الثورة الأساسية تحقيق ديمقراطية سليمة. ولكن عندما قام الضباط الأحرار بثورتهم في ٢٣ يوليو، لم تكن الفوضى تعم الشارع المصري بسبب غياب الشرطة، بل انضم رجال الشرطة فورًا إلى الجيش، وبحماسة شديدة، لخدمة الثورة وحماية المواطنين. لم يكن القضاء المصري قد بدأ ينخر فيه السوس، كما بدأ ينخر فيه خلال الثلاثين عامًا الماضية. ولم يكن من المتاح للنظام الملكي مثلما كان متاحًا لعهد مبارك من أساليب التضليل والكذب، لا من حيث حجم الأموال المستخدمة ولا من حيث وسائل الدعاية والإعلام. كذلك كانت الحياة الحزبية في ظل الملكية، مع كل فسادها، أقل فسادًا بكثير مما كانت قبل ثورة يناير. كان أكبر حزب في مصر قبل يوليو ١٩٥٢ (حزب الوفد) قد بدأ يعتريه الضعف ويتعرض لهجوم مستمر من رجال القصر الملكي وصحفه، ولكن حزب الوفد لم يعقد أي هدنة مع الملك، ولا رضي رجاله بأن يبيعوا ضمائرهم بثمن بخس للنظام الحاكم (بل ولا رضي بذلك رؤساء أي حزب آخر في مصر)، مثلما رضي كثير من رجال الأحزاب المسماة بأحزاب المعارضة في السنوات المؤدية لثورة يناير ٢٠١١.

كان أهم عائق يواجه أصحاب ثورة ١٩٥٢، في سبيل إقامة نظام ديمقراطي سليم في مصر هو النظام الإقطاعي (أو شبه الإقطاعي)؛ إذ كانت قدرة ملاك الأراضي على تعبئة الناخبين وشراء الأصوات كفيلة بإنتاج برلمان لا يعبر عن مصالح الغالبية من المصريين الفقراء، بل يعبر عن مصالح ملَّاك الأراضي المتحالفين مع الإنجليز. لم يعد الإقطاع هو المانع الأساسي الآن لإقامة نظام ديمقراطي، بل أصبح العائق الأساسي هو عموم الفساد في الإدارة الحكومية والمحليات، واستغلال سلطة الدولة نفسها وأموالها في شراء الذمم والأصوات؛ وهو ما سمح بتبعية النظام للولايات المتحدة وإسرائيل.

كان الضباط الأحرار يدركون بكل وضوح في يوليو ١٩٥٢، أن الخطة الأولى نحو إقامة ديمقراطية حقيقية وكسر التبعية للإنجليز، هو ضرب الإقطاع، وكان هذا هو أول ما فعلوه، فأصدروا قانون الإصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢، أي قبل أقل من شهرين من قيام الثورة. وكان لا بد أن يكون واضحًا لنا الآن، بنفس الدرجة، أن الأمل في تحقيق ديمقراطية حقيقية، والخروج من التبعية للولايات المتحدة وإسرائيل، مرهون بضرب الفساد المستشري في كل ركن من أركان البلاد: في الحياة الحزبية والاقتصادية، في الإعلام والثقافة، في نظام التعليم.. إلخ. وكما تعقبت ثورة يوليو باشاوات وباكوات القصر الملكي وقلمت أظافرهم، كان لا بد أن تتعقب ثورة يناير باشاوات عصر مبارك فتستأصل نفوذهم المستمد من تزاوج المال والسلطة.

[٢]

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لم يكن اسمها في البداية ثورة، بل كان اسمها حركة. كان الناس ووسائل الإعلام، بل وحتى الضباط أنفسهم الذين قاموا بها، يصفونها بحركة الجيش، أو حركة الضباط الأحرار، أو الحركة المباركة.. إلخ، وكانت وسائل الإعلام الأجنبية تسميها انقلابًا عسكريًّا. أما وصف الثورة، فلم يستخدم إلا بعد قيامها بعدة أشهر، وبمجرد أن بدأ استخدام وصف الثورة شاع قبوله، ومع مرور بضع سنوات لم يعد هناك أي شك في أن ما حدث كان فعلًا ثورة.

في الأيام الأولى كان الأمر يبدو وكأنه مجرد انقلاب عسكري، قام بعزل الملك فاروق عن عرشه ووضع بدلًا منه مجموعة من الضباط كوَّنوا ما سمي بـ«مجلس قيادة الثورة»، الذي أصبح أعلى سلطة في البلاد. بدا وصف «الثورة» في البداية أكبر وأخطر بكثير مما قام به الضباط، على الرغم مما تمتع به عزل الملك من شعبية. فالثورة تفترض خروج الجماهير الغفيرة إلى الشوارع، فتجبر الممسكين بالسلطة، بطريقة أو بأخرى، على التخلي عنها لمن يتمتع بقبول الناس ورضاهم. والثورة تفترض أيضًا المطالبة بتغييرات جوهرية تتعلق بحياة الناس السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليس مجرد الإطاحة بملك أو رئيس. وكلا الشرطين لم يتوافر في

البداية لحركة الضباط في ٢٣ يوليو. فالحركة تم تدبيرها في الخفاء، وفوجئ بها الناس كما فوجئ بها الملك نفسه هو وحاشيته. ومطالب الضباط التي لخصوها في مبادئ الثورة الستة الشهيرة، وإن تضمنت المطالبة ببعض التغييرات الجوهرية، بدت بمثابة منشور سياسي قصير يذكر أهدافًا غاية في العمومية (كإقامة نظام ديمقراطي سليم أو تكوين جيش وطني قوي.. إلخ) دون أن يتضمن ما ينبئ بطبيعة الخطوات المزمع اتخاذها.

شيئًا فشيئًا استحقت الحركة أو الانقلاب وصف الثورة. فالتأييد الشعبي الساحق الذي قابلها الناس به عوَّض عن غياب دور الجماهير في إحداثها ابتداء. ثم توالت الإجراءات والقوانين ذات الطابع «الثوري» بمعنى الكلمة، والتي أحدثت تغيرات عميقة في طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، من إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي قضى على الإقطاع في مثل لمح البصر، وحل الأحزاب السياسية، وإلغاء الألقاب، وتعميم مجانية التعليم، إلى تأميم قناة السويس، والبدء في بناء السد العالي، ثم تأميم البنوك وشركات التأمين الأجنبية، ثم إنشاء مجلس للتخطيط ووضع خطة طموح للتصنيع، ثم خطة خمسية شاملة للتنمية، تلتها عملية تأميم واسعة النطاق وتوسع الدولة توسعًا هائلًا في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجمهور الواسع، كالتعليم والصحة والإسكان، وإشراك العمال في إدارة المنشآت التي يعملون بها، وفي الأرباح المحققة.. إلخ.

إن لم يستحق كل هذا وصف «ثورة»، فما الذي يستحقه؟ إن لدينا انتقادات كثيرة ومهمة لما فعله رجال ثورة ١٩٥٢، ولكن هذا ليس موضوعنا الآن. موضوعنا الآن هو أن ما بدأ حركة أو انقلابًا من الضباط، انتهى إلى ثورة حقيقية.

* * *

في ٢٥ يناير ٢٠١١ هبت انتفاضة شعبية جبارة في كل أركان البلاد، لم يسبقها مثيل في تاريخ مصر، لا في حجمها، ولا في شمولها الجغرافي والطبقي والديني، ولمختلف أنواع الانتماء السياسي والمستوى التعليمي.

نعم، كانت الشعارات عامة والمطالب غير محددة بوضوح، ولكنها شملت

المطالبة بتغيير جوانب متعددة من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وبدر من المشاركين فيها من التصرفات ما حمل في طياته بداية فعلية لهذه التغيرات، كالذي ظهر من تعاون بين المسلمين والأقباط، وبين الرجال والنساء، وبين المنتمين إلى طبقات اجتماعية مختلفة. لم يكن غريبًا إذن أن يعم إطلاق وصف الثورة على ما حدث، على ألسنة الناس وفي وسائل الإعلام المصرية والأجنبية، ولم يبدُ على أحد أنه يستغرب استخدام هذا الوصف.

قام الجيش بحماية ثوار يناير ودعمهم وتسهيل مهمتهم في تنحية الرئيس السابق، كما قام الشعب منذ ستين عامًا بتأييد حركة الجيش في ٢٣ يوليو ودعمها وتسهيل مهمتها. فما الذي حدث بعد تنحي رئيس الجمهورية في ١١ فبراير، ولماذا بدا التحرك مترددًا، وكأنه يحتاج باستمرار إلى دفعة جديدة من ثوار يناير؟

كان المطلب الأساسي لثوار ٢٥ يناير «تغيير النظام»، وكان هذا هو الشعار المتكرر الذي يحمله ويهتف به المتظاهرون. كما كان من مطالبهم الأولى الإفراج عن المعتقلين السياسيين بلا محاكمة، ووضع حد للفساد. ثم أضيفت إلى هذه المطالب، بعد أحداث ٢٨ و٢٩ يناير، حين انسحبت الشرطة من مواقعها وفتحت أبواب بعض السجون وتركت الشوارع والمحال نهبًا للبلطجية ولبعض رجال الشرطة أنفسهم، مطالب أخرى هي القبض على المسئولين عن هذا الانسحاب وتقديمهم للمحاكمة. ثم أضيفت بعد ذلك أحداث ٢ فبراير المأساوية (المعروفة باسم موقعة الجمل) المطالبة بالقبض على المسئولين عن هذه الأحداث ومحاكمتهم.

لاحظ الناس بطئًا غير مبرر في الاستجابة لهذه المطالب، وكانت الاستجابة لبعضها على نحو جزئي وغير كامل. كان من المفهوم أن تكون أول حكومة تشكل بعد الثورة، برئاسة رجل طويل العهد بالتعاون مع العهد القديم، وأن يبقى فيها وزراء ينتمون إلى نفس العهد. ولكن عندما شكلت حكومة أخرى، حتى بعد سقوط رئيس الجمهورية، كان رئيس هذه الحكومة هو نفس رئيس الحكومة السابقة، وبقي فيها أيضًا بعض الوزراء المنتمين إلى العهد السابق. تغيّر الأمر بحلول حكومة جديدة برئاسة الدكتور عصام شرف، ولكن لاحظ الناس عدة أمور تثير التساؤل: لماذا بقي نائبًا لرئيس الوزراء

نائب رئيس الوزراء السابق؟ ولماذا بقي وزير المالية الذي عيِّن في أول حكومة تكونت في الأيام الأولى للثورة في ظل الرئيس المخلوع؟ بل لاحظ الناس أيضًا أن عددًا من الوزراء الذين جاءوا في الحكومة الجديدة كانوا قريبين جدًّا، بصورة أو بأخرى، من حكومات العهد السابق، كما فوجئ الناس أيضًا بأن بعض المسئولين الكبار في رئاسة الجمهورية، وفي المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام، الذين خدموا وتعاونوا تعاونًا تامًّا مع النظام القديم، بل وتفانوا في تقديم خدماتهم له، لا زالوا يمارسون مهامهم القديمة، وكأن شيئًا لم يحدث.

نعم، جرى اعتقال بعض المسئولين الكبار المتهمين بالفساد، والتحفظ على أموالهم ومنعهم من السفر، وجرى التحقيق معهم وقدم بعضهم للمحاكمة. ولكن الملاحظ أيضًا أن هذه الإجراءات تمت على نحو يتسم بالانتقائية التي لا تستند إلى أساس واضح، وكأن هناك من الفاسدين والمفسدين من يتمتع بحظوة أكثر مما يتمتع به غيرهم. بل وحدث في أثناء ذلك أن تعرض بعض شباب الثوار أنفسهم لمعاملة غليظة وقاسية وغير مبررة في سياق ثورة ناجحة، تتمتع بمباركة المجلس الأعلى الذي أصبح يملك سلطة اتخاذ القرار على أعلى مستوى.

في كل هذا علامات مقلقة قد تحمل في طياتها معنى أن أصحاب السلطة الجديدة في مصر أقل حماسة لإسقاط النظام القديم، ولإصلاح المناخ الاجتماعي السائد، من الذين قاموا بالثورة ابتداء.

بعد انقضاء ما يقرب من سنتين على ثورة يوليو ١٩٥٢، حدث انقسام خطير بين قادة الثورة. كان رئيس الجمهورية في ذلك الوقت (محمد نجيب) أكثر ميلا إلى أن تعود الحياة السياسية إلى مجراها الطبيعي كما كانت قبل الثورة، بعد أن تخلصت مصر من العهد الملكي وفساده، وأن يعود الجيش إلى ثكناته ويترك السلطة لمجلس نيابي منتخب، بينما كان فريق آخر (يتزعمه جمال عبد الناصر) يرى أن الأمور لا تسمح بعد بترك الجيش للسلطة وإجراء انتخابات برلمانية. كنا وقتها نؤيد محمد نجيب ونطالب بعودة الجيش إلى ثكناته، ولكن جمال عبد الناصر انتصر على نجيب، وتم عزل نجيب إلى الأبد، واستمر الجيش في الحكم على الرغم منا. فوجئنا بعد ذلك بدخول النظام الجديد في مصر مرحلة

تاريخية باهرة، انضمت فيها مصر إلى مجموعة دول عدم الانحياز، وأصبحت مصر من قادة الحياد الإيجابي بين المعسكرين المتصارعين في الحرب الباردة، وسرعان ما تلا ذلك تأميم قناة السويس واتحاد مصر وسوريا، ثم إعلان خطة التنمية الخمسية، ثم تأميمات ١٩٦١ التي دشنت عهدًا جديدًا من التنمية الاقتصادية السريعة والتصنيع وتحقيق قدر وافر من العدالة الاجتماعية.

في حالة ثورة ٢٠١١ بدا أن العكس هو الذي يحدث: الجيش يريد الإسراع بترك السلطة، وبإجراء انتخابات برلمانية، برغم أنه لم يمر إلا وقت قصير للغاية على انتهاء عهد طويل من حياة سياسية أكثر فسادًا بكثير من الحياة السياسية السابقة على ثورة ١٩٥٢، وأحزاب متهالكة أكثر زيفًا من أحزاب ما قبل ١٩٥٢، ومن الحرمان من حرية تكوين الأحزاب، ومن احتكار لوسائل الإعلام الرئيسية منع نشوء أي زعامات حقيقية يمكن أن تقارن حتى بالزعامات التي كانت موجودة في أواخر العصر الملكي. في تجربة ثورة ١٩٥٢ ظهر أن الجيش أكثر ثورية من الناس، بينما ظهر في ثورة ٢٠١١ أن الوضع هو العكس بالضبط. لقد بدأ الأمر بانقلاب عسكري في يوليو ١٩٥٢، ثم تحول مع الوقت إلى ثورة لا شك فيها. فهل من الممكن حقًّا أن يتحول ما بدأ بثورة في يناير ٢٠١١، مع مرور الوقت، إلى انقلاب تقتصر مهمته على تغيير رأس النظام وبعض الأشخاص المحيطين به، دون أن تمتد يده إلى اقتلاع مفاسد النظام بأكملها؟

[٣]

قبل تنحي حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية ببضع سنوات، بدأت الحملة التي شنها أنصاره للتمهيد لتوريث الحكم لابنه جمال، وقلق الناس قلقًا شديدًا من أن يتحول هذا المخطط الشيطاني إلى حقيقة: أن يأتي بعد هذا الحكم الفاسد الطويل الذي استمر أكثر من ربع قرن، حكم آخر يشبهه وقد يستمر مدة مماثلة أو أطول بسبب صغر سن الابن. سُئل حسني مبارك حينئذ أكثر من مرة، عما إذا كانت فكرة التوريث حقيقية، وكان يجيب دائمًا إجابات تثير الغيظ، منها قوله إن ابنه لم يحادثه في الأمر، أو أن هذا الكلام سابق لأوانه.. إلخ. مثل هذه الإجابات جاءت في حوارات منشورة

بالصحف وتداولتها وسائل الإعلام، ولكن كانت هناك إجابة أخرى، أكثر إثارة للحنق والغيظ، سمعها بعض المقربين منه، وتداولها الناس أيضًا وإن لم تنشر في وسائل الإعلام. وأنا شخصيًّا أصدق صدورها عنه لأنها تتفق مع طريقته في الكلام والتفكير، التي ظهرت في عشرات الأحاديث والتعليقات المنقولة عنه، سواء ما نشر منها وما لم ينشر.

رُوي عنه أنه قال عندما سئل عن حقيقة مشروع التوريث: «وما الذي تظنون أني أرغب في توريثه؟ إنها خرابة!».

كانت هذه الجملة تشبه مثلًا تعليقه على عزم بعض فئات المعارضة إنشاء برلمان موازٍ، بعد انتخابات ٢٠١٠ الأخيرة التي زورت تزويرًا كاملًا، إذ اكتفى بقوله: «خليهم يتسلّوا!»، كما يتفق هذا التعليق وذاك مع موقفه من حادث غرق العبّارة الذي أودى بحياة أكثر من ألف مصري في أثناء عودتهم من السعودية؛ إذ لم يجد ضرورة للذهاب إلى مكان الحادث ولا صدرت منه كلمة لتعزية أهالي الضحايا، بل ذهب بعد الحادث مباشرة للتفرج على مباراة لكرة القدم. ويتفق مع موقفه من أحداث العنف بين المصريين والجزائريين في أعقاب مباراة أخرى لكرة القدم؛ إذ لم يبدُ منه ما يدل على أي قلق لما يمكن أن يحدث من تدهور في علاقة مصر بالجزائر.. إلخ.

كان رجلًا مدهشًا من أكثر من ناحية؛ ضعيف القدرة على الإحساس بما يشعر به المصريون، وعاجزًا عن التمييز بين حادث عابر ومصيبة قومية، ولا يفهم أنه إذا كانت مصر قد أصبحت «خرابة» بالفعل، فلا بد أن يكون هو المسئول الأول عن ذلك، سواء قام بتوريثها أو لم يقم.

ولكن لا بد من الاعتراف، بعد كل هذا، بأنه لو كان مخطط التوريث قد تم بالفعل، لكانت حالة مصر، عندما يتسلمها الوريث، قريبة فعلًا من حالة الأرض الخراب.

ذلك أنه منذ أن تم التنحي بالفعل في ١١ فبراير الماضي، لم تنقطع الاكتشافات عن أشياء غاية في السوء، لم نكن ندري بها قبل التنحي، أو لم نكن نتصور أنها على هذه الدرجة من السوء. فلم يمضِ يوم أو يومان على شعورنا بأن الثورة قد حققت غرضها الأساسي، حتى تفجرت مظاهرات من عمال وموظفين ومهنيين يطالبون

بتحسين أحوالهم. وفي كل مظاهرة أعلن المتظاهرون عن وقائع فساد يعرفونها، ويستطيعون إثباتها بسهولة، ويطالبون بسببها بعزل رئيسهم. ثم تفجرت مطالبات في الدور الصحفية والتليفزيون بعزل رؤسائها، وكشفت عن تجاوزات خطيرة في استعمال السلطة في هذه المؤسسات، وعن فروق خيالية يصعب أن يتصورها العقل بين ما يتقاضاه بعض المحظوظين من المقربين لرئيس الصحيفة أو التليفزيون، وبين سائر الموظفين. ثم اشتعلت حرائق في مراكز أمن الدولة في أماكن متفرقة من مصر، قيل إن الغرض منها التخلص من وثائق خطيرة، تتضمن وقائع تعذيب وتلصص غير مشروع على الناس. ثم قامت مظاهرات واعتصامات في إحدى الكليات الجامعية تطالب بعزل العميد فورًا بسبب انتمائه إلى بعض مراكز الفساد في العهد البائد، وعدم جواز استمراره عميدًا بعد أن سقط ذلك العهد. وما إن سمع الطلبة والموظفون في كليات جامعية أخرى عما فعله الطلبة في الكلية الأولى حتى تظاهروا بدورهم لأسباب مماثلة، ثم تصاعدت المطالبات إلى طلب عزل مديري الجامعات لنفس الأسباب.

شعر بعض من أصابتهم أضرار شديدة من مسئول أو آخر من المسئولين في العهد القديم بأن هذه هي فرصتهم للمطالبة بحقوقهم الضائعة؛ إذ ما دام الجميع يتظاهرون ويطالبون، فلماذا يسكتون هم ولا يطرقون الحديد وهو ساخن؟ هكذا تجمعت في كل يوم أمام رئاسة مجلس الوزراء ومجلس الشعب مجموعات مختلفة من الرجال أو النساء، يطالبون إما بالتعيين وإما بالتثبيت بعد طول الإصرار على إعطائهم عقودًا مؤقتة، لا تعطيهم حقًّا في المعاش أو التأمين الصحي، أو يطالبون بالالتفات إلى حقوق المعوقين، أو بإنشاء طريق طال الوعد به دون أن يُنفّذ.. إلخ.

في أثناء ذلك وقع حريق في كنيسة بقرية أطفيح فاحتج الأقباط بشدة، وطالبوا جهات الأمن بالقبض على الجناة، وبإعادة بناء الكنيسة. ثم توالت حوادث الشجار بين مسلمين وأقباط قتل فيها البعض، وقطعت أذن لأحد الأقباط.. إلخ. ثم تعدد تبادل الإهانات بين المسلمين والأقباط، فخطب أحد السلفيين واصفًا التصويت على تعديل الدستور، بأنه يشبه الغزوات الإسلامية الأولى، ودعا من لا يعجبه انتصار الموافقين على التعديلات الدستورية على المعترضين، إلى ترك الأراضي المصرية والهجرة إلى بلاد أخرى إذا شاءوا. ثم صدرت تعيينات المحافظين الجدد، فاعترض

أهل قنا على محافظهم الجديد بسبب اعتبروه تاريخًا غير مشرف ومعاديًا لأهداف الثورة. وامتد غضبهم إلى حد قطع خط السكك الحديدية بين قنا والأقصر، وعجز قنا عن الحصول على بعض الضروريات التي تأتيها من محافظات أخرى. وفي أثناء ذلك تطوع أحد المتظاهرين فقال إن سبب عدم الرضا على المحافظ الجديد أنه قبطي، وأنهم يريدون محافظًا مسلمًا بدلًا منه.

لم يعد إذن يحلّ يوم جديد حتى تقرأ في الصحف وتسمع وترى في التليفزيون عن مظاهرة حديثة، أو شجار جديد، أو عن حادث جديد للفتنة الطائفية، أو عن بلاغ عن واقعة فساد جديدة لم تكن معروفة من قبل، أو إضافة اسم جديد للمتحفظ عليهم أو الممنوعين من السفر، أو إلى من جرى اعتقاله بالفعل بسبب نوع آخر من الفساد والتبديد.. إلخ.

* * *

طرأت بذهني الصورة المفزعة الآتية: رجل كان يملك قصرًا بديعًا ورثه عن أجداده الأثرياء، واسع الأرجاء، وتحيطه حديقة غنّاء، ومؤثث تأثيثًا رائعًا، ويعيش فيه مع زوجته وأولاده. ولكن اضطرته ظروف غير متوقعة إلى تأجيره لبضع سنوات لمستأجر لم يكن معروفًا له من قبل، ثم ظهر أن للمستأجر مشروعًا شيطانيًا ينطوي على تحويل القصر إلى مصدر ربح وفير له، ولو اقتضى الأمر تحويل القصر إلى خرابة. فبمجرد أن وضع المستأجر يده على القصر بدأ يتخذ من الإجراءات ما من شأنه أن يمنع المالك إلى الأبد من العودة إلى بيته. واستعان في ذلك بمجموعة من المحامين قليلي الذمة، وقادرين على تزوير أي عقد، كما استورد عددًا من كلاب الحراسة شبه المتوحشة للقفز على أي شخص يحاول الاقتراب من البيت.

ثم بدأ تنفيذ المشروع الشيطاني، إذ بينما احتفظ المستأجر لنفسه بالدور العلوي، قُسِّم القصر إلى غرف وأجنحة لكل منها دورة مياه خاصة، وقام بتأجير كل منها لعائلة مستقلة. ثم قام ببناء عدد من المحال في حديقة القصر، وأجرها لمن يريد استغلالها كمحل تجاري أو مقهى أو مطعم. أما شرفات القصر، فقد طرحها في مزاد علني لكل من يرغب في استغلال موقع القصر المتميز للإعلان عن بضاعته، فظهرت على

الشرفات إعلانات عن سلع مثل فودافون، أو عن ألبوم جديد لنانسي عجرم.. إلخ. ثم خطر للمستأجر مخطط جهنمي آخر هو تقسيم الدور الأرضي إلى جناحين: أجّر أحدهما لجمعية دينية إسلامية، والآخر لجمعية قبطية، وسمح لكل منهما بتركيب ميكروفون مثبت في اتجاه الجناح الآخر؛ ليذيع ما يشاء من خطب وشعائر دينية، أشعلت نيران الكراهية لدى كل منهما تجاه الآخر، وأدت إلى مشاحنات مستمرة بينهما، فيتدخل المستأجر في الوقت المناسب لتقاضي الإتاوات من كل منهما بدعوى حمايته من مخطط شرير يزمع جاره تنفيذه. واستمر الجاران في دفع الإتاوة صاغرين برغم عدم اقتناعهما الكامل بحسن نية الرجل.

أما بقية الحجرات والأجنحة فقد جرى تأجيرها لأشخاص سيئي السمعة، رفض أصحاب البيوت الأخرى تأجيرها لهم؛ بسبب سوء سمعتهم. كان هؤلاء يستقبلون في أجنحتهم رجالًا ونساء من كل نوع، ينام معظمهم بالنهار ويسهرون بالليل. وكان سكان البيوت المجاورة يستيقظون أحيانًا فزعين، في وسط الليل، على أصوات ضحكات ماجنة تأتي من سكان هذا القصر وزوارهم، ويرون زجاجات الخمر تُلقى من الشرفات، وبقايا الأطعمة ملقاة في الحديقة، فضلًا عما كانوا يشاهدونه من مناظر منافية للحياء من خلال النوافذ المفتوحة.

شيئًا فشيئًا تحولت الحديقة التي كانت تحيط بالقصر إلى خرابة، وبدأت روائح كريهة تفوح منه إلى البيوت المجاورة دون أن يعرف بالضبط سببها، وإن لم يكن هناك أي شك في أنها تنبعث كلها من هذا البيت الذي كان في يوم من الأيام قصرًا، فتحول إلى مجموعة من المطاعم والمقاهي والمحال التجارية وبيوت الدعارة، وإن كانت تسمع بين الحين والآخر، في ساعات مختلفة من النهار والليل، أصوات تأتي من الميكرفونات تدعو إلى التعبد وإقامة شعائر الدين، الإسلامي مرة والمسيحي مرة.

قرر السكان المحيطون بهذا البيت أنه لا بد أن يكون لكل هذا نهاية؛ فشكلوا وفدًا منهم ذهب إلى المالك الذي كان قد عاد هو وأسرته من الخارج وسكن في مكان قريب، دون أن يجرؤ على الاقتراب من منزله بسبب الكلاب المتوحشة. قال لهم إنه فعل المستحيل لاسترداد قصره دون جدوى. فالمحامون الذين لجأ إليهم أخبروه بأن

المستأجر قد فعل كل شيء، من أول يوم وضع فيه قدمه بالبيت؛ لضمان استمرار بقائه فيه طوال حياته، ثم نقل الحق فيه إلى ابنه ثم إلى حفيده من بعده. لقد حَرّر له محاموه الخصوصيون عقودًا مزورة تضمن كل هذا، كما تسمح باستغلال البيت على النحو الذي وصفناه، فلما طعن المالك في ذلك وجد أن القاضي الذي عرض عليه الأمر كان هو نفسه واحدًا من المستأجرين.

لم يكن هناك من وسيلة إلا تهديد سكان القصر كلهم، بمن فيهم المستأجر، بإشعال حريق سوف يلتهمهم جميعًا إذا لم يغادروا القصر في الحال. بدأ تنفيذ التهديد فاستهان المستأجر وسكانه بالأمر في البداية، واعتبروه من قبيل أضغاث أحلام مجموعة من الشباب صغار السن. ولكن تغير الحال تمامًا عندما هاجمت الكلاب المتوحشة مجموعة من الشباب المهاجمين عند اقترابهم من القصر وقتلتهم، فإذا بباقي المتجمهرين يستمرون في التحرك نحو البيت حاملين مشاعل يريدون بها إحراق القصر بمن فيه.

لا داعي للخوض في تفاصيل ما حدث بعد ذلك، فقد انتهت القصة نهاية سعيدة (أو هذا على الأقل هو ما بدا في البداية) فقد فرّ السكان والمستأجر عن بكرة أبيهم، واقتحم المالك قصره ودخله هو زوجته وأولاده لأول مرة بعد سنوات طويلة.

من الممكن أن نتصور الفرح الذي شعر به المالك وأسرته، بل وأهل الحيّ كله. ولكن جاءت الصدمة الأولى بمجرد أن وضعت الأسرة أقدامها في الصالة الرئيسية. فبدلًا من الأثاث الفاخر الذي كانوا قد تركوه فيها لم يجدوا إلا قاعة خالية تمامًا. بل حتى خشب الأرضية البديع، الذي وضع تصميمه فنان شهير، اكتشفوا أنه قد نزع من مكانه فلم يظهر إلا أرضية من الأسمنت القبيح. واللوحات الفنية المبهرة التي كانت تزدان بها حوائط الصالة، لم يجدوا منها إلا لوحة واحدة بهتت ألوانها، وظهرت عليها بقع كبيرة سوداء، كما استبدل ببروازها الثمين برواز من الصفيح.

عندما وضع مالك القصر يده المرتعشة على مقبض إحدى الحجرات، وهو متوجس مما يمكن أن يجده فيها، كان أول ما قابله رأس ثعبان طويل كان رابضًا وراء الباب ينتظر فتحه. أغلق الباب بسرعة، وجرّب غرفة أخرى فإذا به يواجه بهجوم

عدد من القطط التي بدا أنها كانت محبوسة في الغرفة لمدة طويلة، وأصابها التوحش بسبب الجوع. عاد فأغلق الباب بسرعة، إذ لم يعد لديه الآن أي شك في أن القصر قد تحول بالفعل إلى خرابة، وأن عليه أن يجلس هو وأسرته على الرصيف ريثما يتدبرون الأمر ويقررون ما هم صانعون.

كان من المتوقع أن يكون لكل من الأولاد والبنات رأي مختلف عن آراء الآخرين في طريقة إعادة القصر إلى رونقه القديم وإعادة تأثيثه؛ بحكم اختلاف السن والأمزجة. كما كان من الطبيعي أن يتعجل كل من الأولاد والبنات العودة إلى غرفته، بعد غياب طويل. ولكن عندما ظهر للأب مدى اختلاف الآراء، حتى كاد يصل إلى حد الشجار، وجد من الضروري أن ينهر الجميع ويوقفهم عند حدهم. إذ قال إنه يجب الامتناع عن عمل أي شيء قبل أن يتم القضاء على الثعابين والتخلص من القطط المتوحشة. صحيح أنه ليس من الحكمة فتح جميع الحجرات في نفس الوقت؛ إذ من المستحيل السيطرة على كل ما يخرج منها من ثعابين وحشرات سامة، ولكن من الخطأ التام تصور أن الوقت هو وقت الاستماع لجميع الآراء وأخذ الأصوات.

[٤]

عندما شاهدت ما فعله الدكتور نبيل العربي، الذي شغل منصب وزير الخارجية؛ لإصلاح السياسة الخارجية المصرية، في فترة لا تزيد على شهرين، خطرت لي خواطر كثيرة أحب أن أشرك القارئ معي فيها.

هل هذا الرجل ساحر زارنا فجأة فلمس بعصاه السحرية قضايانا الخارجية؛ الواحدة بعد الأخرى، فإذا بها تهبّ معتدلة ومستقيمة، بعد أن كانت تعاني من الانهيار التام الناتج عن الإهمال أو سوء المعاملة؟

هل كان كل ما نحتاج إليه حقًّا، لإصلاح علاقتنا بإيران، أن يأتي رجل واحد رشيد فيقول ثلاث كلمات فقط: «إيران ليست عدوًّا»، بدلًا من كل ذلك الكلام الفارغ عن اشتراك إيران في مؤامرات تهدد الأمن القومي، أو اتهامها بقتل السفير المصري في العراق، والاشتباك معها في مشاجرة سخيفة لأنها أطلقت اسم قاتل السادات على

أحد شوارعها، وكأننا كنا فقط نفتعل أسباب العراك لإرضاء أطراف هم أعداؤنا الحقيقيون؟

هل كان كل ما نحتاجه لبعث ثقة الفلسطينيين فينا وإعادة احترامهم لمصر، أن نعين وزيرًا للخارجية رجلًا قادرًا على وصف ما قمنا به من حصار لغزة وحرمان سكانها من بعض المواد الغذائية والطبية الضرورية، بوصفه الصحيح، ولو لم يزد على كلمة واحدة، إذ قال إن هذا الحصار من جانب مصر عمل «مشين» (shameful)؟ هل كان يحتاج الأمر حقًا إلى ساحر لكي يدرك الجانب اللا أخلاقي في معاملتنا لأهل غزة، بينما قام العالم كله لنصرتهم، وجاء الرجال والنساء من كل مكان للتعبير عن رفضهم للسياسة الإسرائيلية، إلى حد أن ضحت شابة أمريكية بنفسها وهي تتصدى لدبابة إسرائيلية؟

هل كان الأمر يحتاج إلى ساحر لجمع الطرفين الفلسطينيين المتشاجرين، للاجتماع والتصالح تمهيدًا لمواجهة عدوهما المشترك في جبهة واحدة؟ فعل نبيل العربي هذا أيضًا، دون أن تصدر منه عبارة واحدة ينسب بها الفضل في ذلك لنفسه، ودون أن يملأ وسائل الإعلام زهوًا وخيلاء وجعجعة. هل يمكن حقًا أن يكون لمصر وزير للخارجية لا تهمه صورته أمام الناس مثلما تهمه المصلحة المصرية والعربية والقضية الأخلاقية؟

في نفس الوقت الذي كان نبيل العربي يقوم فيه بهذا وذاك، سافر إلى وسط إفريقيا في محاولة لحل مشكلة نصيب مصر في مياه النيل، وقدم دعم وزارة الخارجية للوفد الشعبي المصري الذاهب لنفس الغرض، وهي خطوة غير مألوفة، فيما أعلم، في تاريخ الدبلوماسية المصرية. كما لا أذكر أني رأيت صورة لوزير خارجية مصر وهو جالس مع بابا الأقباط كما رأيت صورة نبيل العربي، في محاولة منه لاستخدام نفوذ الكنيسة القبطية لدى دولة الحبشة في حل مشكلة المياه لصالح مصر، بعد رجوعه من زيارة روما للاجتماع ببابا الفاتيكان لنفس الهدف.

ليس في الأمر أي سحر بطبيعة الحال، فالمسألة أبسط من هذا بكثير، وأوضح لكل ذي عينين. ولأن المسألة أبسط وأوضح، كسب نبيل العربي تقدير وحب الشعب في

مصر وفي العالم العربي في مثل لمح البصر، كما يظهر من تعليقات الناس اليومية في مصر على تصرفاته، وما نشرته الصحف في مصر والعالم العربي من مقالات، وكما يظهر مما سمعت من أصدقائي العرب، وكما بدا من طريقة استقباله حتى من الوفود الرسمية في اجتماعات الجامعة العربية. كان الإجماع على تقدير نبيل العربي ساحقًا مثلما كان الإجماع على رفض ما كان يفعله سلفه وما لم يفعله. وهذا يؤكد مرة أخرى أن الحق بيّن والباطل بيّن، وأن الذي يمنع التزام الحق وتجنب الباطل ليس الغموض أو عدم الفهم، بل هو شيء مختلف تمامًا سأناقشه بعد قليل.

* * *

ذكّرتني تصرفات نبيل العربي برجل آخر كان في حكم أستاذي، وإن لم يدرّس لي أي مقرر من مقررات كلية الحقوق عندما كنت تلميذًا بها، وهو الدكتور حلمي مراد. كان أستاذًا للمالية العامة ويتمتع باحترام عام لكفاءته ونزاهته ووطنيته، كما كان أيضًا ناشطًا سياسيًّا في الحزب الاشتراكي الذي كوَّنه أحمد حسين في الأربعينيات. كنت ألتقي بالدكتور حلمي مراد بين الحين والآخر في الندوات والمؤتمرات الاقتصادية، وكنا جميعًا نقرأ بإعجاب شديد مقالاته الرائعة في جريدة الشعب في السبعينيات والثمانينيات.

التقيت به مرة في منتصف الثمانينيات وكان الإعداد يجري على قدم وساق لمؤتمر كبير، صحبته حملة دعاية واسعة تحت شعار إصلاح التعليم في مصر. كان رئيس المؤتمر الدكتور فتحي سرور، الذي كان وقتها وزيرًا للتعليم، وقبل أن يصبح (أو يُعيَّن) رئيسًا لمجلس الشعب، بعد أن أثبت كفاءة عالية في إفساد التعليم في مصر. قال لي الدكتور حلمي مراد معلقًا على عقد هذا المؤتمر وسط ضجة إعلامية كبيرة، مع ابتسامة صغيرة: «إنهم لم يكونوا بحاجة إلى عقد أي مؤتمر لإصلاح التعليم؛ إذ إنهم لو فتحوا أي درج في أي مكتب من مكاتب وزارة التعليم فسيجدون مذكرات ومقترحات يكفي تنفيذها لإصلاح كل مفاسد التعليم في مصر».

لم يكن الأمر إذن بحاجة إلى مؤتمرات، فالحق بيّن هنا أيضًا، والباطل بيّن، في إصلاح التعليم كما في السياسة الخارجية. بل كنا في حاجة إلى شيء آخر. فما هو

يا ترى هذا الشيء الآخر الذي يؤدي افتقارنا إليه إلى ندرة متّبعي الحق في حياتنا السياسية، وقلة حظنا من وزراء من نوع نبيل العربي أو حلمي مراد، على مرّ تاريخنا الطويل؟

لا شك أن الإجابة لها علاقة قوية بالديمقراطية والدكتاتورية. فالوزراء الوطنيون يختارهم الشعب الذي تهمه بالضرورة مصلحة الوطن. والدكتاتور قد تهمه مصلحة الوطن أحيانًا، فيأتي بوزراء وطنيين، وقد لا تهمه فيأتي بمن يحققون له أغراضه هو، أو بمن ينهمكون في تحقيق مصالحهم الشخصية. هكذا كان حظ مصر ضئيلًا من الوزراء الوطنيين؛ لأن حظها كان ضئيلًا من الحكم الديمقراطي. فطوال القرنين الماضيين، منذ بداية عصر محمد علي وحتى نهاية عصر مبارك، كان عدد الوزراء (والمستشارين) الوطنيين ضئيلًا ومقصورًا على فترات قصيرة للغاية. ولكن يجب أن نلاحظ أن حصول مصر على وزراء وطنيين لم يتطابق بالضبط مع تمتعها بحكم ديمقراطي، فقد عرفت مصر كثيرين من الوزراء (والمستشارين) الوطنيين في عهد محمد علي وعهد عبد الناصر (وقد كان كل منهما دكتاتورًا بلا جدال)، كما عرفت كثيرين أيضًا من الوزراء والمستشارين غير الوطنيين حتى في ظل عهود أكثر ديمقراطية بكثير، كالفترة التي امتدت بين صدور دستور ١٩٢٣ وقيام ثورة ١٩٥٢. لا بد إذن أن نضيف إلى وجود الديمقراطية أو غيابها، عاملًا آخر هو مدى تمتع مصر باستقلال حقيقي في الإرادة أو خضوعها التام لإرادة الأجنبي. فالأجنبي قد يهمه الإصلاح أحيانًا، ولكنه يعمل على الإفساد في معظم الأحوال، ومن ثم يختار من الوزراء في معظم الأحوال (أو يشجع على اختيار) من يتصرف ضد المصلحة الوطنية ومن يمتنع عن فعل ما يحقق هذه المصلحة.

والأمران متلازمان ولكنهما ليسا متطابقين تمام التطابق. فالأجنبي لا يجد له مصلحة (في معظم الأحوال) في أن نتمتع بنظام ديمقراطي، ويجد الدكتاتور عادة أكثر فائدة له وأسهل قيادًا. فإذا سمح الأجنبي لنا بالديمقراطية، فهي ديمقراطية من نوع خاص ومقيدة بشروط، كالذي كان يخضع له ملك مصر مثلًا، في أعقاب صدور دستور ١٩٢٣، من ضرورة موافقة السفارة البريطانية في القاهرة (ومن ثم وزارة الخارجية في لندن) على من يُختار رئيسًا للوزراء لمصر.

من الشائق أن نلاحظ، مع ذلك، أنه تمر بمصر من حين لآخر، فترات يشعر فيها الدكتاتور (أو حتى الأجنبي) بأنه في مأزق، ويصعب عليه فيه أن يتجاهل تمامًا ما فيه المصلحة الوطنية، وألا ينصاع، ولو مؤقتًا، لرغبات الناس، فيلجأ مؤقتًا إلى تعيين بعض الوزراء (وربما أيضًا رئيس للوزراء) ممن يتمتعون بشعبية مؤكدة لنزاهتهم ووطنيتهم؛ ريثما تمر الأزمة وتهدأ الأمور.

حدث شيء مثل هذا في ٤ فبراير ١٩٤٢، في ذلك الحادث الشهير، حين أصرت الحكومة البريطانية على أن يأتي الملك فاروق بمصطفى النحاس رئيسًا للوزراء، وهو أكثر الزعماء شعبية في ذلك الوقت، برغم العداوة الشديدة بين الملك والنحاس؛ إذ كان النحاس يصر على الوقوف ضد الملك كلما أراد الملك أن يخرق القانون تحقيقًا لمآربه الشخصية. كانت الحكومة البريطانية مدفوعة لذلك (على الرغم من كراهيتها بدورها للنحاس، وتفضيلها لأحزاب الأقلية) بما كانت تمر به من أزمة حرجة للغاية في حربها ضد الألمان، وكانت تريد أن تؤمن الشارع المصري تمامًا، وتمنع أي اضطرابات أو مظاهرات في مصر يمكن أن تعرقل خططها العسكرية في منع الألمان من دخول مصر. كانت تهدئة الشارع المصري غير ممكنة إلا إذا تولى مصطفى النحاس الحكم، وهكذا جاء الإنجليز بالدبابات أمام قصر عابدين لإجبار الملك على قبول النحاس، فرضخ الملك، إلى آخر ما نعرفه من أحداث ذلك اليوم الشهير. ولكن سرعان ما فقد النحاس منصبه وتم عزله بمجرد أن استتب الأمر للإنجليز وزال عنهم الخطر.

اضطر الملك إلى قبول النحاس رئيسًا للوزراء مرة أخرى في ١٩٥٠، عندما مرّ بوقت عصيب (هو في هذه المرة وليس الإنجليز) نتيجة التهاب الحركة الوطنية في أعقاب حرب فلسطين في ١٩٤٨، واتهامه بالضلوع في شراء أسلحة فاسدة للجيش المصري، فجاء النحاس ومعه وزراء رائعون منهم وزير خارجية فذ هو محمد صلاح الدين، ووزير فذ آخر للتعليم، هو طه حسين، فإذا بالحكومة بين يوم وليلة تلغي المعاهدة التي كانت قد وقعتها مع الإنجليز في ١٩٣٦، والتي كرهها الناس كراهية شديدة، ويستقبل الناس خبر إلغاء مصر للمعاهدة بإرادتها المنفردة، استقبالًا رائعًا، ويقف أعضاء البرلمان مشدوهين لسماعهم الخبر وهم يهتفون بحياة مصر والنحاس. ثم لم تلبث حكومة النحاس أن سمحت للمتطوعين المصريين بالذهاب لمقاتلة

الإنجليز الرابضين على قناة السويس، وأقامت لهم معسكرات للتدريب وأمدتهم بالسلاح. ثم أصدرت الحكومة قانونًا بمجانية التعليم في جميع المراحل السابقة على المرحلة الجامعية، وقانونًا آخر لحماية العمال من استغلال أرباب الأعمال (قانون العمل الفردي).. إلخ.

لا عجب أن الأمر لم يستمر أكثر من سنة ونصف، إذ رُتبت مؤامرة للإحاطة بحكومة النحاس، لصالح الملك والإنجليز، فوقع حريق القاهرة الشهير في يناير ١٩٥٢، وأقال الملك النحاس بحجة فشله في تحقيق الأمن.

* * *

بعد ستة عشر عامًا من حريق القاهرة، حدث حادث مماثل، إذ اضطر نظام عبد الناصر إلى محاولة استرضاء الشعب؛ فأتى بوزراء محبوبين ومشهورين بالنزاهة والوطنية، ريثما تنجلي الأزمة فيطاح بهم ويستغني عن خدماتهم. ففي ١٩٦٨، بلغ السخط الشعبي أقصاه بسبب الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧، وخرج الشباب إلى الشوارع يطالبون بالعقاب الرادع للمسئولين عن الهزيمة، وشعر جمال عبد الناصر بضرورة التهدئة، فأتى بحكومة جديدة كان من بين أعضائها وزيران أو ثلاثة من نوع جديد لم يعتد الناس أن يروا مثلهم منذ فترة طويلة. كان من بين هؤلاء ذلك الرجل الرائع الذي ذكرته حالًا، وهو الدكتور حلمي مراد، إذ عُيِّن وزيرًا للتعليم. ولم يكن إصلاح التعليم يحتاج من حلمي مراد إلا لفترة وجيزة، ولكن للأسف غضب عليه عبد الناصر لأمر لا علاقة له بالتعليم، ولكن له علاقة بشجاعة الرأي وتمسُّكه برأيه، إذ عبَّر في مجلس الوزراء عن تمسُّكه باستقلال القضاء، ضد إجراء كان يؤيده عبد الناصر ويؤدى إلى استبعاد بعض القضاة، وانتهى الأمر بعزل حلمي مراد، بمجرد أن هدأ الشارع المصري واطمأن عبد الناصر إلى سيطرته على الأمور.

فعل أنور السادات شيئًا مماثلًا في السنوات الأولى من حكمه في أوائل السبعينيات، في أعقاب وفاة حاكم قوي ومحبوب، وانتفاضة الشباب المصري في ١٩٧٢ احتجاجًا على تلكؤ الحكومة في بذل الجهود اللازمة لاسترداد سيناء المحتلة، وقبل وقوع نظام السادات تمامًا في براثن السيطرة الأمريكية. فإذا بالسادات يأتي برجل

عظيم رئيسًا للوزراء، هو الدكتور عزيز صدقي، وببعض الوزراء المعروفين بالنزاهة والوطنية والكفاءة، كإسماعيل صبري عبد الله للتخطيط، وفؤاد مرسي للتموين، ومصطفى الجبلي للزراعة، وسرعان ما نشط الثلاثة في إصلاح الأمور التي تولوها، فوضع إسماعيل صبري عبد الله خطة طموحًا للتصنيع، ووضع فؤاد مرسي نظامًا لمواجهة جشع التجار، ووضع مصطفى الجبلي خطة رائعة تهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتي في القمح والمحاصيل الزراعية الرئيسية قبل نهاية القرن. ولكن لم يستمر الأمر طويلًا، كالعادة؛ إذ سرعان ما استغنى السادات عن هؤلاء وأمثالهم بمجرد أن استتب له الأمر، واستعاض عنهم بمن يقبل الانصياع لإرادة المضاربين والمحتكرين والمقاولين وتجار العملة، فضلًا عن الانصياع للإرادة الأمريكية.

* * *

هل كان نقل نبيل العربي من وزارة الخارجية إلى أمانة الجامعة العربية، من نوع الأحداث السابقة التي ذكرتها؟ إن للمرء الحق في أن يتساءل بحزن: «ألا يستحق المصريون وزيرًا رائعًا للخارجية لأكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر؟».

[٥]

هل تحتاج مصر إلى اقتصاديين؟ قد يبدو هذا السؤال مدهشًا، ولكن أرجو ألا يعتبره القارئ كذلك بعد الانتهاء من القراءة.

ولنبدأ رواية قصة الاقتصاد المصري من بداية الاحتلال الإنجليزي في ١٨٨٢. فطوال فترة الاحتلال التي لم تنتهِ في الواقع إلا في ١٩٥٦، كانت السياسة الاقتصادية المطبقة في مصر توضع في لندن وليس في القاهرة. قد نستثني السنوات الأربع الأولى التالية لثورة ١٩٥٢ (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦)، على اعتبار أن النفوذ البريطاني قد ضعف بشدة بقيام الثورة، ولكن تبقى الحقيقة الصارخة وهي أنه طوال سبعين عامًا استمرت مصر محرومة من ممارسة إرادتها الحرة في رسم سياستها الاقتصادية.

كانت أهداف بريطانيا الاقتصادية بسيطة للغاية: فبعد اتخاذ الإجراءات اللازمة، في العقود الأولى من الاحتلال؛ لتمكين مصر من سداد ديونها التي كانت قد اقترضتها من

البنوك الأجنبية في عهود سابقة، كان الهدفان الأساسيان لبريطانيا هما: الحصول على القطن المصري الرخيص، والاحتفاظ بمصر سوقًا مفتوحة لصادراتها (على الأخص المنسوجات)، وكان هذا يتطلب بالضرورة تعطيل التصنيع في مصر، وضمان توافر العمالة الرخيصة، ومنع مصر من اتباع سياسة حمائية.

لم يكن تطبيق هذه السياسة يحتاج إلى اقتصاديين مصريين. (إذ يقوم الاقتصاديون والسياسيون الإنجليز بالواجب)، وإنما كانت هناك حاجة فقط إلى موظفين مصريين يستطيعون فهم التوجيهات الاقتصادية الآتية من لندن، ويعرفون كيف يطبقونها. لا عجب إذن أن ظل عدد الاقتصاديين المصريين طوال النصف الأول من القرن العشرين محدودًا للغاية، وقد اشتغلوا أساسًا بالتدريس، فإذا عملوا في الحكومة أو البنوك كانت مهمتهم، لا رسم الخطط أو وضع إستراتيجيات للتنمية، بل كانت كما وصفتها حالًا: تنفيذ السياسات والتوجيهات الواردة من لندن.

بانتهاء الاحتلال الإنجليزي في ١٩٥٦ مرت مصر بفترة نادرة المثال من حيث استقلال الإرادة في رسم السياسة الاقتصادية (وربما لا نجد سابقة لها إلا في عهد محمد علي، أي قبل ذلك بأكثر من مائة عام). ومن ثم سرعان ما وضعت مصر برنامجًا للتصنيع في ١٩٥٨، ثم خطة خمسية رائعة للتنمية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥)، وحققت مصر بفضل هذا البرنامج وهذه الخطة نتائج باهرة ما زلنا نجني ثمارها حتى الآن (بعكس كل ما يقال للتقليل من شأنها). ليس هذا فحسب، بل اقترنت التنمية الناجحة بتحقيق درجة عالية من إعادة توزيع الدخل وتقليل الفوارق بين الطبقات.

نعم، كانت مصر في تلك الفترة القصيرة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٧)، في حاجة لا شك فيها لاقتصاديين، وليس لمجرد موظفين يفهمون لغة الاقتصاد، بل لاقتصاديين ذوي رؤية وقادرين ومتحمسين لوضع إستراتيجية للنهوض بالاقتصاد. لا عجب إذن أن أنشئت في هذه الفترة أول كلية للاقتصاد في مصر، وأول وزارة للتخطيط، ومعهد للتخطيط، أسهموا فيما تحقق من إنجازات اقتصادية في هذه الفترة.

ثم حدثت الهزيمة المشئومة في ١٩٦٧، وبدا وكأن الاقتصاديين المصريين لم تعد ثمة حاجة إليهم. صحيح أن كلامًا كثيرًا قيل بعد الهزيمة عن اقتصاديات الحرب،

وعن ضرورة تعبئة الموارد من أجل معركة جديدة، ولكن الحقيقة أن هذا كان أقرب إلى محاولة ذرّ الرماد في الأعين، وإيهام الناس بأن جهدًا حقيقيًّا يبذل من أجل استرداد سيناء، بينما كانت الحقيقة أن الحكومة كانت تسعى في السنوات التالية للهزيمة إلى إرضاء الناس بتمكينهم من استهلاك أكبر، وإلى تدليل الطبقة المتوسطة في محاولة يائسة لتخفيف الغضب الناشئ عن الهزيمة.

كانت السنوات الثماني التي انقضت بين هزيمة ١٩٦٧ ومنتصف السبعينيات، سنوات ركود اقتصادي رهيب، اعتمدت مصر خلالها على المعونات الآتية من دول عربية، وضحّت خلالها بأي جهد حقيقي للتنمية؛ إذ كان أقصى ما يمكن الطموح إليه في تلك الفترة هو تقليل الخسائر إلى أقل قدر ممكن، والمحافظة على الأمن، ومنع انفجار شعبي.

* * *

عندما دشّن أنور السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات، كان في الواقع يعود بمصر إلى شيء شبيه جدًّا بما كانت عليه الحال في أثناء الاحتلال الإنجليزي، من حيث فقدان الإرادة الوطنية في رسم السياسة الاقتصادية. استعان السادات لفترة قصيرة ببعض الاقتصاديين من ذوي الرؤية الاقتصادية الشاملة والوازع الوطني القوي، تحت رئاسة رجال من نوع عزيز صدقي، ولكنه سرعان ما استغنى عنهم بمجرد أن استتب الأمر للنفوذ الأمريكي.

تولى أمر الاقتصاد المصري إذن، ابتداء من منتصف السبعينيات عدد ممن يمكن وصفهم بـ«الموظفين الاقتصاديين»، الذين تنحصر مهمتهم في تفسير التوجيهات القادمة من الخارج وتنفيذها (أي من الإدارة الأمريكية والمؤسستين الماليتين الدوليتين الكبريين). كانت النتيجة أن الاقتصاد المصري عند مقتل السادات في ١٩٨١ كان في حال يرثى لها: حجم مذهل من المديونية الخارجية، وتضخم جامح، وانخفاض كبير في نصيب الصناعة من الناتج القومي، ومعدل بطيء للغاية لنمو الزراعة، مع اعتماد كبير على استيراد المواد الغذائية، ولم ينقذ مصر من معدل مرتفع للبطالة إلا انفتاح باب الهجرة إلى الخليج.

عاد الأمل لفترة قصيرة للغاية في أن يقوم الاقتصاد المصري من عثرته بعقد المؤتمر الاقتصادي الشهير في فبراير ١٩٨٢ في بداية عهد مبارك؛ إذ ضمّ هذا المؤتمر صفوة الاقتصاديين المصريين من ذوى الرؤية الثاقبة والوازع الوطني الذي لا شك فيه، وقدمت اقتراحات مهمة للإصلاح الاقتصادي، وظننا وقتها أن مصر على وشك الدخول في مرحلة جديدة يتولى أمر الاقتصاد فيها اقتصاديون حقيقيون. ولكننا فوجئنا برئيس الوزراء (فؤاد محيي الدين) ينهي المؤتمر بتوجيه الشكر للاقتصاديين على مسعاهم، ويصرفهم إلى بيوتهم على وعد منه بتشكيل لجان تتولى تنفيذ توصياتهم، وهو ما لم يحدث قط. واستمر الحال كما بدأ في منتصف عهد السادات: استقبال بعثة بعد أخرى من صندوق النقد ومن البنك الدولي، وتنفيذ توجيهاتهما وتوجيهات الإدارة الإمريكية، وكأننا لم نفعل في عصر الاستقلال الرائع إلا أن نستبدل بالقرارات الصادرة من لندن، قرارات صادرة من واشنطن.

لم تكن المسألة مسألة خلاف بين يمين ويسار، بل كانت أبسط من ذلك بكثير. وقد شرحها المفكر الأمريكي الشهير ناعوم تشومسكي بوضوح تام. لم تكن واشنطن تحارب الشيوعيين في العالم الثالث، بل تحارب الوطنيين. وقد قدم تشومسكي أدلة عديدة على ذلك من أمريكا اللاتينية وآسيا، ولكن الأمر كان كذلك في مصر أيضًا. فالمستبعدون من تولي أمور الاقتصاد في مصر، منذ منتصف السبعينيات لم يكونوا فقط اليساريين الوطنيين بل أيضًا اليمينيين الوطنيين. وقد كنت دائمًا أعتقد (ولا أزال) أن من الممكن لمصر أن تحقق نهضة اقتصادية حقيقية تحت قيادة أي من هذين النوعين من الاقتصاديين، ما داموا يتحلون بالنزاهة والوطنية، ويحاربون الفساد ويؤمنون بسيادة القانون. هكذا كان رجال من نوع سعيد النجار، الذي استبعده النظام الناصري بسبب إيمانه بنظام حرية السوق ومعاداته التدخل الشديد من جانب الدولة، واستبعده نظام السادات بسبب نزاهته ووطنيته ومناداته بسيادة القانون. وهكذا أيضًا كان إبراهيم شحاتة. ذلك القانوني والاقتصادي النابه، الذي كان كلما ذكر أسمه، أو اسم سعيد النجار، أمام كبار المسئولين في مصر، هزوا رءوسهم اعترافًا بفضل كل منهما ثم أشاحوا بوجوههم عن أي احتمال للاستعانة بأي منهما لنفس الأسباب. ما أكثر ما كتبه سعيد النجار وإبراهيم شحاتة (وكلاهما يمكن أن يعتبر منتميًا في آرائه

الاقتصادية إلى اليمين)، من كتب ومقالات رائعة عن المطلوب عمله لتحقيق نهضة اقتصادية في مصر، ولكن ما أقل الاهتمام الذي أولاه المسئولون لهذه الكتابات. أما أسماء وكتابات الاقتصاديين الوطنيين المنتمية إلى اليسار فحدث عنها ولا حرج، إذ ما كان أكثرهم في وزارة التخطيط ومعهد التخطيط وكلية الاقتصاد، بل أيضًا في الهيئات الدولية بالخارج، ولكن لم يستدعهم أحد من المسئولين للاسترشاد برأيهم أو التحاور معهم. ظلوا قابعين في أماكنهم في داخل مصر، يتلقون رواتبهم دون أن يفيد منهم أحد إلا من كان لهم من طلاب. فقد اعتبرت الحكومة وزارة التخطيط ومعهد التخطيط عبئين عليها ابتداء من منتصف السبعينيات، ولم يصدر قرار بإلغائهما وإغلاقهما لمجرد تجنب الفضيحة. نعم، كان هناك من الاقتصاديين المصريين الوطنيين من احتلوا مناصب رفيعة في المؤسسات الدولية، فاستفاد العالم كله من مواهبهم وكفاءتهم، إلا مصر. إذ الطريف أن الهيئات المالية الدولية لا تمانع في توظيف هؤلاء في مناصب مهمة في داخلها، ما داموا لن يقوموا بإصلاح حقيقي للسياسة الاقتصادية في بلادهم. ذلك أن البيروقراطية المطبقة داخل هذه المؤسسات تسمح لها بأن تستخلص من هؤلاء الاقتصاديين العظام، كل ما في طاقتهم تقديمه، ثم توجهه، من خلال آلتها الجبارة، لخدمة مصالح رأس المال الدولي والقوى المسيطرة في العالم.

* * *

استمر الأمر على هذا المنوال طوال عصر مبارك، فتولى أمر الاقتصاد المصري، وزير بعد آخر، بل رئيس وزراء بعد آخر، من ذلك النوع الذي وصفته من قبل بأنه أقرب إلى الموظف الذي يفهم معنى المصطلحات الاقتصادية، والقادر على تنفيذ التوجيهات الآتية من واشنطن، منه إلى الاقتصادي صاحب الرؤية، والقادر على الاشتراك في وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد. الأسماء كثيرة ومعروفة، وكم كان من السهل على من يقوم بتعيين الوزراء ورؤساء الوزارات أن يستبدل واحدًا منهم بالآخر، مهما كان هذا أو ذاك مجهولًا أو مفتقدًا لتقدير زملائه من الاقتصاديين.

* * *

استمر هذا حتى قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فاستبشرنا خيرًا، وقلنا إن الفرج جاء.

وتطلعنا إلى اليوم الذي يتولى فيه شئون الاقتصاد، اقتصاديون من النوع الآخر الذي طال استبعاده. وأعود فأكرر أنه لا يهم كثيرًا في الحقيقة ما إذا كانوا من اليمين أو من اليسار، فالنهضة ممكنة على يد أي منهما ما دامت قد توافرت النزاهة والوطنية. ومتى توافرت النزاهة والوطنية فإن الخلافات يسهل تسويتها، وسرعان ما نجد المواقف المتباينة تتقارب وتلتقي عند النقطة التي تحقق مصلحة الوطن. فالذي يمنع التقارب ويديم الخلاف ليس تضارب الآراء، بل تضارب المصالح الشخصية.

فماذا حدث؟

أمور الاقتصاد تعهد من جديد لرجال من نفس النوع القديم، خدموا بوصفهم مستشارين لوزراء أو لرؤساء وزارات في العهد الذي تم إسقاطه. وكأن البلد قد خلا إلا من هذا النوع من الموظفين. لا بأس من أن يتولى اقتصادي مشهور بالوطنية والنزاهة وزارة صغيرة بشرط أن يظل بلا حول ولا قوة، فيزيّن به مجلس الوزراء وتتحلى بصورته صفحات الجرائد؛ بشرط أن يظل بعيدًا عن اتخاذ القرارات الأساسية، أو بالأحرى بعيدًا عن استقبال القرارات الأساسية الواردة من الخارج وتنفيذها. الحوارات مستمرة بالطبع، والاجتماعات تعقد على قدم وساق ثم تنفض، وأصحاب الآراء المختلفة يُدعون للإدلاء بآرائهم، ولكن الجميع يفاجأون بسفر أبرز الموظفين الاقتصاديين إلى واشنطن، ولا نعرف بالضبط ما إذا كان قرار السفر نفسه قد اتخذ في القاهرة أو في واشنطن. ويعود مع زملائه ظافرين بنصائح وتوجيهات غالية.

والخلاصة أنه، إذا كانت مصر تحظى بهذا النوع من الموظفين الأكفاء وبالغي النشاط، فما حاجتها إلى اقتصاديين؟

الفصل الثاني

ألغاز الثورة المصرية

[١]

من المفهوم والمبرر تمامًا ما شعر به المصريون لدى قيام ثورة في ٢٥ يناير من فرح وفخر، وشعورهم بفرح وفخر أكبر عندما نجحت الثورة في إسقاط رأس النظام.

ولكن المدهش أن تظل مجموعة من الأسئلة والألغاز، التي أثارتها أحداث هذه الثورة وتطورها خلال الأشهر التالية، بلا إجابة مقنعة. نعم، الفرح قد يُنسي المرء نفسه، وقد يجعله لا يطيل التفكير في أسباب الحدث المفرح وملابساته، خاصة إذا كان هذا الحدث المفرح قد طال انتظاره لدرجة كادت تؤدي إلى اليأس التام من حدوثه. ولكن الواجب يقتضي، خاصة بعد أن هدأت الأمور، بل وبدأت السماء تتلبد بالغيوم، أن يمعن المرء في التفكير في الأمر برمته، بل وقد يتطلب الأمر أن يستعيد المرء أحداث الثورة، يومًا بيوم؛ حتى لا يفوته شيء من التفاصيل التي قد تلقي الضوء على عامل مهم من العوامل التي حكمت هذه الأحداث كلها.

إني أكاد أتصور الأمر وكأنه يشبه قصة بوليسية غامضة، أحداثها تبدو متناقضة، ولا يؤدي بعضها منطقيًّا إلى البعض الآخر. فأحداث ثورة ٢٥ يناير في مصر فيها من الألغاز والتناقضات ما يتطلب التروي الشديد في محاولة فهمها، وعدم الاستهانة بأي تفاصيل، وإعادة تذكر الأحداث يومًا بيوم، ووضعها جنبًا إلى جنب، فقد يمكن عندما تكتمل الصورة أن نفك الألغاز ونكتشف التفسير الصحيح لما حدث.

* * *

نعم، لقد قامت ثورة ٢٥ يناير في مصر في أعقاب ثورة ناجحة في تونس. ولكن هل كانت ثورة تونس نفسها مفهومة تمامًا وخالية من الألغاز؟ غضب الشعب التونسي مفهوم تمامًا، مثلما كان غضب المصريين، ولكن النظام البوليسي في تونس كان يبدو مستقرًّا وواثقًا من نفسه، مثلما كان النظام البوليسي في مصر، وكلاهما كان مدعومًا بقوة من دول خارجية، تغدق عليهما المعونات والأسلحة، فكيف انقلب كل هذا فجأة إلى ضده؟ وما الذي جعل التجمهر الواسع على هذا النحو ممكنًا فجأة، بعد أن كان محظورًا وممنوعًا بقسوة؟ هل الإجابة إن لكل شيء نهاية، ولا بد أن ينفد الصبر بعد حين؟ ولكن لماذا ينفد صبر المصريين في نفس الوقت الذي ينفد فيه صبر التونسيين والليبيين واليمنيين والبحرانيين والعمانيين والسوريين، على الرغم من الاختلاف الكبير في الظروف السياسية والاجتماعية والمادية لهذه الشعوب، وعلى الرغم من اختلافهم الكبير في مدى الاستعداد للصبر على المكروه؟

قد يقال إن «نظرية الدومينو» تسمح بتساقط النظم واحدًا بعد آخر على هذا النحو، فيؤدي سقوط أحدها إلى سقوط آخر قريب منه، والشعوب العربية تنتمي على أي حال إلى أمة واحدة، لشعوبها خصائص مشتركة قد تشجع على استجابة كل منها، على هذا النحو، لما يحدث للشعب الآخر. الإجابة معقولة ولكنها بصراحة لا تقنعني تمامًا. فأحداث السقوط المتتالي، على طريقة الدومينو، نادرة في التاريخ، وهي لا تحدث عادة إلا بمساعدة من الخارج. الأمر لا زال محيرًا إذن، خاصة أن ظاهرة التساقط المتتالي هذه اقترنت ببعض الأحداث المتشابهة، كانتحار شاب في تونس، ومحاولات فاشلة للانتحار في مصر أمام مجلس الشعب وفي الإسكندرية، تم انقاذ أصحابها في الوقت المناسب. بل كان هناك بعض الشبه في كثير من الشعارات المرفوعة، على الرغم مما يوجد عادة من اختلاف بين أسلوب كل شعب من الشعوب العربية في التعبير عن عواطفه.

* * *

كان قد تم الإعلان بالفعل عن القيام بمظاهرة، والدعوة إلى التجمع في ميدان التحرير بالقاهرة قبل حدوث هذا التجمع بأيام كثيرة. فلماذا يا ترى لم تتخذ سلطات الأمن الخطوات اللازمة لمنع حدوثه؟ لقد اعتدنا لسنوات طوال أن يأخذ رجال الأمن

احتياطياتهم كافة لمنع تجمهر أصغر من هذا بكثير وأقل خطورة. وكان من الوسائل المألوفة ملء الميدان المتوقع التجمهر فيه برجال الأمن وسياراتهم ومصفحاتهم، وإغلاق الشوارع المؤدية إلى الميدان فيصبح التجمهر مستحيلًا. كان مثل هذا يحدث ويتكرر في ظروف أقل حدة بكثير مما كانت الظروف في يناير ٢٠١١، بل ولمجرد إنجاح مرشح معين في الانتخابات وإسقاط آخر، فلماذا امتنع الأمن عن القيام بهذه الإجراءات في هذه المرة؟

* * *

حدث أيضًا شيء غريب جدًّا في مساء يوم ٢٨ يناير واليوم التالي. إذ رأينا وسمعنا ما يدل على انسحاب كامل من رجال الشرطة من مراكزهم، وانصرافهم إلى بيوتهم، بل وقيام بعضهم بمهاجمة بعض المحال التجارية، وسرقتها، وببعض أعمال التخريب في الشوارع. لماذا قرر رجال الشرطة فجأة التوقف التام عن حماية النظام؟ وفي نفس الوقت صدر تصريح من قيادة الجيش بأن الجيش يؤيد مطالب المتظاهرين، ولن يقوم بالاعتداء عليهم. ما معنى هذا؟ الجيش مع إسقاط النظام، والشرطة لم يعجبها هذا الكلام، وفي نفس الوقت تصدر تصريحات لا غموض فيها من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ووزيرة خارجيته، بأنها أيضًا تؤيد المظاهرات المصرية وتوصي الرئيس المصري بالتنحي.

ثم حدث بعد أيام قليلة (٢ فبراير) ما سمي بواقعة الجمل؛ حيث اقتحم رجال يمتطون الجمال والخيول ميدان التحرير، حاملين السيوف والعصى وانهالوا بالضرب على المتظاهرين، يدعمهم قناصة من أعلى المنازل المحيطة بالميدان، أطلقوا رصاصهم على المتظاهرين فقتلوا وجرحوا عدة مئات وأفقدوا نحو ألف من المتظاهرين بصرهم. سُمي من قاموا بذلك بالبلطجية، وأنكر رئيس الوزراء وقتها (الذي عيّنه رئيس الجمهورية قبل خلعه) أي علم له بما حدث. وظهر فيما بعد أن الذي حدث في ذلك اليوم كان بترتيب من بعض قيادات الحزب الحاكم بمعونة بعض كبار رجال الأعمال، في محاولة مستميتة لإنهاء هذا الشعب الذي لا يعرفون ما يمكن أن ينتهي إليه إذا لم يضعوا له حدًّا من فورهم: الشرطة منسحبة، وحماية الناس الآن في

يد «بلطجية» مأجورين، ممن دأب النظام على استخدامهم لحمايته في ظروف سابقة، والجيش لا يتدخل، فلا يمنع البلطجية من دخول الميدان، ولكنه أيضًا لا يضرب المتظاهرين أو يحاول تفريقهم.

قاوم رئيس الجمهورية ورجاله فترة أخرى، ثم اضطر إلى إعلان تنحيه عن الرئاسة في ١١ فبراير. فمن الذي أجبره في النهاية على ذلك؟ ليس الخوف من وصول المتظاهرين إلى بيته، فقد كان من الممكن منعهم باستخدام بعض القسوة، خاصة أن المتظاهرين لم يكونوا يستخدمون أي وسيلة من وسائل العنف، والنظام قادر، ماديًّا ونفسيًّا على استخدام هذا القدر اللازم من القسوة. من المؤكد أن قادة الجيش هم الذين حسموا الأمر في النهاية لصالح تنحي الرئيس عن الحكم، فلماذا اتخذ قادة الجيش هذا القرار على الرغم من تعاونهم الوثيق مع النظام طوال الثلاثين عامًا الماضية؟

* * *

من المهم أيضًا أن نلاحظ ما طرأ من تطورات على المكانة التي يحتلها ما يسمى بـ«التيار الديني» في الساحة السياسية، وهذا أيضًا من الألغاز التي لا زالت في حاجة إلى تفسير. لم يكن للتيار الديني وجود ملحوظ في الأيام الأولى للثورة، ولكن هذا الغياب لم يحظَ باهتمام كبير من المعلقين في البداية. كان هناك بالطبع في الميدان، كثيرون من المنتمين إلى الإخوان المسلمين أو غيرهم من الجماعات الإسلامية، ولكنهم كانوا مع ذلك قلة وسط جمُوع المحتشدين في الميادين، ولم يكن لهم أي أثر ملحوظ في الشعارات المرفوعة أو الهتافات. كانت الشعارات والهتافات محايدة تمامًا من حيث موقفها من الدين، وكانت تدور حول إسقاط النظام، وحول العدالة الاجتماعية والحرية، وشجب الفساد والمفسدين. أما الدين فلم يظهر له أثر واضح إلَّا في تلك الأمثلة الجميلة لما ساد من وئام تام بين المسلمين والأقباط واتفاقهم على أهداف واحدة.

لم يمض وقت طويل حتى أُعلن عن تشكيل لجنة تعديل بعض مواد الدستور، واختير رئيسًا لها رجل يتمتع باحترام عام وتقدير من الجميع، لما اتخذه في السنوات

الماضية من مواقف وطنية ومعارضة للنظام والفساد. ولكن الرجل كان معروفًا أيضًا بتعاطفه المؤكد مع التيار الديني، وإن لم يكن عضوًا في أي جماعة سياسية دينية. وقد توجَّس البعض خوفًا من أن يكون اختياره رئيسًا لهذه اللجنة ذا دلالة على موقف معين من جانب الممسكين الجدد بالسلطة بعد تنحي الرئيس، من حيث الانتصار للتيار الديني أكثر من انتصارهم لغيره. ومع ذلك مرّ تشكيل هذه اللجنة دون شكوى أو لغط كثير حتى جاء موعد الاستفتاء على تعديلات الدستور. فعلى الرغم من أنه، لا المواد التي جرت عليها التعديلات، ولا مضمون التعديلات نفسها، كان يمسُّ الدين من قريب أو من بعيد، أثار بعض المنتمين إلى التيار الديني فكرة أحدثت شقاقًا مخيفًا بين أنصار الاتجاه الديني والعلماني، وهي الزعم بأن كل من يقول: «لا» للتعديلات علماني معادٍ لتطبيق الشريعة الإسلامية، وأن من يقول: «نعم» هو المتدين الصحيح، حتى كاد البعض يذهب إلى حد تصنيف المشتركين في الاستفتاء إلى فصيلين: مسلم وكافر! كان هذا مفاجأة غير سارة بتاتًا، ولكن أجهزة الإعلام روّجت لها، ولم يبدُ من الدولة أنها على استعداد للتدخل في الأمر في محاولة لإعادة الناس إلى صوابهم.

في أثناء ذلك وقبله وبعده حدثت أحداث غريبة أيضًا، وغير متوقعة، وغير سارة على الإطلاق، أدت إلى تأجج الفتنة بين المسلمين والأقباط، من إحراق كنيسة في الجيزة، والهجوم على كنيسة أخرى في إمبابة، ثم سير المهاجمين عدة أميال إلى كنيسة ثالثة بنية الهجوم عليها أيضًا، مع بطء غير مبرر أو مفهوم في تدخل رجال الأمن لمنع تفاقم الأحداث. كان الأمن في حالة تسيب واضح منذ قام رجال الشرطة بذلك الانسحاب المريب بعد أيام قليلة من اندلاع الثورة، ولكن أن يستمر هذا التسيب حتى في مواجهة أحداث بهذه الخطورة بين المسلمين والأقباط، فهذا هو ما كان غير مفهوم وغير مبرر على الإطلاق.

كان عدد كبير من الذين صوّتوا بـ«لا» على التعديلات الدستورية يعترضون على الموعد المحدد لإجراء انتخابات مجلس الشعب الجديد ورئيس جديد للجمهورية، ويفضلون التريث وإفساح مجال أكبر لتكوين أحزاب جديدة، وتشكيل تجمعات تعبر عن أفكار جديدة للإصلاح. وربما كان بعض هؤلاء يتخوف بالفعل من أن يؤدي الاستعجال في إجراء الانتخابات إلى أن يسيطر على مجلس الشعب الجديد إما بقايا

الحزب الحاكم الذي تم إسقاط رأسه، وإما أنصار التيار الديني الذي يتمتع بأكبر قدر من الشعبية بين الناس. ولكن كان من التهور الشديد تصوير هؤلاء المعترضين على أنهم يهدفون في الحقيقة إلى تعديل المادة الثانية للدستور التي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع. كان تصوير الأمر على هذا النحو يبذر بلا شك بذور الفتنة بين أنصار موقفين مختلفين من علاقة الحكم بالدين، بل ويبذر بذور الفتنة أيضًا بين المسلمين والأقباط.

هل كان هذا الشقاق حتميًا حقًا، أم كان من الممكن جدًا تجنبه أو القضاء عليه في مهده؟

* * *

في أثناء ذلك صدرت أعمال مريبة أيضًا من الجهاز الإعلامي. فلم تمضِ أسابيع قليلة على تنحي رئيس الجمهورية حتى صدر قرار بالإفراج عن زعيم جماعة إسلامية حكم عليه بالسجن منذ ثلاثين عامًا لاشتراكه في التخطيط لاغتيال رئيس الجمهورية السابق (أنور السادات)، ولم يفرج عنه لعدة سنوات حتى بعد أن انتهت مدة العقوبة ثم أفرج عنه الآن. رأينا صوره في الصحف وهو خارج من السجن محاطًا بأقاربه وأنصاره مهنئين ومهللين، ثم فوجئنا بظهوره في حوار تليفزيوني مع أشهر مذيعة في مصر. ظهر الرجل بلحيته الكثيفة الطويلة وعينيه المخيفتين، يجيب عن أسئلة المذيعة بمنتهى الثقة، وكان مما قاله، ولم أصدق أذني عندما سمعته، إن اشتراكه في اغتيال رئيس الجمهورية كان عملًا مبررًا طالما لم تكن هناك طريقة قانونية للتخلص منه. هل تجوز إذاعة مثل هذا الكلام على الملأ على هذا النحو؟ وأي رسالة يمكن أن يأمل المسئولون عن جهاز التليفزيون في توصيلها للشباب المصري؟

* * *

هكذا ساد مناخ كان غريبًا جدًا أن يسود بعد ثورة رائعة اتحد فيها الجميع على هدف واحد، وأسفر هذا المناخ عن استقطاب ذميم وانشقاق حول علاقة الدين بالحكم، أشد بكثير مما كان سائدًا قبل الثورة.

ولكن هذه ليست نهاية ألغاز الثورة، فهناك ألغاز أخرى كثيرة.

[٢]

كان من ألغاز ثورة يناير ٢٠١١، أن يعلن من استولوا على السلطة في أعقابها عن موعد قريب لإجراء انتخابات لمجلس الشعب. بدا هذا الإسراع في الإعلان عن انتخابات جديدة، غريبًا في أعقاب ثورة مهمة لهذه الدرجة، جاءت لإنهاء حكم طويل اقترن بشيوع الفساد في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية. فالمألوف والمتوقع مع ثورات شعبية من هذا النوع، أن يتخذ من يتسلم السلطة بعد نجاح الثورة بعض الإجراءات المهمة وأن يصدر بعض القوانين التي تواجه ما كان شائعًا من فساد، قبل أي تفكير في تسليم السلطة لمنتخبين جدد. فالإسراع بإجراء انتخابات جديدة لا بد أن يؤدي إلى عودة أشخاص من نفس النوع الذي ثار الناس عليه، والذين لا زالوا يتمتعون بامتيازات من النفوذ والمال تسمح لهم بالعودة من جديد، أو للتيار الديني الذي يتمتع بأكبر قدر من الشعبية قبل وبعد الثورة، أو بمزيج من الفريقين. فهل دخل هذا أو ذاك في حساب الممسكين الجدد بالسلطة؟

* * *

حدث أيضًا بعد أيام قليلة من تنحي رئيس الجمهورية، هجوم مريب على أكثر من مركز من مراكز الأمن التي تحتوي على ملفات مهمة لا بد أن فيها ما يدين أشخاصًا كانوا يحتلون مناصب كبيرة قبل الثورة. قام المهاجمون بإحراق عدد كبير من الملفات، فما الذي كانوا يريدون إخفاءه وطمسه إلى الأبد؟ ولماذا تأخر المسئولون عن استتباب الأمن في عمل اللازم لمنع هذا الهجوم قبل وقوعه أو التصدي له قبل استفحاله؟

بدأ يشيع استخدام لفظ «البلطجية» لوصف من يقوم بأعمال إجرامية أو اعتداءات، بما في ذلك الاعتداء على الثوار أنفسهم أو ممن يعتصمون منهم في الميادين، أو المنادين باتخاذ بعض الإجراءات التي تتفق مع أهداف الثورة، أو المحتجين على التباطؤ في اتخاذ هذه الإجراءات. ووصف «البلطجية» وصف غامض وغير مفيد ألبتة؛ إذ إنه، مثل وصف «الإرهابي» لا يصف الشخص بل يصف العمل الذي قام به؛ ومن ثم فهو لا يفيد في زيادة معرفتنا بنوع الجاني أو هدفه، بل يفيد فقط في صرف النظر عن محاولة التعرف عليه. وهكذا زادت ألغاز الثورة لغزًا. إذ من هم البلطجية الذين

اشتركوا أو قادوا «موقعة الجمل»، وهاجموا الثوار في ميدان التحرير وهم يحملون السيوف والعصيّ راكبين الجمال والخيول؟ ومن هم البلطجية الذين اشتبكوا مع المعتصمين المنادين بالإسراع بمحاكمة من خططوا أو اشتركوا في هذه الموقعة التي سقط فيها كثير من الشهداء؟ ومن هم البلطجية الذين ألقوا بألواح الزجاج أو البلاط من العمارات المحيطة بميدان العباسية عندما قصده ثوار ميدان التحرير متجهين إلى وزارة الدفاع؟ ولماذا لا يضع المسئولون عن الأمن حدًّا لأعمال البلطجة هذه، أيًّا كان هدفها؟ ولماذا لا يُختار أشخاص أقوياء ومشهورون بالحزم وزراء للداخلية؟

* * *

ولكن لغز اختيار المسئولين ليس مقصورًا على وزارة الداخلية. لقد لوحظ من البداية أن اختيار المسئولين الجدد لا يتفق تمامًا مع ما كان يتوقعه الذين قاموا بالثورة. لم يكن غريبًا أن الحكومة الجديدة التي شكلها رئيس الجمهورية قبيل التنحي؛ أملًا في تهدئة الثوار وكسب الوقت، عهدت رئاستها لرجل كان وزيرًا في الحكومة السابقة، وإن لم يُعرف عنه أشياء تغضب الناس بل اشتهر بالكفاءة والحزم. ولكن لماذا يعود هو نفسه إلى رئاسة الحكومة حتى بعد تنحي رئيس الجمهورية، ولا يُختار شخص جديد تمامًا أقرب إلى ميول الثوار وأكثر استعدادًا لتحقيق أهدافهم؟ الأغرب من هذا بقاء بعض الوزراء المهمين (كوزيري المالية والخارجية مثلًا) وبعض المسئولين الكبار في جهاز النيابة العامة، في مناصبهم برغم أنهم كانوا وزراء في العهد السابق، أو يشغلون وظائف مهمة خلال ذلك العهد، وبدا منهم التعاون التام مع النظام الذي تم إسقاطه. كيف يمكن تفسير ذلك أو فهمه؟

أدى هذا إلى تعاقب القيام بمظاهرات في ميدان التحرير للمطالبة بالتغيير، فكان من المدهش التباطؤ الملحوظ في الاستجابة لهذه المطالبات، أو إحلال شخصية متوسطة، من حيث تمتعها بقبول الثوار، محل شخصية أخرى. حدث هذا حتى في اختيار رئيس الوزراء. كان رجلًا معروفًا بالنزاهة والوطنية، ولكنه بدا من اليوم الأول ذا ضعف واضح، وقليل الحزم والقدرة على فرض إرادته. بل وصدرت من نائبه منذ اليوم الأول لتعيينه، عبارات أذيعت على الملأ، تحمل هذا المعنى، فلا توحي بانسجام

تام بين رئيس الوزراء ونائبه، ومع ذلك استمر كل منهما في منصبه. كذلك ظل في منصبه وزير الخارجية الذي ظل مسئولًا لمدة طويلة عن سياسة خارجية فاسدة في النظام السابق، ووزراء آخرون معروفون بالضعف أو الفساد أو الفشل أو الاتفاق التام مع طبيعة النظام السابق، ظلوا أيضًا في أماكنهم دون أي سبب مفهوم. وعندما جاء وزير جديد للخارجية تتفق آراؤه مع أهداف الثوار، تحت ضغط مستمر من هؤلاء الثوار، سرعان ما طلب إليه التخلي عن منصبه لاحتلال منصب آخر لا يستطيع أن يفعل فيه الكثير بحكم طبيعة ذلك المنصب الجديد.

* * *

كان من الممكن جدًّا والمتوقع أن تجرى تغييرات مهمة في وسائل الإعلام، ولكن تم التغيير بعد فترة أطول من اللازم، وكأنها تتم على مضض، وبأقل قدر ممكن من تغيير الاتجاه العام للجريدة أو برامج التليفزيون أو الإذاعة، وبدلًا من طرد أو فصل أو بدء التحقيق مع المسئولين القدامى، تركوا وشأنهم، وأحيانًا أعطيت لهم مساحة في داخل الجريدة أو التليفزيون لا تختلف كثيرًا عما كانوا يحتلونه من قبل. بل حدث نكوص عن بعض هذه التغييرات، وعادت بعض الوجوه القديمة إلى احتلال مواقع مهمة في الإعلام.

ثم سرعان ما ظهر لغز آخر يتعلق بطريقة التعامل مع كبار المسئولين في النظام السابق، الذين تمت إزاحتهم عن مناصبهم، من رئيس الجمهورية وزوجته وأولاده، إلى كبار المسئولين عن الحزب وأعضاء لجنة السياسات التي كان يرأسها ابن الرئيس، وبقية الوزراء الذين استبعدوا من الحكومة الجديدة. جاءت للناس أخبار متناثرة يصعب اكتشاف المنطق الذي يحكمها، وأسباب القبض على هذا الرجل بالذات دون آخر، وتقديم هذا للمحاكمة وترك غيره، بل وترك بعض المسئولين الكبار جدًّا دون أن نسمع عن القبض عليهم، أو التحقيق معهم، أو حتى تنحيتهم عن مناصبهم. وأما المنع من السفر فلم يبدُ أيضًا أن هناك منطقًا يحكمه. لماذا ترك هذا الرجل يسافر في الوقت المناسب ولم يُسمح لغيره؟ ولماذا تم التحفظ على أموال هذا الرجل بالذات والتحقيق معه، مع أن هناك كثيرين أكبر خطرًا بكثير وأكثر اشتهارًا بالفساد؟

أما متابعة الثروات المهربة إلى الخارج فقد احتار الناس في فهم ما اتخذ من إجراءات بشأنها. فعلى الرغم مما دأبت الصحف على نشره، صدرت تصريحات من مسئولين في دول أجنبية تنفي أنه قد قُدِّم إلى دولهم أي طلب بالتحفظ على الأموال. وأما الرئيس المخلوع نفسه، هو وزوجته، فقد احتار الناس مع الأخبار الواردة عن الصحة والتوعك وفقدان الشهية وتدهور الحالة النفسية، وقدرتهما أو عدم قدرتهما على الحركة، والعزم على نقلهما أو عدم نقلهما من مكانهما إلى مكان آخر، وصلاحية أو عدم صلاحية ذلك السجن أو ذلك المستشفى لاستقبالهما.. إلخ. فلما كاد الناس يفقدون صبرهم، وبدءوا يعبرون عن شكوكهم وضجرهم، أُعلن عن بدء محاكمة الرئيس ونجليه ووزير داخليته، وأن المحاكمة ستذاع بالصوت والصورة. فلما شاهد الناس صورة الرئيس وهو يدخل القفص محمولًا على سرير، لم تبدُ الصورة مقنعة تمامًا، خاصة أن البعض رأى صورة لنجلي الرئيس المخلوع ووزير داخليته، وهم خارجون من قاعة المحكمة دون قيد حديدي في أيديهم، بل ظهرت لهم صورة وهم يتبادلون الضحكات في أثناء خروجهم، وقيل إن بعض الضباط الذين كانوا في طريقهم أدوا التحية العسكرية لوزير الداخلية السابق، والمتهم بتهم قد تصل عقوبتها إلى الإعدام.

* * *

خطر لي (ولا بد أنه خطر لغيرى أيضًا) تفسير معقول جدًّا لكل هذا، قد يصلح لحل كل هذه الألغاز والإجابة عن كل هذه التساؤلات. وهو أن العادة في أي ثورة ناجحة أن الذين قاموا بالثورة هم الذين يتسلمون مقاليد الحكم بمجرد نجاحها، أو على الأقل يتسلم الحكم من يختارونه لتمثيلهم. إذا حدث هذا فلا يتصور أن تحدث مثل هذه المفارقات التي ذكرتها. قد تحدث بعض الأشياء المكروهة، كالمبالغة في القسوة والغلظة، أو الاستعجال الزائد في تغيير القوانين والإطاحة بقواعد العمل التي كانت سائدة، أو الاستغناء عن بعض أصحاب الكفاءات التي نحتاج إليها وإحلال محلهم الأشخاص قليلي الكفاءة، موالين للثورة أو يتظاهرون بموالاتها.. إلخ. قد يحدث شيء من هذا، ولكن أن يحدث بعد نجاح الثورة، وبعد إسقاط رأس النظام السابق، أن تستمر أشياء كثيرة مهمة مما قامت الثورة أصلًا للقضاء عليه، فهذا هو الذي يصعب فهمه.

لا زال اللغز قائمًا إذن. ما الذي أدى بالثورة المصرية في يناير ٢٠١١ إلى هذه النتيجة الغريبة وغير المألوفة في تاريخ الثورات؟ هل هذا العجز عن الفهم ناتج عن أننا نتعامل مع عصر جديد تمامًا بعقلية عصر قديم انتهى إلى الآن؟ هل هذه هي ثورات العصر الجديد؛ عصر التكنولوجيات الحديثة التي تسمح بمعاملة الشعوب والمحكومين مثل هذه المعاملة: وتتحكم وسائل الإعلام والاتصال الجديدة في عقولهم ومشاعرهم على نحو لم يكن متاحًا من قبل، وتهزأ بآمالهم وطموحاتهم، وتشكل أفكارهم وعواطفهم على النحو الذي يتفق مع أهداف خفيّة، وتستبدل بالحقائق مجموعة من الصور المتحركة، فلا يدري المرء ما إذا كان يشهد الأحداث كما تحدث في الواقع، أم كما يتصورها المخرجون والمصوِّرون؟

الفصل الثالث

مسلمون وأقباط

[١]

لي صديق تعرفت إليه منذ خمسين عامًا، عندما جاء إلى لندن ليلتحق بنفس الكلية التي كنت أدرس بها، ثم تزاملنا بعد ذلك في العمل، وأصبح من أحب أصدقائي إليَّ.

لم ألاحظ قط، منذ تعرفت إليه لأول مرة، أن اختلاف دينه عن ديني، له أي أثر في تصرفاته إزائي، أو إزاء أصدقائنا المشتركين من المسلمين، كما لم يكن له أي أثر في تصرفاتي نحوه. كان كل منا ينظر إلى اختلافنا في الدين مثلما ننظر مثلًا إلى اختلافنا في الطول والقصر، أو في حجم الأنف أو الأذن، لا علاقة له بالمرة بتقييم كل منا للآخر.

كان يمتاز عنا جميعًا برقته البالغة. يظهر ذلك فيما يبدو عليه من فرح بلقائك، وباستعداده للتعبير الصريح عن هذا الفرح، كما لاحظت عاطفيته الشديدة في معاملته لأخته كلما جاءت إلى لندن لزيارته.

كان قليل الكلام ولكنه مستمع ممتاز (ويبدو أننا جميعًا نحب المستمع الجيد أكثر مما نحب المتكلم الجيد). وكان يدخل السرور على قلوبنا بضحكته المجلجلة إذا صدر من أحدنا كلام مضحك، كما كان أكثرنا صبرًا على من كان كثير الكلام مثلي. لهذا ولغيره من الأسباب لم تكن صحبتنا تكتمل إلا بوجوده.

أدهشتني معرفته الواسعة بالشعر العربي، وعشقه لشعر المتنبي عشقًا كبيرًا، وقدرته على إلقاء شعره بنطق صحيح وجميل. لم أكن أتوقع هذا من رجل متخصص في الاقتصاد؛ إذ لم ألاحظ في معظم من عرفت من الاقتصاديين، أي حب أو تقدير للأدب من أي نوع. كان صديقي هذا استثناء في هذا الأمر أيضًا.

كنا في لندن في سنوات الناصرية، وكان معظمنا متحمسًا بشدة لسياسة عبد الناصر الاقتصادية وسياسته الخارجية، بما في ذلك فكرة القومية العربية. وكان صديقي هذا ناصريًّا متحمسًا أيضًا. ولا أذكر أن حماستنا للقومية العربية والوحدة كانت تسبب له أي ضيق. لم أجد أي غرابة في هذا في ذلك الوقت، فعندما كنت عضوًا في حزب البعث في الخمسينيات، كان من زملائي في الحزب أقباط ومسيحيون من مصر ومن الدول العربية الأخرى، وكانوا يؤمنون بالقومية العربية وبمزايا الوحدة. بل كان رئيس حزب البعث نفسه وصاحب فكرته، الذي أحببناه كلنا حبًّا جمًّا ووثقنا بصدقه، مسيحيًّا سوريًّا (ميشيل عفلق). وكان الأستاذ ميشيل (كما كنا نسميه) يؤمن إيمانًا راسخًا بأنه لا نهضة للعرب إلا بتحقيق الوحدة، واختار كشعار للحزب عبارة (أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة).

لم يكن هذا بالطبع موقف جميع الناشطين السياسيين من الأقباط، حتى خلال الحقبة الناصرية. فالدكتور لويس عوض مثلًا، كان لا يخفي بالمرة رفضه لفكرة القومية العربية؛ إذ كان شعوره الوطني وحبه لأمته محدودين بالحدود السياسية لمصر وحدها. ولكن لويس عوض لم يكن يرى لبلده طريقًا للنهضة إلا في التغريب؛ ومن ثم كان متحمسًا لاقتفاء أثر أوروبا خطوة بخطوة، ومن كان هذا رأيه لم يكن ليتحمس كثيرًا للوحدة العربية، مثلما كنا نحن الذين نطمح إلى تحقيق النهضة بطريقة تستلهم التراث ولا تتنكر له.

مع مرور الزمن منذ السبعينيات، حدث ما كان لا بد أن يصيب أصدقاءنا الأقباط بكثير من خيبة الأمل والقنوط. فمع تكرار أحداث ما يسمى «بالفتنة الطائفية»، كان من الطبيعي جدًّا، ومن المفهوم تمامًا، أن يتوجس الأقباط خشية من أي دعوة «لاستلهام التراث»، وأن يزداد خوفهم من أن تؤدي الوحدة العربية إلى ترسيخ فكرة «الأقلية

والأغلبية»، وإلى تعميق شعورهم بالاغتراب بدلًا من إزالته. هكذا فسّرت ذلك التغير الذي لحق بموقف صديقي من الخوض معي في أي مناقشة سياسية لها علاقة من قريب أو من بعيد بالقومية العربية أو الوحدة، وكأنه يخشى من أن يفسد الاختلاف في السياسة، صداقة وطيدة عمرها خمسون عامًا.

كان هذا واحدًا من أسباب كثيرة لشعوري بالصدمة والإحباط عندما سمعت بخبر الاعتداء على الأقباط، ومقتل ستة منهم في نجع حمادي في مطلع سنة ٢٠١٠. كان الخبر مأساويًّا من كل ناحية، خاصة أنه حدث في أثناء خروج الأقباط من كنيستهم، وفي ليلة عيدهم. تخيلت شعور صديقي لدى سماعه الخبر، الذي لا بد أن زاد شعوره بالاغتراب عمقًا. كنت واثقًا من أنه لن يفتح الموضوع معي، كما لا أجرؤ أنا أيضًا على فتحه. كنت واثقًا أيضًا من أن ما حدث لا يمكن أن يترك أثرًا على شعور كل منا إزاء الآخر. ولكن كم كان محزنًا ما أصاب به هذا الحادث أملنا في تحقيق أي نهضة لهذا البلد، سواء قامت هذه النهضة على استلهام التراث أو على التغريب.

[٢]

فارق شاسع بين حادث اغتصاب طفلة مسلمة، الذي ارتكبه شاب قبطي في بلدة فرشوط في نوفمبر ٢٠١٠، وحادث قتل ستة شباب من الأقباط (بالإضافة إلى إصابة تسعة آخرين)، وهم خارجون من كنيستهم في نجع حمادي في ليلة عيدهم يوم ٦ يناير من العام نفسه، بيد رجل مسلم. الفارق الشاسع الذي أقصده، ليس أن ذلك حادث اغتصاب وهذا حادث قتل، ولا أن الضحية في الحادث الأول شخص واحد وفي الثاني ستة عشر شخصًا (خمسة عشر قبطيًّا بين قتيل ومصاب ومسلم واحد قتيل)، ولكن الذي أعنيه هو الفرق بين دور الدين في الحادثين. ففي الأول لا أرى أي علاقة بين الدين وبين ما حدث، بينما يلعب اختلاف الدين دورًا أساسيًّا في الحادث الثاني.

لم يعتدِ الشاب القبطي على الطفلة المسلمة لأنه قبطي وهي مسلمة؛ بل لأنه شاب منحرف جنسيًّا، فاقد العقل أو الإرادة أو كليهما. ومن المتصور أن يقوم هذا الشاب

القبطي بهذا العمل الإجرامي إزاء طفلة أو فتاة قبطية، كما أن من المتصور أن يقوم به شاب مسلم منحرف جنسيًّا وفاقد العقل والإرادة، إزاء طفلة أو فتاة قبطية أو مسلمة. فاختلاف الدين في هذه الحالة أمر ثانوي لا قيمة له في فهم دوافع ارتكاب الجريمة.

ولكن في الحادث الثاني، ليس من المتصور أن يحدث حادث القتل بالعشوائية التي حدث بها، إلا إذا كان القاتل يأخذ دين الضحايا في الاعتبار. فالقاتل لم يكن يستهدف شخصًا معينًا بالذات، ولم يكن يهمه، فيما يظهر، ما إذا كان القتلى سبعة أو أكثر، وإن كان من المؤكد أنه يهمه هذا التوقيت الفظيع الذي اختاره لارتكاب جريمته.

لا يمكن إذن وصف الحادث الأول بأنه «طائفي» إلا بمعنى سطحي جدًّا وغير مفيد، ولكن من المؤكد أن الحادث الثاني «طائفي»؛ إذ لا يوجد سبب واحد للاعتقاد بأن هناك سببًا آخر لهذه الجريمة.

كان من الطبيعي إذن أن أستغرب بشدة التصريح الذي صدر من رئيس مجلس الشعب، وكرره وزير الشئون البرلمانية، والذي وصف فيه الحادث بأنه «مجرد جريمة فردية وليس لها دوافع دينية»، ونفى عنه صفة «الطائفية». وقد فسرت هذه التصريحات بأنها لا بد أن تكون مدفوعة بدوافع سياسية. ولكن أبسط تفكير فيما حدث يبين أن النتائج السياسية لهذه التصريحات سيئة جدًّا بدورها؛ إذ إن مثل هذه التصريحات لا يمكن أن تساهم قيد أنملة في حل المشكلة الطائفية في مصر، ولا يمكن أن تخفف من شعور الأقباط بالمرارة، ولن تخفف من شعورهم بالاغتراب في هذا البلد، بل ستزيد هذا الشعور قوة.

ولكن الذي أصابني بإحباط أكبر ما قرأته في بيان النيابة العامة عن طريقة التصرف في هذا الحادث. لقد أنهت النيابة التحقيق في الحادث بسرعة مدهشة لا تتناسب أبدًا مع خطورته، فأحالت القضية إلى محكمة الجنايات بعد عشرة أيام فقط من وقوع الحادث، وقالت في بيانها الذي أحالت به المتهمين الثلاثة إلى المحكمة (الكموني وقرشي أبو الحجاج وهنداوي) بأنه «لم تسفر التحقيقات وتحريات الشرطة عن

وجود محرضين»، واقتطفت «زعمهم» بأنهم ارتكبوا الجريمة بسبب «تأثرهم بواقعة اغتصاب طفلة مسلمة بدائرة أحد المراكز المجاورة، ومشاهدتهم للقطات مصورة لفتيات مسلمات في أوضاع مخلة وخادشة للحياء». وتكرر هذا النفي لوجود محرضين في الجريدة الحكومية أكثر من مرة؛ إذ ذكرت أنه «رجحت مصادر أمنية أن هذا (أي الاغتصاب) هو السبب في قيام الكموني بتنفيذ جريمته ليلة عيد الميلاد» (الأهرام ١٧/ ١).

هل يتصور أن يحدث حادث كهذا دون تحريض من أحد؟ إن المعلومات المتوفرة عن القاتل الذي أطلق الرصاص تكاد تقطع بأنه لا يمكن أن يرتكب هذا الفعل إلا بتحريض. المعلومات عنه تفيد بأنه شخص ضائع تمامًا «مسجل شقي خطر»، يرتكب الجريمة بعد الأخرى، وسبق اعتقاله في سنة ٢٠٠٢، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات في جريمة بلطجة، أي أنه محترف إجرام، وأنه شخص يمكن استئجاره لارتكاب أي جريمة؛ إذا دفع له المقابل المناسب، وأن مثل هذا الشخص لا يمكن أن يرتكب عملًا كهذا، أو أي عمل آخر، بسبب حماسة انتابته لأي قضية أو مبدأ، أو مدفوعًا بشعور فياض بالتعاطف مع الطفلة المسلمة التي تعرضت للاغتصاب، أو لشعور بالغضب (كما قيل إنه قال) بسبب نشر صور خادشة للحياء لبنات مسلمات.. إلخ. (أي حياء لدى الكموني يمكن أن تخدشه بعض الصور؟). هل مثل هذا المسجل الشقي الخطر هو الذي يتوقع أن يغضب للإسلام والمسلمين، لدرجة ارتكاب جريمة بهذه البشاعة؟ هل هذا هو ما اقتنعت به النيابة العامة حقًا به؟

من المستفيد من جريمة كهذه؟ هل هو حقًا رجل من نوع الكموني؟ هل يستفيد منها الإسلام والمسلمون؟ هل المستفيد هو مصر والمصريون، أم إن المستفيد الحقيقي هو شخص أو مجموعة من الأشخاص أو دولة يهمها أو يهمهم القضاء على الإسلام والمسلمين، أو أن يزداد حال مصر والمصريين انحطاطًا؟ ألم يخطر ببال النيابة مثل هذا السؤال، أم إنه خطر لها وعرفت إجابته ولكنها رأت الاحتفاظ به سرًا وألا تخبر أحدًا به؛ تحقيقًا لمصلحة شخص أو مجموعة من الأشخاص أو دولة لا تريد النيابة العامة أن تفضحها أو تفضحهم؟

[٣]

الحادث المروع الذي حدث في الإسكندرية في ليلة رأس السنة (أول يناير ٢٠١١)، يتطلب منا بلا شك بذل جهد كبير في محاولة فهم أسبابه، يزيد على ما تعودنا بذله في فهم أحداث مأساوية أخرى.

نعم، ليست هذه المرة الأولى التي يتعرض فيها الأقباط لاعتداء مروّع، ولكن الذي حدث هذه المرة هو ثاني حدث من نوع جديد من الاعتداءات على الأقباط، والحدثان وقعا في عام واحد، وبينهما أوجه شبه تميزهما عن الأحداث السابقة: ترتيب مبيت ومخطط بدقة، ليس نتيجة انفعال طارئ أو شجار حول موضوع بعينه اختلف حوله مسلمون وأقباط؛ فثارت المشاعر وتفجر غيظ مكبوت انتهى بقتلى أو بجرحى. ليس هذا هو ما حدث في الإسكندرية منذ أيام، أو في نجع حمادي قبله بعام. ليس الهدف في الحالين تسوية حسابات قديمة أو جديدة، أو انتقام من اعتداء سابق، أو مناصرة شخص بعينه أو أشخاص معينين ضد شخص أو أشخاص من الديانة الأخرى. بل الاعتداء مصوّب نحو الأقباط بصفة عامة ودون تمييز، ليس لخطأ ارتكبه بعضهم، حقيقي أو متوهم، بل مجرد أنهم أقباط. ومرتكب الحادث أو مرتكبوه يتصرفون بهدوء تام ودون انفعال، وبناء على تفكير وتخطيط سابق، مما يرجح أن مخطط الحادث شخص هادئ الأعصاب له هدف محدد سلفًا، ومن ثم فإنه قد لا يكون شخصًا متعصبًا بالمرة، بل ولا حتى بالضرورة مسلمًا (حتى لو كان منفذ الحادث مسلمًا).

الأمر مريب جدًّا إذن، فضلًا عن كونه مأساويًّا؛ ومن ثم يتطلب منا بذل جهد مضاعف لسبر أغواره ومعرفة ما وراءه.

مما يضاعف الجهد المطلوب أننا تحاول حل لغز لا يتاح بشأنه كثير من المعلومات، بل حتى المعلومات التي يتوصل إليها المحققون قد يحجب كثير منها عنا بحجة «أغراض الأمن». المعلومات المنشورة من الضآلة بحيث لا تسمح لنا حتى بمعرفة ما إذا كان مرتكب الجريمة قد مات في أثناء ارتكابه أو لم يمت؛ ومن ثم تسمح لبعض المسئولين عن التحقيق بالقول بأن «العملية انتحارية» بعد ساعات قليلة من وقوعها، ودون أن يكون هناك أي دليل على أن مفجر السيارة كان بداخلها وقت

التفجير أو بالقرب منها. كما تسمح لبعض الناس أن يقولوا إن المجرم رجل طويل وأبيض البشرة، ولآخرين أن يقولوا إنه أسمر وقصير القامة... إلخ.

أضف إلى ذلك أن أجهزة الإعلام الحكومية لديها مصلحة واضحة في تصوير بعض الأمور على غير حقيقتها، كمحاولة الإيحاء، بعد وقوع الحادث مباشرة، بأن عدد الضحايا من المسلمين لا يقل كثيرًا عن عددهم بين الأقباط، ومحاولة تجنب الإفصاح عن عدد القتلى بالضبط، بضم عدد المصابين إلى عدد القتلى، والمبالغة في حجم الإجراءات التي اتخذت قبل الحادث لمنع حدوثه... إلخ.

يزيد من صعوبة أي محاولة للفهم ما أثاره الحادث، بطبيعة الحال، من عواطف متأججة وحزن وتأثر شديدين من الجانبين، وغضب وثورة عارمة في نفوس الأقباط على الأخص. والحزن والغضب الشديدان من شأنهما إعاقة الفهم الصحيح لما حدث، فتُرفض تفسيرات معقولة جدًّا لمجرد أنها تلقي بالمسئولية على شخص أو أشخاص ليسوا هم أكثر الأشخاص محلًّا للكراهية، أو تلقيها على دولة أو قوة خارجية يصعب الوصول إليها أو تأديبها أو الانتقام منها، بينما المطلوب إجراء عاجل يريح القلوب الدامية ويضمد الجراح بسرعة.

المعلومات قليلة، والعواطف هائجة، والغضب شديد، فكيف لنا أن نفكر بهدوء لمحاولة تحديد شخصية الجاني أو الجناة، أو حتى مجرد ترجيح تفسير معين على غيره؟

لا عجب، والحال كذلك أنه، على الرغم من كثرة ما كتب من تعليقات على الحادث، فإن من النادر أن تجد من يتساءل عن الدوافع الممكنة لارتكابه، بل يكتفي عن طيب خاطر بوصف الجاني بأنه «إرهابي»، مع أن هذا الوصف لا يساعد قيد أنملة على تحديد شخصية مرتكب الجريمة؛ إذ إنه لا يتضمن وصفًا للجاني، بل مجرد وصف لما فعله. العمل أثار الرعب بين الناس وأرهبهم، فلا بد أن يكون الجاني «إرهابيًّا»، ولا شيء يقال لنا أكثر من ذلك.

كذلك نادرًا ما يثار ذلك السؤال المهم، والذي نفترض أن يكون أول سؤال يطوف بذهن أي شخص يريد أن يعثر على الجاني: من المستفيد من هذا العمل الإجرامي؟

لا أحد يريد أن يثير هذا السؤال المهم، بل الجميع (أو تقريبًا الجميع) يكتفون بترديد نفس المعنى بصورة أو بأخرى: «القاتل مسلم متعصب»، ثم يشبعون هذا المسلم المتعصب سبًّا وقذفًا، بل ويشرعون فورًا في البحث عن المسئول عن جعله متعصبًا. هل هو غياب الديمقراطية، أم هو الإعلام اللاعقلاني، أم المقررات الدراسية الفاسدة، أم السياسة الاقتصادية الفاشلة... إلخ؟ وأنا لا أريد بالطبع أن أنفي أن ديمقراطيتنا مزيفة، أو أن وسائل الإعلام لدينا مليئة بالأمثلة على اللاعقلانية، وأوافق تمامًا على القول بأن مقرراتنا المدرسية فيها الكثير مما يفسد عقول التلاميذ ويحتاج إلى مراجعة شاملة، وبأن سياستنا الاقتصادية تساعد على انتشار أمراض اجتماعية كثيرة منها التعصب الديني، ولكن الإقرار بكل هذا شيء، والتسليم الجاهز بأن المسئول عن جريمة الإسكندرية لا بد أن يكون هو التعصب الديني، شيء آخر تمامًا. بل إني أصارح القارئ بأني لم أستسغ قط إلقاء المسئولية على التعصب الديني عن أي حادث من حوادث الإجرام البشعة التي ارتكبت في مصر ضد الأقباط أو غيرهم، دون أن تكون مرتبطة بعراك مباشر بين المسلمين والأقباط، أو بين مرتكبي الجريمة وضحاياها. لم أقبل مثلًا (ولا أزال لا أقبل) تحميل التعصب الديني مسئولية الاعتداء على نجيب محفوظ في ١٩٩٢، أو الاعتداء على السياح في الأقصر في ١٩٩٧، أو تفجير أتوبيسات السياح أمام فندق الهيلتون أو في شارع الهرم منذ سنوات طويلة، أو تفجيرات شرم الشيخ بعد ذلك ببضع سنوات، أو قتل الأقباط قبل عام في نجع حمادي... إلخ. لم أقبل قط تفسير أي حادث من هذه الحوادث التي تبدو جنونية تمامًا، بالتعصب الديني، وأضم إلى هذه الحوادث الآن، ما حدث في الإسكندرية في مطلع ٢٠١١.

لديَّ أسباب قوية لرفض هذا التفسير الشائع، منها أن ما نشر عن شخصية الجناة وملابسات الجريمة لا يكفي للاقتناع بهذا التفسير، ومنها أن ما نعرفه عن الشخصية المصرية لا يتفق بتاتًا مع ارتكاب مثل هذه الجرائم وبالطريقة التي ارتكبت بها. إني لا أدعي بالطبع أن مصر خالية من المتعصبين والمتشنجين، وأعترف بأن اللاعقلانية زادت في الخطاب الديني بدرجة عالية جدًّا في الثلاثين سنة الأخيرة، ولكني أعرف أيضًا أن المصري، حتى عندما تبلغ به اللاعقلانية أقصى مداها، لا يتصرف على هذا

النحو. وعلى أي حال، ما الذي فعله الأقباط بالضبط لكي يدفع أي مصري إلى هذا النوع من السلوك؟ (ناهيك عن دفعه إلى عمل انتحاري كما زعمت بعض وسائل الإعلام، أي التضحية بنفسه في سبيل قتل بعض الأقباط؟!)، وما الذي فعله أو كتبه نجيب محفوظ لكي يستثير مسلمًا متعصبًا إلى محاولة قتله؟ وما الذي فعله السياح مما يثير غضب المسلم المتعصب على هذا النحو؟

ثم ما الذي يمكن أن يستفيده الإسلام والمسلمون، المتعصبون منهم وغير المتعصبين، من مثل هذا العمل؟ إن الأضرار التي تصيب الإسلام والمسلمين من هذه الأعمال كثيرة ومخيفة، ولا تقابلها فائدة واحدة للإسلام يمكن أن تخطر بالبال.

رجح البعض أن المسئول عن حادث الإسكندرية هو تنظيم القاعدة برئاسة أسامة بن لادن؛ استنادًا إلى أن طريقة تفجير السيارة، وبعض ما أحاطه من ملابسات يشبه ما حدث من تفجيرات في العراق في الأشهر الأخيرة. وأنا لا أنفي أن هناك بالفعل أوجه شبه بين التفجير هنا وهناك، ولكن على أي أساس قبلنا بهذه السهولة أن ما يسمى بتنظيم القاعدة يحركه ويخطط له مسلمون متعصبون؟ (بل ما هو الدليل على أن أسامة بن لادن كان وقتها حيًّا يرزق، وأنه هو الذي يرسل التسجيلات إلى قناة الجزيرة ويعترف فيها، بالصوت والصورة، بمختلف الجرائم التي تنسب إلى الإسلام والمسلمين؟ أليس من أسهل الأمور الآن تزييف أي شريط تسجيل، وإضافة أي صوت إلى أي صورة، ونسبتهما إلى أي شخص قد تكون أنت الذي اخترعته ابتداء؟).

الحقيقة أن ما حدث في الإسكندرية في سلسلة الحوادث التي تنسب إلى مسلمين متعصبين، هو أخطر بكثير من أن نسرع بتفسيره بهذه الطريقة، والمستفيدون من هذه الطريقة في التفسير، هم في رأيي المستفيدون الحقيقيون من هذه الجرائم، وبالتالي فهم في رأيي مخططوها، حتى لو استأجروا أشخاصًا مسلمين لتنفيذها. فهؤلاء الأشخاص المسلمون المستعدون لتنفيذ هذه الأعمال موجودون بالفعل، (كما أنهم موجودون في كل البلاد وكل الأديان)، ولكن هذا النوع من الأشخاص ليس عادة من المتعصبين، بل هم في العادة أشخاص ضائعون وبلا عقيدة من أي نوع، مستعدون لبيع أنفسهم مقابل الكمية المناسبة من المال.

نعود فنسأل: إذن من المستفيد؟

المستفيدون المحتملون ليسوا كثيرين: إسرائيل واحدة منهم؛ لأن مما يساعدها على تحقيق أهدافها تشويه سمعة الإسلام والمسلمين، ثم المزيد من هذا التشويه. وأصدقاء إسرائيل في مصر مستفيدون محتملون آخرون؛ إذ إن تحقيق الأهداف الإسرائيلية يضمن لهم الاحتفاظ بنفوذهم، فضلًا عن أن مثل هذه الجريمة وتكرارها يساعد على إظهارهم بمظهر المدافعين الوحيدين عن الأقباط. والإدارة الأمريكية مستفيد آخر محتمل لأنها تعمل على تحقيق الأهداف الإسرائيلية وأهداف أصدقاء إسرائيل في مصر.

إن كل هذا لا يعني بالطبع أن نتكاسل في أي عمل من شأنه مقاومة التعصب الديني ومقاومة التفسير اللاعقلاني للدين، ولكني لا أجد للحادث الإجرامي الذي وقع بالإسكندرية منذ أيام، أي علاقة بهذا المطلب. بل الذي نخرج به من هذا الحادث وأمثاله، هو التأكيد على الحقيقة الآتية: إن قضية الأقباط في هذا البلد هي في الحقيقة نفس قضية المسلمين؛ إذ إن أعداء المسلمين هم نفس أعداء الأقباط، في الخارج والداخل. ومن ثم فالرد على تفجير كنيسة بتفجير مسجد، سلوك خائب تمامًا مثلما هو منحط، بالضبط كما أن تفجير كنيسة لأنها مكان عبادة لأشخاص من غير ديني، هو أيضًا سلوك خائب تمامًا ومنحط. والمستفيد من كلا التفجيرين أشخاص وجهات لا تحمل أي مشاعر ودية لا للمسلمين ولا للأقباط.

[٤]

كانت ردود الفعل للجريمة التي ارتكبت ضد الأقباط في ليلة رأس السنة (أول يناير ٢٠١١)، طيبة للغاية، وبعثت الأمل في نفوس المصريين في أن مصر ربما لا تزال بخير.

كانت ردود المثقفين متوقعة، ولكنها جاءت هذه المرة، أكثر من أي مرة سابقة، مفعمة بالإخلاص، وبالحزن الشديد لما حدث. والأفضل منها كان ردود الفعل لدى بسطاء المصريين، الأقل تعليمًا وثقافة ودخلًا. حكت لي صديقة عائدة من أسيوط أن

مظاهر الحزن والمشاركة الحقيقية من جانب المسلمين لأحزان الأقباط، وحرص كثيرين من أهل البلد البسطاء على الذهاب إلى الكنائس في أسيوط لمشاركة الأقباط عيدهم، كانت كلها ملحوظة بشدة وباعثة على الأمل.

جاءت ردود الفعل من جانب الحكومة وصحفها، كالعادة، في شكل الأكليشيهات المألوفة والتي لا يستطيع المرء فيها التمييز بين الحقيقي والزائف. بل وكذلك جاءت التصريحات المتعلقة بسير التحقيق، والصور المنشورة للشخص الذي يزعم أن من المحتمل أن يكون قد قتل نفسه من أجل ارتكاب الجريمة... إلخ، لا تبعث أيضًا على أي ثقة فيما إذا كان ما ينشر وصفًا لما حدث بالفعل أو لما تريد الحكومة أن يظن الناس أنه حدث. ولكن هذا لم يغير من الانطباع العام بأن شعور المسلمين المصريين بالتعاطف الحقيقي مع الأقباط في هذه المأساة كان شعورًا صادقًا وقويًّا.

ومع هذا فلا شك أن المصريين على بكرة أبيهم يستولي عليهم أيضًا قلق حقيقي من المستقبل، بما في ذلك مستقبل العلاقة بين المسلمين والأقباط. فالجريمة كانت أبشع من سابقتها التي حدثت في نجع حمادي منذ عام واحد، وكلاهما نوع جديد من الاعتداء على الأقباط؛ إذ يحدث بتدبير سابق دون استفزاز لأي سبب. وفي نفس الأسبوع يجري استفتاء في السودان حول انفصال الجنوب عن الشمال. والأحداث في العراق تجري بما يزيد من الفرقة بين الشيعة والسنة. والدول الأوروبية والولايات المتحدة تصدر تصريحات أشد من المعتاد تتحدث عن مغبة عجز النظام المصري عن حماية الأقليات. وكأن الفكرة الشيطانية التي سمعنا عنها لأول مرة منذ سنوات كثيرة، عن وجود مخطط لتفتيت العالم العربي إلى دويلات على أساس ديني؛ إمعانًا في إضعاف العرب من ناحية، واستئصالًا لفكرة القومية العربية إلى غير رجعة، ودعمًا لفكرة الدولة اليهودية على أنقاض فلسطين، قد بدأ تنفيذه الجدي، مما قد تكون له علاقة أيضًا بإشعال الفتنة بين المصريين المسلمين والأقباط. كل هذا لا بد أن يثور في أذهان الكثيرين (وأنا منهم)، ومن ثم يضعف من أثر ردود الفعل الإيجابية للحادثة الأخيرة، ويجعل المرء أكثر ميلًا إلى التشاؤم.

كان هذا أحد الأسباب التي جعلتني أتردد في الاستجابة لطلب إحدى الصحف

التي خطر لها أن تجمع من بعض الكتّاب اقتراحات لما يمكن عمله في المستقبل لمواجهة الفتنة الطائفية في مصر. إذ قلت لنفسي: «وهل نحن في حاجة للمزيد من الاقتراحات؟ ألم يُقل في الحقيقة كل شيء، وقدمت كل الاقتراحات الممكنة؟ هل يمكن أن أعيد الكلام عن ضرورة الإصلاح لما تبثه وسائل الإعلام، والامتناع عن التحريض وإشاعة الكراهية في خطب أئمة المساجد، ومراجعة ما تحتويه الكتب المدرسية التي يقرؤها ملايين التلاميذ، ومنع المدرسين من إفساد عقول تلاميذهم بشروح سيئة للغاية باسم الدين؛ مما يشيع البغضاء بين الأطفال المسلمين والأقباط؟ بل وهل أعيد الكلام عن أثر السياسات الاقتصادية وشيوع البطالة وانخفاض الدخول مع ارتفاع الأسعار، على مشاعر الناس نحو بعضهم بعضًا، وخاصة ضد الأقليات؛ حيث لا يجد الشخص المحبط لأسباب اقتصادية، متنفسًا لسخطه وإحباطه أفضل من صبّ غضبه وكرهه على أشخاص من غير دينه؟».

كل هذا صحيح بالطبع، ولا شك أنه يعتبر مساهمة في حل المشكلة، ولكن هناك عدة أمور تجعل المرء يتردد في قوله من جديد، عدا أنه قيل من قبل عشرات المرات.

فهناك، أولًا، الاحتمال الذي ذكرته حالًا من أن يكون الدافع الأساسي لإثارة الفتنة بين المسلمين والأقباط، مخططًا خارجيًّا لن يقف في طريقه لا تحسين برامج التليفزيون، ولا إصلاح المقررات المدرسية، ولا حتى إصلاح السياسة الاقتصادية. فإذا كانت قوى خارجية هي المسئول الأساسي عن إفساد العلاقة بين المسلمين والأقباط، فهي ستستمر في عملها أيًّا كان ما نقوم به من إصلاحات. بل قد يكون لنفس هذه القوى الخارجية يد في استمرار التليفزيون والإعلام المصري والمقررات الدراسية والسياسة الاقتصادية على ما هي عليه. إذ أليس لهذه القوى الخارجية يد أيضًا في اختيار حكامنا، وبقاء من يبقى منهم وعزل من يُعزل؟

ولكن فلنفرض جدلًا أنه ليست هناك أصابع خارجية على الإطلاق في هذا الأمر، وأن الإصلاح والإفساد هما من صنعنا نحن. تثور هنا صعوبة أخرى هي أن كل ما نرجوه من إصلاح في هذه المجالات (الإعلام/ التعليم/ الاقتصاد) لا يمكن أن يؤتي ثمراته في يوم وليلة. فالتدهور الذي حدث في هذه الميادين بدأ منذ مدة طويلة،

وآثاره النفسية ترسخه وتعمقه؛ مما يجعل استئصالها يحتاج إلى فترة ليست قصيرة من العمل الدءوب.

ولكن الأسوأ من هذا أنه حتى لو كانت المسئولية تقع على عاتقنا نحن دون أي تدخل خارجي، فلا بد من الاعتراف بأن النظام الحاكم في مصر لا يبدو راغبًا أصلًا في القيام بهذه الإصلاحات الضرورية مهما صدر منه من تصريحات بعكس ذلك. لا المسئولون عن التعليم، ولا عن الإعلام، ولا عن الاقتصاد، يريدون اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من التوتر بين المسلمين والأقباط؛ ومن ثم فإن تقديم النصح لهم يكاد أن يكون مضيعة للوقت.

«هل هذا معقول؟»، هكذا قد يكون رد فعل البعض لهذا الكلام. «أليس في الوزارات والهيئات المسئولة عن هذه المجالات الثلاثة الرئيسية، من يهمه صلاح هذا البلد والقضاء على الفتنة؟». إجابتي عن هذا السؤال، أن هذه الوزارات والهيئات مملوءة بالفعل بالوطنيين الذين يهمهم صلاح هذا الوطن، بل هم الغالبية في كل هذه الوزارات والهيئات، ولكنهم ليسوا أصحاب القرارات الحاسمة والمؤثرة. بل وحتى أصحاب القرارات الحاسمة والمؤثرة قد يحمل بعضهم مشاعر طيبة إذا خلوا لأنفسهم، ويعبرون عنها إذا جلسوا مع عيالهم وأصدقائهم، ولكنهم عندما يجلسون لاتخاذ هذه القرارات يفعلون العكس بالضبط. والسبب في ذلك، بصراحة، أن القرارات المطلوب اتخاذها من أجل القضاء على الفتنة الطائفية تتعارض مع مصالح أخرى هي في نظر هؤلاء أهم وأولى. القضاء على الفتنة الطائفية يتطلب القضاء على الفساد، ومزيدًا من العدل، ومزيدًا من الحرية، ومزيدًا من الاستقلال عن القوى الخارجية. بعبارة أخرى: القضاء على الفتنة الطائفية يحتاج إلى ديمقراطية حقيقية، وهذه ليست في صالح النظام الذي وقعت في ظله هذه الأحداث.

[٥]

الذي يقرأ ويسمع ما يقوله الناس في مصر عن قصة وفاء قسطنطين، ثم عن قصة كاميليا شحاتة، لا بد أن يتعجب أشد العجب من التطور الذي طرأ على علاقة

المسلمين بالأقباط في مصر خلال العقود الأخيرة، بل وأيضًا من التطور الذي طرأ على نظرة المسلمين المصريين إلى أنفسهم، ونظرة الأقباط إلى أنفسهم.

أصارح القارئ بأني لم أحرص على تتبع الأخبار اليومية عن تفاصيل ما حدث في كلتا القصتين؛ لأني لم أعتبرهما في البداية شيئًا يستوجب اهتمامًا كبيرًا، ولكن تتابع الأخبار عن القصتين، واحتلالها مساحات تزداد حجمًا يومًا بعد يوم، وتضخم المانشيتات التي تحمل آخر أخبارهما، كان يجبر أي شخص على معرفة المزيد من الأخبار عنهما. ومع هذا فأنا لازلت لا أستطيع أن أحكي لأحد بالدقة الكافية ماذا حدث بالضبط. الذي أعرفه أن وفاء وكاميليا سيدتان مسيحيتان، أو على الأقل كانتا مسيحيتين، ثم قيل إن وفاء قسطنطين أسلمت ثم عادت إلى مسيحيتها، وإنها الآن في مكان ما في أحد الأديرة تحت أعين الكنيسة، وإن كاميليا شحاتة هربت من منزل الزوجية ثم أسلمت، ثم قيل إن رجال الأمن قبضوا عليها وسلموها للكنيسة، ثم أنكرت الكنيسة أنها أسلمت على الإطلاق، بينما يصرّ مسلمون كثيرون على أنها أسلمت ثم أجبرت على العودة إلى المسيحية. وقام متظاهرون مسلمون يحتجون على تدخل رجال الأمن في حرية امرأة قبطية تريد أن تعلن إسلامها، واحتج الأقباط على احتجاج المسلمين... إلخ.

لقد أصبحت السيدتان وفاء وكاميليا إذن شخصيتين شهيرتين، فقد رأى الجميع صورهما يتكرر نشرها في الصحف، مع أن الأمر لا يتجاوز رغبة فردية محضة، لا نعرف دوافعها الحقيقية، ولكن من المؤكد أنها لا تعلي من مقام إحدى الديانتين أو تقلل من مقام الديانة الأخرى. فقيام فرد، أي فرد، بتغيير دينه، فضلًا عن ندرة حدوثه، يتعلق في العادة بمشكلة شخصية بحتة، ومن الصعب تصوّر حالة اتخذ فيها أي شخص، رجلًا كان أو امرأة، هذا القرار بتغيير الديانة، بناء على استغراق في البحث والتفكير فيما يميز إحدى الديانتين عن الأخرى. ليس هذا من طبيعة الأمور، ولا من طبائع معظم البشر، ناهيك عن صعوبة تصوره في مثل أحوال مصر الحالية، وبين أفراد طبقة اجتماعية كالتي تنتمي إليها السيدتان وفاء وكاميليا. من شبه المؤكد إذن أن الرغبة في تغيير الدين كانت في الحالتين قرارًا مبنيًّا على اعتبارات عملية بحتة (تتعلق على الأرجح بحرية الطلاق والزواج)، وليس على اعتبارات فكرية. وهذا

وحده كفيل بأن يجعل الأمر غير جدير بالاهتمام. فلماذا إذن كل هذا التوتر والتشنج؟ ولماذا يتحمس المسلمون كل هذه الحماسة، ولماذا تتدخل الكنيسة إلى هذا الحد، ولماذا يتدخل رجال الأمن أصلًا؟ لقد تحولت حادثة فردية لا أهمية لها، ولا تستحق كثيرًا من التفكير، إلى ظاهرة اجتماعية لا بد لها من تفسير. ولقد وصلت أنا إلى تفسير معين سأطرحه هنا على القراء.

كما أن من الممكن أن يحدث لشخص ما ما يضعف ثقته بنفسه؛ فيصبح شديد الحساسية لما يقوله الناس عنه، ويبتئس أكثر من اللازم لأي نقد يمكن أن يوجه إليه، ويفرح أكثر من اللازم بما قد يوجه إليه من ثناء، حتى لو كان ثناء غير حقيقي، أو كان هذا الثناء مدفوعًا برغبة أنانية أو لمجرد المجاملة، كذلك يمكن، فيما يبدو لي، أن تفقد طبقة أو طائفة بأكملها ثقتها بنفسها، أو تضعف بشدة هذه الثقة، فتتصور الإهانة حيث لا توجد إهانة، وتفرح بمن يشيد بصفة من صفاتها، حيث لا وجه في الحقيقة للفرح. بل ويشتبك أفراد من هذه الطبقة (أو طائفة من الشعب) بآخرين من نفس طبقتهم (أو بطائفة أخرى من نفس الشعب)، ويتبادلون السباب والشتائم، بناء على ادعاءات موهومة وتصورات حقيقية أو زائفة، عما يظن هذا بذاك، أو ما صدر من إهانات من هذه الطائفة إلى تلك.

إننا نعرف عن تطور علاقة المسلمين بالأقباط خلال مائة العام الماضية، ما يكفي للجزم بأن شيئًا مما حدث حول قصة وفاء أو كاميليا، لم يكن من الممكن أن يحدث (أو على الأقل بهذه الصورة الحادة) في بدايات القرن الماضي، عندما كان يقود الخطاب الإسلامي رجل بمكانة الشيخ محمد عبده، ولا في الثلاثينيات من القرن العشرين، عندما كان يقوده الشيخ حسن البنا، ولا في الخمسينيات، أيام سيد قطب، ولا حتى في الستينيات والثمانينيات أيام الشيخ متولي الشعراوي. لم يكن يتصور في رأيي، في أي مرحلة من تلك المراحل، أن يثير قيام سيدة مسيحية بإشهار إسلامها كل هذا الاهتمام والتوتر اللذين حدثا في سنة ٢٠١٠. والسبب أن أحوال المسلمين والأقباط ليست كأحوالهم منذ قرن، ولا منذ نصف قرن، ولا حتى منذ ربع قرن. حدثت لكل منهما أمور سيئة، وازدادت سوءًا مع مرور الزمن، وأضعفت بشدة من ثقة كل من الجماعتين بنفسها، وانعكس هذا الضعف الشديد في الثقة بالنفس، في موقف كل منهما من الأخرى.

قد يبدو الكلام عن «الثقة بالنفس»، في وصف ما حدث لطبقة اجتماعية بأكملها، أو لطائفة كاملة من الشعب، غريبًا بعض الشيء، بينما نقبله بسهولة عندما نصف حالة شخص واحد، ولكني أعتقد أن هذا الوصف صحيح وملائم تمامًا للتعبير عما حدث للطبقة الوسطى المصرية، أو لشرائح واسعة منها. إن تدهور الأحوال الاقتصادية يمكن أن يضعف ثقة طبقة كاملة بنفسها، كما يمكن أن يضعف ثقة الفرد بنفسه. ففي ظل هذا التدهور تنتشر البطالة، وينتشر اشتغال غير المتبطلين بأعمال أقل من قدراتهم، وأقل مكانة مما كانوا يطمعون فيه ويؤهلهم له تعليمهم، ويشتد القلق مما يمكن أن يأتي به المستقبل، ويعجز كثيرون عن توفير الحاجات الأساسية للأولاد والبنات، ويضطر الشباب إلى تأجيل الزواج... إلخ. تضعف الثقة بالنفس أيضًا، إذا تدهور مركزك الاجتماعي بالنسبة إلى غيرك ممن كنت تقارن نفسك به، وتطمع في أن تحقق مثل ما حققه. وهذا أيضًا يمكن أن يحدث لطبقة اجتماعية بأكملها، عندما تزداد بشدة الفجوة بين الدخول والثروات، ويبدو وكأن من المستحيل اللحاق بالطبقة الأعلى.

يشتد الشعور بالإحباط (ومن ثم تضعف الثقة بالنفس) عندما يحدث هذا اليأس بعد فترة من صعود الآمال. فالمصري الفقير في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي كانت تفصل بينه وبين الغني فجوة واسعة، ولكنه كان قد اعتاد لعشرات من السنين (بل وربما لعدة قرون) على فكرة أن عبور هذه الفجوة في حكم المستحيل؛ ومن ثم اعتاد أن يعتمد في كسب الثقة بنفسه على أشياء أخرى غير زيادة الدخل والثروة. لم يعد الأمر كذلك منذ الثمانينيات، أي خلال الثلاثين عامًا الأخيرة، إذ حدثت زيادة الفجوة بين الطبقة الوسطى والعليا، وبين الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة والشرائح الأعلى منها، بعد عشرين سنة من النجاح في تضييق هذه الفجوة. كانت الصدمة شديدة، وخيبة الآمال كبيرة؛ ومن ثم حدث التدهور الشديد في الثقة بالنفس.

عندما يحدث هذا لطبقة بأكملها، أو لشريحة اجتماعية كبيرة، سهل جدًّا أن يحدث ما حدث للعلاقة بين المسلمين والأقباط، كما يصبح من الممكن أن يتغير شكل الخطاب الديني ومضمونه، وتتغير طريقة تلقي الأحداث وطريقة التعبير عنها. وفي ضوء هذا التغير يجب أن ننظر إلى ما حدث في غمار التطورات المؤسفة لقصة وفاء قسطنطين وقصة كاميليا شحاتة.

إن من الممكن جدًّا أن نفهم أن يسرّ مسلم إذا علم أن مسيحيًّا عكف على قراءة القرآن الكريم وعلى دراسة الدين الإسلامي، فوجد في نفسه رغبة في التحول من المسيحية إلى الإسلام، كما أن من الممكن جدًّا أن نفهم أن يشعر قبطي بالسرور إذا علم بالخبر العكسي، أي أن مسلمًا أخذ يقرأ عن تعاليم المسيح فوجد في نفسه الرغبة في التحول من الإسلام إلى المسيحية. ولكن لماذا يغتبط المسلم أو المسيحي إذا سمع أن شخصًا من ديانة غير ديانته قرر التحول إلى ديانته هو بناء على ظروف شخصية بحتة، ولأسباب عملية لا فكرية ولا عقائدية؟ السرور والغضب هنا لا بد أن يكونا تعبيرًا عن انفعالات هي بدورها منبتة الصلة بالفكر أو العقيدة، وإنما هي انفعالات ناشئة، على الأرجح، عن مشاعر بالاحباط نتجت بدورها عن ظروف اجتماعية واقتصادية.

قد يقال إن الذي أثار المسلمين هو موقف رجال الأمن، الذين تصرفوا وكأنهم انحازوا إلى الكنيسة القبطية دونهم، وأساءوا إلى امرأة كان يجب أن تكون لها الحرية الكاملة في اعتناق الدين الذي تريده، كما أثارهم موقف الكنيسة التي قيل إنها أجبرت إحدى السيدتين أو كليهما على العودة بالقوة إلى المسيحية. كما قد يقال إن الذي أثار الأقباط ما تردد من أن هناك من المسلمين من يعمل على تحول بعض الأقباط إلى الإسلام، إلى حد اختطاف بعض القبطيات لهذا الهدف... إلخ. ولكن كل هذه الإشاعات والأقاويل لا تنشأ إلا في مناخ اجتماعي فاسد، ولا تنتشر ويجري ترديدها من فم إلى آخر إلا في مناخ اجتماعي أكثر فسادًا. ورجال الأمن ورجال الكنيسة لا يتصرفون على هذا النحو إلا بسبب ما يرونه من هياج وعواطف متأججة لدى كلا الطرفين، فيحاولون مسايرة طائفتهم من ناحية رغبة في كسب تأييدهم، أو تهدئة الطائفة الأخرى رغبة في تجنب المزيد من الفتنة. وهذه الرغبة في كسب التأييد، وهذا الخوف من مزيد من الفتنة، لا يشتدان إلا في مناخ اجتماعي من النوع الذي تعيشه مصر الآن.

في غمار هذا كله لا بد أن تصدر كلمة طائشة أو زلة لسان من هذا الجانب أو ذاك. إذ عندما تحتد المشاعر وتعلو الهتافات ويزيد الصخب، يشتد الاغراء لمسايرة الجمهور، خاصة إذا اقترن الأمر بجهود وسائل الإعلام التي لا هَمَّ لها إلا مسايرة الجمهور. وهكذا نسمع كلامًا من طرف ضد الآخر لم نسمع مثله منذ عشرات السنين،

ويجب أن نتوقع المزيد، بل والأسوأ منه في السنين القادمة، ما لم نشرع فورًا في إنقاذ ما يمكن إنقاذه بإصلاح أحوالنا الاقتصادية والمعيشية.

في غمار هذه الأحداث المدهشة لا بد أن يتذكر المرء قصة بديعة، حدثت بالفعل في الثلاثينيات أو الأربعينيات من القرن الماضي رواها عن أمه، عبد الرحمن عزام؛ ذلك الرجل الوطني الفذ وصاحب الفكر النيّر، والذي ألّف كتابًا ممتازًا في شرح تعاليم الدين الإسلامي، وكان أول أمين عام لجامعة الدول العربية. والقصة أنه عاد يومًا إلى منزله فوجد أمه ترتدي ملابس العزاء، فسألها عن السبب، فقالت إنها كانت تعزي جارتها أم جورج (ولعل الاسم الحقيقي غير ذلك). فلما سألها عما إذا كان قد حدث شيء لجورج، قالت إنه تحول من ديانته إلى الإسلام. سألها مندهشًا وهو غير مصدق: «أنت تذهبين لتعزية أم جورج لأن ابنها اعتنق الإسلام؟»، فقالت: «أنت تعرف قلب الأم يا بني».

السؤال هو: لماذا كان من الممكن أن يحدث هذا منذ سبعين عامًا ولم يعد ممكنًا الآن؟ لماذا كان المصريون منذ سبعين عامًا أكثر قدرة على تصوُّر شعور الأم في مثل هذه الحالة منهم الآن؟ أو لماذا كانوا أكثر استعدادًا في الماضي لإعطاء المشاعر الإنسانية الطبيعية، الأولوية على السلوك الظاهري، بالمقارنة بحالهم اليوم؟ هذا هو ما حاولت الإجابة عنه فيما تقدم.

[٦]

كلنا يعرف مقام الشيخ محمد عبده، ولكن كم هو مفيد أن نعيد قراءته، والقراءة عنه؛ حتى ندرك كم تدهورنا منذ أن كان هذا الرجل العظيم يتزعم الخطاب الديني في بلادنا، أي منذ أكثر من قرن من الزمان.

كنت قد قرأت عنه وأنا في مطلع الشباب، مثلما فعل كثيرون غيري، ولكن محنة الخطاب الديني التي تمر بها مصر اليوم، ومنذ زمن ليس بالقصير، جعلتني أرغب في قراءته والقراءة عنه من جديد؛ عسى أن أجد فيه السلوى عما نحن فيه، وكي أذكر نفسي بأننا لم نكن دائمًا على هذا الحال من الانحطاط.

وقد أتيحت لي في الأسبوع الماضي فرصة قراءة كتابين صغيرين؛ أحدهما للشيخ محمد عبده واسمه «الاسلام بين العلم والمدنية»، والآخر كتاب كتبه الأستاذ عباس العقاد عن محمد عبده، كما أعدت قراءة فصل طويل كتبه الأستاذ أحمد أمين عن محمد عبده في كتاب «زعماء الإصلاح في العصر الحديث».

وأعترف للقارئ بأنه راعني ما قرأت. نعم، كنت أعرف روعة هذا الرجل، ولكن إلى هذه الدرجة؟ نعم، كنت أشعر بدرجة تدهورنا منذ كان لدينا مثل هذا الرجل، ولكن هل تدهورنا كان حقًّا بهذه الدرجة؟ بل والأكثر من ذلك: هل ترك الرجل شيئًا مما يقلقنا في هذه الأيام، ومما يعود إلى إقلاق راحتنا كل بضعة أيام، دون أن يتعرض له ويشرحه ويدلي فيه بالرأي القاطع والصحيح، كل هذا منذ أكثر من مائة عام؟

قرأت في هذه الصفحات رأيه القاطع في العلاقة الصحيحة بين المسلمين والأقباط، وفي موقف المسلم الحصيف من العلم والحضارة الغربية، وفي الموقف الإسلامي الصحيح من الموازنة بين التدين والتمتع بالحياة، وموقف الإسلام من الفنون، ووجدت فيها ردودًا بليغة وحاسمة على من لا يكفون عن الهجوم على الإسلام ومن اتهام المسلمين بالإرهاب، كما وجدت فيها اهتمامًا بالغًا بصيانة اللغة العربية وإدراكًا لدورها في إحداث النهضة المطلوبة... إلخ.

قرأت كل هذا في تلك الصفحات القليلة. ليس هذا فحسب، بل ووجدته مشروحًا بلغة رائقة بديعة، تستحق القراءة لذاتها بصرف النظر عن الموضوع الذي تعبر عنه، وبقوة وحماسة المؤمن تمام الإيمان بصحة ما يقول؛ الأمر الذي جعلني أتساءل: هل تحتاج وزارة التربية والتعليم، وهي تبحث عن كتب جيدة تضعها في أيدي الطلاب، إلى إطالة البحث، ولديها وأمام عينيها كتابات الشيخ محمد عبده، البسيطة والواضحة، والتي يمكن أن يتعلم منها التلاميذ، ليس فقط كراهية التعصب وحب المختلفين عنهم في الدين، وأهمية البحث العلمي والابتكار، بل وتغرس فيهم أيضًا حب اللغة العربية الجميلة؟ وما دام الأمر على هذا النحو، وبهذه البساطة، فهل معنى قعود وزارة التعليم عن هذا الأمر، أو عدم مرور مثل هذا الخاطر بأذهان المسئولين فيها أصلًا، أن هؤلاء المسئولين عن التعليم عندنا لا يهمهم أن تحقق مصر أي نهضة

على الإطلاق؟ وهل يريدون حقًّا مكافحة التعصب والقضاء على الفتنة الطائفية، أم أن الأمر كله تمثيل في تمثيل؟

* * *

اقرأ ما كتبه الشيخ محمد عبده عن موقف الإسلام من أصحاب الديانات الأخرى غير الإسلام في كتاب «الإسلام بين العلم والمدنية»:

«أباح الإسلام للمسلم أن يتزوج الكتابية، نصرانية كانت أو يهودية، وجعل من حقوق الزوجة الكتابية على زوجها المسلم أن تتمتع بالبقاء على عقيدتها، والقيام بفروض عبادتها، والذهاب إلى كنيستها أو بيعتها، وهي منه بمنزلة البعض من الكل، وألزم له من الظل، وصاحبته في العز والذل، والترحال والحلّ، بهجة قلبه وريحانة نفسه، وأميرة بيته، وأم بناته وبنيه، تتصرف فيهم كما تتصرف فيه... أين أنت من صلة المصاهرة بين أقارب الزوج وأقارب الزوجة، وما يكون بين الفريقين من الموالاة والمصاهرة على ما عهد في طبيعة البشر؟ وما أجلى ما يظهر من ذلك بين الأولاد وأخوالهم وذوي القربى لوالدتهم. أيغيب عنك ما يستحكم من ربط الألفة بين المسلم وغير المسلم بأمثال هذا التسامح، الذي لم يعهد عند من سبق ولا فيمن لحق من أهل الدينين السابقين عليه؟».. (طبعة دار المدى للثقافة والنشر بدمشق، ص ٨٤ ـ ٨٥).

* * *

أو اقرأ ما كتبه عن استسهال تكفير الناس، مما يثير الشجن عندما يتذكر المرء ما حدث في عصر الانحلال الحالي لأستاذ مصري جليل هو الدكتور نصر حامد أبو زيد؛ إذ حكم بتكفيره والتفريق بينه وبين زوجته لأنه دعا إلى تفسير النصوص الدينية تفسيرًا يتفق مع العقل والعلم. فقد كتب الشيخ محمد عبده أنه مما اشتهر بين المسلمين وعرف من قواعد أحكام دينهم أنه «إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حمل على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر. فهل رأيت تسامحًا مع أقوال الفلاسفة والحكماء أوسع من هذا؟ وهل يليق بالحكيم أن يكون من الحمق بحيث يقول قولًا لا يحمل الإيمان من وجه واحد من مائة وجه؟».. (نفس المرجع، ص ٧٦ ـ ٧٧).

أما تحكيم العقل في تفسير النصوص، فقد اعتبره الشيخ محمد عبده أصلًا من أصول الإسلام، فقال: «اتفق أهل الملة الإسلامية، إلا قليلًا مما لا ينظر إليه، على أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دلَّ عليه العقل «وبقي في النقل طريقان: طريق التسليم بصحة المنقول مع الاعتراف بالعجز عن فهمه، وتفويض الأمر إلى الله في علمه، وطريق تأويل النقل مع المحافظة على قوانين اللغة حتى يتفق معناه مع ما أثبته العقل... فماذا عساه أن يبلغ نظر الفيلسوف حتى يذهب إلى ما هو أبعد من هذا؟».. (نفس المرجع، ص ٧٦).

* * *

وللشيخ محمد عبده كلام جميل جدًّا ينفي اعتبار الدين كل الحياة، بل قال إن «أوامر الحنفية السمحة، إن كانت تختطف العبد إلى ربه، وتملأ قلبه من رهبة، وتفعم أمله من رغبة، فهي مع ذلك لا تأخذه عن كسبه، ولا تحرمه من التمتع به، ولا توجب عليه تقشف الزهادة، ولا تجشمه في ترك اللذات ما فوق العادة. صاحب هذا الدين ﷺ لم يقل: «بع ما تملك واتبعني» ولكن قال لمن استشاره فيما يتصدق به من مال: (الثلث، والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس)».

* * *

سمعت مؤخرًا من أستاذ من أساتذة كلية الفنون الجميلة في مصر أن قسم النحت من أقل أقسام الكلية جذبًا للطلاب؛ بسبب تفسير أخذ يشيع بينهم بأنه حرام. فليقرأ هؤلاء ما اقتطفه الأستاذ العقاد من رأي الشيخ محمد عبده في الفنون الجميلة أيام كان مفتيًا للديار المصرية، وكتبه في سنة ١٩٠٣: «إن الرسم ضرب من الشعر الذي يُرى ولا يُسمع، والشعر ضرب من الرسم الذي يُسمع ولا يُرى... إن هذه الرسوم والتماثيل قد حفظت من أحوال الأشخاص في الشئون المختلفة، ومن أحوال الجماعات في المواقع المتنوعة، ما تستحق به أن تسمى ديوان الهيئات والأحوال البشرية، يصورون الإنسان أو الحيوان في حال الفرح والرضا، والطمأنينة والتسليم. وهذه المعاني المدرجة في هذه الألفاظ متقاربة لا يسهل عليك تمييز بعضها من بعض، ولكنك تنظر في رسوم مختلفة فتجد الفرق ظاهرًا، باهرًا... فحفظ هذه الآثار حفظ للعلم في الحقيقة، وشكر لصاحب الصنعة على الإبداع فيها».

فإذا اعترض أحد بالقول إن «في الصورة مظنة العبادة» (أي أن الرسم والتمثال قد يوقعان المرء في الوثنية التي نهى عنها الدين) أجابه الشيخ محمد عبده: «إن لسانك أيضًا مظنة الكذب، فهل يجب ربطه مع أنه يجوز أن يصدق كما يجوز أن يكذب؟»، ويضيف إلى ذلك: «وبالجملة يغلب على ظني أن الشريعة الإسلامية أبعد من أن تحرم وسيلة من أفضل وسائل العلم، بعد تحقيق أنه لا خطر فيها على الدين، لا من وجهة العقيدة ولا من وجهة العمل».. (عباس العقاد: محمد عبده، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٦).

* * *

قد تظن أن رجلًا كهذا، لا يمكن أن يكون له أتباع في أوائل القرن العشرين إلا من الصفوة، أو صفوة الصفوة؛ إذ كيف يتأتى لعامة الناس فهم وتقدير رجل بهذا العمق والتسامح واتساع الأفق؟ ولكن الحقيقة أن الرجل عندما مات في سنة ١٩٠٥، كانت جنازته جنازة شعبية بمعنى الكلمة، يصفها الأستاذ العقاد بقوله: «لم يكن للمفتي الفقيد حزب ذو أداة منتظمة تسخر أعوانه لجمع الجموع وتسيير المواكب، بل كان صاحب السلطة الرسمية (أي الخديو) يعاديه ويغضب على مشيعيه... وكان الصيف قائظًا، والغائبون عن المدن من معتادي الاصطياف خارج القطر وفي قرى الريف أكثر من الحاضرين، فغلبت الصبغة القومية على كل صبغة رسمية أو تقليدية في تشييع رفات المفتي إلى مقره الأخير، من الإسكندرية إلى القاهرة. فكانت موجة الحزن التي غشيت ألوف المشيعين على طول الطريق دفعة من أعماق القلوب والضمائر، عرفت بها الأمة مبلغ شعورها بعظمة الفقيد الراحل وعظمة الخسارة بفقده. وجاوز الزحام كل ما قدرته الشرطة واتخذت له حيطتها في المدينتين منذ الصباح الباكر، قبل خروج النعش من داره، فتعطلت حركة الأسواق وأغلقت الدكاكين أبوابها للمشاركة في موكب الجنازة، واكتظت الأرصفة بالواقفين والسائرين، ولم يبقَ أحد في العاصمتين من ذوي الفكر والمنزلة لم يشترك في ذلك الموقف الحافل..».. (المصدر السابق، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

وذكرت صحيفة ليجيبت الصادرة بالفرنسية: «يخيل إلى الرائي أن جميع سكان القاهرة الوطنيين قد حضروا آخر فريضة من الإجلال والإعظام لذلك الشيخ الجليل، وبينهم عدد عظيم من الأوروبيين».

[٧]

أعود للتفكير بين الحين والآخر، في أسباب التدهور الذي أصاب الخطاب الديني في مصر. فكلما قابلت مثلًا من أمثلة التفسير اللاعقلاني للدين (أي تفسيرًا لا يمكن أن يقبله العقل)، أو من أمثلة السلوك الذي يتناقض مع ظاهرة الورع مع باطنه اللا أخلاقي، أو التمسك بالشكل على حساب الجوهر، وإبراء الذمة بالقيام بما يطلبه الدين من الشعائر المادية مع إهمال ما يطلبه الدين من فضائل الخلق، أعود إلى التساؤل: لماذا كان لدينا منذ أكثر من قرن من الزمان، داعية ديني عظيم هو الشيخ محمد عبده، كان يؤكد على العكس بالضبط، فيجعل اتباع المبادئ الأخلاقية التي يحضّ عليها الدين في منزلة أعلى من القيام بالشعائر المادية، ولا يستطيع عصرنا هذا أن ينتج رجلًا مثله، أو حتى يقاربه في الحكمة والترفع عن الصغائر، وفي التفسير الرشيد للدين؟

عدت أقرأ في بعض كتاباته فوجدت من بينها الفقرة التالية: «إن المسلمين ضيّعوا دينهم، واشتغلوا بالألفاظ وخدمتها، وتركوا كل ما فيه من المحاسن والفضائل... قالوا: «النية في الصلاة، أن يقصد الإنسان فعل هذه الصلاة دون غيرها»، وفسّروا قوله ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات) بهذا. وإنما قصد الفعل عند مباشرته طبيعي، فإنني إذا قمت أمشي، لا أقصد بمشيي القعود... وحاشا لله أن تفرض الشريعة الحكيمة هذا، وتجعل عليه مدار الأعمال والعبادات... المراد بالنيّة في الحديث، قصد المرء وغرضه من فعله، وهو إما وجه الله وابتغاء مرضاته (وهو النيّة الصحيحة) وإما غرض آخر كالرياء...».. (الجزء الثالث من الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، تحقيق محمد عمارة، دار الشروق، ١٩٩٣، ص ٢١٢).

تابعت القراءة، فإذا بي أجد في كتابات الشيخ محمد عبده ومواقفه مثالًا بعد آخر لقلة اهتمامه بالشكليات، ونفاذه مباشرة إلى ما يتعلق بالأخلاق. فالمهم عنده هو نظافة القلب قبل أي شيء آخر. قرأت مثلًا حوارًا طريفًا دار بينه وبين تلميذه الموهوب الشيخ رشيد رضا، ويتعلق بحادثة زواج الشيخ علي يوسف، وهي الحادثة التي شغلت الرأي العام بأسره في مصر في مطلع القرن الماضي.

كانت المشكلة أن الشيخ علي يوسف، وهو رجل مرموق في الصحافة والسياسة،

وصاحب جريدة المؤيد، تزوج من صفية بنت الشيخ السادات، وكانت قد بلغت سن الرشد، ولكنها تزوجت دون رضاء أبيها. واعترض أبوها على الزواج، ورفع قضية يطلب فسخ عقد الزواج على أساس عدم كفاءة الزوج للزوجة؛ إذ يدعي الأب أن ابنته مثله شريفة من نسل النبي، والزوج ليس كذلك.

صدر الحكم بفسخ عقد الزواج على أساس عدم كفاءة الزوج. ذهب الشيخ رشيد رضا إلى أستاذه الشيخ محمد عبده وقال له إن علي يوسف «غاضب منك لاعتقاده أنك السبب في صدور هذا الحكم بعدم كفاءته؛ لأنك صديق للقاضي الذي أصدره». كان رد الشيخ محمد عبده: «أنت تعلم أنني موافق لك فيما كتبت (أي أنه يوافق على خطأ الحكم بالتفريق بين الزوجين على أساس عدم الكفاءة)... وأما رأيي في الشيخ علي والسادات، في شخصهما، فهو أنهما كفؤان، لكن في الخسّة لا في الشرف!».. (ص ١٣٧).

لفت نظري في هذا الحديث ليس فقط هذه الجرأة من جانب الشيخ محمد عبده في التعبير عما يعتقده، ولكن أيضًا تجاوزه للأمور الشكلية ونفاذه مباشرة إلى التقييم الأخلاقي. فالمهم ليس نسبك ولا أصلك، ولكن المهم هو أخلاقك.

* * *

تصادف أن قرأت في نفس الأسبوع مقالًا رائعًا في جريدة الشروق لأستاذ قدير هو الدكتور رشيد العناني، أستاذ الأدب العربي في جامعة إكستر البريطانية، وصاحب كتابين مهمين عن أدب نجيب محفوظ، حصلا على ثناء الأستاذ نجيب نفسه ورضاه. كان موضوع المقال الكاتبة الشهيرة ميّ زيادة (١٨٨٦ ـ ١٩٤١)، والتي وصفها بحق «بالكاتبة اللبنانية المصرية»؛ إذ إنها لبنانية مسيحية بحكم المولد، ومصرية بحكم المناخ الثقافي الذي تأثرت به وأثرت فيه. كان هذا في العقود الأولى من القرن الماضي، أي تلك الفترة الزاهرة من تاريخ مصر الثقافي التي لمعت فيها أسماء مبهرة، منها الشيخ محمد عبده نفسه، ومنها قاسم أمين، ولطفي السيد، وطه حسين، وعباس العقاد... إلخ.

كتب الدكتور العناني هذا المقال بمناسبة ظهور كتاب (عن دار نوفل اللبنانية) بعنوان (ميّ زيادة: كتابات منسية) ويقع المجلد في نحو ألف صفحة، ويضم ١٧٠ مقالًا للآنسة مي (وهو الاسم الذي اشتهرت به في مصر)، نشرت لأول مرة في مطبوعات

مصرية كالأهرام والسياسة الأسبوعية، وقامت بجمعها باحثة ومستعربة ألمانية عكفت لمدة عشر سنوات على دراسة كل كلمة كتبتها ميّ زيادة أو كُتبت عنها.

يقول الدكتور رشيد العناني إن تصفح هذا المجلد أثار في نفسه المواجع والأحزان، وبعض هذه الأحزان يرجع إلى المقارنة بين ما كان عليه الخطاب الديني منذ مائة عام في مصر، وما أصبح عليه الآن. ويقتطف هذه الفقرة الجميلة من مقال للآنسة ميّ عن العلاقة بين الطوائف الدينية: «الدين أيها السادة والسيدات، لا أختاره أنا ولا تختارونه أنتم. إننا نولد في دين من الأديان كما يولد الواحد منا أشقر أو أسمر، طويل القامة أو قصيرها. فما قولكم في مقاتلة أشقر اللون لجاره لأنه حنطيّ البشرة، قاتم العينين؟ خصومة كهذه تضحكنا وتفكهنا. وليست الخصومات الدينية دون هذه في التفكهة وإثارة الضحك عند العقلاء».

ثم تصف في مقالة نشرت في جريدة الأهرام (بتاريخ ٢٤/ ٦/ ١٩٢٨) زيارة قامت بها لمسجدي الرفاعي وإبراهيم أغا، فاختلط في سمعها، صوت الأذان، بصوت أجراس الكنيسة، فتقول:

«يا صوت المؤذن، يا صوت طفولتي، طالما أيقظتني في البكور وأشجيتني عند العشية... لقد كنت أول ما انطبع في قلبي من آيات الطرب والجمال. في الصباح والمساء كانت تنضم إليك النواقيس الشادية، تسبّح هي من ناحيتها بحمد الذي تُعظّم أنت اسمه من ناحيتك، فتمضيان على أجنحة النسيم معربين عن عاطفة واحدة وعبادة مُثلى : عبادة الذي لا يُعبد سواه».

سألت نفسي من جديد: ما سرّ التدهور الذي أصاب الخطاب الديني خلال مائة العام الماضية؟ ولم أشعر بالارتياح إلا للتفسير الآتي: النمو المذهل في أعداد أنصاف المتعلمين. كان الشيخ محمد عبده، وكذلك الآنسة ميّ، يكتبان في مجتمع ينقسم إلى أقلية صغيرة جدًا من المتعلمين (ولكنهم متعلمون تعليمًا راقيًا)، وغالبية عظمى من الأميين (ولكنهم أميون يعرفون قدر أنفسهم، لا مطامح لهم، وليس لديهم أيضًا أي ادعاءات بغير الحقيقة). كان أفراد هذه الأقلية الصغيرة المتعلمة تعليمًا راقيًا، يخاطبون بعضهم بعضًا، فيتكلمون كلامًا راقيًا ومتحضرًا، وكان الباقون صامتين لا

يحدثون ضجيجًا ولا يشوشرون. الآن لدينا ملايين من أنصاف المتعلمين الذين يمارسون إرهابًا لا شك فيه ضد المثقفين والأميين على السواء. وهم الذين يسيطرون الآن على الخطاب الديني ويطبعونه بطابعهم.

[٨]

في الدين الواحد، توجد أشكال وألوان من التدين. الاسلام واحد، ولكن التديُّن الإسلامي يختلف من عصر إلى عصر، ومن شخص لآخر. ونفس القول ينطبق على كل الأديان الأخرى.

دين محمد عبده هو نفسه دين تلميذه رشيد رضا، ونفس دين حسن البنا وسيد قطب... إلخ، ولكن تديّن كل واحد من هؤلاء يختلف عن تديُّن الآخرين.

وينطبق نفس الشيء أيضًا على المعاني التي يفهمها الناس من التعبير الواحد. فالتعبير الذي يعبر به المرء عن إيمانه وتقواه، قد يقترن في ذهنه بمعانٍ تختلف عما يقترن به في أذهان الآخرين. الجميع يقولون مثلًا: «إن شاء الله»، والنطق بهذه العبارة يعبر على نحو أو آخر عن تدين قائلها، ولكني لاحظت أن المقصود به قد يختلف من شخص لآخر، فقد يريد قائله أن يعبر عن اعتقاده بأن الأمر ليس في يده بل في يد الله تعالى، ولكن شخصًا آخر قد يقصد بها مجرد التسويف، أو التهرب من إعطاء إجابة محددة... إلخ.

لهذا أصارح القارئ بأني لم أسترح قط لعبارة مثل «تجديد الإسلام» أو «الإسلام المستنير»، فالإسلام لا يتجدد وإنما الذي يتجدد تفسير الناس له وما يفهمونه منه؛ ومن ثم فالمقصود هو تجديد التديُّن، أي طريقة فهم الدين. أما الاستنارة أو عدمها فهي وصف لشخص معين أو لتفسيره للدين وليس للدين نفسه.

ليس هناك أي شيء غريب في هذا، فالدين إلهي والتدين نشاط بشري. ومن المؤسف أننا كثيرًا ما نعامل القرارات البشرية فيما يتعلق بالدين وكأنها أوامر إلهية؛ فنسيء إلى الدين والدنيا في نفس الوقت.

* * *

تواردت عليَّ هذه الأفكار وأنا أتلقى الأخبار عما طرأ على العلاقة بين المسلمين والأقباط من توتر، منذ حدوث جريمة الإسكندرية ليلة رأس السنة (٢٠١١)، عندما قام شخص أو أشخاص بتفجير قنبلة قتلت وجرحت عددًا كبيرًا من الأقباط الخارجين من الكنيسة بعد أداء الصلاة فيها، ثم ما لوحظ من استقطاب غير مبرر بين المسلمين والأقباط حول قول نعم أو لا في الاستفتاء حول تعديل مواد الدستور في مارس ٢٠١١، ثم ما حدث بعد الاستفتاء من حرق كنيسة في أطفيح، ثم الاعتداء البشع على مدرس قبطي في قنا... إلخ؛ حيث جرى كل هذا باسم الدين.

استدعت هذه الأحداث إلى ذهني ما كان يعنيه «التدين» في نظر رجل عظيم هو الزعيم الهندي المهاتما غاندي، في النصف الأول من القرن الماضي، وقد راح هذا الرجل العظيم ضحية مفهومه الرائع للتدين؛ إذ قتله رجل يدين بنفس دينه، ولكنه كان «متدينًا» بشكل مختلف تمامًا.

* * *

خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، تفجر في الهند صراع بين الغالبية التي تدين بالهندوسية، وبين الأقلية المسلمة، وكانت النسبة بينهما نحو ثلاثة إلى واحد، أي كان عدد المسلمين نحو ربع إجمالي الهنود. كانت القضية الأساسية للهند في ذلك الوقت هي التحرر من الحكم البريطاني، ولكن المسلمين كانوا يطمحون أيضًا إلى إنشاء دولة مستقلة لهم، عندما يتم جلاء الإنجليز عن الهند.

كانت مطالبة المسلمين بدولة مستقلة تقسم الحركة الوطنية الهندية قسمين، وتضعف جهود المناضلين ضد الإنجليز، وكان هناك ما يدل على أن الإنجليز كانوا يشجعون هذا الانقسام بين الهندوس والمسلمين طبقًا للسياسة المعروفة «فرِّق تسد». ولكن المهاتما غاندي كانت لديه أسباب أخرى، أكثر أهمية في نظره، لكراهية انفصال المسلمين عن الهندوس، ولمعارضة تقسيم الهند إلى دولتين.

كان غاندي ينظر إلى تقسيم الهند على أساس ديني، وكأنها نوع من «الكفر»، وكانت الدعوة إلى هذا التقسيم تصيبه بالحيرة وكأنها شيء لا يمكن أن يقبله العقل. كان يصف هذه الدعوة بأنها «قول باطل» (untruth)، وقد كتب أحد الكتاب الهنود

في ترجمته لحياة غاندي أنك لا تجد في قاموس غاندي اللغوي كلمة أقوى من هذه الكلمة: «باطل». لقد ناقش غاندي ما تعنيه كلمة الوطنية أو الولاء للوطن، ولم يجد في اختلاف الدين علاقة بهذا الولاء، كما أنه لم يرَ الاختلاف في الدين متطابقًا مع اختلاف الثقافة. كتب غاندي مرة:

«إن مسلمًا من البنغال يتكلم بنفس اللسان الذي يتكلم به بنغالي هندوسي، وهما يأكلان من نفس الطعام، ويرتديان نفس الزي، ويرفهان عن نفسيهما بنفس وسائل الترفيه. إن اسم السيد جنّه (Jennah) (زعيم الجامعة الإسلامية في الهند) يمكن أن يكون اسم رجل هندوسي، وعندما قابلته لأول مرة، لم أكن أعلن أنه مسلم.. وحتى مع اختلاف الدين، وبفرض اختلاف الثقافة، أين هو التعارض في المصالح في أمور مثل الإنتاج والصناعة والصحة وإقامة العدل؟ إن الفوارق توجد فقط في العادات الدينية وممارسة الشعائر، وهي أمور لا تتدخل فيها الدولة المدنية».

فعل غاندي كل ما يستطيع ليمنع الانقسام في الحركة الوطنية على أساس ديني، فلما رأى استمرار هذا الانقسام، انحصر جهده في منع استخدام العنف من أي جانب ضد الجانب الآخر. كان غاندي يتمتع باحترام غير معهود من كلا الجانبين؛ مما جعل مجرد تعبيره عن الاستياء من أن يتقاتل الهندوس والمسلمون، كافيًا لتخفيف حدة التوتر. فإذا اشتدت الفتنة أعلن أنه سوف يبدأ صيامًا حتى الموت ما لم تتوقف أعمال العنف من الجانبين، وكان هذا الإعلان عن صيام غاندي كافيًا دائمًا لإيقاف هذه الأعمال. كان يحدث في أثناء أعمال العنف أن يلقي المسلمون باللوم على الهندوس، ويلقي الهندوس باللوم على «البلطجية» (hooligans)، فإذا بغاندي يلقي بالسؤال: «ومن هم هؤلاء الذين تسمونهم بالبلطجية؟ إنكم أنتم أيها المتعلمون الذين تصنعونهم؛ بنشركم ثقافة الكراهية».

* * *

تفجرت الفتنة من جديد، بين الهندوس والمسلمين، في يوليو ١٩٤٦، عندما قامت الحكومة الإنجليزية بتكليف نهرو بتشكيل الحكومة. طلب نهرو من جنّه (زعيم الجامعة الإسلامية) بالاشتراك معه في تأليف الحكومة فرفض؛ احتجاجًا على ما أسماه

«محاولة الحزب الفاشي الهندوسي، بمعونة البريطانيين، إخضاع المسلمين والأقليات الهندية الأخرى»، فانفجرت أعمال العنف والقتل المتبادل، كان ضحيتها في مدينة كالكتا وحدها، خلال أربعة أيام، خمسة آلاف من القتلى، وأكثر من خمسة عشر ألف مصاب. وتكررت المأساة في مناطق أخرى من الهند؛ إذ أخذ المسلمون في قرية بعد أخرى، ينتقمون من الهندوس لما فعلوه بالمسلمين في قرى أخرى. أعلن غاندي أنه إذا لم يتوقف العنف في الحال، وبدون تدخل الشرطة، بل باقتناع داخلي من كلا الطرفين بأن ما يفعلونه شر محض، فسوف يبدأ صيامًا حتى الموت. قال غاندي إن على الأغلبية الهندوسية أن تشعر بالندم على ما فعلت وأن تكفِّر عن سيئاتها، وعلى الأقلية المسلمة أن تصفح وتبدي استعدادها لبدء صفحة جديدة. وكانت النتيجة المدهشة أنه بمجرد أن أعلن غاندي عن عزمه الصيام، توقفت أعمال العنف في الحال.

عندما عاد العنف من جديد خلال السنة التالية، أصيب غاندي بحالة من الحزن الشديد والحيرة. استولى عليه الشعور بأنه فشل في تحقيق أمله. لقد عمل طوال حياته من أجل أن تصبح الهند قدوة للعالم في مناهضة العنف، فهل كان أسلوبه لتحقيق هذا الهدف أسلوبًا خاطئًا؟ هل كان الناس الذين يعلنون اقتناعهم بما يقول، يقولون شيئًا مختلفًا عما تجيش به صدورهم في الحقيقة؟

عندما أعلنت الحكومة البريطانية استقلال الهند في ١٥ أغسطس ١٩٤٧، وكان المتوقع أن تعمّ الهند مظاهر الفرح والابتهاج، لم يخفِ غاندي أن شعوره أبعد ما يكون عن الفرح. ها هو اليوم الذي طالما اشتاق إليه وعمل من أجله، يحلّ دون أن يبعث في نفسه بهجة. فالهند لم تكسب حريتها إلا بثمن باهظ هو فقدان وحدتها. وهو شعور يشبه بشدة شعورنا في مصر عندما حل محل البهجة التي أثارها سقوط نظام مبارك، الوجوم والقلق الشديد لدى وقوع أحداث الفتنة الطائفية.

سرعان ما عادت أعمال العنف والتقتيل في الهند من جديد؛ إذ شرعت الأغلبية الدينية في كل منطقة بالتنكيل بالأقلية المنتمية إلى الدين الآخر، وأسرعت الأقليات الدينية بالهرب في فزع شديد، من المنطقة التي تعرف أنها سوف تقع في قبضة سلطة من دين آخر.

قرر غاندي أن يذهب إلى مدينة من أكثر مدن الهند تعرضًا للعنف، واختار أن يقيم في منزل عامل مسلم في حيّ من المدينة كان يعتبر من أقل أحيائها أمانًا لسكانه من المسلمين. وخطب غاندي في سكان المدينة يدعوهم إلى نبذ الكراهية والعنف، فإذا بخطبته تحدث في الناس ما يحدثه السحر، وإذا بالشباب الهندوسي والمسلم يتجمعون في الشوارع في وئام تام للاحتفال بالاستقلال، وكتبت جريدة التايمز البريطانية: «إن الكلمات التي صدرت عن غاندي، كان لها من الأثر ما لا يمكن أن تحدثه عدة فرق من الشرطة أو الجيش».

ولكن هذه التطورات السعيدة كانت تخفي وراءها نهاية مأساوية. كان أول إنذار بهذه النهاية التعسة انفجار قنبلة في مساء ٢٠ يناير ١٩٤٨، على بعد أمتار قليلة من المكان الذي كان يقف فيه غاندي لتأدية صلاة جماعية. وبعد عشرة أيام (في مساء ٣٠ يناير ١٩٤٨) خرج غاندي من بيته قاصدًا مكان الصلاة، وهو يستند بذراعيه إلى حفيدتي أخته. واخترق غاندي جمعًا من نحو خمسمائة شخص جاءوا للصلاة معه، فوسّعوا له الطريق، وهبّ بعضهم واقفًا، وانحنى آخرون احترامًا له، فاعتذر لهم عن تأخره بضع دقائق عن موعد الصلاة. وإذا برجل يتقدم من بين الصفوف، وينحني لغاندي وكأنه يريد أن يلمس قدميه، ثم أخرج من جيبه مسدسًا أطلق منه ثلاث رصاصات أودت بحياة غاندي في الحال. كان القاتل هندوسيًّا كارهًا لما كان يقوم به غاندي من حضّ الهندوس على حسن معاملة المسلمين.

[٩]

أعترف بأني لم أشعر قط شعورًا طيبًا نحو النقاب. أنزعج لرؤيته، وينقبض صدري، وأسأل نفسي: أي نوع من التفكير أدى بالمرأة المنتقبة إلى ارتدائه؟ إذا كان الدافع تنفيذ فرائض الدين، فإن كثيرين من الفقهاء وعلماء الدين الموقرين يقولون بأنه ليس من الفرائض، فلماذا رفضت المنتقبة هذا التفسير وأخذت بعكسه؟ هل الدافع رغبة المنتقبة في مزيد من التقرب إلى الله وكسب الثواب، واعتقادها أن هذا الزي، وإن لم يكن فرضًا، فهو محمود ومستحسن؟ فلماذا يا ترى يمكن أن يعتبر هذا الزي محمودًا

ومستحسنًا؟ إنني أجد أسبابًا كثيرة وقوية لتفضيل عدم ارتداء النقاب لمصلحة المرأة التي تفكر في التنقب، ولمصلحة المجتمع ككل، فكيف يمكن أن يكون موقف الدين مخالفًا لما يقضي به العقل؟

إني أتعاطف بشدة، وأعتقد أن كثيرين من القراء يتعاطفون أيضًا، مع القول المعروف في مذهب المعتزلة: «بالحسن والقبيح العقليين»، أي بأن العقل قادر على أن يعرف أن الشيء حسن أو قبيح، ومن ثم أباحوا لأنفسهم أن يفسروا القرآن الكريم بتحكيم العقل والحديث وبالاعتماد على معرفتهم باللغة وبأساليب القرآن وروحه. وما دامت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تتكلم عن الزي الواجب على المرأة، قليلة وتحتمل أكثر من تفسير، فلا مناص لنا من تحكيم العقل، والعقل في ظني يرى مثالب كثيرة في النقاب.

الدين والأخلاق يدعوان بالطبع إلى ضرورة الاحتشام، من جانب المرأة والرجل على السواء، وهذا هو أيضًا ما يقول به العقل. ولكني أجد صعوبة في وصف ارتداء النقاب بأنه مجرد احتشام، إنه يذهب إلى أبعد من هذا بكثير، حتى ليكاد يصل إلى حد الانسحاب من الحياة الاجتماعية بأسرها، وانكفاء الشخص على نفسه متى خرج من بيته. وهذا الانسحاب موقف غريب جدًّا وغير مفهوم. غريب لأنه يصل إلى درجة منع الناس من معرفة ما إذا كان الشخص المتنقب رجلًا أو امرأة، فتاة صغيرة أو عجوزًا. فإذا سمحت المنتقبة لشخص من غير أقاربها بأن يسمع صوتها، أو أن يتبادل معها الكلام فهي لا تسمح له بأن يعرف وقع كلامه في نفسها؛ إذ لا تسمح له بأن يرى ما يطرأ على أسارير وجهها من تغيرات، مع أن هذا، فيما أظن، من حقه، ومن ضرورات التواصل الإنساني الطبيعي. كيف يؤدي الأستاذ مثلًا وظيفته في تدريس مجموعة من المنقبات، دون أن يعرف وقع كلامه في نفوسهن؟وكيف تتعامل المنتقبة، إذا كانت موظفة في الحكومة، مع من يتردد عليها لأداء شأن من شئونه؟ وكيف تمارس المنتقبة عملها طبيبة في تعاملها مع المرضى... إلخ، أم إن المنتقبة يجب في الواقع أن تقضي معظم حياتها داخل بيتها، ولا تخرج منه إلا للضرورة القصوى؟ فلماذا كل هذه القسوة في معاملة المرأة؟

وهل هذا كله ضروري حقًّا لحماية المرأة والرجل من الفتنة؟ هل أي شعور مصدره الغريزة الجنسية هو شعور قبيح دائمًا؛ ومن ثم وجب وأده، أم إن القبح هو فقط في العجز عن ضبط النفس حتى لا يؤدي هذا الشعور إلى ارتكاب فاحشة أو معصية؟ ما كل هذه القسوة في النظر إلى مشاعر الإنسان الطبيعية، وهذا الميل إلى إنكار الطبيعة الإنسانية؟ إن التحضر لا يعني قتل الرغبة، بل القدرة على السيطرة عليها وتوجيهها إلى تحقيق حياة سعيدة وجميلة.

والإصرار على ارتداء النقاب فيه إهانة للرجل والمرأة على السواء؛ إهانة لكل رجل عابر لأنه ينطوي على اعتباره غير قادر على التفكير في أي شيء غير الجنس، وإهانة للمرأة غير المنتقبة لأنه ينطوي على اتهامها بعدم مراعاة الحشمة الواجبة. وارتداء النقاب يؤدي على أي حال إلى فتح موضوع الفتنة الجنسية كلما كان موصدًا، وإعلان مستمر بأن الشاغل الأعظم لنا جميعًا يجب أن يكون تجنب هذه الفتنة.

ولكن هناك جانبًا آخر لهذه القضية. فالغريزة الجنسية بطبيعتها لا يثيرها فقط ما يراه المرء بعينيه، بل قد يثيرها الصوت، وكذلك مجرد التخيل. ومن ثم فمنع العينين من الرؤية لا يكفي دائمًا لتجنب الانجذاب نحو الجنس الآخر. فماذا نحن فاعلون إذن، إذا افترضنا أن الإنسان لا يستطيع السيطرة على مشاعره، ولا بد أن يرتكب الخطيئة بمجرد أن يشعر بالانجذاب إلى الجنس الآخر ؟ هل يكفي حقًّا حجب الجسم عن العين، أم يجب أيضًا منع الصوت من الوصول إلى الأذن؟ فإذا سارت المرأة المنتقبة، والتزمت الصمت، فلم ترها عين ولا سمعت صوتها أذن، فكيف تتجنب مع ذلك الفتنة التي قد تنتج عن مجرد التخيل؟ خاصة أن الخيال ينشط عادة إذا منعت الحواس من العمل؟ الأرجح، والحال كذلك، أن الخيار المتاح أمامنا هو بين شيئين لا ثالث لهما: إما محاولة التدرب على ضبط النفس، وإما البحث عن طريقة لاستئصال الغريزة الجنسية من أصلها.

[١٠]

طبيعي جدًّا أن توجد في المجتمع أغلبية وأقلية، أي أن تختلف مجموعة من الناس

تشكل أغلبية أفراد المجتمع، عن مجموعة أخرى أقل عددًا في الدين أو اللغة أو اللون أو الرأي... إلخ. ومن الطبيعي أن يرتاح المرء إلى من يشترك معه في صفة من هذه الصفات أكثر مما يرتاح إلى من يختلف عنه. ولكن من أبسط شروط التحضر أن يحسن المرء معاملة المختلفين عنه ؛ أن يكون قادرًا على تفهم أسباب الاختلاف، وأن يقبل بصدر رحب أن يقوم الآخر بالتعبير عن نفسه بأي شكل من الأشكال، بممارسة شعائر دينية، أو أن يدافع عن رأيه الخاص، أو أن يمارس عادات مختلفة في الأكل أو الشرب، أو في الزي الذي يرتديه.. إلخ، طالما أن هذا لا يمنعه هو من التعبير عن نفسه، ولا يجرح الذوق العام أو يتعارض مع النظام العام.

أي سلوك يتعارض مع هذا لا بد أن يرفضه الإنسان المتحضر وينفر منه، وأي تفسير عاقل لأي دين من الأديان لا بد أن يدين أي سلوك يتعارض مع هذا الموقف، مهما استطاع أحد أن يقتطف من النصوص التي يمكن أن تفسر على عكس ذلك. فالواجب أن تفسر نصوص الدين التفسير الذي لا يتعارض مع ما يقضي به العقل والمنطق واحترام حقوق الإنسان الطبيعية. والتفسير الذي يتعارض مع ما يقضي به العقل والتحضر يجب رفضه لأنه يسيء إلى العقل والدين معًا.

تعجبني في هذا الصدد قصة حكاها لي بنفسه ذلك الرجل ذو العقل النير والضمير الوطني والإنساني، أحمد بهاء الدين، إذ قال لي إنه كان يومًا في زيارة لصديق مريض في مستشفى بالقاهرة، وعند خروجه من حجرة صديقه لفت نظره مرافق له إلى أن في المستشفى نفسه مريضًا آخر ذا مكانة عالية في جماعة الإخوان المسلمين (ربما كان المرشد العام نفسه أو نائبه، لا أذكر) فخطر لأحمد بهاء الدين أن يزوره أيضًا متمنيًا له الشفاء. وفعل ذلك وبدأ الرجلان يتحاوران. ولم يكن غريبًا أن يتطرق الحديث إلى موضوع تطبيق الشريعة الإسلامية. قال لي الأستاذ بهاء إنه قال للإسلامي الكبير: «ليس لديَّ أي اعتراض بالمرة على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرًا أساسيًا أو المصدر الأساسي للتشريع، ولكن من المهم جدًّا أن أعرف من الذي سيقوم بتفسيرها».

* * *

من المؤسف جدًّا أن هذا الموقف المتحضر إزاء الأقلية الدينية في مصر أصابه ضعف شديد خلال الأربعين عامًا الماضية. وهذا هو أحد الأسباب المهمة لكراهيتي لنظامي أنور السادات وحسني مبارك؛ فقد ساهم العهدان في إحداث هذا الضعف وزيادته على مر السنين، بمساهمتهما، إيجابًا وسلبًا، في إيجاد الظروف التي تعمل على تدهور هذا الموقف المتحضر: إيجابًا بأن قاما بأعمال تقوي التفسير اللاعقلاني للدين، وسلبًا بالامتناع عن القيام بما من شأنه إضعاف هذا التفسير اللاعقلاني.

شجع أنور السادات في البداية المتطرفين الدينيين على الوجود في الساحة السياسية أملًا منه في أن يقوموا بإضعاف خصومه، وسمح هو وحسني مبارك لوسائل الإعلام بالاستغراق في تقديم تفسيرات متخلفة للغاية للدين، (بل وتشجع صراحة على إساءة معاملة الأقلية الدينية). وقيد الاثنان حركة السياسيين والمفكرين العقلاء، الذين يفهمون ويفسرون الدين تفسيرًا متحضرًا، بل ومنعوا الكثيرين منهم من أن يعبروا عتبة مبنى التليفزيون، وكأن الاثنين كانا يخشيان من أن يؤدي انتشار أي تفسير عقلاني للدين إلى الإطاحة بهما. كما طبق الاثنان سياسات اقتصادية كان من شأنها زيادة التوتر الاجتماعي بما أدت إليه من اتساع كبير للفجوة بين الدخول، وارتفاع كبير في معدل التضخم، ثم (في عهد حسني مبارك) ارتفاع مذهل في معدلات البطالة، وتدهور مذهل أيضًا في نوعية الحياة لشريحة كبيرة من أصحاب الدخول الدنيا (على الأخص في المسكن) شجعت كلها، بدورها، على نمو تفسيرات لاعقلانية للدين، وتحويل ما لدى هذه الشرائح من غضب على المجتمع وعلى الأحوال الاقتصادية، إلى غضب وكراهية للأقليات الدينية.

* * *

كان هذا سببًا واحدًا من أسباب كثيرة لفرحنا بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. واشتد فرحنا عندما رأينا في الأيام الأولى للثورة مناظر مبهجة للغاية (تدل على أن المصري في الأساس إنسان متحضر). فرأينا شابين، أحدهما مسلم معمم والآخر قبطي يحمل الصليب، جنبًا إلى جنب، يرددان نفس الشعارات، ورأينا سيدة قبطية تصب الماء لرجل مسلم لمساعدته على الوضوء.

اشترك الأقباط مع المسلمين في جميع المظاهرات في مختلف أنحاء الجمهورية، ولم تقع خلال شهر ونصف الشهر من العمل المشترك حادثة واحدة مما يندرج تحت وصف «أحداث الفتنة الطائفية»، فلماذا فوجئنا بحدث خطير بعد شهر ونصف الشهر من قيام الثورة، يقوم فيه مسلمون بحرق كنيسة في قرية من قرى الجيزة، ثم نفاجأ مرة أخرى باستقطاب حاد بين المسلمين والأقباط بمناسبة الاستفتاء على تعديلات دستورية لا تمس من قريب ولا من بعيد علاقة المسلمين بالأقباط، فتنتشر الدعوة إلى قول: «نعم»، إذا كنت مسلمًا حقيقيًا، وإلى قول: «لا» إذا أردت حماية حقوق الأقباط؟

بدا هذا التطور المفاجئ محزنًا، وأثار كثيرًا من التساؤلات. هل يعقل أن يتغير المصريون إلى هذا النحو، بين يوم وليلة؟ هل كان هذا الوئام الذي ساد خلال أسابيع الثورة، ظاهرة سطحية عارضة لم تلبث أن انكشفت عن المشاعر الحقيقية الدفينة والتي تنطوي على منتهى الشك والتوجس؟ هل وراء هذه الحوادث مصلحة للبعض في إفساد الثورة وتعطيل مسيرتها مما يسمى أحيانًا بـ«الثورة المضادة»؟ هل وراء ذلك أصابع إسرائيلية تحاول تفكيك الجسد المصري إلى أجزاء، كما نجحت في تقطيع الجسد السوداني، وقد تنجح في تفتيت الجسد اليمني والبحريني والسوري واللبناني.. إلخ، بحيث يصبح الجو مهيئًا لتحقيق المشروع الصهيوني في السيطرة على المنطقة العربية كلها؟

لا أخفي على القارئ أن كل هذه التفسيرات المحتملة قد طافت بذهني، كما سمعت مثلها من بعض أصدقائي المسلمين والأقباط على السواء. كلنا في حيرة، والجميع في أسى. تساءلت أيضًا عما إذا كان الممسكون بالسلطة الآن في مصر قد قاموا بكل ما في وسعهم لمنع هذه الأحداث ووأدها في المهد؟ تساءلت مثلًا عما إذا كان المشتركون في إشعال حريق الكنيسة في الجيزة قد أوقفوا عند حدهم بالسرعة الواجبة، وعما إذا كانت وسائل الإعلام قد قامت بواجبها لمنع تأجيج المشاعر العدوانية؟ بل عما إذا كان بعضها قد ساهم بلا مبرر في زيادة التوتر والخوف، باستضافة رجل مخيف المنظر، ينتمي إلى تيار ديني متطرف، إلى درجة أن ساهم في تخطيط وتنفيذ اغتيال رئيس الجمهورية في ١٩٨١. فظهر على شاشة التليفزيون في حوارات لمدد طويلة، برر فيها اشتراكه في خطة الاغتيال، واصفًا الاغتيال بأنه عمل جائز «طالما أنه لا توجد

وسائل قانونية للوصول لنفس الهدف». كما نشرت وسائل الإعلام صوره وهو خارج من السجن محاطًا بمظاهر الترحيب والتقدير. ألم تكن هناك حقًا أمام الممسكين بالسلطة والقائمين على أمر وسائل الإعلام، طريقة أخرى لإتاحة حرية التعبير تتجنب زيادة هذا التوتر واستحضار دواعي الفتنة الطائفية من جديد؟

ثم يجيء دور الكتاب والمثقفين، هل يمكن حقًّا الدفاع عمن يدور بين الناس مشيعًا أن قول: «لا» في الاستفتاء على الدستور، معناه الموافقة أو العمل على إلغاء المادة الثانية في الدستور التي تقول إن الإسلام هو دين الدولة، وأن قول: «نعم» هو «الإسلام الصحيح»؟ هل يعقل أن يوافق أي مثقف على هذا القول، بل وهل يجوز حتى أن يسكت عن هذا الخلط أي كاتب ومثقف مهما كانت عقيدته الدينية والسياسية؟

* * *

جاءت نتيجة الاستفتاء بالنتيجة المتوقعة، بالنظر إلى المناخ السياسي السائد في مصر، وإلى هذا الخلط المؤسف بين العقيدة الدينية والرأي السياسي، في موضوع لا دخل له في الدين أصلًا، فقال ٧٧٪: نعم، و٢٣٪ قالوا: لا. عبر كثيرون بحق عن سرورهم بهذا الارتفاع الملحوظ في درجة مساهمة المصريين في التصويت، وكأن المصريين قد عبروا بذلك عن شوقهم إلى ما حرموا منه لعشرات من السنين، وهو التعبير عن رأيهم السياسي بحرية، فلم يتقاعسوا عن الذهاب إلى الصناديق، وتجشم كثيرون منهم الصعاب في سبيل ذلك، بمجرد أن استعادوا ثقتهم بأن النتائج لن تزوّر. كان هذا تطورًا جميلًا ويبعث السرور في النفس. فرح أيضًا أنصار قول: «نعم»، بما حصلوا عليه من أغلبية كبيرة وبهزيمة المعارضين، كما ابتأس المعارضون الذين كانوا يأملون في نتيجة أفضل، وهذا أيضًا طبيعي ومفهوم. ولكن بقي لدى كثيرين، وأنا منهم، شعور بالحزن لأن المصريين لم يستطيعوا، على الرغم من الثورة، التخلص من الآثار النفسية لأربعة عقود من الحكم السيئ، أي من الآثار النفسية لسياسات اقتصادية حمقاء، وللاستخدام المتعمد للتوتر الطائفي لصالحها، بالزعم بأن أصحاب هذه السياسات الحمقاء هم البديل الوحيد للتطرف الديني، والتخلص من الآثار النفسية لسياسة إعلامية شريرة ظلت لمدة أربعين عامًا تروِّج للتطرف بمختلف

الطرق، وبرامج تليفزيونية نصفها تفسيرات لاعقلانية للدين، والنصف الآخر رقص خليع يؤدي بدوره إلى تفسيرات لاعقلانية للدين.

شعر كثيرون منا بالأسى؛ لأن الآثار النفسية لأربعين عامًا من الدجل السياسي والاقتصادي والإعلامي ما زالت قائمة. ولكن يعود المرء فيقول لنفسه إنه ليس محقًّا في الاستسلام لهذا الشعور بالحزن؛ فالأمور لا تتغير بين يوم وليلة، وما تراكم خلال أربعين عامًا لا يمكن أن يزول ولا حتى بثورة رائعة استمرت بضعة أسابيع.

[١١]

احتدم الشجار في مصر منذ فترة، وزاد بعد ثورة ٢٥ يناير، بل هي حرب حامية الوطيس، بين طرفين استبد بكل منهما الغضب على الآخر، ولا يكف عن أن يوجه لهذا الآخر أعنف أنواع السباب، مقترنًا أحيانًا بإشعال الحرائق أو الضرب أو القتل.

كلنا نعرف بالضبط من هما طرفا هذا الشجار، ولكن من أصعب الأمور الاتفاق على تسميتهما. فإذا سميت أحدهما بالتيار الديني، أو المتدينين، ووجهت باعتراض وجيه مداره أنه ليس كل المتدينين بهذا التعصب، بل وليس كل متدين يكره أصحاب الدين الآخر أو يضمر له شرًّا. وإذا سميته بالإسلامي ووجهت بنفس الاعتراض (إذ ليس كل المسلمين متطرفين إلى هذا الحد) فضلًا عن الاعتراض بأن هذا التشدد ليس مقصورًا على دين دون آخر، فهناك من الأقباط من يبدي هذا التشدد ويحمل للطرف الآخر نفس المشاعر العدائية. وإذا سميته أنصار الدولة الدينية، اعترض عليك بأن الإسلام لا يعرف الدولة الدينية.

كذلك فيما يتعلق بالطرف الآخر في الخصومة. قد نسميه التيار الداعي للدولة المدنية، ولكن قد يعترض على ذلك بأن وصف الدولة بالمدنية قد لا يعبر عن الموقف الحقيقي لهؤلاء، إذ قد يختلط معنى الدولة المدنية بمعنى المجتمع المدني. بل ويذهب بعض أنصار الطرف الأول إلى أن وصف الطرف الآخر بأنهم ينادون بالدولة المدنية ليس إلا حيلة لتجنب وصفهم بالعلمانيين، الذي هو وصفهم الصحيح

في رأيهم؛ إذ إن وصف العلماني يثير في نظر كثيرين شبهة اتخاذ موقف عدائي من الدين بأسره.

التسمية في حد ذاتها مشكلة، ولكن مهما اختلفنا في التسمية، فكلنا يعرف أن هناك خصومة حقيقية بين طرفين من حيث موقف كل منهما من علاقة الدين بالسياسة: طرف يدعو إلى أن يكون المرجع في اتخاذ القرارات السياسية هو الشريعة الإسلامية، وأن يعلن ذلك صراحة، وطرف يدعو إلى تحرر متخذ القرار السياسي من الإعلان المسبق لهذا الالتزام، دون أن يمنع ذلك من استلهام مبادئ الشريعة الإسلامية في اتخاذ القرارات ووضع القوانين.

ما سر هذا الخلاف إذن، وما مغزاه؟

قبل أن نجيب عن هذا السؤال لا بد أن نختار اسمًا مختصرًا لكل طرف (برغم صعوبة ذلك كما ذكرت) وليكن اسم «تيار الإسلام السياسي» للطرف الأول، واسم «التيار العلماني» للطرف الثاني، على أن يكون المفهوم أن المقصود بمضمون الموقفين هو ما ذكرته حالًا، لا أكثر ولا أقل. فالذي أقصده بـ«تيار الإسلام السياسي» هو الدعوة إلى الالتزام بالشريعة الإسلامية، ولكنه لا يعني بالضرورة الدعوة إلى فرض الحجاب أو النقاب بالقوة، أو فرض الجزية على الأقباط؛ إذ إن اتخاذ هذا الموقف أو ذاك من الحجاب أو النقاب أو الجزية يتوقف على نوع تفسيرك للشريعة الإسلامية. والذي أقصده بالتيار العلماني، هو أن يتحرر راسمو السياسة وواضعو القوانين من إعلان الالتزام بالشريعة الإسلامية، وليس بالضرورة استبعادها ولا رفضها، ناهيك عن التنكر للدين برمته.

دعنا نتفق أيضًا على أنه توجد مساحات شاسعة من ميادين السياسة الخارجية والداخلية، الاقتصادية والاجتماعية، يسهل تصور اتفاق الطرفين عليها، كما أن هناك مساحات شاسعة من هذه الميادين يسهل تصور وجود اختلافات قوية عليها، في داخل كل من هذين التيارين. والأمثلة التي يمكن تقديمها على هذا وذاك كثيرة جدًّا. فالمنتمي إلى تيار الإسلام السياسي يمكن مثلًا أن يدعو إلى التحرر من السيطرة الأمريكية، ومن التبعية عمومًا لأي قوة خارجية، كما يمكن أن يدعو العلماني إلى

الشيء نفسه. هذا يمكن أن يتفقا عليه، كما يمكن أن يتفقا على أن الوحدة العربية، اقتصاديًّا وسياسيًّا، في مصلحة العرب، وأن معاهدة الصلح التي عقدها أنور السادات مع إسرائيل في ١٩٧٩ لم تكن في مصلحة مصر أو العرب، وعلى أن وجود قطاع عام قوي يخدم قضية التنمية، وأن نظام الضرائب التصاعدية مطلوب لتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية... إلخ. ولكن من الممكن جدًّا أيضًا أن نتصور أن يتفق شخص منتمٍ إلى تيار الإسلام السياسي مع شخص منتمٍ إلى التيار العلماني على عكس هذا بالضبط، أي أن يتفقا على أن التحالف مع أمريكا شيء مفيد، أو أن الوحدة السياسية بين الدول العربية تضر بتقدم العرب، أو أن التصالح مع إسرائيل كان مفيدًا لمصر والعرب، أو أن تغليب القطاع الخاص على العام أفضل للتنمية... إلخ.

من ناحية أخرى، من الممكن جدًّا أيضًا أن تجد شخصين داخل تيار الإسلام السياسي يتخذان موقفين مختلفين إزاء أي قضية من هذه القضايا، وشخصين داخل التيار العلماني يختلفان أيضًا حول أي قضية منها.

السبب في إمكانية الاتفاق بين شخصين ينتميان إلى التيارين المتخاصمين، وإمكانية الاختلاف بين شخصين ينتميان إلى نفس التيار، يرجع في رأيي إلى أن هناك مسائل كثيرة مما يواجهنا في العالم المعاصر لم تتخذ الشريعة الإسلامية منها موقفًا، أو أن الموقف الذي اتخذته منها يمكن تفسيره وفهمه بأكثر من معنى؛ ومن ثم يمكن أن يتفق اثنان على تحكيم الشريعة ويختلفان على التفسير والفهم، كما يمكن أن يتفق اثنان، ينتمي أحدهما إلى تيار الإسلام السياسي والآخر إلى التيار العلماني؛ بسبب لجوء كل منهما إلى استيحاء مبادئ من خارج الشريعة الإسلامية ولكنها لا تتعارض معها، أو بسبب اتفاق التفسير الذي يعطيه أحدهما للشريعة، مع رأي العلماني.

إني لا أقول هذا القول جزافًا، أو كمجرد تصور نظري، فالذي نسمعه ونراه بالفعل من أشخاص محترمين ينتمون إلى هذا التيار أو ذاك، يؤيد ما أقول؛ حيث نرى مواقف متشابهة في السياسة الخارجية، وفي الموقف من إسرائيل، ومواقف أقرب إلى الاشتراكية، وأخرى إلى الرأسمالية، تصدر من أشخاص ينتمون إلى التيارين المتصارعين، كما نرى اختلافات شديدة في هذه المسائل وغيرها داخل كل من التيارين.

إذا كان الأمر كذلك، فما أصل الخلاف بين الطرفين إذن؟ ولماذا يصل الخلاف إلى ما نراه من حدة وغضب، بل وأحيانا إلى درجة الكراهية؟

إني لا أجد تفسيرًا لهذا الخلاف إلا الخلاف حول موضوع «الهوية». تيار لا يكف عن ترديد أن هويته إسلامية، والآخر لا يفعل ذلك لأحد سببين: إما لأنه ليس مسلمًا، وإما لأنه يخشى أن يؤدي تحديد هوية الدولة على هذا النحو إلى تطبيقات وتفسيرات معينة للشريعة الإسلامية لا يوافق عليها (وإن كان مستعدًّا لقبول تفسيرات أخرى)، فيما يتعلق بمعاملة أصحاب الأديان الأخرى مثلًا، أو بمعاملة المرأة، أو بالعقوبات المفروضة على بعض الجرائم، أو ببعض المعاملات الاقتصادية... إلخ.

أعود فأكرر أن الخلاف بين التيارين ليس في الحقيقة خلافًا حول مواقف معينة من هذه الأمور؛ إذ إن المنتمين إلى تيار الإسلام السياسي لا يتفقون دائمًا على مواقف محددة منها، والمنتمين إلى التيار العلماني لا يعرفون، بالتالي، على نحو اليقين، ما سوف يحدث بالضبط إذا استولى تيار الإسلام السياسي على مقاليد الأمور. وإنما الخلاف هو على الإصرار على إعلان هوية معينة من جانب، وخوف من الجانب الآخر مما يمكن أن يعنيه وضع هذا الإعلان عن الهوية موضع التطبيق.

ولنضرب مثالًا واحدًا من كثير من الأمثلة الممكنة. الإسلام يحرِّم الربا، هذا لا شك فيه. ولكن ما هو بالضبط الربا المحرم؟ تختلف في ذلك الآراء. وقد سمعت وقرأت عن مواقف متضادة من بين المنتمين إلى التيار الإسلامي حول ما إذا كان من المقبول أو غير المقبول دفع البنوك فوائد على القروض، أي حول ما إذا كان دفع هذه الفوائد يعتبر أو لا يعتبر من قبيل الربا. فإذا كان من العلمانيين من يعتقد أن إلغاء الفائدة على قروض البنوك له أضرار اقتصادية تفوق منافعه، فإنه لن يوافق على تحديد معنى الربا بحيث ينطبق التحريم على هذه الفوائد. ولكن هذا الموقف من جانبه لا يميزه عن جميع المنتمين إلى تيار الإسلام السياسي، بل عن بعضهم فقط. وقل مثل هذا عن احتشام المرأة: ما هي الدرجة المطلوبة في الاحتشام مما يجوز فرضه بقانون: هل ارتداء الحجاب مع رداء طويل يعتبر احتشامًا كافيًا، أم لا بد من النقاب؟ وكذلك: هل يجب تطبيق منع شرب الخمر على المسلمين فقط، أم يطبق على غير المسلمين أيضًا من الأجانب وغيرهم؟

ليس هناك اتفاق على تفسيرات واحدة من أحد الجانبين؛ ومن ثم ليست هناك معرفة كاملة لدى الجانب الآخر، بالتفسيرات التي سوف يجري تطبيقها. وغياب اليقين على هذا النحو، أو غياب المعرفة الكاملة لدى أصحاب التيار العلماني بما يمكن أن يسفر عنه انتصار تيار الإسلام السياسي، هو الذي يقود معظم العلمانيين إلى رفض إقحام الدين في السياسة، أي رفض تبرير السياسة بالدين، وليس رفض الدين نفسه؛ إذ يرون أن الأفضل أن يجري اختيار وتبرير أي سياسة ما بناء على المقارنة بين الفوائد والأضرار المحتملة، في كل حالة على حدة، فلا يكون تبرير تطبيق قاعدة قانونية أو سياسة معينة مستندًا إلى نص ديني أو قول مأثور، بل يفسر النص الديني نفسه؛ والقول المأثور، طبقًا للحكم العقلي وبما تقضي به المصلحة، في كل ظرف على حدة.

عندما يرفض أصحاب تيار الإسلام السياسي هذا الموقف من جانب العلمانيين، لا يمكن أن يكون أساس هذا الرفض شيئًا غير التمسك بالهوية، أي الخوف من أن ينطوي الموقف العلماني على استهانة بالدين وشريعته، أو عدم تبجيلهما بالدرجة الكافية. لهذا أقول إن أصل الخلاف في الحقيقة خلاف حول «الهوية»: جانب يؤكد باستمرار على ضرورة إعلان هوية معينة والتمسك بها، وجانب آخر يرى أن احترام الهوية لا يتطلب بالضرورة لا الإعلان المستمر عنها ولا أن تكون هي المقياس الوحيد لتحديد السياسة المثلى.

بهذا في رأيي يمكن فهم اشتعال المعركة والتهاب العواطف حول المادة الثانية من الدستور التي تقول إن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع. أصحاب تيار الإسلام السياسي يصرّون بالطبع على بقائها ويحذرون من أي مساس بها، بينما يفضل كثير من العلمانيين صيغة أخرى كالنص على اعتبار الشريعة الإسلامية «مصدرًا أساسيًّا» بدلًا من اعتبارها «المصدر الأساسي» للتشريع، أو أن تضاف عبارة أو عبارات أخرى إلى النص القائم حاليًا، تمنع تفسير هذه المادة تفسيرًا ينطوي على عدم رعاية أصحاب الديانات الأخرى رعاية كافية. كثير من العلمانيين عبَّروا، بصدق في رأيي، عن تفضيلهم ترك المادة الثانية على ما هي عليه؛ خوفًا من أن يؤدي أي تغيير

فيها مهما كان طفيفًا، إلى إثارة فتنة نحن في غنى عنها. ولكن اختلاف موقف التيارين من هذه المادة هو اختلاف حقيقي ويجب عدم إنكاره، وهو اختلاف يصب في رأيي في موضوع «الهوية».

إذا كان الأمر كذلك، فإن لنا أن نتساءل: هل يجوز أن يكون الخلاف حول «تحديد الهوية»، هو شاغلنا الأساسي الآن، في خضم المشكلات العويصة التي نواجهها، والمتاعب والمصاعب التي يمر بها الوطن، مثل الاعتداء الإسرائيلي على بعض الجنود المصريين على الحدود؟ إن الصورة تبدو مؤسفة للغاية، وهي تشبه في رأيي صورة رجلين اشتبكا في مشاجرة عنيفة، وتبادلا السباب والضرب، وهما في أقصى درجات الغضب والهياج، بينما يشتعل حريق في المنزل الذي يشترك الاثنان في سكناه؛ وذلك لمجرد أن أحد الرجلين تفوَّه بعبارة فهمها الآخر بأنها لا تحمل احترامًا كافيًا له، فإذا بهما يتركان الحريق وينشغلان بتبادل الاتهامات والإهانات.

إني لا أخفي على القارئ أني، عندما أرى سير الجدل (بل العراك)، بين أصحاب تيار الإسلام السياسي والتيار العلماني، تطوف بذهني أحيانًا صورة إسرائيلي يتابع ما يحدث عندنا يومًا بيوم، ويقرأ ما يكتبه أنصار كل من التيارين عن أنصار التيار الآخر، ويقرأ النقاش الدائر حول ما إذا كانت هناك نية مبيتة لإلغاء المادة الثانية من الدستور أو الإبقاء عليها كما هي، أو إدخال بعض التعديلات عليها، أو حول ما إذا كانت الشريعة الإسلامية يجب أن توصف بأنها المصدر الأساسي للتشريع، أو يكفي أن توصف بأنها مصدر أساسي له، على الرغم من أن إلغاء حرفي الألف واللام، أو الإبقاء عليهما، لن يؤثرا قيد أنملة على اتخاذ الموقف الوطني السليم من أي مشكلة مهمة من المشكلات التي تواجهنا، فلن تؤثر مثلًا فيما إذا كنا يجب أن نبقى ملتزمين بقواعد معاهدة كامب دافيد أو أن نحاول إلغاءها أو تعديلها. أقول لنفسي حينئذ ما عسى أن يقوله هذا الإسرائيلي لنفسه وهو يتابع هذا العراك، وأي فرح غامر لا بد أن يملأ قلبه كلما قرأ عنه أو سمع به، وأي نهاية مأساوية يمكن أن يئول إليها حالنا إذا لم نتوقف عن مثل هذا الجدل، ولم نلتفت إلى أمور أكثر نفعًا، فنتناقش بدلًا من ذلك حول الموقف المحدد المطلوب في كل قضية على حدة؟

عندما وقعت أحداث ماسبيرو المرعبة في ٩ أكتوبر ٢٠١١، تذكرت ما كنت قرأته عن أحداث أخرى وقعت في الإسكندرية في ١١ يونيه ١٨٨٢، أي منذ مائة وثلاثين عامًا، وعُرفت في التاريخ المصري باسم «مذبحة الإسكندرية».

كان الحادث مأساويًّا في الحالين، إذ راح ضحيته أبرياء كثيرون، لم يرتكبوا أي جرم، كما أن أيًّا منهما لم يكن متوقعًا بالمرة، ولا كان من الممكن التنبؤ به. وقد صدر في أعقاب كل منهما تحذير من أقوي دولة في العالم (بريطانيا في الحالة الأولى، والولايات المتحدة في الثانية)، موجه إلى الحكومة المصرية، يلقي عليها اللوم لفشلها في المحافظة على الأمن وأرواح الأقليات (الأجانب في حالة، والأقباط في الأخرى). وقد تلا توجيه هذا اللوم، في حالة مذبحة الإسكندرية، وقوع مصر تحت الاحتلال الانجليزي لفترة استمرت ٧٤ عامًا. فهل يا ترى يمكن أن تحدث في أعقاب مذبحة ماسبيرو كارثة مماثلة؟

لا نريد أن يذهب بنا الخيال والتشاؤم إلى أبعد مما ينبغي، ولكن يبدو لي أن هناك مبررات حقيقية للخوف، إذ على الرغم من أوجه الاختلاف الكثيرة بين ظروف مصر والعالم في أواخر القرن التاسع عشر، والظروف السائدة الآن، في أوائل القرن الواحد والعشرين، فإن هناك أيضًا أوجه شبه مهمة تستحق الانتباه.

* * *

حدثت مذبحة الإسكندرية بعد تسعة أشهر من قيام ثورة رائعة في مصر قادها الضابط أحمد عرابي في ٩ سبتمبر ١٨٨١، (وسمَّاها الناس وقتها هوجة عرابي). إذ ذهب عرابي مع مجموعة من زملائه الضباط إلى ميدان عابدين؛ للتعبير عن غضبهم من معاملة الضباط المصريين والتمييز ضدهم لصالح الضباط الشراكسة، وحاملين مطالبهم للخديو توفيق.

وقد دار الحوار الآتي بين الخديوي وعرابي (طبقًا لرواية عبد الرحمن الرافعي):

ـ ما هي أسباب حضورك بالجيش إلى هنا؟

ـ جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة، وكلها طلبات عادلة.

ـ وما هي هذه الطلبات؟

ـ عزل رياض باشا (رئيس الوزراء)، وتشكيل مجلس النواب، وإبلاغ عدد الجيش إلى العدد المعين في الفرمانات السلطانية.

ـ كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها. وأنا خديوي البلد، وأعمل زي ما أنا عاوز.

ـ ونحن لسنا عبيدًا ولن نورث بعد اليوم.

أما مذبحة ماسبيرو فوقعت بعد ثمانية أشهر ونصف من قيام ثورة رائعة أيضًا؛ حيث تجمعت مئات الألوف من المصريين في ميدان التحرير وغيره من الميادين، يطالبون بالخبز والحرية والعدالة الاجتماعية، ثم بإسقاط النظام.

في سنة ١٨٨١ اضطر الخديوي توفيق للاستجابة، ولو مؤقتًا، لمطالب عرابي، فقام بتغيير الحكومة، وعيَّن حكومة جديدة، برئاسة شريف باشا، واشترك أحمد عرابي نفسه مع شريف باشا في اختيار الوزراء الجدد. وفي سنة ٢٠١١ اضطر حسني مبارك للاستجابة إلى مطالب الثوار بالتنحي، وشُكلت حكومة جديدة برئاسة أحمد شفيق، وبدا وكأن النظام كله على وشك السقوط. ولكن في الحالين، (حالة الخديوي توفيق وحسني مبارك) أخذ النظام القديم يستعيد قوته شيئًا فشيئًا، وأخذ الثوار يفقدون قوتهم شيئًا فشيئًا.

في أثناء ذلك كانت هناك في الحالين قوى خارجية متربصة، تراقب باهتمام بالغ (وطبيعي للغاية) تطورات الثورة. كانت لبريطانيا أطماع مهمة في مصر تغري باحتلالها (تتلخص في الرغبة في الحصول على موقع قدم في طريقها إلى الهند، بما في ذلك السيطرة على قناة السويس، وضمان تسديد ديون مصر للمقرضين الأجانب، وتحويل مصر إلى مزرعة قطن لخدمة صناعة المنسوجات البريطانية). وكان ولا يزال للولايات المتحدة أطماع في مصر (تتعلق بإخضاع أكبر دولة في المنطقة العربية التي تحوز ثروة هائلة من البترول والغاز الطبيعي، كما تتعلق بمطامح إسرائيلية بعيدة

المدى، سياسية واقتصادية). ومن المؤكد أن الأطماع الخارجية في الحالين تتعارض مع أهداف الثورتين في التحرر والاستقلال وفي تحقيق ديمقراطية حقيقية.

من الممكن جدًّا إذن أن يكون قيام مذبحة من نوع مذبحة الإسكندرية في ١٨٨٢، ومذبحة ماسبيرو في ٢٠١١، تشيع الفوضى في البلاد، وتخلق أسبابًا قوية للنزاع والشقاق؛ ومن ثم تعرقل أي تقدم للثورة، بل وتعطي مبررا قويًّا للتدخل الخارجي، أمرًا مرغوبًا فيه بشدة من قوى خارجية وداخلية، ومن ثم أن يكون وقوعه طبقًا لخطة مرسومة سلفًا.

* * *

من المهم أن نلاحظ شبهًا آخر يتعلق بطريقة تنفيذ المذبحة في الحالتين، أو إذا شئت، طريقة إخراجها وتمثيلها. الفاعل الرئيسي في الحالين هو «البلطجي»، وهو شخص لا قضية له، ولا يحمل مشاعر من أي نوع، أو على الأقل لا مشاعر عدائية لديه ضد الطرف الذي يقوم بقتله أو ضربه، وإن كان يستفيد من شيوع مشاعر التوجس والخوف بين طرفين، مثل المشاعر التي شاعت بين المصريين والأجانب أيام مذبحة الإسكندرية، أو بين المسلمين والأقباط في أيام مذبحة ماسبيرو.

أما الهدف الأساسي للبلطجي (وربما الهدف الوحيد)، من ممارسة القتل أو الضرب، فهو مجرد الحصول على مبلغ من المال. إنه إذن شخص معدوم الضمير، ويفتقد أي شعور بالولاء للوطن أو لأي قضية على الإطلاق، احترف الإجرام كوسيلة لكسب الرزق بعد أن شحّت في الأسواق فرص الكسب المستمد من عمل شريف.

لقد تداول الناس في أعقاب مذبحة ماسبيرو، تقديرات لعدد البلطجية الذين يشتغلون في خدمة جهاز أمن الدولة المصري لتنفيذ أغراض سياسية لا يستحسن بشأنها أن يظهر رجل الأمن بزيه الرسمي. هذا العدد هو ١٦٥ ألف شخص، وهو رقم ليس لديَّ أي سبب للشك في قربه من الصحة، بالنظر إلى معرفتي بالزيادة الكبيرة في أعداد المتبطلين في مصر طوال ربع القرن الماضي؛ بسبب تدهور الأحوال الاقتصادية، وتكرار الإشارة إلى «البلطجية» في البيانات الرسمية لتبرير اعتداء بعد

آخر على ثورة يناير ٢٠١١ (ابتداء من موقعة الجمل في ٢٨ يناير)، والاعتداءات المتكررة على الأقباط وكنائسهم بعد وقبل ثورة يناير.

سوف يتذكر القارئ مثلًا أنه عندما وقعت جريمة نجع حمادي، التي قتل فيها ستة من الأقباط وأصيب تسعة آخرون، وهم خارجون من كنيستهم في ليلة عيدهم يوم ٦ يناير ٢٠١٠، جاء في التحقيق أن المتهم بإطلاق النار (واسمه الكموني) «مسجل شقي خطر»، تكرر ارتكابه جريمة بعد أخرى، وسبق اعتقاله في سنة ٢٠٠٢ وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات في «جريمة بلطجة»، كما تردد كلام كثير وقتها (بل ونشرت بعض الصور) يشير إلى وجود علاقة بينه وبين رجل مهم في الحزب الحاكم في منطقة نجع حمادي. والآن، في مذبحة ماسبيرو، ثبت أن جماعات وصفت أيضًا بـ«البلطجية»، انضمت إلى مسيرة الأقباط السلمية، التي نظموها للاحتجاج على موقف محافظ أسوان من بناء كنيسة، فخرجت فجأة من شوارع جانبية أعداد من حملة السيوف والسنج بل وقنابل المولوتوف، وبدأت الضرب في المتظاهرين وفي الشرطة العسكرية في نفس الوقت، فأشعلت القتال بين الجانبين، الذي راح ضحيته ٢٥ قتيلًا، وأكثر من ٢٠٠ مصاب.

أما في مذبحة الإسكندرية التي وقعت في ١٨٨٢، والتي قدر عدد القتلى فيها بنحو خمسين، والجرحى بنحو سبعين، فيذكر المؤرخ عبد الرحمن الرافعي (الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي، ١٩٤٦، ص ٣٠٤) أن: «أول من أشعل الفتنة مالطي من رعايا بريطانيا وهو أخ لخادم القنصل البريطاني، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات».

بعد شهر بالضبط من وقوع مذبحة الإسكندرية (أي في ١١ يوليو ١٨٨٢) بدأ ضرب الأسطول البريطاني للإسكندرية تمهيدًا للاحتلال البريطاني. وكتب الشيخ محمد عبده في الربط بين الاحتلال البريطاني ومذبحة الإسكندرية:

«إن الحكومة الإنجليزية على عادتها في اختلاق العلل.. قلبت وجوه المسائل، واستدبرت طالع الحق واستقبلت وجه مطمعها.. واندفعت لتسيير مراكبها إلى مياه الإسكندرية.. ثم نفخ بعض رجالها في أنوف ضعفة العقول من الأجانب المقيمين

بالثغر حتى أوقدوا فتنة هلك فيها المساكين؛ قضاء لشهوة إنجليزية، وأقامت منها حكومة إنجلترا حجة في العدوان على الأراضي الخديوية. ولو أن بصيرًا نظر إلى أحوال القطر المصري بعين صحيحة من مرض الغرض، لعلم أن بداءة الخلل في ذلك القطر من يوم ورود المراكب الإنجليزية لثغر الإسكندرية، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الأمن ورواج الأعمال وانتظام المصالح، وبين ما كان بعده» (تاريخ الأستاذ الإمام لرشيد رضا، اقتطفه الرافعي، ص ٣٠٤).

ليس غرضي من كتابة هذا الفصل الشروع في طرح مجموعة من الاحتمالات (الفظيعة كلها) لما يمكن أن يكون الهدف النهائي من تدبير مذبحة ماسبيرو: تفتيت العالم العربي إلى أجزاء، أصغر حتى مما جرى عمله منذ تسعين عامًا في أعقاب الحرب العالمية الأولى، مزيد من إضعاف الدولة في مصر، والعرب عمومًا، لدرجة تمكّن الإسرائيليين من السير قدمًا في تهويد فلسطين، إعادة توزيع ثروة العرب (وعلى الأخص البترول والغاز الطبيعي) بما يعطي لإسرائيل نصيبًا ملموسًا، وفي مأمن من أي احتمال للمقاومة من جانب العرب.. إلخ.

بل غرضي الأساسي من كتابة هذا الفصل، هو التأكيد مرة أخرى على أن الصراع بين المسلمين والأقباط، صراع مفتعل من أساسه، ولا ناقة فيه ولا جمل لا للمسلمين ولا للأقباط، بل الغرض الحقيقي من إثارته وزيادته التهابًا هو الإضرار بالمسلمين والأقباط جميعًا، وأن أي تصوير للأمر على خلاف ذلك ينطوي على خطأ فادح ناتج إما عن ترك العنان للعواطف، وإما عن رغبة متعمدة لتضليل الطرفين.

[١٣]

كانت زيارة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء تركيا لمصر، في سبتمبر ٢٠١١، زيارة مثيرة وفريدة من نوعها من أكثر من ناحية. جلبت الفرح لكثير من المصريين (أنا واحد منهم) ولكنها لا بد أيضًا أن أثارت القلق لدى البعض الآخر، في مصر وخارجها.

فها هي تركيا تقدم لنا تجربة مثيرة في الجمع بين التدين وبين التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، لم يرَ المصريون أو العرب أو المسلمون مثلها منذ زمن طويل. وهي تجربة جديدة على تركيا أيضًا، إذ لا تذكر تركيا في تاريخها الحديث إلا نوعين من التجارب: تديّن مقترن بالتخلف (في القرون الأخيرة من الخلافة العثمانية)، أو تقدم مقترن بالتنكر الصريح للدين (في عهد أتاتورك). أما هذا الجمع بين التدين والتقدم، كالذي اتسم به النظام التركي خلال العقد الماضي، فهو شيء جديد ومثير في الوقت نفسه، ويستحق التفكير والتأمل.

لا بد من الاعتراف، مع ذلك، بأن هذه الظاهرة التركية قد أصابت بعض المثقفين المصريين بشيء من الحيرة. السيد أردوغان متدين حقًّا، وتركيا بدأت بلا شك نهضة حقيقية في مختلف نواحي الحياة، منذ جاء أردوغان إلى الحكم، ولكن أردوغان يجهر صراحة بأن نظام حكمه نظام علماني، إذ قال إن الدولة التركية تحرص على أن تقف على مسافات متساوية من الأديان كافة. كما قال بوضوح إنه وإن كان مسلمًا متدينًا، فإنه لا يحكم باسم الإسلام؛ إذ إنه يعرف أنه كشخص أو كحاكم يمكن أن يخطئ، ولكن الإسلام لا يمكن أن يخطئ، ومن ثم فإنه لو ادعى أنه يحكم باسم الإسلام، فقد يلحق الضرر بسمعة الدين الذي يجلّه ويدين به، إذا ارتكب هو خطأ في تفسيره.

هذا الجمع بين تديُّن الحاكم كشخص، وبين علمانية الدولة، هو ما أثار الحيرة لدى بعض المصريين الذين يكرهون وصف العلمانية ويكادون يعتبرونه مرادفًا لشيء قريب من الكفر. كيف يمكن التوفيق (هكذا تساءل هذا الفريق من المصريين) بين حبهم وتقديرهم لأردوغان ولتجربته المبهرة في تركيا، وبين رفضهم للعلمانية التي وصف بها الرجل سياسة الدولة التركية؟

أصارح القارئ بأني، برغم تفهمي لهذه الحيرة لدى فريق من المصريين، لا أعتبر نفسي من أفراد هذا الفريق. إذ إني لا أري أي تعارض بين التدين وبين النهضة، ولا بين التدين وبين علمانية الدولة، كما أني، من ناحية أخرى، لا أشك في إمكانية التعارض بين بعض أشكال التدين وبين النهضة والتقدم، وهو ما سأحاول بيانه في هذا الفصل.

* * *

نحن نعيش منذ ما يقرب من أربعين عامًا، في حالة يمكن وصفها بـ«المدِّ الديني». البعض يسميها «صحوة دينية» ولكني أفضل وصف «المدِّ الديني» لأسباب سوف تتضح بعد قليل.

إنها فترة اتسمت بارتفاع نبرة الخطاب الديني، وانتشاره، وزيادة قوته بل وسطوته، مع ميل واضح إلى تفسير الدين تفسيرًا أكثر تشددًا من ذي قبل.

هذا المدُّ الديني لا يقتصر على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول، بل ولا على دين واحد دون غيره من الأديان. فالظاهرة مصرية كما هي عربية، وهي أيضًا إيرانية وباكستانية وأفغانية وتركية. وتشمل المسلمين في البلاد الإسلامية كما تشملهم في أوروبا والولايات المتحدة وغيرهما. وهي ظاهرة شملت، ولو بدرجة أقل قوة، شعوبًا تدين بالمسيحية، وتنتمي إلى مراحل مختلفة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي، من أوروبا والولايات المتحدة إلى أمريكا اللاتينية، إلى الأقليات المسيحية داخل البلاد العربية.

تجلّت ظاهرة المد الديني في مجالات متعددة من مجالات الحياة الاجتماعية، في الثقافة والفكر، في المدارس ووسائل الإعلام، في زيادة عدد المترددين على المساجد والكنائس، وغيرها من أماكن العبادة، وفي ارتفاع درجة التشدد في تطبيق شعائر الدين، كما تجلّى أثر التدين في مختلف أنواع السلوك الاجتماعي، في نوع الملابس، خاصة ملابس النساء، وفي انتشار استخدام التعبيرات الدينية في الحديث والكتابة، وفي انخفاض درجة التسامح بوجه عام في التعامل مع أصحاب الديانات الأخرى، وفي ارتفاع درجة التوتر بين المؤمنين بأديان مختلفة... إلخ.

إذا كانت ظاهرة المد الديني قد زادت قوتها وانتشارها إلى هذا الحد، وامتد تأثيرها إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، فكيف لا نتوقع أن تمتد أيضًا إلى النشاط السياسي، وإلى حركات المقاومة السياسية، سواء كانت مقاومة ضد عدوان خارجي، أو ضد التسلط والاستبداد في الداخل؟

كان هذا هو ما حدث بالفعل، فمنذ أوائل السبعينيات نمت الحركات السياسية التي تجمع بين الشعارات السياسية والدينية، كما نمت حركات المقاومة المتخذة طابعًا

دينيًّا، والتي تستخدم الخطاب الديني في صياغة مواقفها السياسية. رأينا هذا في ظهور ونمو حركات الإسلام السياسي في مصر والبلاد العربية الأخرى، التي ترفع شعارات دينية وتصوغ أهدافها صياغة دينية. كما تحول خطاب المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي من خطاب قومي علماني إلى خطاب ديني. ورأينا ذلك أيضًا في مقاومة اللبنانيين للعدوان الإسرائيلي في ١٩٨٢، ثم في ٢٠٠٦، وفي ثورة الإيرانيين على حكم الشاه، وفي المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي البريطاني، ومقاومة الأفغان للاحتلال السوفيتي، ثم للاحتلال الأمريكي... إلخ. قد نضيف إلى ذلك بالطبع، مختلف الحركات التي يطلق عليها بحق أو بغير حق وصف «الحركات الإرهابية»، سواء كانت تعبيرًا حقيقيًّا عن حركات دينية قررت أن تستخدم وسائل إرهابية للانتصار للإسلام، أو مجرد محاولات لتشويه صورة الإسلام بوصمه بالإرهاب.

من الصعب أن نفصل هذا الميل المتزايد إلى استخدام الخطاب الديني في الحركات السياسية عن ظاهرة المد الديني بصفة عامة. فإذا كان كل شيء «يتديَّن»: السلوك اليومي والفكر والتعليم... إلخ، فلماذا نستغرب أن تتدين أيضًا السياسة وحركات المقاومة؟ إني أميل إلى النظر إلى كل هذا كأجزاء من ظاهرة المد الديني بصفة عامة؛ ومن ثم لا بد لنا من البحث عن تفسير هذه الظاهرة العامة.

يمكن في رأيي تفسير نشوء أو نمو ظاهرة المد الديني خلال الثلاثين أو الأربعين عامًا الماضية بعاملين أساسيين: أحدهما يتعلق بما طرأ من تغير على العلاقات بين الدول والأمم، والآخر بما طرأ على العلاقات الاجتماعية في داخل البلد الواحد والأمة الواحدة (وكل من العاملين وثيق الصلة في رأيي بالعامل الآخر، وقد يكون الاثنان نتيجة لأسباب مشتركة). وسأتناول هذين العاملين على التوالي.

* * *

١ ـ أما التطورات التي طرأت على العلاقات الدولية فأقصد بها ما حدث خلال الثلاثين أو الأربعين عامًا الماضية من تصاعد موجة جديدة من العولمة. إني أصف هذه الموجة من العولمة «بالجديدة»؛ لأن العولمة ظاهرة قديمة، تعلو وتهبط، تشتد ثم تضعف، ويمكن بلا شك اعتبار الموجات الاستعمارية المتتالية، الحديثة والقديمة، موجات من العولمة، قرّبت المسافات التي تقطعها السلع والأشخاص ورءوس الأموال

والأفكار والعادات، ولكن هذه الموجة الأخيرة من موجات العولمة تميزت عن موجات العولمة السابقة ببضع سمات لها علاقة وثيقة في رأيي بظاهرة المد الديني.

إن موجات الاستعمار كلها، قديمها وحديثها، كان لها دائمًا دوافع اقتصادية قوية (حتى وإن اقترنت أحيانًا بدوافع أخرى عسكرية أو سياسية أو أيديولوجية). وتتمثل هذه الدوافع الاقتصادية في الرغبة في الحصول على مواد أولية رخيصة، أو عمل رخيص، أو فتح أسواق جديدة أو مجالات جديدة للاستثمار، أو كل هذا معًا. وقد كانت هذه الدوافع الاقتصادية، في المراحل المتعاقبة من التاريخ، تحفز دولة قوية إلى احتلال دولة أخرى أضعف منها، أي إلى الاعتداء العسكري. ولكن الدوافع الاقتصادية وراء الموجة الاستعمارية الحالية (وإن اتخذت أحيانًا صورة الاحتلال والاعتداء العسكري) تحفز الدول والشركات إلى الاعتداء في مجالات أخرى أيضًا وبصور مختلفة. نعم، لا زال الاحتلال والاعتداء العسكري من أدوات الاستعمار، ووسيلة من وسائل تأمين الحصول على مواد أولية رخيصة وعمل رخيص، وتصريف السلع الباحثة عن أسواق، وفتح مجالات جديدة للاستثمار، ولكن السلع الباحثة عن أسواق، ذات طبيعة مختلفة عما كانت في الماضي، ولم يعد القهر المادي أكثر الوسائل فعالية لضمان التسويق وفتح مجالات جديدة للاستثمار، بل أصبحت الوسيلة الفعالة هي الإغراء وتطويع المستهلك بالحسنى. الاستعمار (ويجب ألا نخجل من استخدام هذه الكلمة الآن وكأن ظاهرة الاستعمار لم يعد لها وجود)، يعمل الآن في ميدان النفس البشرية، ويعتدي على العقول أكثر مما يعمل في ميدان الحرب والاعتداء المادي. كما أصبحت للاستعمار وسائل لتحقيق هذا النوع الجديد من الاعتداء لم تكن موجودة من قبل، أو على الأقل لم تكن موجودة بنفس الدرجة.

لم يعد التهديد موجهًا للأرض بقدر ما هو موجه للهوية، وعندما تكون الهوية مهددة يستيقظ الحس الديني، وتهب الحمية الدينية للدفاع. بعبارة أخرى، في ظل موجات الاستعمار القديمة، يهب المهددون بالاستعمار للدفاع عن أراضيهم وحياتهم برفع السلاح المادي ضد سلاح مادي. أما في موجة الاستعمار الحالية، فإن المهددين بالعولمة والاغتراب يهبون للدفاع عن هويتهم بالتمسك بالدين، وتختار المقاومة خطابًا يتناسب مع نوع الاعتداء، فإذا به، في أحوال كثيرة، خطاب ديني.

ولكن إلى جانب هذا التطور العالمي (أو الخارجي) كان هناك عامل قوي آخر في داخل البلد الواحد والأمة الواحدة، ويعمل في نفس الاتجاه، ويعطي مزيدًا من الدعم للمد الديني. وهذا هو ما سأتناوله فيما يلي.

٢ ـ يجب أن تكون لدينا الشجاعة للتمييز بين الدين والتدين. هل الأمر يحتاج إلى شجاعة حقًّا؟ نعم؛ لأن نقد شكل من أشكال التدين كثيرًا ما يعتبر نقدًا للدين، فإذا بنوع من الإرهاب الديني يستخدم ضد أي شخص يتجرأ على نقد شكل من أشكال التدين، ولو كان نقدًا لمدى ارتفاع صوت الميكروفون المستخدم لإذاعة الأذان.

الدين ظاهرة إلهية، أما التدين فظاهرة بشرية واجتماعية. وككل ظاهرة بشرية واجتماعية، يسري عليها ما يسري على غيرها من ظواهر اجتماعية من حيث خضوعها للتطور، (بينما الدين ثابت لا يتغير)، ومن حيث اختلافها بين بلد وآخر وأمة وأخرى (حتى مع اعتناقهم كلهم لنفس الدين)، ومن حيث تأثرها بما يطرأ على أحوال المجتمع من تغيرات اقتصادية وسياسية ونفسية.

إني أستطيع أن أزعم مثلًا، بكل ثقة، وسوف يؤيدني كل من عاصر مثلي ما طرأ على مصر من تغيرات منذ أربعينيات القرن الماضي، أن التدين في الأربعينيات والخمسينيات كان مختلفًا جدًّا عنه الآن. كان أقل تشددًا وتطرفًا وأكثر تسامحًا، سواء مع أصحاب الديانات الأخرى أو مع المنتمين إلى نفس الدين. فما الذي حدث خلال هذه الفترة، وعلى الأخص منذ سبعينيات القرن الماضي، أي خلال الأربعين سنة الماضية، ليؤدي إلى هذه النتيجة؟

لقد أشرت فيما سبق إلى ارتفاع معدل العولمة كسبب محتمل من أسباب التغير الذي طرأ على أشكال التدين التي انتشرت، ليس في مصر وحدها بل في العالم كله. وأريد أن أضيف الآن عاملًا آخر داخليًّا (ليس منبت الصلة بظاهرة العولمة) وهو ارتفاع معدل الحراك الاجتماعي، أي ما طرأ من تغير سريع على المركز النسبي للشرائح الاجتماعية المختلفة، إذ يصعد بعضها سريعًا على السلم الاجتماعي، ويهبط غيرها، وتشتد اللهفة على الصعود، كما يشتد الخوف من الهبوط، وتحتد المشاعر بسبب هذه اللهفة وهذا الخوف، وتقوي الرغبة في إثبات الصعود وإعلانه على الملأ، كما

تقوي مشاعر الإحباط والأسى من تدهور مركزه بين الناس. والصعود السريع يحمل إلى السطح تقاليد وعادات كانت خافية ومستترة بحكم ضعف المركز الاقتصادي، فأصبحت سائدة ومنتشرة عندما تحسن هذا المركز. ولكن الصعود السريع جدًّا قد يكون أيضًا لسبب غير قانوني أو غير أخلاقي؛ إذ إن الأعمال المشروعة والتي تراعي قواعد الاخلاق لا تؤدي عادة إلى الإثراء المفاجئ والترقي السريع. كما أن الصعود السريع كثيرًا ما يقترن بوصول المال إلى أيدي فئات قليلة الحظ من التعليم والثقافة، حصلت على المال بالشطارة والخفّة وليس بما لديها من مهارات أو كفاءات. كل هذا يجعل من الممكن جدًّا أن تظهر أنواع جديدة من التدين لم تكن معروفة أو ظاهرة من قبل، تتسم بحلول التشدد محل التسامح، وبالتظاهر بما ليس حقيقيًّا وصادقًا، والتعصب والتطرف، محل التدين العقلاني الحكيم، أو باستخدام التعبيرات الدينية الأخلاقية لإخفاء الحقيقة المنافية للأخلاق، أو لتعزية النفس عن الفشل في الصعود الاجتماعي... إلخ.

لا بد من أن نكون على استعداد أيضًا للتسليم بأن الخطاب الديني يتسم باحتمال تفسيره على أكثر من نحو، ويمكن أن يستجيب له المثقف والأقل ثقافة، المتعلم وغير المتعلم؛ لما لهذا الخطاب من صلات قوية بالعواطف الجيَّاشة المستمدة من الإيمان، وبتاريخ طويل من العادات والتقاليد التي تقع في صميم المخزون الثقافي للأمة وتعبر عن شخصيتها؛ ومن ثم تستجيب لها عواطف الناس بسهولة، لا فرق في هذا بين المثقف وغير المثقف. ما أسهل إذن أن ينتشر ويقوى الخطاب الديني في فترات الحراك الاجتماعي السريع التي تقوى فيها عواطف الناس وتتجه في أكثر من اتجاه، ويحتاج الناس فيها إلى التعبير عنها بقوة تناسب ما حدث لعواطفهم من تأجج. لا عجب أيضًا من أن يتبنى الناشطون السياسيون، أو عدد كبير منهم، الخطاب الديني في التعبير عن آمالهم وطموحاتهم السياسية، وتتبنى المقاومة السياسية، سواء كانت مقاومة للعدو الخارجي أو الداخلي، شعارات مستمدة من الخطاب الديني، فيتحول الخطاب السياسي إلى خطاب ديني يستفيد بدوره مما يمارسه هذا الخطاب من تأثير عميق في شعب متدين بطبعه.

إن هذا المجال من المجالات التي ظهر فيها المد الديني (أو كما قد يقول البعض هذا الاستخدام أو «التوظيف للدين»)، وأقصد مجال المقاومة السياسية ضد العدو الخارجي أو الداخلي، هو من أنبل أمثلة المد الديني ومن أقربها وأوثقها صلة بروح الدين الحقيقية، وبواحد من أسمى أهدافه، وهو التحرر من العبودية لغير الله. نعم، قد يرى البعض في الدين دافعًا لإطالة أو تقصير الثياب، أو لإطلاق اللحى، أو للتشدد في حجب النساء عن العيون، ولكني أزعم أنه في هذه الميادين لا يظهر التدين في أبهى صوره، ولا في أكثرها فعالية لتحقيق نهضة المجتمع. إذن فلتقارن بين هذه المظاهر من مظاهر السلوك التي تتعلق بأشياء كنوع ما يرتديه المرء من ثياب، أو بطريقة التعامل مع النساء، وبين استيحاء الدين لدعم كفاح من أجل الحصول على الاستقلال، أو من أجل التحرر من حكم حاكم مستبد، أو من أجل تحرير أرض احتلها الأجنبي.

إن التدين كما يمكن أن يؤدي إلى الانشغال بقضايا سطحية، وضعيفة الأثر في التحرر النفسي أو السياسي، بل وإلى التفريق بين الناس، وإشاعة روح الخصام والعداوة بينهم، يمكن أن يؤدي إلى التأكيد على كرامة الإنسان، ورفض الاعتداء على حريته، وإلى التمسك بالمثل العليا. (وهذا هو السبب في ميلي إلى تسمية ما حدث خلال الأربعين عاما الماضية، مدًّا دينيًّا، بدلًا من تسميته صحوة دينية؛ إذ إن تعبير المدّ الديني يحتمل الجيد والسيئ من أنواع السلوك، المحمود وغير المحمود، بينما الصحوة الدينية لا تشير إلا إلى شيء مطلوب ومحمود).

في العقود الأولى من القرن العشرين، كان من بين الشعارات التي هتف بها المصريون للمطالبة بالديمقراطية السياسية ومقاومة الاستبداد، هتاف «لا ملك إلا الله». وهو شعار جميل يؤكد الكرامة الإنسانية بتأكيده رفض الخضوع لأي إنسان. ثم رُفعت مثل هذه الشعارات للتخلص من حكم الشاه المستبد في إيران في أواخر السبعينيات، وفي مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ولبنان. فإذا كان للتدين هذه القدرة على توليد هذه المشاعر الدافعة إلى نهضة الأمة واستقلالها، فأي خسارة يمكن أن تلحق بالأمة إذا تنكرت لدينها، أو إذا أنكر مثقفوها أن من بين أنواع التدين ما يمكن أن يساهم مساهمة فعّالة في تحقيق هذا الاستقلال وهذه النهضة؟

إن الدافع الأساسي لأي نهضة، قد لا يكون كما يعتقد كثيرون عاملًا اقتصاديًّا أو تكنولوجيًّا أو ماديًّا من أي نوع، بل قد يكون اعتقادًا ميتافيزيقيًّا (أي الاعتقاد فيما يتجاوز الطبيعة المرئية والملموسة)، والاعتقاد الميتافيزيقي يشمل التدين، ولكنه يشمل صورًا أخرى غيره؛ إذ إن غير المتدين أيضًا قد يصل إلى حد تقديس بعض الزعماء والمفكرين، فيدفعه هذا إلى حماسة تشبه حماسة المتدين لدينه (من ذلك مثلًا تقديس الروس في فترة ما لزعماء الماركسية)، وقد يشمل أيضًا الشعور بالتفوق العرقي أو القومي (من ذلك شعور الألمان وحماستهم للنازية فيما بين الحربين العالميتين).

يعبِّر شكيب أرسلان تعبيرًا رائعًا عن هذا المعنى في كتابه الجميل «لماذا تأخر المسلمون، ولماذا تقدم غيرهم؟» الذي ظهر في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث يقول:

«لماذا ترى أعظم شبان اليهود رقيًا عصريًّا، يجاهدون في إحياء اللغة العبرية التي لا يُعرف مبدأ تاريخها؛ لتوغلها في القدم... (وهم) أشد الناس أخذًا بمبادئ العلم الحديث والحضارة العصرية؟ وجميع هؤلاء الخلائق تعلموا وتقدموا وترقوا وعلوْا في السماء، والمسيحي منهم باقٍ على إنجيله وتقاليده الكنسية، واليهودي باقٍ على دينه وإزره المقدس... وهؤلاء اليابانيون هم وثنيون... فلا كانت الوثنية سبب تأخرهم الماضي ولا هي سبب تقدمهم الحاضر.. واعتقاد عامتهم في وجود حصان مقدس، يركبه الإله فلان، لم يقف حائلًا دون تقدمهم.

ليست الدبابات والطيارات والرشاشات هي التي تبعث العزائم وتوقد نيران الحمية في صفوف البشر، بل الحمية والعزيمة والنجدة هي التي تأتي بالطيارات والدبابات».

* * *

ولكن الإقرار بما يمكن أن يكون للتدين من أثر رائع في دفع الأمة إلى النهضة لا يتعارض مع الإقرار بأن هناك من صور التدين ما يؤدي إلى العكس بالضبط، أي ما يعرقل نهضة الأمة ويسلب منها عناصر القوة. ولا بد أن تكون لدينا الشجاعة للاعتراف بأنه في خضمِّ المد الديني الحالي، تشيع بين المصريين وغيرهم، صور من التدين تؤدي إلى ضعف الهمة بدلًا من تقويتها، وإلى التخلي عن المسئولية بدلًا من

النهوض بها، وإلى تفتيت الأمة بدلًا من توحيدها وضم صفوفها. وانتشار هذه الصور من التدين يرجع إلى ظروف اجتماعية وعالمية، هي ما حاولت أن أبيّنه فيما تقدم. فماذا نحن فاعلون إزاء هذا الموقف الصعب؟

* * *

عرفت في حياتي من جمع بين تديُّن عميق وإيمان قوي، وبين رغبة صادقة في تحقيق نهضة شاملة لهذه الأمة، وحيوية جعلته طول حياته ناشطًا سياسيًّا، ينضم إلى هذا الحزب ثم إلى ذاك؛ على أمل أن يساهم في تحقيق هذه النهضة التي يرنو إليها.

كان تفسير هذا النوع الفذ من الناس للدين، تفسيرًا عقلانيًّا تمامًا، فيفهم النصوص الدينية دائمًا بمعانٍ تتفق مع متطلبات النهضة الاجتماعية والسياسية. ولكنه كان يدرك أيضًا أن أعدادًا غفيرة من المتدينين في مصر يقبلون تفسيرات للدين أقل عقلانية، وينشغلون بأمور صغيرة لا علاقة لها بقضية النهضة، بل وقد تتعارض معها في كثير من الأحيان. لم يضعف هذا من عزم هذا النوع المستنير من الناس، ولكنه اعتقد، بسبب ثقته الشديدة بنفسه، وبسلامة موقفه، أنه قادر على التأثير في هذه الجماهير على نحو يجعلهم يفهمون الدين الفهم الصحيح والإيجابي، وعلى تعبئتهم للسير وراءه في سبيل تحقيق الأهداف السامية للأمة.

من هؤلاء الذين عرفتهم وتوفر فيهم هذا الإخلاص للدين، والإخلاص لقضية النهضة في نفس الوقت، صديقي الراحل عادل حسين. وكنت أقدِّر فيه هذين الموقفين، ولكني أعترف بأني أشفقت عليه في سنواته الأخيرة، عندما رأيته يفشل في تحقيق هدفه، إذ بدلًا من أن يقنع الجماهير الغفيرة بتفسيره العقلاني للدين، رأيته يتزحزح شيئًا فشيئًا، مقتربًا من تفسيرات هذه الجماهير الغفيرة البعيدة عن العقلانية، ورأيته ينشغل أكثر فأكثر ببعض الأمور الصغيرة التي لا علاقة لها بقضية النهضة (ولا بجوهر الدين في رأيي) بل وقد تتعارض مع كل منهما.

كان لا بد أن يذكِّرني التحول الذي طرأ على عادل حسين في سنواته الأخيرة بقصة قصيرة مشهورة للروائي الإنجليزي جورج أورويل، وتحمل عنوان «إطلاق الرصاص على الفيل». وسبب شهرة هذه القصة هو بالضبط المعنى الذي ذكَّرني بصديقي الراحل.

تتلخص القصة في أن ضابط شرطة بريطانيًا، في أثناء خدمته في بورما (وربما كان هذا الضابط هو أورويل نفسه إذ كان يعمل هو أيضًا في فترة من حياته في جهاز الشرطة البريطانية في بورما)، كُلف بالذهاب إلى منطقة خرج فيها فيل ضخم مجنون، فسار في شوارع قرية مكتظة بالسكان، وهدد حياة الناس بالخطر. وأُعطي الضابط حرية التصرف في أن يقتل الفيل أو أن يكتفي بصيده وشلِّ حركته. ولكن الضابط في أثناء رحلته إلى مكان الفيل، مرَّ بجماهير غفيرة من الناس كانوا قد سمعوا بقصة الفيل، فساروا وراء الضابط آملين أن يروا مشهدًا مثيرًا، وكانوا يتحفزون لرؤية الفيل مقتولًا، ولا يشبع غليلهم مجرد تهدئته أو شل حركته. وفي أثناء هذه المسيرة، ظل عدد الجماهير السائرة وراء الضابط يزداد شيئًا فشيئًا، حتى أصبحوا آلافًا مؤلفة، كلهم يريدون أن يروا الفيل مقتولًا، فإذا بالضابط يعجز عن مقاومة سلطانهم وقوة تأثيرهم، ولو بسبب العدد وحده، وإذا به يطلق النار على الفيل فيرديه قتيلًا، دون أن تكون هناك حاجة في الواقع للذهاب إلى هذه الدرجة من القسوة في التعامل مع الفيل.

في خضمِّ المد الديني الحالي يثور خوف حقيقي لدى كثيرين من المثقفين في مصر (وهو خوف مبرر في نظري) من أن يحدث شيء مماثل لماحدث في قصة أورويل، أي أن تسيطر تفسيرات لاعقلانية للدين، تحملها الجماهير الغفيرة إلى السطح، على التفسيرات الأكثر عقلانية، ومن ثم أن يحل محل الدعوة للتخلص من الاستبداد، نظام جديد مستبد، يرغم الناس على الخضوع له، وعلى قبول مظالم جديدة يجري تطبيقها هذه المرة باسم الدين.

أقول إن لهذا الخوف ما يبرره لأن التدين، بوصفه سلوكًا إنسانيًا واجتماعيًا، ينطوي على جرعة كبيرة من العاطفة، والعاطفة من الممكن أن يجري إخضاعها للعقل، ولكنها كثيرًا ما تقوم هي بإخضاع العقل وحرفه عن مساره.

ما أسهل أن تسود تفسيرات لاعقلانية لما يأمر به الدين أو ينهى عنه، لمجرد أنها التفسيرات التي يقبلها عدد كبير من الناس الأعلى صوتًا والأشد حماسة.إن النهر المتدفق سريع الجريان هو الذي يحمل في مساره مختلف أنواع الشوائب والأعشاب والحجارة، بينما يتخلص النهر بطئ الجريان، في أثناء سيره، مما يعلق به من شوائب.

هذا الخطر هو الذي دفع كثيرين من مثقفينا إلى الشك في قدرة الحركات السياسية التي ترفع شعارات دينية على تحقيق نهضة اجتماعية وسياسية، وفضَّلوا أن يقوم النشاط السياسي وحركات المقاومة على فكر علماني بحت؛ على أمل أن تقوم العلمانية بحماية النشاط السياسي من الانحراف والاستبداد واللاعقلانية. ولكن هذا الموقف ينطوي بدوره على خطر. إذ بدلًا من أن نحتفظ بالحميّة الدينية القوية التي يمكن أن تقوي روح المعارضة والمقاومة، وتساهم في إنجاحها، ونحاول فقط أن نتخلص من الشوائب، إذا بنا نستغني عن شرط أساسي من شروط نجاح النشاط السياسي ونجاح الجهود المبذولة لتحقيق النهضة.

وغني عن البيان أن العلمانية بدورها، ليست كافية لحماية النشاط السياسي من الوقوع في الشطط واللاعقلانية. فالنشاط السياسي القائم على أسس علمانية بحتة لم ينجح دائمًا في أن يحمي نفسه من الشوائب والانحرافات، بل وقد تقترن العلمانية أيضًا بما يشبه التقديس في موقفها من زعمائها، فتعتبرهم بمثابة «السلف الصالح»، وتنتهي إلى درجة عالية من الاستبداد والتسلط، كما نعرف جيدًا من تاريخ الستالينية والنازية والفاشية.

كثيرًا ما يدفعني هذا إلى أن أقول لنفسي إن الميل إلى «الميتافيزيقا» (أي إلى اعتناق أفكار تتجاوز الملموس والمحسوس من الظواهر الطبيعية) قد يكون أقوى بكثير مما نظن. وإن التدين ليس إلا شكلًا واحدًا من أشكال الموقف الميتافيزيقي. فكثيرًا ما ينطوي الموقف العلماني على موقف ميتافيزيقي أيضًا. والموقف الميتافيزيقي، وليس التدين وحده، هو الذي ينطوي على خطر تغليب العاطفة على العقل، وخطر التشدد والتطرف، وخطر الإفراط في تقديس المأثور إلى حد التغاضي عن الفروق التاريخية التي تجعل متطلبات عصر معين غير متطلبات عصر آخر؛ ومن ثم خطر الميل إلى الاستبداد وفرض الرأي الواحد على الغير.

إن المصدر الأصلي لكل أنواع التفكير الميتافيزيقي قد يكون حاجة دفينة في الإنسان، قد يكون وراءها دافع بيولوجي. وهذا الموقف الميتافيزيقي كثيرًا ما يكون

مصدر قوة للنشاط السياسي ودافعا مهمًا من دوافع النهضة والتقدم، ولكنه هو نفسه الذي يحمل خطر انحراف النشاط السياسي عن مساره المرغوب.

نحن، إذن، أمام مشكلة عويصة ليس من السهل حلها: لدينا شيء ثمين للغاية هو الميتافيزيقا، التي تثير الحمية، والحماسة، وتجمع الصفوف وتبث شعورًا قويًا بالولاء والنسب، وهي أشياء ثمينة جدًا لأي نشاط سياسي ولأي عمل يستهدف نهضة الأمة، ولكنها معرضة دائمًا للاختلاط بعواطف متطرفة قد تؤدي إلى الابتعاد عن الهدف الأصلي.

كيف نخلص النهر المتدفق سريع الجريان، مما يلحق به من شوائب وأعشاب دون أن نقلل من سرعته؟ كيف نحافظ على الحمية والحماسة والاستعداد للتضحية، المستمد من التدين العميق، مع المحافظة في نفس الوقت على العقلانية والتسامح مع المختلفين معنا في الرأي بل وحتى في العقيدة، ولكنهم يتفقون معنا في التطلع إلى تقدم الأمة؟ كيف نزيل الشوائب التي علقت بالدرة الثمينة دون أن نفقد في غمار ذلك الدرة الثمينة نفسها؟

المهمة صعبة حقًا، ولكن تاريخنا الثقافي لا يخلو من أمثلة جمعت بين هذين الشرطين. فالقرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية الرائعة، جمعت بين الشرطين، كما أن تاريخنا الحديث لا يخلو من أمثلة لمثقفين عظام نجحوا أو كادوا ينجحون في تحقيق هذا الجمع، نجاحًا باهرًا، وتركوا أثرًا حميدًا وباقيًا في حياتنا الثقافية والسياسية على السواء. إني واحد من كثيرين ممن يعتبرون من بين هؤلاء المثقفين العظام الشيخ محمد عبده؛ حيث اقترنت لديه الدعوة إلى مقاومة الظلم والاستبداد، وإلى العمل من أجل تحقيق نهضة شاملة للأمة، بحمية دينية قوية، وخالية من أي أثر للتطرف والتسلط واللاعقلانية، مع تسامح رائع مع أصحاب الآراء والعقائد المغايرة.

ولكني أعود فأقول إن النجاح النسبي الذي حققه هؤلاء المثقفون العظام، في كسب المؤيدين والأنصار، بينما تكاد تخلو حياتنا الثقافية الآن من شبيه لهم، قد يعود إلى الاختلاف الشديد بين المناخ الاجتماعي الذي كانوا يكتبون ويفكرون فيه في أواخر القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين، وبين المناخ الاجتماعي الذي نعيش فيه الآن.

نعم، لا شك عندي في أن من المهام الرئيسية للمثقفين المصريين والعرب والمسلمين الآن، إحياء فكر رجال عظام من نوع الشيخ محمد عبده، ولكني لست من الغفلة بحيث أتصور أنها مهمة سهلة في ظروف كالتي نعيش فيها اليوم. وكثيرًا ما أقول لنفسي إن النجاح في هذا المجال، أي في تحقيق الجمع بين التدين والتقدم، سيتطلب أولًا نجاحًا في مجال مختلف عنه ولكنه وثيق الصلة به، وهو مجال التقدم الاقتصادي، أي رفع مستوى المعيشة للغالبية من الناس وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية.

الباب الرابع

آفاق المستقبل

الفصل الأول

الاقتصاد

[١]

تُنسب إلى اقتصادي إنجليزي كبير، المقولة الطريفة الآتية، والتي تنطوي مع ذلك على حقيقة مهمة: «إذا طلبت من خمسة من الاقتصاديين أن يبدوا رأيهم في مشكلة اقتصادية، حصلت على ستة آراء!».

هذه المقولة لها للأسف نصيب كبير من الصحة، ولهذا في رأيي سببان: الأول أن تشخيص المشكلة الاقتصادية واقتراح علاج لها، لهما علاقة وثيقة، في معظم الأحوال، بالموقف الأيديولوجي للشخص الذي يقوم بالتشخيص أو يصف العلاج، أي علاقة وثيقة بموقف الشخص السياسي والاجتماعي، ونوع ولائه الذي يتأثر بالطبقة التي ينتمي إليها، وطموحاته السياسية. إذا كان الأمر كذلك، فإن التشخيص والعلاج اللذين يدلي بهما الاقتصادي لا بد أن يعكسا ميوله وأهواءه، فلا عجب أن يختلف الاقتصاديون فيما بينهم حول معظم القضايا التي يدلون برأيهم فيها.

السبب الآخر لاختلاف الآراء أن المشكلة الاقتصادية ليست في العادة مشكلة بسيطة بل معقدة ومركبة، بمعنى أنها تتأثر وتؤثر في مشكلات أخرى كثيرة ليست كلها اقتصادية بحتة، بل يتعلق بعضها بالأحوال السياسية والاجتماعية والنفسية. وآراء الناس تختلف في تشخيص هذه المشكلات المختلفة؛ ومن ثم في اختيار العلاج الأنسب للمشكلة المطروحة. إلى أي مدى مثلًا ترجع الزيادة الكبيرة في الاستهلاك

إلى زيادة السكان، أو إلى تغير ميول الناس، أو إلى تغير السياسة الاقتصادية، أو إلى درجة الانفتاح على العالم... إلخ؟ أو إلى أي مدى يرجع ارتفاع معدل نمو السكان إلى عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو دينية؟ بل هل يعمل على ارتفاع معدل نمو السكان ارتفاع متوسط الدخل أم انخفاضه.. إلخ؟ وهكذا تختلف التفسيرات والتشخيصات لأن تحديد الإجابة الصحيحة عن مثل هذه الأسئلة ليس سهلًا بالمرة، ويندر أن توجد الأرقام أو البيانات التي ترجح إجابة على أخرى.

لا عجب والحال كذلك، أن تصادف إجابات مختلفة من الاقتصاديين المصريين على السؤال عن التشخيص «الحقيقي» لمشكلة مصر الاقتصادية، وعن «أفضل» وسائل العلاج. وعندما أزعم في هذا الفصل أني سأحاول تقديم تشخيص لمشكلتنا الاقتصادية، واقتراح علاج لها، فأنا لا أتوقع بالمرة أني سوف أقدم شيئًا سيحظى بتأييد كل (أو معظم) الاقتصاديين (إذ كيف أتوقع ذلك وحالة الاقتصاديين، سواء في مصر أو في غيرها، هي كما وصفت؟). بل إني أرجو فقط (بالإضافة إلى الحصول على تأييد بعض الاقتصاديين الذين يشتركون معي في نفس التحيزات والميول السياسية والاجتماعية، وكذلك تأييد بعض من لا يتركون العنان لعواطفهم في رفض كل ما يبدو متعارضًا مع تحيزاتهم) أن ألفت النظر إلى أهمية بعض العوامل التي ساهمت في خلق مشكلتنا الاقتصادية الحالية، وازديادها سوءًا، ومن ثم ألفت النظر أيضًا إلى بعض الشروط المهمة واللازمة للخروج من هذه الأزمة.

هذه العوامل والشروط التي سأحاول لفت النظر إليها وتأكيدها، قد لا تكون اقتصادية بحتة. بل هي في الحقيقة ليست اقتصادية بحتة، ولكننا يجب ألا نستغرب ذلك. فالاقتصاد، كما ذكرت حالًا، يتداخل بشدة مع السياسة ومع الظروف الاجتماعية والنفسية السائدة؛ ومن ثم فمن الممكن جدًّا أن يكون الاقتصاديون غير كافين بالمرة لإرشادنا إلى الطريق الصحيح، خاصة إذا كانوا من هؤلاء الاقتصاديين الذين لا يفكرون إلا في الاقتصاد، أو لا يرون غيره. فإذا كان من الصحيح القول بأن الحرب أخطر من أن تترك للعسكريين وحدهم، فإن تشخيص وحلَّ مشكلتنا الاقتصادية لا يمكن أن يعتمدا فقط على اقتصاديين تضيق مخيلتهم عن استيعاب ما يتجاوز الأمور الاقتصادية.

* * *

إذا أردنا أن نبدأ البحث عن جذور مشكلتنا الاقتصادية الحالية، فإلى أين نذهب بالبحث والتنقيب؟

إني أعتقد أن جذور مشكلتنا الاقتصادية الحالية تبدأ من الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧. (أعرف أني بمجرد أن أقول هذا سأفقد تعاطف فريق كبير من الاقتصاديين المصريين الذين لا يتعاطفون بالمرة مع العهد الناصري؛ لأسباب شتى بعضها لا علاقة له بالاقتصاد؛ ومن ثم فهم يفضلون أن يحددوا بداية التدهور ببداية العهد الناصري، بل وربما بقيام ثورة ١٩٥٢. وأنا أفهم هذا الموقف جيدًا، بل ولا أعفي النظام الناصري من بعض الأخطاء الجسيمة، ولكني أعتقد أن أخطاء هذا النظام في الميدان الاقتصادي لم تكن جسيمة، بل أعتقد أن إنجازات ذلك العهد الاقتصادية كانت رائعة، وقد تمثل سوء حظ مصر في هذا الميدان، ليس فيما فعله عبد الناصر بالاقتصاد، بل فيما فعله أعداء مصر بالاقتصاد المصري والسياسة المصرية على السواء).

أعود فأقول إن نقطة البداية المشئومة كانت هزيمة ١٩٦٧، أي منذ ٤٤ عامًا. فمنذ ذلك الوقت أصبح الاقتصاد المصري اقتصادًا عليلًا. لم يكن عليلًا في السنوات العشر السابقة (١٩٥٧ ـ ١٩٦٧)، وقد ظل عليلًا منذ ذلك الوقت، أي منذ ١٩٦٧ وحتى الآن. وكما يجب على الطبيب الذي يبحث عن التشخيص الصحيح للمرض وأفضل طرق علاجه، أن يميز بين الأسباب الأصيلة للمرض وبين أعراض المرض، فإني سأحاول أن أفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بمشكلتنا الاقتصادية، فأميز بين الأسباب الأصيلة للمشكلة وبين نتائجها وأعراضها. وسوف يلاحظ القارئ أني سأضع بين النتائج والأعراض، مشكلات قد يعتبرها كثيرون مشكلات أساسية، بل وقد يعتبرها بعض الاقتصاديين أسَّ البلاء، والمسئولة عما عداها مما نشكو منه. سوف أعتبر من قبيل النتائج، أو من قبيل المشكلات الثانوية أو حتى الأعراض، مشكلات مهمة مثل تباطؤ معدل نمو الناتج القومي، (ومن ثم تباطؤ متوسط الدخل، وتباطؤ التحسن في مستوى المعيشة)، وتباطؤ معدل التصنيع، واتساع الفجوة بين الدخول، وارتفاع معدل البطالة، وارتفاع معدل التضخم، واتساع العجز في الميزان التجاري، وتدهور سعر الصرف، وزيادة الديون الخارجية والداخلية، وتدهور مستوى الإنتاجية، وتدهور

مستوى التعليم.. إلخ، ولا بد أن هناك أشياء أخرى كثيرة يمكن ضمها إلى ما أعتبره من النتائج أو الأعراض، وليس من الأسباب الأصيلة أو الأساسية للمرض.

ما الذي اعتبره إذن السبب الأصيل لمشكلتنا الاقتصادية، أو الموطن الأصلي لمرضنا الاقتصادي؟ قبل أن أجيب عن هذا السؤال أود أن أذكر ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: إن أعراض مشكلتنا الاقتصادية (أو ما أسميه بالنتائج وليس السبب الأساسي للمشكلة) وإن كانت قد بدأت في ١٩٦٧، ولا زالت موجودة حتى اليوم، فإنها لم تسر بوتيرة واحدة طوال هذه الفترة (أي طوال الـ٤٤ عامًا الماضية). كانت هذه الأعراض في بعض السنوات أسوأ منها في غيرها، بل حدث أن مرت هذه الأعراض في بعض السنوات بتحسن ملحوظ. وإنما يرجع قولي إنها استمرت منذ ١٩٦٧ وحتى الآن، إلى أن التحسن فيها، عندما كان يحدث، كان يحدث دائمًا نتيجة أسباب عارضة لا يمكن الاطمئنان إلى استمرارها؛ ومن ثم فبمجرد زوال هذه الأسباب العارضة كانت أعراض المرض تعود من جديد، بل وربما أشد مما كانت. والحال هنا يشبه انخفاض حرارة الجسم نتيجة استخدام الأسبرين أو أي مخفض عارض للحرارة، إذ لا بد أن تعود الحرارة إلى الارتفاع بعد انتهاء أثر هذا المخفض، طالما كانت الأسباب الرئيسية للمرض قائمة ولم يتم القضاء عليها.

خذ ـ على سبيل المثال ـ ما حدث لمعدل نمو الناتج القومي. لقد تدهور بشدة في السنوات الثماني التالية لهزيمة ١٩٦٧ (١٩٦٧ ـ ١٩٧٥)، ولكنه تحسن بشدة في السنوات العشر التالية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥). ثم تدهور معدل النمو بعد ذلك وظل منخفضًا لمدة عشرين عامًا (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٥)، ثم تحسن مرة أخرى في السنوات الثلاث (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨) ثم انخفض مرة أخرى ولا يزال منخفضًا.

لقد كان التحسن دائمًا لأسباب عارضة وغير مضمونة الاستمرار. ففي الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) كان التحسن في معدل النمو ناتجًا عن ارتفاع أسعار البترول، وإعادة فتح قناة السويس، وتدفق تحويلات العاملين بالخارج، وكلها نتيجة لظروف خارجية غير عادية، وواهية الصلة بمدى قوة أو ضعف بنيان الاقتصاد المصري. فلا عجب إن عاد معدل نمو الناتج القومي إلى الانخفاض بمجرد انخفاض أسعار البترول في منتصف

الثمانينيات وتراخي معدل الهجرة. ثم شهد معدل نمو الناتج القومي ارتفاعًا ملحوظًا في السنوات الثلاث (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨) بسبب قفزة الاستثمارات الأجنبية الخاصة، ولكن هذا أيضًا لم يكن نتيجة لاسترداد الاقتصاد المصري لقوته، بل لأسباب تعود في رأيي إلى ظروف خارجية لا يُطمأن إلى استمرارها، وقد انخفضت هذه الاستثمارات الأجنبية بشدة، على أي حال، بمجرد حدوث الأزمة العالمية في ٢٠٠٨.

يمكن أن نقول شيئًا مماثلًا عن مشكلة البطالة. فالتحسن في حالة البطالة الذي حدث في السنوات العشر (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) لم يحدث بسبب تحسن حالة الاقتصاد المصري أو ترشيد السياسة الاقتصادية، بل لمجرد ظهور فرص هائلة للهجرة إلى بلاد البترول في أعقاب ارتفاع أسعاره في ١٩٧٣/ ١٩٧٤ ثم في ١٩٧٩، وحين انكمشت هذه الفرص في منتصف الثمانينيات (بسبب انخفاض أسعار البترول) عادت حالة البطالة إلى التدهور، واستمرت في التدهور حتى اليوم، على الرغم من كل ما يقدم من أرقام للتدليل على تحسن مزعوم في بعض السنوات.

بل أستطيع أن أقول الشيء نفسه عن كل ما أعتبره أعراضًا للمشكلة الأساسية، أو نتائج لها (كالعجز في الميزان التجاري وزيادة المديونية الخارجية والداخلية، وارتفاع معدل التضخم وتدهور سعر الصرف.. إلخ). فالتحسن الذي كان يحدث في أي منها في بعض السنوات كان تحسنًا لظروف طارئة ليست ناتجة عن تحسن في حالة الاقتصاد أو السياسة الاقتصادية. هل كان الانخفاض الكبير في المديونية الخارجية مثلًا، في أعقاب الغزو العراقي للكويت، نتيجة تحسن في أداء الاقتصاد المصري، أم بسبب قرار أمريكي بإعفاء مصر من بعض ديونها لتسهيل مهمة الأمريكيين في الخليج؟ وهل كان التحسن في حالة التضخم في التسعينيات بسبب أداء اقتصادي أفضل، أم بسبب سياسة انكماشية فرضها علينا صندوق النقد الدولي ابتداء من ١٩٩١، فخففت من حدة التضخم ولكنها أضرت بمعدل نمو الناتج القومي وزادت من معدل البطالة؟

الملاحظة الثانية: إني لا أنكر بالمرة أن بعض المشكلات التي وصفتها بالثانوية أو بأنها أعراض لمشكلة أعمق، لها أهمية قصوى، فوصفها بأنها «أعراض» لا يعني قلة

أهميتها، بل مجرد أنها ناتجة عما أعتبره المشكلة الأساسية، ومن ثم لا يمكن علاجها إلا بعلاج المشكلة الأساسية. هل ينكر أحد مثلًا أهمية تدهور نظام التعليم في مصر، وأثره في تدهور مستوى الإنتاجية، بل وحتى في ارتفاع معدل البطالة؟ كذلك هل يمكن لأحد أن ينكر الأضرار الناتجة عن ارتفاع معدل نمو السكان، وكم كان يمكن لمستوى المعيشة أن يكون أفضل منه الآن لو كان معدل نمو السكان أقل مما هو؟ كلا، لا يمكن لأحد أن ينكر هذا. كذلك ذهب أحد اقتصاديينا الكبار في مقال حديث إلى أن مشكلتنا الأساسية هي استمرار العجز في الميزان التجاري، أي عجز الصادرات عن أن تلحق بالواردات. فهل يمكن لأحد أيضًا أن ينكر أن استمرار هذا العجز يمثل عقبة خطيرة في سبيل رفع مستوى المعيشة؟ كلا، لا يمكن أن ننكر هذا أيضًا. ولكني أعود فأقول إن هذا العجز في الميزان التجاري، وكذلك استمرار معدل النمو المرتفع في السكان (وتدهور نظام التعليم) يعود إلى شيء آخر أعتبره العلة الأساسية.

هذه العلة الأساسية هي في رأيي، ما أصاب الدولة المصرية من ضعف شديد في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ (وإلى حد كبير بسببها)، فأصاب إرادتها الشلل، واستشرى الفساد، وسيطر المال على السلطة، وتحكم الدافع إلى تحقيق المزيد من الثراء، في القرارات السياسية، واستسلمت الدولة بالتدريج لإرادة قوى خارجية لها أغراض مختلفة تمامًا عما فيه صالح المصريين، وتتعارض مع اتخاذ الحلول الحاسمة لمشكلات الاقتصاد المصري.

هذا هو في رأيي التشخيص الصحيح لمشكلات مصر الاقتصادية. فإذا كان هذا هو التشخيص الصحيح حقًّا، فلا علاج إلا باستعادة الدولة المصرية قوتها، ونفض غبار هذه الرخاوة الفظيعة التي أصابتها منذ أكثر من أربعة عقود، واستمرت طوال عهدي السادات وحسني مبارك. ولهذا فإني أعتبر أن أهم أمل يمكن تعليقه على ثورة ٢٥ يناير، وإسقاط نظام مبارك، من حيث تحقيق الإصلاح الاقتصادي، هو استعادة الدولة المصرية لقوتها.

من نافلة القول إني لا أقصد عودة الدولة البوليسية التي تخلصنا منها بإزاحة نظام مبارك، لا أعادها الله إلى مصر. فالدولة البوليسية ليست، في الحقيقة، دولة قوية،

بل دولة فاسدة، تحاول حماية فسادها بقهر مواطنيها. وهي دولة فاشلة في كل شيء إلا في تسهيل جمع المال للممسكين بالسلطة، ولا تطبق من القوانين إلا ما يسمح لهؤلاء بمزيد من الثروة. وهي في نفس الوقت دولة ضعيفة إزاء الجميع، في الخارج والداخل، إلا في قهر المعارضين وإذلال المواطنين.

كذلك فإني لا أقصد بالدولة القوية المطلوبة الآن لمصر، نسخة طبق الأصل من دولة الخمسينيات والستينيات. فالعالم تغير تغيرًا شديدًا في الخمسين أو الستين عامًا الماضية. وكثير مما كان يصلح منذ خمسين عامًا لم يعد يصلح الآن. نعم، لا يمكن في رأيي حل مشكلات مصر الاقتصادية إلا باستعادة الدولة القوية، ولكن بمواصفات تساير روح العصر وتستجيب لمتطلباته.

لماذا أعتبر أن غياب الدولة القوية هو المرض الحقيقي الذي تولدت عنه. مختلف المشكلات الاقتصادية التي نشكو منها الآن في مصر؟ وما هي بالضبط مواصفات «الدولة القوية» المطلوبة اليوم لعلاج هذه المشكلات؟ سأحاول الآن أن أجيب عن هذين السؤالين على التوالي.

[٢]

لماذا أعتبر ظهور الدولة الرخوة في مصر مسئولًا عما نحن فيه من مشكلات اقتصادية؟ انظر إلى ما فعلته الدولة القوية في مصر في السنوات العشر السابقة على الهزيمة العسكرية (١٩٥٧ ـ ١٩٦٧). عرفت مصر في هذه السنوات العشر نظام التخطيط الاقتصادي لأول مر ة، ووضعت أول خطة خمسية للتنمية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥)، التي يمكن اعتبارها في الحقيقة الخطة الجادة الوحيدة في تاريخ مصر الاقتصادي، وكانت نتيجتها الارتفاع بمعدل الاستثمار ومعدل التصنيع ومعدل نمو الناتج القومي. لم يكن من الممكن أن يتم ذلك في ظل دولة رخوة، ولا كان من الممكن إلا في ظل دولة قوية اتخاذ إجراءات عميقة الأثر لإعادة توزيع الدخل، وتعميم الخدمات المجانية في التعليم والصحة، أو الخدمات المدعومة بقوة من الدولة، كالإسكان الشعبي، وتعديل قانون الإصلاح الزراعي مرتين لصالح صغار

المزارعين، وإشراك عمال الصناعة في الأرباح والإدارة. كان اتخاذ قرار ببناء السد العالي يتطلب أيضًا وجود دولة قوية، وقد أدى بناء السد العالي، مع ارتفاع معدل التصنيع وضمان الدولة لتعيين الخريجين، إلى تخفيض معدل البطالة الموسمية والمقنعة والمكشوفة، كما أدى تدخل الدولة الصارم بتقييد الـواردات لصالح التصنيع، والتقييد الصارم لحركة رءوس الأموال، إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والمحافظة على ثبات سعر الصرف، كما أدت المراقبة الصارمة للإنفاق الحكومي إلى تخفيض عجز الموازنة العامة، والمحافظة على درجة عالية من ثبات الأسعار.

تطلبت هذه الإنجازات الرائعة ليس فقط دولة قوية إزاء الإقطاعيين والرأسماليين الوطنيين وغير الوطنيين، وإزاء المفسدين من الطبقات كافة في داخل مصر، بل كانت تتطلب أيضًا دولة قوية إزاء الضغوط الآتية من الخارج. وكان من حسن حظ مصر في تلك الفترة (عصر الحرب الباردة والحياد الإيجابي) أن المناخ العالمي سمح لها بممارسة درجة عالية من حرية الإرادة إزاء المؤسسات المالية الدولية وإزاء الدول الكبرى. لقد اتخذت مصر قرار بناء السد العالي تحديًا لموقف البنك الدولي برفض تمويله، وأممت قناة السويس تحديًا لبريطانيا وفرنسا، وفرضت درجة عالية من الحماية للصناعة الوطنية تحديًا لتوجيهات صندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من بداية الاعتماد على القمح الأمريكي في تلك الفترة، ظلت نسبة الاكتفاء الذاتي في القمح وغيره من المواد الغذائية في حدود معقولة، في ظل معدل مرضٍ لنمو القطاع الزراعي.

لم يكن المناخ الدولي في تلك الفترة معاديًا لوجود الدول القوية في دول كثيرة من دول العالم الثالث، فاستطاعت مصر (كما استطاعت دول أخرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) تأميم جزء كبير من مشروعات القطاع الخاص، وبناء قطاع عام قوي، وتطبيق نظام فعّال في دعم السلع والخدمات الضرورية، وإخضاع الاستثمار الأجنبي لقيود تمليها المصلحة الوطنية. وقد سمح كل هذا بأن تظل المديونية الخارجية في حدود معقولة، ولا تشكل خدمتها عبئًا كبيرًا على ميزان المدفوعات.

بدأ هذا البنيان العظيم في الانهيار بمجرد أن تراخت قبضة الدولة على الاقتصاد

بحدوث هزيمة ١٩٦٧ . أصبحت الدولة أضعف من أن تطالب الناس بضغط الاستهلاك للمحافظة على معدل عالٍ للاستثمار؛ إذ أصبح تدليل الطبقة الوسطى مطلبًا سياسيًّا مهمًّا بعد الهزيمة. وبعجز الدولة عن تعبئة المدخرات، مع انخفاض شديد في حجم المعونات الخارجية كجزء من العدوان على مصر، عجزت مصر عن تحقيق الاستثمارات اللازمة، فأصبحت خطة السنوات الخمس التالية (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠) حبرًا على ورق.

احتلت اعتبارات الأمن وتهدئة الناس الأهمية التي كان يحتلها الاقتصاد قبل الهزيمة، وكان المقصود من شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، منع أي صوت أو عمل يهدد أمن النظام. تهاون النظام (لنفس السبب) في حماية الصناعة المحلية؛ فغضّ النظر عن عمليات تهريب السلع الاستهلاكية التي كان ممنوعًا استيرادها، كما تهاون في السير في طريق إصلاح التعليم، فسمح للجامعات باستقبال الأعداد الكبيرة من الطلاب كوسيلة أخرى لمنع تذمر الطبقة الوسطى. كما لم يعد الوقت مناسبًا لاتخاذ قرارات جديدة لتضييق الفجوة بين الطبقات؛ إذ لم يعد النظام بعد الهزيمة في حالة تسمح له بخلق أعداء جدد.

ومع كل ذلك (بل بسبب كل ذلك) اشتد ساعد الدولة البوليسية. إذ تحولت الدولة القوية بعد ١٩٦٧ إلى دولة خائفة، تحمي نفسها لا بتعاطف الناس معها، بل بمراقبتهم ليلًا ونهارًا، والتنبّه لكل همسة أو حركة طفيفة قد تخفي وراءها عملًا ضد النظام.

مع مرور الوقت على الهزيمة تبين لنا بالتدريج أن أحد الأهداف الأساسية للاعتداء العسكري الإسرائيلي على مصر في ١٩٦٧، هو هذا بالضبط: التخلص من الدولة القوية؛ إذ كانت للدولة المصرية القوية أبعاد كثيرة في السياسة ضد إسرائيل، وفي السياسة العربية والخارجية. وقد ثبت أن شخصية أنور السادات تلائم تمامًا هذا التحول من الدولة القوية إلى الدولة الرخوة، وسرعان ما ظهر هذا في الاقتصاد كما ظهر في غيره.

لم تكن سياسة الانفتاح التي دشنها السادات في ١٩٧٤ سياسة خاطئة تمامًا، فلم يكن هناك ضرر في السماح للمصريين بالخروج للعمل في دول البترول، ولا في فتح الباب لتسهيل استيراد السلع الوسيطة، ولا في إصدار قانون جديد لتشجيع

الاستثمار الأجنبي الخاص بعد الانخفاض الشديد في المعونات الخارجية، بل ولا حتى في التنازل عن الملكية العامة في بعض المشروعات التي كان تأميمها لأسباب سياسية أكثر منه لدواعٍ اقتصادية. لكن كل هذا كان يتطلب لنجاحه إجراءات أخرى لم تتخذها دولة السادات. فأصبحت دولته ليست مجرد دولة أكثر انفتاحًا على العالم، بل دولة رخوة بكل معنى الكلمة. كان الانفتاح استهلاكيًّا وليس انفتاحًا إنتاجيًّا، الهدف منه تشجيع الاستهلاك لا تشجيع الإنتاج. كان الانفتاح الرشيد يتطلب مثلًا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه تحويلات المصريين العاملين في الخارج، في اتجاهات منتجة وليس مجرد إرضاء النهم الاستهلاكي. كان من الواجب التمييز بين السماح بمزيد من الاستيراد الذي يخدم العملية الإنتاجية وبين إغراق السوق بالسلع الاستهلاكية والاستفزازية. كان من الممكن تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة دون إطلاق حريتها الكاملة في تحديد مجالات الاستثمارات، وسياسة العمالة، وفي إنشاء بنوك أو فروع لبنوك عالمية لا همَّ لها إلا تعبئة مدخرات المصريين (خاصة تحويلات العاملين بالخارج) وتوجيهها، إما إلى الخارج، وإما إلى استثمارات في داخل مصر، ولكنها ضعيفة الأثر في دفع عجلة التنمية.

بل كان من الممكن في ظل سياسة الانفتاح تخفيض عبء الدعم الذي كانت تتحمله الحكومة، شيئًا فشيئًا؛ حتى تعود الأسعار تدريجيًّا للتعبير عن التكلفة الحقيقية للسلع، ولكن بشرط اتخاذ إجراءات كافية لتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل. أما أن تسحب الحكومة يدها من تقديم الدعم ومن توفير الوظائف للخريجين، دون أن تضمن تحقيق الاستثمارات الكافية لتوظيف المتبطلين ورفع مستوى الدخول، وتتهاون في نفس الوقت في تحصيل الضرائب، فهذا ليس مجرد سمة من سمات دولة تؤمن بتطبيق مبدأ حرية السوق، بل هو من سمات دولة ضعيفة تنفذ كل ما يأتيها من الخارج من توجيهات، وتخضع لرغبات طبقة جديدة في الداخل، لا حدَّ لطموحاتها المادية، وكأنها تريد الانتقام من نظام الستينيات الذي ضيَّق عليها فرص الكسب والتربّح وتكوين الثروات، ولو أدى هذا الانتقام وهذه الطموحات إلى التضحية بسلامة الاقتصاد المصري.

* * *

زادت رخاوة الدولة شيئًا فشيئًا مع مرور السنوات في عهد السادات، واستمرت رخاوتها في الزيادة في عهد حسني مبارك، سواء إزاء القوى الخارجية ذات المصلحة، أو إزاء الطبقة الجديدة في مصر، حتى وصل الاقتصاد المصري إلى ما هو عليه الآن: معدل نمو منخفض في الناتج القومي، معدل بطالة مرتفع، جهاز إنتاجي مختل لصالح الخدمات، وعلى حساب الصناعة والزراعة، ونسبة عالية من الاعتماد على الخارج في توفير بعض السلع الأساسية، أهمها القمح، ومستوى عالٍ من الديون الداخلية، ونمط بالغ السوء لتوزيع الدخل، ونظام للتعليم متهالك.. إلخ، بينما يمرح التليفزيون ليلًا ونهارًا في تسلية المصريين وإثارة المزيد من التطلعات الاستهلاكية؛ أملًا في صرفهم عن التفكير في مشكلاتهم الحقيقية.

* * *

إذا كان هذا التشخيص صحيحًا، أو حتى قريبًا من الصحة، فلا مفرَّ، من أجل تصحيح حالة الاقتصاد المصري، من العودة إلى الدولة القوية، وقد ثارت الآمال بشدة بقيام ثورة ٢٥ يناير، وتنحية نظام حسني مبارك، في أن يعود عهد الدولة القوية إلى مصر. ولكني أعود فأكرر أن عالم اليوم لم يعد كما كان في ١٩٥٦ أو ١٩٦١. لقد مرَّ على قيام الدولة المصرية بتأميم قناة السويس أكثر من نصف قرن، كما مرَّ نصف قرن بالضبط على قيام جمال عبد الناصر بإعلان تأميمات شاملة للمشروعات الصناعية والتجارية، وإعلان إجراءات لإعادة توزيع الدخل التي قطعت شوطًا بعيدًا في تحقيق العدالة الاجتماعية. فما هي التغيرات التي حدثت في مصر وفي العالم، خلال نصف القرن الماضي، التي تجعل تكرار هذه التجربة مستحيلًا اليوم، بل ومن غير المرغوب فيه؟ وما هو الممكن عمله الآن للنهوض بالاقتصاد المصري، وتحقيق المزيد من عدالة التوزيع، مما تسمح به ظروف مصر والعالم اليوم؟

[٣]

كان جمال عبد الناصر، بالإضافة إلى كونه شخصية عظيمة، رجلًا سعيد الحظ. لقد ظهر الآن، بعد مرور ستين عامًا على ثورة ١٩٥٢، أن الخمسينيات والستينيات كانت فترة سعيدة في حياة العالم، وليس في مصر وحدها. طبعًا يستطيع أي شخص أن يلفت

النظر إلى أحداث سيئة حدثت في مصر والعالم في تلك الفترة، ولكنها من نواحٍ كثيرة مهمة كانت فترة نادرة المثال، يصعب العثور على سابقة لها في التاريخ الحديث.

كان العالم قد خرج لتّوه من حرب عالمية رهيبة راح ضحيتها ملايين من الناس، وأحدثت الكثير من الخراب، ولكن العالم تفاءل بالنجاح في القضاء على النازية والفاشية، وبإنشاء هيئة دولية جديدة تعمل على توطيد السلام، ومؤسسات دولية مالية تعمل على تجنب الأزمات الاقتصادية العنيفة، وبتعاون دولي لإعادة بناء ما خربته الحرب، بل وتطلعت أوروبا إلى تحقيق وحدة اقتصادية تمنع بدورها من تكرار قيام حربين مأساويتين في أقل من خمسين عامًا.

تفاءلت أيضًا دول العالم الفقير بقرب تحقيق استقلالها بعد أن خرجت الدولتان الاستعماريتان الكبريان وقد أنهكت قوتهما من جراء الحرب، وسلمتا زعامة العالم لدولتين كبريين أخريين أطلقت كل منهما شعارات صدّقها العالم الفقير (الذي سُمّي الآن بالعالم الثالث)، أو على الأقل اختارت كل دولة من دول العالم الثالث أن تصدق شعارات إحدى الدولتين الكبريين المناقضة لشعارات الأخرى. لقد حصلت الأغلبية العظمى من دول العالم الثالث على استقلالها من الدولة الاستعمارية القديمة (بريطانيا أو فرنسا أو بلجيكا أو هولندا أو ألمانيا أو إيطاليا)، ولكن انقسمت الدول المستقلة إلى فريق يصدق شعارات «العالم الحر» (التي رفعتها الولايات المتحدة) وآخر يتبنى شعارات الاشتراكية (التي رفعها الاتحاد السوفيتي). لم يكن هذا الانقسام دائمًا نتيجة اختيار حرّ من جانب الدولة الصغيرة، ولكن شعوب العالم الثالث انقسمت بالفعل بين هذين النوعين الخلّابين من الشعارات: إطلاق الحرية لنظام السوق بأقل قدر من تدخل الدولة، أو نظام الدولة القوية التي تضع خططًا للتنمية وتعيد توزيع الدخل بين الطبقات.

كان نصيب مصر في الخمسينيات والستينيات تطبيق نظام الدولة القوية وتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل، ولكن حسن الحظ تمثل في أن كلًّا من الدولتين الكبريين قبلت هذا الانقسام بين دول العالم الثالث عن طيب خاطر. كانت النتيجة فيما يتعلق بمصر أن حصلت مصر على نحو عشر سنوات (١٩٥٦ ـ ١٩٦٧) من

حرية الحركة، طبقت خلالها نوعًا من الاشتراكية دون أن تتعرض لها الولايات المتحدة بالمضايقات (بل استمرت الولايات المتحدة تمدّ مصر بالمعونات طوال هذه الفترة)، وأنجزت مصر بسبب هذه الحرية النادرة في التصرف، نتائج مبهرة في التنمية الاقتصادية وتحقيق مزيد من العدالة كما بينت فيما تقدم، ولم تكن مصر هي الدولة الوحيدة التي حققت مثل هذه الإنجازات، ولنفس السبب.

جلبت الحرب الباردة إذن (أو على الأقل تلك الفترة من الحرب الباردة) خيرًا عميمًا لكثير من دول العالم الثالث، ولكنها اقترنت أيضًا في أوروبا واليابان بفترة باهرة من النمو الاقتصادي لم يعرف العالم كله مثلها (من حيث ارتفاع معدل النمو) في تاريخه كله، كما صحب هذا النمو تطبيق ما عرف بنظام «دولة الرفاهة» التي عملت على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية.

لن أخوض في الأسباب التي جعلت هذا التطور الاقتصادي المبهر ممكنًا في العالم المتقدم والمتخلف على السواء، خلال الخمسينيات والستينيات، ثم أصبح غير ممكن، إلا باستثناءات قليلة هنا وهناك، في العقود الأربعة التالية. لقد ذكرت فيما سبق من هذا الفصل، كيف أن هذا التدهور الاقتصادي الذي حدث في مصر بعد هزيمة ١٩٦٧، كان سببه حلول الدولة الرخوة محل الدولة القوية، ولكن هذه الظاهرة لم تكن بأي حال مقصورة على مصر. لقد دخلت الدولة القوية في عصر من الأفول منذ أواخر الستينيات في دولة بعد أخرى من دول العالم المتقدم والمتخلف، ولا زال هذا الأفول أو التدهور مستمرًّا حتى الآن. وأبسط تفسير لأفول دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ككل، هو صعود عصر الشركات متعددة الجنسيات. وهو تفسير على بساطته يمكن اعتباره تلخيصًا صحيحًا لأهم ظاهرة في التاريخ الاقتصادي للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين. وهي لم تكن ظاهرة اقتصادية فقط، بل امتدت آثارها في مختلف نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

من الممكن تتبع آثار صعود ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات على نمط الحياة في مصر في مختلف الميادين: في السياسة، ذهب عصر الدولة التي تعمل لصالح الناس دون أن تزعم أنها دولة ديمقراطية، لتحل محلها دولة تتظاهر بالديمقراطية وهي

دائمة التزييف لإرادة الناس والعمل ضد مصلحتهم. في الاقتصاد، زادت معدلات البطالة وازداد التفاوت في توزيع الدخل، إذ كان كل هذا أكثر انسجامًا مع الخضوع لنفوذ الشركات الدولية العملاقة من العكس. زادت أيضًا درجة التسلط التي تمارسها المؤسسات المالية الدولية (التي تعمل في الواقع لصالح هذه الشركات) على دول العالم الثالث (بل وعلى بعض الدول المتقدمة أيضًا)، ففرضت عليها من السياسات ما يتلاءم مع متطلبات السادة الجدد، الذين أصبحوا يتمثلون في شركات أكثر مما يتمثلون في دول.

نحن أيضًا نعرف جيدًا ما أحدثه هذا «الانفتاح» على الشركات متعددة الجنسيات من آثار على تطلعات الناس وأنماط السلوك، مما ظهر جليًّا في مصر منذ منتصف السبعينيات، مثلما ظهر في غيرها، ولا زال يتفاقم حتى اليوم. نحن نعرف مثلًا ما أحدثه التليفزيون من خلق تطلعات جديدة وإثارة تطلعات قديمة، نحو المزيد من استهلاك سلع وخدمات كانت تعتبر غير ضرورية فأصبحت ضرورية، أو لم تكن معروفة فأصبحت معروفة ومشهورة. وفي ظل هذه التطلعات يصبح من الصعب رفع معدل الادخار، ويتجه الاستثمار إلى إشباع طلب القلة الموسرة، على حساب الحاجات الأساسية لغالبية الناس، بل يجري تشجيع الحكومات على اتخاذ سياسات متهاونة في مجال إعادة توزيع الدخل؛ تسهيلًا لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها هذه الشركات.

في ظل النظام الجديد تنخفض قدرة الحكومات في الدول الغنية على تقديم المعونات للدول الفقيرة؛ إذ تنتقل القدرة المالية بالتدريج من الحكومات إلى الشركات، وإذا بالاستثمارات الأجنبية الخاصة تصبح الوسيلة الأساسية، بدلًا من المعونات الرسمية، لتمويل التنمية في دول العالم الثالث. ولكن التنمية التي تكون هذه الشركات مستعدة لتمويلها مختلفة جدًّا عن التنمية التي تموَّل عن طريق المعونات الرسمية. هكذا تتحول التنمية إلى طريقة لإثراء البعض على حساب الأغلبية، ويفقد التخطيط أهميته، بل تكاد تتحول كلمة «التخطيط» إلى كلمة سيئة السمعة، مثلما حدث مع شعارات الاشتراكية والعدالة الاجتماعية. هذه الكلمات كلها أصبحت تتخذ كدليل على الجمود والتخلف العقلي، إذ المهم الآن هو زيادة الدخل بأي طريق

وفي أي صورة؛ لأن هذا هو ما يعني مزيدًا من توسيع السوق أمام الشركات الدولية العملاقة، مع استمرار مستوى الأجور منخفضًا.

وما دام الأمر كذلك يصبح الهدف الأعظم هو زيادة القدرة على التصدير؛ تصدير أي شيء، ولو كان مواد أولية أو سياحة؛ إذ إن هذا هو الذي يزيد القدرة على الاستيراد، وزيادة القدرة على الاستيراد هي الهدف الأسمى للشركات الدولية. وهكذا تدخل دول العالم الثالث في منافسة فيما بينها، على جذب هذه الشركات على أرضها، فهي لم تعد فقط المصدر الأساسي لتمويل التنمية، بل هي أيضًا التي تملك مفاتيح القدرة على التصدير بما تسيطر عليه من شبكات التسويق في مختلف الدول. وفي سياق هذه المنافسة على جذب الشركات الدولية، يصبح الانصياع لتوجيهات صندوق النقد الدولي ضروريًّا وحتميًّا. إن هذا الصندوق هو أدرى المؤسسات بما تريده هذه الشركات، ولديه الوسائل الكفيلة بإجبار الدول الصغيرة (وأحيانًا الكبيرة أيضًا) على تنفيذ توصياته، حتى وهي تدرك بالضبط مغبة هذا كله. وفي سبيل ذلك يُضحى بالدعم المقدم للفقراء، ويسمح لخدمات التعليم والصحة والإسكان بالتدهور (إذ إن الأموال التي كانت تنفق في مثل هذه الأمور لا تفيد منها الشركات الدولية التي تريد من الدول ليس فقط تخفيض الضرائب، بل وأيضًا تخفيض الإنفاق، فيما عدا الإنفاق على ما يفيد تسويق منتجات هذه الشركات، كالطرق والكباري التي تسمح باستيراد المزيد من السيارات، أو الكهرباء التي تسمح باستيراد المزيد من السلع المنزلية المعمرة.. إلخ).

هذا باختصار هو نمط التنمية الذي انتشر في العالم الثالث ابتداء من أوائل السبعينيات، ولا زال مستمرًّا حتى الآن. وقد انضمت مجموعة جديدة من دول العالم «الثاني»، التي كانت من قبل تطبق الاشتراكية، فخضعت بدورها لنفس النمط بعد سقوط حائط برلين في ١٩٨٩، فتحولت دولة بعد أخرى من دول شرق أوروبا إلى هذا النمط من التنمية، تحت اسم «انتصار الديمقراطية»، بينما لا يزيد الأمر على الوقوع في نفس الفخ الذي نصبته الشركات متعددة الجنسيات للجميع، وهي التي لم تعد تطيق، عند نقطة زمنية معينة، أن ترى بلادًا واسعة كالاتحاد السوفيتي لا تزال تقاطع سلعًا مثل الماكدونالدز أو الكوكاكولا، وبلادًا غنية بالقوى العاملة المدربة، مثل بقية

دول أوروبا الشرقية، يشتغل عمالها في خدمة المواطن البسيط بدلًا من خدمة رأس المال الدولي. كان هناك بالطبع مكسب حصل عليه مواطنو هذه الدول (الاشتراكية سابقًا) في صورة حقوق الترشيح والانتخاب والمعارضة والتعبير الحر عن الرأي. ولكن كثيرين (وأنا من بينهم) يعتبر الثمن الذي دفع للحصول على هذه الحقوق ثمنًا باهظًا، وهو أن يستبدل باحتكار الدولة احتكار الشركات الدولية، وبغسيل المخ عن طريق الدولة، غسيله عن طريق مختلف أجهزة الدعاية والتسويق التي تستخدمها هذه الشركات.

* * *

حدثت خلال العقود الأربعة الماضية بعض الاستثناءات المهمة، استطاعت فيها دول قليلة من دول العالم الثالث أن تنجو بنفسها من هذا الاستسلام للشركات الدولية العملاقة، وأن تحقق تنمية ناجحة لا تضحي بالمكاسب الاجتماعية، ولا بقوة الدولة، ولكن كان لكل من هذه الاستثمارات تفسيره الذي لا يدحض في صحة التشخيص المتقدم. كانت هناك تجربة ما سُمي في السبعينيات بالنمور الآسيوية، وعلى الأخص تجربة كوريا الجنوبية، تلتها تجربة ماليزيا، وخلال ذلك كانت الصين تقوم ولا تزال بقفزات رائعة، ثم انضمت إليها الهند وتركيا. ولكننا لا نكاد نجد تجربة واحدة مماثلة في القارة الإفريقية، ولا في أمريكا اللاتينية، (فيما عدا بوادر مشجعة في السنوات الأخيرة في البرازيل) ولا في الشرق الأوسط.

من الممكن أن نفسر نجاح كوريا الجنوبية بظروفها الخاصة، والتهديد الذي كانت تمثله كوريا الشمالية. أما الصين فهي قارة بنفسها، تستمد قوتها من حجمها وثقلها. من الممكن أن نعثر على تفسيرات خاصة لحالة الهند، تتعلق بالحاجة إلى دعم قوة منافسة للصين، ولكن الارتكان إلى عوامل خارجية في تفسير تجربتي ماليزيا وتركيا ليس بهذه السهولة، وقد يكون من الضروري البحث عن عوامل قوة ذاتية في كلتا التجربتين، وربما أيضًا في حالة البرازيل.

* * *

إن لنجاح تجربتي ماليزيا وتركيا بالذات، مغزى خاصًّا لحالة مصر؛ إذ يظهر فيهما

بوضوح ما يتطلبه النجاح من استعادة الدولة القوية، كما هو الوضع في حالة مصر، دون وجود فوارق كبيرة بينهما وبين مصر في الحجم أو درجة الغنى بالموارد الطبيعية.

نلاحظ أنه في كلتا التجربتين (ماليزيا وتركيا) حدث مزيج ناجح بين الدولة القوية، التي ترعى بدرجة عالية مصالح قليلي الدخل، وبين تشجيع القطاع الخاص، بين الاعتماد على القوى الذاتية واتخاذ الوسائل اللازمة لحماية الاقتصاد القومي، وبين الانفتاح على العالم الخارجي فيما لا يتعارض مع هذه الحماية. كلتاهما تعترف بأهمية التخطيط وضرورته، دون الإفراط في المركزية ودون التقليل من دور الحافز الفردى. كلتاهما تفتح الباب للاستثمار الأجنبي الخاص، ولكن مع إخضاع المستثمر الأجنبي لشروط وقيود تمليها المصلحة الوطنية. كلتاهما تمارس الخصخصة ولكن دون افتئات على مشروعات عامة ناجحة، وبشروط تمنع تبديد الأموال العامة لصالح سياسيين مرتشين. اللافت للنظر أيضًا أن كل هذا اقترن في كلتا التجربتين، الماليزية والتركية، بدرجة عالية من الديمقراطية وإتاحة حرية التعبير ومن احترام تراث الأمة، فأثبتت كل منهما أن النجاح الاقتصادي لا يتطلب التضحية بشخصية الأمة، بل على العكس، أن الانصياع للإرادة الخارجية يؤدي إلى التضحية بالدين والدنيا معًا.

يلاحظ أيضًا أن كلًّا من تجربة ماليزيا وتجربة تركيا، بها بعض أوجه الشبه المهمة بالتجربة الناصرية في مصر، ولكنها تختلف عنها في أشياء مهمة أيضًا. أعتقد أنه يجب اعتبار كل من التجارب الثلاث تجربة ناجحة في البدء ببناء نهضة حديثة في دولة من دول العالم الثالث، وقد ساهم في ذلك تمتع كل منها بدرجة عالية من حرية الإرادة ورفض الانصياع للضغوط الخارجية، وقيام دولة قوية بدور فعّال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، واتباع نظام للتخطيط المركزي ودرجة عالية من سيادة القانون. اعتمدت كل من التجارب الثلاث على تعبئة الموارد الذاتية مع إفساح مجال أصغر لرءوس الأموال الأجنبية، واتخذت كل منها إجراءات مهمة للتقريب بين الطبقات.

ولكن النظام الناصري كان ينتسب لعصر لعبت فيه المعونات الأجنبية دورًا كبيرًا، بينما تحققت التجربتان الماليزية والتركية في عصر سيادة الشركات الدولية العملاقة، فحلت الاستثمارات الأجنبية الخاصة محل المعونات الرسمية. كان عصر عبد الناصر يتسامح مع الانغلاق الاقتصادي وإقامة الحواجز والسدود أمام السلع

والخدمات الأجنبية، فحل محله عصر الانفتاح على العالم. وقد حاولت التجربتان الماليزية والتركية التعامل مع هذا العصر بنجاح. لا بد من أن نعترف أيضًا بأن الدولة الناصرية كانت أقرب إلى الدولة البوليسية (على أقل في سنواتها الأخيرة التالية لهزيمة ١٩٦٧)، أكثر مما كانت الدولة في التجربة الماليزية أو التركية. ولكن المناخ العالمي كان يسمح بذلك في الستينيات (ربما بسبب ظروف الحرب الباردة) أكثر مما أصبح يسمح به الآن.

لماذا نجحت الدولتان الآسيويتان في تدشين تجربتين باهرتين في النهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا تنجح دولة كمصر ليست أقل منهما مكانة في التاريخ أو الثقافة أو حجم السكان أو الموارد الطبيعية، بل ويحيط بها عالم عربي واسع يملك ثروات مهمة، ويتعاطف مع مصر، ومستعد لدعمها وتأييدها، وقبل أكثر من مرة من قبل أن يسلِّم عن طيب خاطر بزعامتها له؟

هناك بالطبع أسباب مهمة تدعو للتفاؤل بأن تقوم مصر من غفوتها وتشرع في بناء نهضة جديدة كما حدث في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وكما حدث في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وقد أثارت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ الآمال من جديد بإمكانية هذه النهضة بعد أكثر من أربعة عقود من شعور ثقيل بالإحباط.

يقوّي من هذا الشعور بالتفاؤل ما يبدو من تغيرات جديدة في العالم، قد تسمح لدولة كمصر بأن تمارس من جديد درجة عالية من حرية التصرف ومقاومة الضغوط الخارجية، مثلما حدث لعبد الناصر ومحمد علي من قبل. الولايات المتحدة التي تتزعم العالم آخذة في الأفول. لا زالت هي أقوى دول العالم عسكريًّا وأكبرها اقتصاديًّا، ولكن مركزها النسبي في الاقتصاد العالمي آخذ في التدهور منذ عدة عقود، ولا يبدو هناك مفر من استمرار هذا التدهور. وتدهور المركز الاقتصادي لا بد أن يسفر في المدى الطويل عن تدهور المركز السياسي والعسكري. بل وحتى قبل أن يحدث هذا لا بد أن يؤدي تدهور المركز الاقتصادي لدولة ما إلى تدهور قوتها في المساومة وفي تشكيل العالم على هواها.

والعالم يشهد بزوغ قوى جديدة لا يمكن الاستهانة بها، وتتقدم بسرعة مذهلة،

وتنتمي إلى حضارات وثقافات غير غربية، وكانت حتى وقت قريب من العالم الثالث، فلا يمكن أن نتوقع أن تتنكر لبقية العالم الثالث بمجرد اقترابها من مركز الصدارة. إني أعني بالطبع الصين والهند، ولكن لماذا لا نضيف أيضًا ماليزيا وتركيا وإيران (متى خفت الضغوط الخارجية على هذه الدولة الأخيرة؟)، وكذلك البرازيل، ودول أصغر منها في أمريكا اللاتينية، وإن كانت أقرب في ثقافتها إلى ثقافة الغرب، من الدول الآسيوية؟ لماذا لا يبعث هذا أيضًا مزيدًا من التفاؤل في نفوس المصريين وبقية العرب، بإمكانية الشروع في بناء نهضة جديدة؟

بل إن من مصادر التفاؤل أيضًا ما كشفت عنه ثورة ٢٥ يناير من تغيرات رائعة في الجيل الجديد من الطبقة الوسطى المصرية، وكأنه هو الجيل الثاني من الانفتاحيين، أفادوا من الانفتاح على العالم ولكنهم أكثر ثقة بأنفسهم من الجيل السابق، وأكثر تمسكًا بتراثهم، والنساء من بينهم أكثر تحررًا، عقليًّا ونفسيًّا، وأكثر ثقة بالنفس دون التنكر لتقاليد أمتهم.

ولكني أعود فتساورني بعض الشكوك والقلق. إن العالم العربي مصاب في موضعين ليس لهما مقابل في أي منطقة أخرى من العالم الثالث أو المتقدم، وليس من السهل علاجهما: إسرائيل من ناحية، وثروة البترول من ناحية أخرى. وكلا المصابين (وأكاد أقول المصيبتين، لولا صعوبة وصف الثراء بالبترول بهذا الوصف) يؤدي إلى تأخير تحرر الفريسة من قناصيها، حتى مع ما نلاحظه من ازدياد ضعف القنّاصين. فهل تكفي الإرادة الوطنية المصرية والعربية لتحقيق هذا التحرر؟ وهل السلطات الجديدة التي تسلمت أو سوف تتسلم مقاليد الأمور في مصر وفي غيرها من البلاد العربية التي تموج الآن بالثورات، لها نفس هذا التصور لمتطلبات النهضة وشروط تحقيقها؟ بل وحتى بفرض حصول مصر ودول عربية أخرى على درجة عالية من الديمقراطية، واسترداد المصريين (وبعض أشقائهم العرب) حقوقهم المسلوبة في الترشيح والانتخاب وحرية التعبير، التي حرموا منها عقودًا طويلة، هل تكفي حقًّا هذه الديمقراطية المنقولة حرفيًّا من كتب غربية، لاسترداد حريتنا الحقيقية التي يمكن أن نبني بها النهضة المنشودة؟

الفصل الثاني

الديمقراطية

[١]

من السهل أن نلاحظ الفارق الكبير بين الموقف من الديمقراطية الذي اتخذه الضباط الذين تسلموا الحكم في فبراير ٢٠١١، والموقف الذي اتخذه ضباط ثورة يوليو ١٩٥٢. إن ما يقرب من ستين عامًا يفصل بين الثورتين، وما أكثر ما طرأ على مصر من تغيرات مهمة خلال هذه الستين عامًا، فكيف لا نتوقع اختلافًا كبيرًا بين الموقفين؟

بمجرد نجاح ثورة ١٩٥٢ في إزاحة الملك فاروق عن العرش، هرع زعماء الأحزاب الذين كانوا يتداولون الحكم قبل ١٩٥٢، فقدموا أنفسهم للضباط منتظرين أن يسلمهم الضباط مقاليد الحكم بعد أن قاموا بالثورة مشكورين. ولكن الضباط هم الذين قاموا بشكر زعماء الأحزاب، ثم أصدروا بعد قليل قرارهم بحل جميع الأحزاب.

كذلك ظن الإخوان المسلمون في ١٩٥٢ أن فرصتهم قد حانت، إذ كان بعض قادة الثورة من أصدقائهم، بل وكان جمال عبد الناصر نفسه على علاقة طيبة بهم، وحضر بعض اجتماعاتهم قبل الثورة. والتف زعماء الإخوان حول محمد نجيب؛ أول رئيس للجمهورية بعد الثورة، والذي أبدى استعداده للاستماع إليهم، وكان يرى أن يعود الجيش إلى ثكناته ويترك السياسة للسياسيين. ولكن سرعان ما ضحّى قادة الثورة

بمحمد نجيب نفسه، ونظموا المظاهرات للإطاحة برئيس مجلس الدولة (عبد الرزاق السنهوري) الذي كان بدوره يؤيد عودة الجيش إلى ثكناته، وخلت الساحة للحكم الفردي الذي استمر حتى وفاة عبد الناصر بعد ثمانية عشر عامًا من قيام الثورة، مستندًا إلى حزب صوري لا صلة له بالديمقراطية، (هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي)، على الرغم من إصدار دستور جديد وعلى الرغم من كل ما جرى من انتخابات.

الحالة مختلفة جدًّا هذه المرة، بل أحيانًا تبدو وكأنها العكس بالضبط. المجلس العسكري الذي تسلم السلطة في ١٢ فبراير ٢٠١١ أعلن بمجرد تسلُّمه السلطة موعدًا لإجراء انتخابات مجلس شعبي جديد. والمدهش أن كثيرين من الناس والأحزاب هم الذين طالبوا بتأجيل الانتخابات. وطالب كثيرون بتكوين مجلس رئاسي يجمع بين أعضاء من المجلس العسكري وبعض المدنيين، فرفض هذا الطلب. المجلس العسكري الحاكم هو الذي يصر على إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، وكثيرون من المحكومين هم الذين يطالبون بتأجيلها.

أقول إن هذا مدهش لأن المعقول أن تتلهف الناس على إجراء انتخابات نزيهة بعد ثلاثة عقود على الأقل من تزوير الانتخابات، وأن يتلهفوا على حكم مدني بعد ستين عامًا من حكم الضباط، ولكننا شهدنا العكس. صحيح أن الناس أقبلوا إقبالًا منقطع النظير على الإدلاء برأيهم في الاستفتاء الذي أجري بعد أسابيع قليلة من تنحي رئيس الجمهورية، حول تعديل بعض مواد الدستور. لم يكن هذا التعديل مهمًّا في الواقع، فالمواد القليلة المهمة بين المواد المعدلة كانت تتعلق بما قامت الثورة أصلًا من أجله؛ ومن ثم فقد عبّر الناس عن رأيهم فيها دون حاجة إلى استفتاء، وهي المواد التي وضعت خصيصًا لتسهيل توريث الحكم وقضت عليها الثورة قضاء مبرمًا. بل أقبل الناس على الاشتراك في الاستفتاء لأنها كانت أول مرة بعد فترة طويلة جدًّا يبدو فيها الحكام وكأنهم يحترمون الرأي العام، ويريدون أن يعرفوا بالفعل رغبات الناس الحقيقية.

بالرغم من ذلك لم تظهر لهفة على انتخاب برلمان جديد، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين وغيرهم من أنصار التيار الديني. كان الإخوان المسلمون جماعة

«محظورة» قبل الثورة، فمن الطبيعي أن يشتاقوا إلى انتخابات يسمح لهم فيها بالمشاركة، ولكن الناس كلهم كانوا «محظورين» بشكل أو بآخر قبل الثورة، فما سر ما بدا من كثيرين من قلة حماسة للإسراع بإجراء انتخابات، بالمقارنة مثلًا بما حدث في ١٩٥٤ عندما كانت غالبية الناس والأحزاب تنادي بعودة الجيش إلى ثكناته، بل وترك بعض الضباط الذين قاموا بثورة ١٩٥٢، مناصبهم انتصارًا لعودة الديمقراطية، ورفضًا لاستمرار الضباط في الحكم؟

يدفعنا هذا الفارق الكبير بين الحالين إلى تأمل ما طرأ من تغيرات، خلال الستين عامًا الماضية، على المجتمع المصري؛ بحثًا عن تفسير للتغير الذي طرأ على موقف شريحة كبيرة من المصريين من الديمقراطية.

هناك أولًا التغير الذي طرأ على حجم الفساد وطبيعته. لا أعتقد أني أبتعد عن الحقيقة كثيرًا إذا قلت إن الفساد قبيل ١٩٥٢ كان سطحيًّا جدًّا بالمقارنة بالفساد الذي كان سائدًا قبل ثورة يناير ٢٠١١، وكأننا نقارن بين مرض سطحي ومحدود في جزء صغير من الجسم، ومعروف السبب وسهل العلاج، وبين مرض آخر انتشر في معظم أجزاء الجسم، ويتطلب عملية جراحية خطيرة. من الممكن أيضًا القول بأن الفساد الذي جاءت ثورة ١٩٥٢ لمواجهته كان فسادًا سياسيًّا أكثر منه اجتماعيًّا، ويتعلق بارتباط السياسة بنظام إقطاعي على رأسه ملك فاسد. ترتب على هذا أن مجرد قيام الضباط في ١٩٥٢ بعزل الملك وإزاحة الأحزاب السياسية عن الحكم (ناهيك عن إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي قضى على الإقطاع بجرَّة قدم، بعد أقل من شهرين من قيام الثورة)، كان كافيًا لاستئصال أهم أسباب الفساد في ١٩٥٢، ومبشرًا بإمكانية قيام نظام حكم سليم يشرع في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة.

قارن هذا بما كان عليه الحال عندما قامت ثورة ٢٠١١. كان الفساد قد انتشر في كل مكان وبين كل الطبقات ووصل إلى أعماق المجتمع المصري. لم يكن الممسكون بالسلطة ينتسبون أصلًا إلى طبقة اجتماعية محددة في أعلى السلم الاجتماعي، بل إن وصولهم للسلطة هو الذي سمح لهم بالانضمام إلى هذه الطبقة. كان من الممكن لأي شخص، مهما كانت جذوره الطبقية، أن يصعد للانضمام إلى

أصحاب السلطة طالما توفرت فيه المؤهلات الشخصية والأخلاقية (أقصد بالطبع اللاأخلاقية) لهذا الصعود. إني لا أقصد القول بأن هذا المرض لا يمكن علاجه، ولكن لا بد من الاعتراف بأنه مرض عضال، ويحتاج إلى وقت أطول وجهد أكبر لعلاجه، ومن المؤكد أيضًا أنه لا يكفي لعلاجه مجرد تنحية بعض الأشخاص عن الحكم، فالمؤهلون للفساد في مصر أكثر بكثير للأسف من حفنة الإقطاعيين الذين كانوا يحكمون مصر قبل ١٩٥٢، وهم أقل مبالاة بمصالح الوطن من الفاسدين القدامى. أسباب ذلك كثيرة، مما لا يمكن الخوض فيه الآن، فهدفي الآن هو أن أشير فقط إلى سبب مهم من الأسباب التي تجعل الكثيرين من المهتمين بأمر الإصلاح في مصر، غير متعجلين لتطبيق «الديمقراطية»، ويفضلون الانتظار حتى تتحقق بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للقضاء على الفساد أو على الأقل تقليص حجمه.

* * *

ولكن حجم الفساد وطبيعته ليسا السبب الوحيد لتغير النظرة إلى الديمقراطية في مصر. فخلال الأربعين عامًا الماضية حدث تطور آخر لا بد من الاعتراف به ومصارحة أنفسنا به على الرغم مما يمثله من حساسية لطائفة كبيرة من المصريين، وهو انتشار ما يمكن تسميته بـ«التفسير اللاعقلاني للدين». الدين عزيز علينا جميعًا، وهو جزء من تراثنا الغالى، بل ويسري في دمائنا، مسلمين كنا أم أقباطًا. ولكن ما لا أملّ قوله وتكراره هو أن الدين شيء، والتدين شيء آخر. الدين ثابت لا يتغير، ولكن التدين أشكال وألوان. تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية لا يحدث أي تغيّر في الدين، ولا يمسّه من قريب أو من بعيد، ولكن لماذا لا نريد أن نعترف بأن تغير هذه الظروف يمكن أن يحدث تغيرات بالغة الأهمية في شكل التدين، وفي طريقة فهم الدين، وفي ترتيب الأولويات التي نتبناها في النظر إلى أوامر الدين ونواهيه، وفي نظرتنا وطريقة معاملتنا لأصحاب الأديان الأخرى؟ هل قوة العقيدة وشدة الإيمان تمنعان من الاعتراف بأن هناك أشكالًا للتدين أفضل من أشكال أخرى، وأقرب إلى روح الدين وأهدافه الحقيقية، وأكثر مساهمة من غيرها في تقدم المجتمع، وأكبر مساهمة في إشاعة المحبة والوئام بين أصحاب الوطن الواحد؟

يجب ألَّا تمنعنا قوة العقيدة وصدق الإيمان من الاعتراف بذلك. وهذا الاعتراف يقودنا إلى الاعتراف أيضًا بأن عقودًا طويلة من تطبيق سياسات اقتصادية حمقاء، وسياسات اجتماعية تفرِّق بين الناس بدلًا من التقريب بينهم، ومن الاستبداد بالحكم وحرمان الناس من التعبير عن أنفسهم بحرية، أدت للأسف إلى تنمية ما أسميه بـ«التفسيرات اللاعقلانية للدين»، تفسيرات متشددة أكثر من اللازم، وتساهم في إثارة البغضاء بين الأديان المختلفة بدلًا من التسامح والمحبة، وتقدم الدين للناس وكأنه كل الحياة وليس فقط جزءًا مهمًّا منها، وتعطي الأولوية لمراعاة جوانب شكلية في الدين لا تساهم في تقدم المجتمع.

من المعترف به من الجميع أن أقوى تيار سياسي في مصر الآن هو التيار الديني، سواء تمثل في جماعة الإخوان المسلمين أو في جماعات أخرى مختلفة ممن يسمون بالسلفيين. وقد سمح قيام ثورة يناير لجماعة الإخوان المسلمين بممارسة نشاطهم السياسي بحرية، وسمح لحزب الوسط، الذي يتكون من أعضاء كانوا أصلًا من الإخوان ثم انشقوا عنهم، بالوجود القانوني بعد سنوات طويلة من حرمانه من هذا الحق. بل وأطلق سراح بعض أفراد من تنظيمات سلفية اشترك بعضهم في تنظيم اغتيال رئيس للجمهورية (أنور السادات) بعد عدة سنوات من انتهاء مدة العقوبة، وسمح لجهاز التليفزيون باستضافة زعيم منهم أدلى فيه بتصريحات مدهشة في تبرير قتل رئيس الجمهورية. في هذا المناخ الجديد نشط كثير من الكتاب المتعاطفين مع التيار الديني، فدافعوا بصراحة أكثر من ذي قبل عن نوع أو آخر من الحكومة الدينية، وإن كان بعضهم قد استخدم تعبير «حكومة مدنية ذات مرجعية دينية». وقد أثار هذا كله مخاوف الرافضين لأي نوع من الحكومة الدينية، وعبروا عن هذه المخاوف فانبرى لهم أنصار التيار الديني يتهمونهم بأنهم ليسوا مؤمنين بالدرجة كافية، أو لا يحبون الإسلام بدرجة كافية، وأنهم يخفون مشاعرهم الحقيقية نحو الدين تحت شعار الحكومة المدنية، بينما هم يقصدون في الواقع حكومة تتنكر للدين. بل لقد بدأ هذا الانقسام من لحظة الإعلان عن الاستفتاء على إدخال بعض التعديلات على الدستور؛ إذ حدث استقطاب مفاجئ لم يكن له أي مبرر بين أنصار التيار الديني وغيرهم، بزعم أن الذين يرفضون التعديلات البسيطة ويفضلون وضع دستور جديد، إنما يقصدون بالذات تعديل المادة الثانية من الدستور التي تتعلق بالشريعة الإسلامية.

كم كان محزنًا هذا الاستقطاب المفاجئ، وما كان أغنانا عنه، والذي لا تفسير له في رأيي إلا ما أشرت إليه من طول عهدنا بمناخ اقتصادي واجتماعي وثقافي يشجع على تغليب العاطفة على العقل. فاستمرار الفقر والتفاوت الصارخ في الدخول، وانتشار الفساد والسلوك السفيه من جانب أصحاب الدخول العليا، ألهب عواطف الناس وزاد تبرمهم بالحياة إلى درجة دفعتهم إلى التعلق بشعارات مبهمة لا تترجم إلى سياسات واقعية، ولا تميز بين تفسير للدين يدفع بالأمة إلى الأمام ويوحد بين أجزاء الأمة، وتفسيرات أخرى تعمل على إحداث العكس بالضبط.

* * *

السبب الثالث الذي يخلق مشكلة حقيقية أمام التحول إلى الديمقراطية في مصر هو ما حرم منه المصريون لمدة تكاد تصل إلى ستين عامًا من ممارسة حق التعبير الحرّ عن النفس، وتكوين الأحزاب والتلاقح الحقيقي بين الأفكار. فعلى الرغم من الاختلاف في درجة الدكتاتورية وتقييد الحريات بين فترة وأخرى منذ قيام ثورة ١٩٥٢، ليس من التعنت وصف هذه الفترة الطويلة كلها التي انقضت منذ قيام تلك الثورة، بأنها كانت فترة احتكار حزب واحد، هو الحزب الممسك بالسلطة، لحق اتخاذ القرارات المهمة، دون السماح لسائر المصريين بالمساهمة في تشكيل هذه القرارات. كانت بعض الفترات أكثر وطأة من غيرها في تقييد الحريات، وتظاهر الحكام في بعض الفترات دون غيرها بأنهم يريدون حقًّا الاستماع للرأي الآخر، ولكن الحقيقة كانت عكس ذلك. وكانت النتيجة البائسة لهذا كله أن وجدنا الفكر السياسي في مصر، بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، في حالة يرثى لها من الضمور والبلادة والخواء، هي التي نعيشها الآن. شعارات لا يفصح عن مضمونها، أو ترديد كليشيهات عفا عليها الزمن، أو تقديس زعماء ظهروا في ظروف مختلفة تمامًا، وتجاهل يدعو للأسى لما حدث من تطورات في العالم الخارجي، في الواقع والفكر السياسي على السواء.

بدا حال المشتركين في الجدل السياسي في أعقاب ثورة ٢٠١١، كحال أهل الكهف الذين خرجوا لتوْهم من سبات عميق استمر مئات الأعوام، ففوجئوا بالضوء الساطع خارج الكهف، وبأجسام غريبة لا يذكرون أنهم رأوا مثلها من قبل. وفي مثل

هذا الحال، لا بد أن يتفوهوا بكلام ويدلوا بآراء لا تعبر عن الواقع ولا تلائمه. أنصار التيار الديني يقولون كلامًا لا بد أن رجلًا كالشيخ محمد عبده لم يكن ليصدق أن يقال بعد وفاته بمائة عام، من نوع الجدل حول ما إذا كان الاحتفال بشم النسيم حلالًا أم حرامًا. وأنصار الناصرية يتكلمون وكأن جمال عبد الناصر لم تمض ستون عامًا على قيامه بالثورة، وأربعون عامًا على وفاته. وأصحاب الفكر الماركسي الذين ظلوا صامتين على انضمام بعض قادتهم لصفوف الحكام ولم يعيدوا تنظيم حزبهم إلا بعد قيام ثورة يناير، لم يحاولوا إعادة التفكير في مغزى الماركسية في العصر الذي نعيش فيه. وأنصار الحزب الليبرالي الذي لعب دورًا مشرفًا للغاية في فترة ما بين الحربين العالميتين، في الانتصار للقضية الوطنية والليبرالية، رضوا بالعيش على ذكرى ذلك المجد القديم، ولم يقدموا أي أفكار جديدة لا في الليبرالية ولا في تحرير الوطن من التبعية، بل لقد فاجأت ثورة ٢٥ يناير بعض زعمائهم وهم متلبسون بالاشتراك في شراء جريدة متحررة بغرض إسكات صوتها. ماذا بقي غير ذلك سوى أحزاب لها أسماء فخمة دون فكر جديد من أي نوع؟

ثلاثة عوامل إذن تعرقل المسار نحو الديمقراطية في مصر، وتجعل من الصعب الاطمئنان إلى ما يمكن أن تسفر عنه أي انتخابات نزيهة. فهل هناك ما يمكن عمله لضمان الحصول على نتائج أفضل؟

[٢]

فوجئ الناس في مصر، في أعقاب تنحية حسني مبارك عن الحكم في فبراير ٢٠١١، بإعلان من المجلس العسكري الذي تولى السلطة، بأن انتخابات لمجلس الشعب الجديد سوف تجرى في سبتمبر من نفس العام.

كان المفترض أن يكون هذا الإعلان خبرًا سعيدًا للجميع، إذ ما أشد شوق الناس في مصر إلى الديمقراطية، بعد حرمان استمر ثلاثة عقود، وقد يقول البعض: بل أربعة، والبعض قد يقول: بل ستة! ولكن المفاجأة كانت أن أعدادًا كبيرة من المصريين المسيسين، تلقوا الخبر بالوجوم بل وببعض الخوف. إذ لا بد أنهم قالوا

لأنفسهم: «أي نوع من الناس يمكن أن تجلبه الانتخابات إلى مجلس الشعب، حتى بفرض أعلى درجة ممكنة من النزاهة وعدم التزوير؟».

لقد ذكرت فيما تقدم ثلاثة أسباب تبرر هذا التخوف من ألا تأتي الانتخابات، حتى بافتراض الحرية الكاملة في الترشيح والانتخاب، بمن يحقق الأهداف المرجوَّة للوطن. ذكرت أولًا الفساد وطول العهد به، وانتشاره في مختلف طبقات المجتمع وطوائفه، وفي المدن والقرى، وفي شتى درجات الوظائف الحكومية والمجالس المحلية، مما كان من المتعذر (بل ومن غير المتصور) أن يختفي بمجرد سقوط رأس النظام؛ إذ لا يمكن أن يختفي الفساد إلا باختفاء أسبابه. والفساد الذي ثار عليه الناس في ٢٥ يناير يختلف اختلافًا شديدًا عن الفساد الذي قامت ضده ثورة ٢٣ يوليو، والذي كان يكفي للقضاء عليه اقتلاع رأس النظام وتقليم أظافر الإقطاع. الفساد الآن يعود إلى حصيلة أربعة عقود من نمو غير متوازن في الدخل، مع نمو سريع في السكان، وعجز عن توفير أبسط الضروريات لشرائح واسعة من الناس (بما في ذلك توفير فرص العمل اللائق)، في الوقت الذي تثير فيه وسائل الإعلام والانفتاح على العالم، تطلعات الناس إلى حياة أفضل، ويزداد فيه نهم الشريحة العليا من المجتمع لاستهلاك سلع لا تلبي أي حاجات حقيقية، ولكنها تنجح فقط في استفزاز بقية شرائح المجتمع.

الفرق بين ما كنا نحتاجه لعلاج الفساد في ١٩٥٢ وما نحتاجه الآن لعلاج الفساد، يشبه الفرق بين خلع ضرس، يقضي فورًا على الألم، ويخلص الجسم فورًا من أي خطر، وبين علاج فشل كلوي امتدت آثاره إلى مختلف أجزاء الجسم وأنهكت قواه.

في مجتمع يتكون أكثر من نصفه من الجوعى أو المتبطلين، أو ممن اعتاد أن يكمل دخله؛ من أجل الحصول على قوته وقوت عياله باللجوء إلى مخالفة القانون، أو قبول رشوة كبيرة أو صغيرة، كيف يمكن إدارة منافسة انتخابية يعتمد النجاح فيها فقط على درجة إخلاص المرشح ووطنيته ونزاهته، ولا يعتمد على درجة ثرائه ونفوذه؟

ذكرت أيضًا من أسباب التوجس ما أفرزه نفس هذا المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي وصفته حالًا، من انتشار تفسيرات للدين بعيدة عن العقلانية، بل وقد تتخذ أحيانًا

صورة «الهوس الديني» أو الدروشة؛ حيث تتغلب العاطفة على المنطق، وظهور ذلك في ممارسة الحياة اليومية وفي العلاقات الاجتماعية، وفي معاملة أصحاب الديانات الأخرى، ولا بد أن يظهر أيضًا في المناقشات السياسية والانتخابية. في مناخ كهذا، كيف نتوقع مثلًا أن يفضِّل الناخب المسلم مرشحًا قبطيًا أكثر نزاهة ووطنية من مرشح مسلم، أو أن يحدث العكس فيعطي الناخب القبطي صوته لمرشح مسلم أكثر نزاهة ووطنية من منافس قبطي؟ بل ومن بين مرشحين مسلمين، أيهما أكبر فرصة في النجاح: الأكثر حكمة أم الأكثر تطرفًا؟ الأحرص على المصلحة العامة، أم الأقدر على العزف على أوتار المشاعر الدينية؟

هناك أيضًا سبب ثالث يتعلق بغياب الحياة السياسية الحقيقية لنحو ستة عقود، حتى كاد الناس ينسون معنى الحوار السياسي، واختفت القضايا المصيرية وحلت محلها المناقشات الأقرب إلى جدل العصور الوسطى أو المناقشات حول أمور كانت مهمة منذ ستين عامًا ولم تعد كذلك الآن، كتخصيص نسبة من مقاعد مجلس الشعب للعمال والفلاحين، أو ما إذا كان الأفضل تحديد حصة للمرأة في مجلس الشعب، أم ترك المنافسة حرة بين النساء والرجال.. إلخ. بينما أدى احتكار فئة قليلة للحكم إلى يأس الناس من فائدة أي عمل سياسي أو أي حوار حول الإصلاح.

في مناخ كهذا، فقد الناس فيه عادة الحوار حول قضايا سياسية مهمة، وأصبحوا يفتقدون الزعامات السياسية الحقيقية، أي نوع من المنافسة أو المعارك الانتخابية يمكن أن نتوقع ظهوره عندما يفتح باب الترشيح لمجلس الشعب الجديد؟ أي نوع من البرامج السياسية يمكن أن نتوقع أن يطرح على الناس للاختيار من بينها؟ وعلى أي أساس يمكن أن يقارن الناس بين مرشح وآخر عندما تكون البرامج متشابهة أو غير واضحة وغير محددة المعالم (كأن يُكتفى مثلًا بالدعوة إلى العدالة الاجتماعية، كأن أحدًا يريد الظلم الاجتماعي).

* * *

شعر كثيرون بأن هناك مشكلة حقيقية، وأنها لن تحل بمجرد إجراء انتخابات نزيهة، ولكنهم شعروا أيضًا بأنهم لا يمكن أن يتنكروا للديمقراطية، بينما العالم كله

يعتبر الآن أن «الديمقراطية هل الحل»، وأن أفضل السبل لحل أي مشكلة، أيًّا كانت، أن ترجع إلى رأي الأغلبية فتجد الحل الصائب. هكذا يقول الجميع والرد عليهم ليس سهلًا. وجد البعض الحل في أن يقترحوا تأجيل الانتخابات، فاعترض أنصار التيار الديني قائلين: «ولماذا التأجيل؟ ألا يعجبك ما يختاره الناس؟»، واقترح البعض أن يستمر المجلس العسكري في الحكم لمدة سنة أخرى أو سنتين، أو أن يشكل مجلس رئاسي يضم بعض العسكريين وبعض المدنيين، فاعترض أنصار الديمقراطية قائلين: «أتفضلون دكتاتورية عسكرية على الديمقراطية، لماذا قامت الثورة إذن؟».

المشكلة عويصة، والتأجيل أو تكوين مجلس رئاسي لن يحل المشكلة، بل فقط سيؤجل حلها. والحالة تشبه في نظري حالة مريض بمرض خطير اكتشفت خطورته لحسن الحظ فنقل إلى المستشفى. ولكن انقسمت بعد ذلك الآراء: فريق يريد عودة المرض إلى بيته في أقرب فرصة، بعد بعض الاسعافات العاجلة؛ بزعم أن رعاية أهله له أفضل من أي معاملة يمكن أن يلقاها في المستشفى. والبعض يريد أن يطيل بقاء المريض في المستشفى أطول مدة ممكنة؛ خوفًا من جهل الأهل بأصول الرعاية الصحية، ولكنهم لا يريدون الاعتراف بأن المريض لن تنقذه إلا عملية جراحية، وهي عملية خطيرة. فما هي هذه العملية الخطيرة التي يتطلبها الإصلاح السياسي في مصر؟

* * *

أريد أن أذكِّر القارئ بقضية قديمة دار حولها جدل طويل في الفكر السياسي ترجع بدايته إلى أكثر من قرنين كاملين؛ إذ أثاره قيام الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، وفجّره بقوة الفكر الماركسي في منتصف القرن التاسع عشر، ثم انقسم حوله أنصار وأعداء الثورة الروسية في مطلع القرن العشرين، واستمر يشكِّل جزءًا أساسيًّا من الفكر السياسي حتى اتضح الضعف الشديد الذي أصاب التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، ثم بدا وكأن هذا الموضوع قد تم حسمه بسقوط دولة بعد أخرى من الدول الاشتراكية وأخذها بصورة أو بأخرى من صور الديمقراطية الغربية.

أقصد بهذا قضية العلاقة بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية.

لقد أنهت الثورة الفرنسية عصرًا طويلًا من الحكم الاستبدادي الذي كان الملك فيه يعتبر نفسه ويعامل من الناس على أنه «ظل الله في الأرض»، ودشنت عصرًا من الحرية السياسية التي تقوم على حرية الترشيح والانتخاب. ولكن الاشتراكيين قدموا اعتراضًا بالغ القوة على تطبيق الديمقراطية السياسية في مجتمع لم يحقق بعد «الديمقراطية الاجتماعية»، وأشبع كارل ماركس وأنصاره، الديمقراطية السياسية التي لا تقترن بتوزيع عادل للدخل، سخرية واستهزاء، فاعتبروا ديمقراطية الثورة الفرنسية «من طرائف البورجوازية»، وقالوا إن مثل هذه الديمقراطية لن يفيد منها إلا أصحاب القوة الاقتصادية، بينما سوف تقتصر حرية العامل الفقير أو الفلاح الفقير على حرية الاختيار بين قبول الخضوع لاستغلال الرأسمالي أو الإقطاعي، وبين الموت جوعًا.

هكذا برَّر لينين وستالين وخلفاؤهما دكتاتورية البروليتاريا في الاتحاد السوفيتي لمدة تقرب من سبعين عامًا: الجوع يفسد الديمقراطية، ولا معنى للحرية السياسية إذا لم تقترن بالقضاء على التفاوت الطبقي (أو على الأقل التخفيف الشديد منه). وهكذا دافعت عن نفسها كل النظم الدكتاتورية التي سمت نفسها اشتراكية في العالم الثالث، من دكتاتورية كاسترو في كوبا، إلى دكتاتورية ماوتسي تونج في الصين، مرورًا بدول كثيرة في إفريقيا وآسيا، ومن بينها دكتاتورية جمال عبد الناصر في مصر.

عندما انقلب أنور السادات على نظام عبدالناصر ففتح الباب شيئًا فشيئًا لصور مختلفة من الاستغلال، كان دفاعه عن نظامه الجديد يستند إلى ما أتاحه من حريات سياسية وحرية التعبير مما لم يكن متاحًا في ظل عبد الناصر. واستمر نظام حسني مبارك يطبق نفس سياسة السادات: ديمقراطية سياسية مزيفة مع ظلم اجتماعي فاحش. وكانت النتيجة هي ما بدأت به هذا الحديث: جسم عليل للغاية، يعاني من استفحال الفساد والفقر واللاعقلانية وفقدان الوعي. فهل ينحصر العلاج، والحال بهذه الدرجة من الخطورة، في إجراء انتخابات حرة ونزيهة؟

* * *

إني أشك جدًّا في أن يكون الحل بهذه البساطة. إني لا أعرف ثورة ناجحة في التاريخ كان كل ما فعلته هو تنحية الحاكم وحلّ مجلس الشعب ثم إجراء الانتخابات

ليأتي حاكم جديد وبرلمان جديد. فما بالك إذا كان هذا الحاكم الذي جرت تنحيته قد حكم البلاد مدة ثلاثين عامًا أفسد فيها كل شيء، وزوّر كل الانتخابات، ولم يرَ أكثر من نصف السكان حاكمًا غيره؟ إن أبسط ما ننتظره من الثورة أن يقوم الثوار أو من يتولى الحكم باسمهم، بمجرد استيلائهم على الحكم، باتخاذ بعض الإجراءات وإصدار بعض القوانين التي تتفق مع الأهداف التي قامت الثورة من أجلها، وتمنع استمرار ما قامت الثورة بالقضاء عليه. إني لا أقصد إرساء قواعد تفصيلية لنظام اقتصادي جديد، فهذا لا يتحقق بإجراء سريع أو بإصدار قانون فوري، وإنما أقصد الإجراءات والقوانين التي تعالج العوامل الثلاثة التي ذكرتها، والتي تهدد فرصة حصولنا على مجلس للشعب قادر حقًّا على تحقيق آمال الناس في نهضة حقيقية: أي القضاء على الفساد (وأهم أسبابه شراء السلطة بالمال)، ومنع استغلال المشاعر الدينية لتغليب مرشح على آخر، وإفساح أكبر مجال للتعبير الحرّ عن الرأي، ولكن مع حماية حرية الرأي من سطوة المال ومن استغلال العواطف الدينية.

إن مراعاة هذه الشروط الثلاثة، بإعلان بعض المبادئ التي تعبر عنها قبل إجراء انتخابات لمجلس الشعب، وباتخاذ بعض الإجراءات وإصدار بعض القوانين التي تضمن تحققها، هي التي تضمن ألا يأتي تحقيق الحرية السياسية على حساب الحرية الاقتصادية؛ ومن ثم تفقد الديمقراطية السياسية مضمونها ومغزاها، وتخيب الآمال المعقودة عليها.

إن عدم مراعاة هذه الشروط الثلاثة هو في رأيي، أحد الأسباب الأساسية في أن الشهور التي انقضت على قيام ثورة ٢٥ يناير، أصابتنا بدرجة كبيرة من خيبة الأمل. فتأخير محاكمة رموز العهد السابق لم يبعث الخوف اللازم في نفوس أنصارهم من المسئولين عن إشاعة الفساد في مصر، فضلًا عن الأخطاء المتكررة في اختيار مسئولين جدد، والإصرار، المرة بعد الأخرى، على التمسك بأشخاص تورطوا في الفساد في العهد السابق، ثم السماح باستغلال العواطف الدينية في وسائل الإعلام، مع تخبط واضح في السياسة الإعلامية، من تأخر غير مفهوم في تغيير القيادات الإعلامية، إلى اختيارات باهتة لقيادات جديدة لا تعكس الأهداف الحقيقية للثورة، بل وربما لا تؤمن بها أصلًا.

إن هناك سببًا حقيقيًّا إذن للخوف، من ألَّا تسفر ثورة يناير عن أي تقدم يذكر في تحقيق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية؛ ومن ثم في تحقيق الحرية السياسية الحقيقية، بل أن تأتي لنا بحريات سياسية صورية، لها شكل الديمقراطية وحقيقة الدكتاتورية.

الفصل الثالث

العدالة الاجتماعية

الكلام عن العدالة الاجتماعية في مصر كثير جدًّا، منذ قامت ثورة ٢٥ يناير. ولكن ما يمكن عمله لتحقيقها قليل، ما لم تتغير أشياء مهمة للغاية.

لهذا السبب أعتقد أن كثيرين ممن يعدون بتحقيق العدالة الاجتماعية، أو حتى بالسير في طريقها، لا يعنون حقًّا ما يقولون؛ إذ إن معظمهم يدركون مثلي، أن لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر شروطًا مهمة لم تتحقق، ولا يبدو في الأفق أنها سهلة التحقيق. ولهذا أيضًا أعتقد أن من الأجدى للمؤمنين حقًّا بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية،أن يعملوا على تحقيق شروطها أولًا.

لكي أدلل على صحة هذا الرأي، من المفيد أن نعود قليلًا إلى التاريخ.

* * *

مشكلة العدالة الاجتماعية في مصر قديمة جدًّا، لاشك في أنها تعود إلى ما قبل التاريخ. ولكن مصر شهدت عهودًا أفضل من غيرها في تحقيق العدالة. وفي التاريخ القريب يمكن القول إن مشكلة العدالة الاجتماعية عمرها لا يزيد كثيرًا على أربعين عامًا. لقد عمل جمال عبد الناصر على حلها، وحقق في ذلك نجاحًا باهرًا، وتجاهلها أنور السادات، ولكن ساعده الحظ بأن حدث في عهده ما خفف من وطأتها على الناس. أما حسني مبارك فقد تجاهلها هو الآخر وحالفه سوء الحظ في نفس الوقت؛

فتفاقمت مشكلة العدالة الاجتماعية (أو بالأحرى الظلم الاجتماعي) إلى أن وصلت إلى ما نحن فيه الآن.

لقد تسلم عبد الناصر الحكم ومصر تعاني من ظلم اجتماعى فادح، لم يكن يخفف من وطأته إلا أن ٨٠٪ من السكان لم يكونوا قد عرفوا أو سمعوا، لا هم ولا أجدادهم، عن شيء أفضل مما كانوا فيه. ولكن عبد الناصر استجاب لمشاعر طبقة متوسطة مستنيرة كانت تعرف واجبها نحو الغالبية العظمى المحرومة من الشعب، كما استجاب لظروف دولية كانت فكرة العدالة الاجتماعية فيها، حية وقوية، وتسعى مختلف الحكومات إلى تطبيقها، بدرجات وأشكال مختلفة.

فعل عبد الناصر خمسة أشياء في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية أثمرت ثمارًا طيبة للغاية، فإذا بالنظام الاجتماعي والاقتصادي في نهاية عهده أكثر عدالة بكثير مما كان في بدايته، والتفاوت في الدخول والثروة أقل بكثير مما كان، والتوتر الاجتماعي بسبب غياب العدالة أخف بكثير مما كان قبل ١٩٥٢ ومما هو الآن. فماذا صنع عبد الناصر؟

أولا: قانون الإصلاح الزراعي، الذي كان ثوريًا منذ بدايته، وزادت ثوريته بتعديله مرتين، في كل مرة يخفض فيها الحد الأقصى للملكية الزراعية المسموح بها، مع إعادة توزيع الأراضي المستولى عليها من الدولة على المعدمين أو شبه المعدمين من الفلاحين، مع فرض حد أقصى للإيجارات الزراعية.

ثانيًا: التأميمات الشاملة للملكيات الصناعية والتجارية، التي اقترنت، فضلًا عن نقل الملكيات الكبيرة في الصناعة والتجارة إلى الدولة، بوضع حد أدنى للأجور، وإشراك العمال في مجالس الإدارة والأرباح.

ثالثًا: تعديل نظام الضرائب تعديلًا جذريًا جعله أكثر تصاعدية بكثير، ووضع حد أقصى للدخل والمرتبات الحكومية.

رابعًا: تحمل الدولة مسئوليات كبيرة في توفير السلع والخدمات الأساسية للجميع، بدعم السلع الضرورية، وتوفير الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والمسكن، بأسعار زهيدة أو بالمجان.

خامسًا: تخفيض البطالة إلى أقل مستوى ممكن؛ إذ ساعدت إعادة توزيع الأراضي الزراعية على تخفيض البطالة في الريف، واستوعبت المشروعات الاستثمارية الكبيرة في الزراعة والصناعة، أعدادًا كبيرة من المتبطلين والمنضمين إلى سوق العمل، وضمنت الحكومة توظيف جميع الخريجين الجدد في الجامعات والمعاهد العليا.

لم تكن كل هذه الإجراءات ممكنة، بل ولا يمكن تصورها، إلا في وجود دولة قوية، تصدر القوانين لكي تطبق لا لتخرق، وقادرة على الاستيلاء على الأراضي الزراعية بالقوة وضرب الإقطاعيين المتمردين إذا لزم الأمر، وقادرة على تنفيذ تجديد عقود الإيجار للفلاحين ضد رغبة الملاك، وعلى تحدي الرأسماليين الأجانب والمصريين، فتقوم بتأميم ممر مائي يهم العالم كله، كقناة السويس، وتهيئ له من يديره بنجاح، وترفض تهديدات أكبر دول العالم بالحرب انتقامًا من هذا التأميم، وقادرة أيضًا على تأميم جميع البنوك الأجنبية، وشركات مصرية كبيرة يملكها رجال كان لهم في يوم من الأيام سيطرة على الملك نفسه وحاشيته. دولة قادرة على تحصيل الضرائب مهما كانت مرتفعة، ومعاقبة المتهربين والموظفين المرتشين عقابًا حقيقيًّا لا وهميًّا، وقادرة على وضع وتنفيذ خطط اقتصادية طموح تشمل بناء المصانع والمدارس والمستشفيات والمساكن للفقراء، وتهيئ فرص العمل لمن يطلبه.

استطاعت الدولة المصرية أن تفعل كل هذا في الخمسينيات والستينيات، ونجحت فيه نجاحًا باهرًا، ثم تقاعست عنه تقاعسًا مزريًا ابتداء من السبعينيات وحتى الآن، وإن لم ينقطع الكلام طوال هذا الوقت عن العدالة الاجتماعية ورعاية ذوي الدخل المحدود.. إلخ. فلما قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تجددت الآمال في الإصلاح، وصدرت تصريحات متكررة عن العزم على تحقيق العدالة الاجتماعية، وعلى فرض حد أدنى وحد أقصى للأجور والدخول، وعلى جعل الضرائب أكثر تصاعدية مما هي، وعلى مواجهة مشكلة البطالة بتشجيع المشروعات الصغيرة.. إلخ.

الكلام كثير جدًّا ولكن الثقة بوضعه موضع التنفيذ قليلة، ولأسباب مفهومة تمامًا. ليس هناك أي بوادر حتى الآن على وجود دولة قوية تتوافر فيها كل الصفات

الضرورية التي ذكرتها، وتؤهلها للتصدي جديًّا لتحقيق العدالة الاجتماعية. لا يبدو على الدولة أن لديها القدرة على التصدي لأصحاب المصالح المضادة لمصالح الفقراء، في الريف أو الحضر، وسواء كان أصحاب رءوس الأموال من المصريين أو الأجانب. ولا تبدو عليها القدرة على تنفيذ قانون جديد للضرائب (ولا حتى على تطبيق قوانين الضرائب القائمة بالفعل)، أو أن لديها القوة اللازمة لمعاقبة المتهربين من الضريبة والمرتشين من الموظفين، ولم يصدر عنها أي تعبير عن النية في وضع خطط اقتصادية طموح أو غير طموح، أو في التصدي الجرئ لمشكلات التعليم والصحة والإسكان. لقد بدت غير قادرة على توفير الأمن في الشارع، ولا على عزل عميد فاسد في إحدى الجامعات، أو على إحلال محافظ صالح محل محافظ فاسد.. إلخ، فكيف نثق في الوعد بتحقيق عدالة اجتماعية؟

قد يقال إن الدولة تمر بظروف مؤقتة، ينحصر الهدف فيها في إجراء انتخابات نزيهة، على أن يقوم الحزب الفائز، من بين الأحزاب المتنافسة، بعمل اللازم لتحقيق العدالة وغيرها من الأهداف. ولكني أجد في تصريحات المسئولين، حتى في هذه الظروف المؤقتة، ما يعد بالسير في تحقيق العدالة الاجتماعية منذ الآن، وفي المقابل لا أجد بين البرامج التي تطرحها الأحزاب المتنافسة ما يطمئن على توافر الشروط التي سبق ذكرها. فالبرامج المطروحة تتسم بدرجة عالية من العمومية والغموض، وتكتفي بشعارات عامة يمكن أن تفسر تفسيرات متباينة أشد التباين، فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية وغيرها (إذ يبدو أن الصراع بين أنصار الدولة المدنية والدولة الدينية مثلًا قد ألهى الجميع عن التفكير فيما يجب على الدولة المدنية أو الدينية أن تصنعه عندما تتسلم الحكم).

خذ مثلًا مسألة الضرائب التصاعدية. من المؤكد أنه في أي سياسة تستهدف تحقيق درجة معقولة من العدالة الاجتماعية يجب أن تتسم أسعار الضرائب بدرجة معقولة من التصاعدية، فلا يجوز أن تطبق سعرًا واحدًا للضريبة على الغني غنى فاحشًا وعلى متوسطي الدخل. ولكن من المؤكد أيضًا أن الدولة التي تعتمد اعتمادًا أساسيًّا على القطاع الخاص، وطنيًّا أو أجنبيًّا، لا بد أن تراعي منتهى الحذر في زيادة عبء الضريبة عن حد معين؛ بسبب تأثيرها على الاستثمارات المدفوعة بحافز تحقيق أقصى ربح.

ناهيك عن الحذر الواجب في ظروف اقتصادية وأمنية صعبة، وظروف أزمة عالمية ضعف فيها بشدة الدافع إلى الاستثمار مع أو بدون ضرائب تصاعدية. إن مجرد الكلام عن ضرورة الضرائب التصاعدية قد يكون بعيدًا عن الحكمة، قبل أن تتجاوز مصر هذه الظروف الصعبة، وتنقشع الأزمة العالمية.

ولكن حتى لو افترضنا ظروفًا عادية، في مصر والعالم، فإلى أي حد يمكن الجمع بين تنمية اقتصادية سريعة بالاعتماد على الاستثمارات الخاصة، من الداخل أو الخارج، وبين نظام ضريبي يستهدف تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية؟ إن تجارب التنمية الاقتصادية السريعة في العالم، في الماضي والحاضر، تؤدي بنا إلى القول باستحالة هذا الجمع. فتاريخ التنمية السريعة يعطينا أمثلة إما على دول تعتمد اعتمادًا أساسيًّا على القطاع الخاص وتهمل اعتبارات العدالة، وإما على دول تعتمد اعتمادًا كبيرًا على القطاع العام وتعطي دورًا كبيرًا للدولة في الاقتصاد، وتحقق في نفس الوقت درجة عالية من العدالة. من الممكن بالطبع تجنب التطرف في أي من الاتجاهين، ولكن الاتجاه الذي ساد في مصر طوال الأربعين عامًا الماضية، من تضاؤل الاستثمار الحكومي، والتهاون في حماية القطاع العام، والاستعداد للتخلص من الملكية العامة بمبرر ودون مبرر، والمبالغة في تدليل المستثمر الأجنبي، كل هذا كان يجعل تطبيق «نظام ضريبي عادل» أضغاث أحلام. ويترتب على ذلك أن كلام اليوم أو غدًا عن زيادة درجة التصاعدية في الضرائب، دون تعديل في السياسات الأخرى التي تنطوي على اعتبار القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المحرك الأساسي للتنمية، ولا تتيح للدولة دورًا كبيرًا في الاقتصاد، لا يمكن اعتباره أكثر من سراب.

مثال آخر يتعلق بفرض حد أدنى وحد أعلى للأجور والدخل، لنفرض أن الحكومة قامت الآن بفرض حد أدنى للأجور تعتبر أنه يضمن مستوى معقولًا من المعيشة. فهل يا ترى سيتم تطبيقه على الحكومة والقطاع العام فقط، أم على القطاع الخاص أيضًا، الوطني والأجنبي؟ إن المفترض أن مستوى الأجور، سواء في حدها الأدنى أو الأقصى، يتحدد في الأحوال العادية بظروف العرض والطلب، وأن تدني الحد الأدنى للأجور، في كلا القطاعين الخاص والعام في مصر، يعود إلى حد كبير إلى وفرة العمالة الرخيصة وشيوع البطالة. فكيف نضمن تنفيذ فرض هذا الحد الأدنى الجديد

على القطاع الخاص عندما توجد أعداد غفيرة من البشر مستعدة لقبول أجر أقل من الحد الأدنى المفروض بقانون؟ إن هذا السبب (شيوع البطالة) هو بالضبط ما جعل محاولة حكومة الثورة في ١٩٥٢، أن تفرض حدًّا أدنى للأجر الزراعي، تذهب سدى، برغم النجاح في تطبيق المواد الأخرى من قانون الإصلاح الزراعي. ولم يبدأ الأجر الزراعي في الارتفاع في الواقع إلا بعد نجاح مجهودات الحكومة في التصنيع وبناء السد العالي. ولكن إذا افترضنا أن استطاعت الحكومة الآن (برغم ضعفها) فرض الحد الأدنى للأجور على القطاع الخاص، فكيف نتجنب نتائج وخيمة من حيث انخفاض مستوى الاستثمار والتنمية في وقت تخلت فيه الدولة عن مسئوليتها في زيادة الاستثمار، تاركة الأمر كله (أو تقريبًا كله) للقطاع الخاص؟ أما إذا اكتفت الحكومة بتطبيق الحد الأدنى للأجور على القطاع العام والحكومة، فكيف تضمن الحكومة ألا يؤدي ارتفاع معدل التضخم (المرتفع أصلًا) إلى ضياع معظم النفع الذي يعود على صغار الموظفين من فرض الحد الأدنى؟ فإذا زاد معدل التضخم نتيجة لفرض الحد الأدنى، فهل ستظل الحكومة ترفع الحد الأدنى كلما زاد معدل التضخم؟

أما الحد الأقصى للأجور، فكيف تمنع الأثر السيئ الذي يمكن أن يؤدي إليه تطبيقه على القطاع الخاص (إذا فرض واستطاعت الحكومة فرضه عليه) من حيث عجزه عن إغراء أصحاب الكفاءات النادرة من المصريين والأجانب؟ وأما تطبيقه على القطاع العام وحده، فسوف يزيد من ضعف قدرة هذا القطاع على منافسة القطاع الخاص، بتقديمه إغراء للعاملين في القطاع العام بتركه إلى العمل في المشروعات الخاصة.

* * *

أو فلنأخذ مسألة انخفاض مرتبات المعلمين وسوء أحوالهم، بالرغم من ضخامة المسئولية الملقاة على عاتقهم. لقد لجأ المعلمون في ظل تجاهل الدولة لمشكلتهم، سنوات طويلة، إلى حلها عن طريق إعطاء دروس خصوصية، ولو على حساب مستوى ما يعطونه في المدارس لبقية التلاميذ. فإذا بمحاولة المعلمين حل مشكلة العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل الفجوة بين مستوى معيشتهم ومستوى بقية المهنيين، عن طريق الدروس الخصوصية، تتم على حساب تفاقم مشكلة العدالة الاجتماعية في

جانب آخر، هو جانب أسر التلاميذ غير القادرة على تكاليف الدروس الخصوصية الباهظة. كيف يمكن للدولة التعامل مع هذه المشكلة؟ هل تحل مشكلة المعلمين زيادة مرتباتهم مع تحريم الدروس الخصوصية؟ وكيف يتم ذلك بعد عشرات السنين من ترسيخ «مؤسسة» الدروس الخصوصية، واعتياد المعلمين تحديد مستوى استهلاكهم ونمط معيشتهم على أساس ما يتقاضونه منها؟ وكيف يتم ذلك على يد دولة لا تستطيع حتى تطبيق قواعد المرور في الشارع؟ وفي ظل ارتفاع مستمر في معدل التضخم، كيف نضمن ألا تعود ظاهرة الدروس الخصوصية من جديد حتى بفرض ربط مرتبات المعلمين بمستوى الأسعار؟

* * *

إني لا أقول كل هذا لإشاعة اليأس من إمكانية تحقيق قدر أكبر بكثير من العدالة الاجتماعية، من القدر القائم الآن، بل للتأكيد على أن العدالة الاجتماعية قضية أخطر من أن تحل بقانون منفرد، أو بإجراءات قليلة، أو بتعديلات في الميزانية، بينما تترك السياسة العامة للدولة كما هي، وأنها قضية أخطر من أن تحلها وزارة واحدة تسمى وزارة العدالة الاجتماعية، أو الوزارة المسئولة عن الضرائب ووضع الميزانية، أو أي وزارة أخرى. العدالة الاجتماعية تتعلق بالفلسفة العامة للدولة، وسياستها الاقتصادية العامة، وكلاهما يتعلق بالموقف الأخلاقي للدولة من قضية الغنى والفقر، ونمط التنمية المطلوب ونوع النهضة المنشودة. وهذه أمور تتطلب حكومة متجانسة في ميول وزرائها وكبار مسئوليها، إذ لا بد أن يتعاون الجميع على تنفيذ السياسة العامة، ومن ثم يجب أن يتبنى جميع المسئولين نفس الفلسفة العامة للدولة. لا يمكن، في رأيي، الاستمرار في عقد الآمال على قدرة ثورة يناير ٢٠١١ على تحقيق العدالة الاجتماعية إلا بتحقيق هذا الشرط. وبدونه لا بد أن نستمر في التعامل مع التصريحات المتكررة عن قرب تحقيق العدالة الاجتماعية على أنها مجرد كلام المقصود منه كسب الوقت وإلهاء الرأي العام.

الفصل الرابع

التبعية

ما فائدة ثورة يناير إذا لم تمكنّا من التخلص من التبعية؟ إن مساوئ نظام حسني مبارك كثيرة، ويصعب حصرها، ولكن من أسوئها بلا شك، إن لم يكن أسوأها على الإطلاق، ضعفه المذهل أمام الإدارة الأمريكية، واستعداده الدائم للانصياع لها؛ ومن ثم لما تريده إسرائيل أيضًا.

نعم، لقد بدأت هذه التبعية في عهد أنور السادات، واستمرت حتى مقتله في ١٩٨١، ولكن حسني مبارك ورجاله لم يحيدوا قيد أنملة عن طريق التبعية الذي شقه السادات، سواء في السياسة الاقتصادية، أو السياسة العربية، أو في الموقف من إسرائيل، أو في مختلف القضايا الدولية التي تبدي الولايات المتحدة أي اهتمام بها.

في عهد حسني مبارك تنازلت مصر عن زعامتها للبلاد العربية، وعن الولاء للقضايا العربية؛ لأن هذا هو ما ترغب فيه الولايات المتحدة وإسرائيل، وتنازلت عن حماية القطاع العام والاقتصاد الوطني، وفتحت الأبواب بلا ضابط لاستيراد السلع ورءوس الأموال الأجنبية، مهما كانت الأضرار التي يمكن أن تلحق بالصناعة الوطنية وبالاستثمار الوطني، والتي تهدد تحقيق حد أدنى من الاكتفاء الذاتي الضروري في سلع أساسية كالقمح؛ ومن ثم سمحت للولايات المتحدة باستخدام حاجتنا إلى القمح كوسيلة للضغط علينا لتنفيذ أغراضها الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

كما أبدى نظام حسني مبارك ضعفًا شديدًا أمام توجيهات صندوق النقد الدولي إلى حد اختيار رؤساء الوزراء والوزراء المسئولين عن الاقتصاد، أو عزلهم، طبقًا لرضا أو

سخط صندوق النقد والإدارة الأمريكية عنهم. وسمح لهيئات أجنبية، كهيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولي، بالتدخل في شئون التعليم المصري تحت شعار مزيف هو «إصلاح التعليم»، بما في ذلك التدخل في مقررات مؤسسة عريقة كالأزهر. والحقيقة أن المطلوب لم يكن إلا العمل على تغيير العقلية المصرية في اتجاه قبول المشروع الصهيوني، وأسوأ ما في الحضارة الغربية، ولو تطلب ذلك إضعاف الولاء للغة العربية والهبوط بمستوى تعليمها، وتزييف التاريخ من أجل إضعاف الهوية الوطنية، وإضعاف الولاء للقومية العربية.

سارت السياسة الخارجية المصرية أيضًا خطوة بخطوة طبقًا لأهواء السياسة الأمريكية، فصادقت مصر من صادقه الأمريكيون وعادت من عادوهم. هكذا تقلب الموقف المصري من ليبيا والعراق والسودان طبقًا لتقلبات السياسة الأمريكية. فمصر تصادق صدام حسين وجعفر النميري ومعمر القذافي طالما ظلت الولايات المتحدة راضية عنهم، ثم تنقلب ضدهم بمجرد انقلاب الولايات المتحدة ضدهم. وتحدد مصر موقفها من الاعتداء العراقي على الكويت طبقًا لما تمليه الإدارة الأمريكية، بل وتشترك في الاعتداء العسكري الأمريكي على العراق لإضفاء بعض الشرعية على هذا الاعتداء. وتتوتر العلاقة المصرية السورية عندما تتوتر علاقة أمريكا بسوريا، وتعادي مصر النظام الإيراني بنفس الدرجة بالضبط التي تبديها الولايات المتحدة؛ فالهجوم يشتد على إيران عندما تقرر أمريكا أن تزيد درجة الضغط عليها، ثم تخف حدة الهجوم المصري إذا أرادت أمريكا أن تجرِّب سياسة المهادنة. ثم تعامل مصر ببرود مذهل دولًا في أمريكا اللاتينية كانت ترغب في مدّ يد الصداقة لها، وتفيد مصر إفادة بالغة، سياسيًا واقتصاديًا، لو صادقتها، لمجرد أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى هذه الدول بعين العطف، لأنها تتخذ سياسات مستقلة ووطنية.

هكذا كانت مصر عندما قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، فنجحت هذه الثورة نجاحًا باهرًا في إشاعة شعور رائع باسترداد الكرامة، والقدرة على تحقيق آمال المصريين. فهل هناك أمل أعزّ من استرداد إرادتها ضد أي ضغط خارجي؛ أي أعزّ من التخلص من قيود التبعية؟

* * *

كلما عبّرت عن هذا الرأي الذي يعلق أهمية كبرى على ما يمارس على مصر من ضغوط خارجية من القوى الكبرى، وجدت من يقول لي إني أهمل مسئوليتنا نحن عما نحن فيه، وإن من السهل جدًّا أن يلقي المرء بالمسئولية على غيره فيتنصل من أخطائه. وأنا على استعداد للإقرار بأنه، مهما كانت مسئولية العوامل الخارجية كبيرة، فالطرف الأضعف يتحمل أيضًا جزءًا من المسئولية عن ضعفه. وقد قيل مرة بحق إن السكّير لا يصح أن يلقي بالمسئولية عن إدمانه الخمر على صاحب الحانة. وكذلك الدولة التابعة التي تستكين للضغوط الخارجية، لا بد أن تتحمل جزءًا صغيرًا أو كبيرًا من المسئولية. وقد أصاب أيضًا المفكر الجزائري مالك بن نبي عندما صكّ تعبير «القابلية للاستعمار» لوصف حالة مثل حالة هذه الدولة، قاصدًا أوجه الضعف الداخلية التي تشجع القنّاص على اقتناص فريسته.

كل هذا صحيح، وهو يحذرنا من التسرع في إلقاء المسئولية على الغير، ومن التعميم على جميع حالات السيطرة والاستغلال والاستعمار، بدلًا من بحث كل حالة على حدة. ولكن قراءة التاريخ المصري تجعلني أميل إلى التأكيد على أهمية العوامل الخارجية، لظروف تتعلق بمصر بالذات، أكثر مما تتعلق بغيرها. بل وأجد من السهل تفسير كثير من أوجه ضعفنا الداخلية ذاتها، بما تعرضت له مصر من عدوان خارجي. إني لا أجد أي سبب للاعتقاد بأن المصري أقل ذكاء من أمم خرجت أو كادت تخرج من محنتها في العقود الأخيرة، ولا أقل شجاعة أو همة أو حيوية. وما أكثر ما قام المصريون بانتفاضات وهبّات ومحاولات النهضة، فتعرضوا دائمًا لردود فعل قوية من الخارج لوأدها. وعندما شرعت منذ ثلاثين عامًا في دراسة تطور العلاقة بين مصر وبقية دول المشرق العربي وبين الغرب (أسفرت عن كتاب بعنوان المشرق العربي والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠) وجدت أمثلة كثيرة على محاولات مبهرة للنهضة في بلد عربي بعد آخر، منذ أواخر القرن الثامن عشر، وَأْدَها جميعًا تدخل دولة أو أخرى من الدول الاستعمارية، من الحركة الوهابية في الجزيرة العربية (التي كانت في بدايتها غير ما تطورت إليه فيما بعد)، إلى حركة محمد علي في سوريا والسودان، إلى حركة الأمير بشير في لبنان، إلى إصلاحات داوود باشا (حليف محمد علي) في العراق، إلى الحركة السنوسية في ليبيا (والتي امتدت إلى بلاد عربية

أخرى)، إلى الحركة المهدية في السوان.. إلخ. كلها ضربت بقسوة من دول الاستعمار الغربي. واستمر الضرب والاعتداء خلال القرن العشرين، حتى ضربت تجربة جمال عبد الناصر في مصر ومحاولته إحياء القومية العربية، باعتداء ١٩٦٧.

* * *

عندما تقوم ثورة جديدة مبهرة في مصر في يناير ٢٠١١ لا أستطيع إذن أن أتجاهل موقف القوى الخارجية منها، وأن أستغرق في تفسير ما يجري في مصر بعوامل ودوافع داخلية بحتة، فليس هذا هو ما نتعلمه من التاريخ، ومن التاريخ المصري بالذات. وقد تعرضت في فصل سابق من هذا الكتاب، لما يمكن أن يكون عليه موقف الولايات المتحدة من هذه الثورة المصرية، باعتبار أن علاقة مصر بالولايات المتحدة استمرت لمدة أطول من ثلث قرن علاقة التابع بالمتبوع، وكانت النتائج سيئة للغاية، في مختلف المجالات، الاقتصاد والسياسة العربية والخارجية، والأحوال الاجتماعية، والتعليم.. إلخ، كما حاولت أن أبين في بداية الفصل الحالي، أن الذي حدث في يناير وفبراير ٢٠١١ أعطانا أسبابًا قوية للتفاؤل، ولا زلت أعتقد أنه مهما أصاب هذه الثورة من نكسات، فإن الآتي لا يمكن أن يكون أسوأ من الماضي، إذ كانت الثلاثون عامًا الماضية، في رأيي، من السوء بحيث يصعب جدًّا أن نتصور ما هو أسوأ منها. ولكن طموحاتنا وآمالنا يجب بالطبع أن تذهب إلى أبعد من هذا، ولا يمكن أن نقنع بأن يكون مستقبلنا أفضل بعض الشيء مما كنا فيه. ونحن نعرف أن تحقيق هذه الطموحات والآمال مرهون قبل كل شيء بالخلاص من التبعية. فما هي فرصتنا الحقيقية في تحقيق هذا الخلاص؟

* * *

سوف أسمح لنفسي بأن أشرح للقارئ أسباب تفاؤلي في هذا الأمر أيضًا، أي أسباب اعتقادي بأن هناك من التغيرات التي تحدث الآن في العالم ما يعطي لدولة كمصر،(وأمة كالعرب) فرصة لمحاولة النهوض من جديد، بل ولإحراز نجاح في ذلك أكبر من أي نجاح سبق لنا تحقيقه.

إن قراءة التاريخ المصري خلال القرنين الماضيين تؤدي بنا إلى النتيجة الآتية:

إن أفضل الفترات التي مرّ بها المصريون من حيث تحقيق (أو على الأقل الشروع في تحقيق) نهضة حقيقية في مختلف المجالات، كانت هي الفترات التي تمتعت فيها مصر بدرجة من حرية الحركة إزاء القوى الخارجية، وإن هذه الحرية في الحركة كانت تتوفر عندما تسود العلاقات الدولية درجة من التوازن تمنع إحدى القوى من الانفراد بفرض إرادتها على الدول الأصغر والأضعف. كانت أفضل فترات التاريخ المصري، في رأيي، من هذه الزاوية، هي فترة حكم محمد علي، باستثناء السنوات العشر الأخيرة من حكمه، وفترة حكم جمال عبد الناصر، باستثناء السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه. أدّى توازن القوى الدولية في عهد محمد علي إلى شلّ يد كل من إنجلترا وفرنسا عن التصرف في مصر، كما أدى توازن القوى في عهد عبد الناصر إلى تقييد حركة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إزاء مصر، فانطلق محمد علي كما انطلق عبد الناصر لعمل اللازم لبناء نهضة مصرية، فشيَّد كل منهما ما لا نزال نجني ثماره حتى اليوم، على الرغم من انقضاء نحو نصف قرن على انتهاء تجربة عبد الناصر، وأكثر من قرن ونصف على انتهاء عهد محمد علي، وعلى الرغم من كل ما حدث بعد سقوط كل منهما من نكسات، وما فرض على مصر بعد كل منهما من تبعية.

إن هناك من الدلائل القوية ما يشير إلى أن عهدًا جديدًا قد بدأ بالفعل في العالم، من حيث أفول نجم القطب الواحد المسيطر على العالم (الولايات المتحدة) وصعود عدة نجوم أخرى في مناطق مختلفة من العالم (في شرق وجنوب آسيا، وفي أوروبا، وفي أمريكا اللاتينية، بل وفي الشرق الأوسط أيضًا)، تنمو قوتها بسرعة، بل وبدأت بالفعل في شلّ يد الولايات المتحدة عن الحركة. لا يكفي أن تكون للولايات المتحدة أكبر قوة اقتصادية وعسكرية في العالم، كما هي بالفعل اليوم، بل الأهم هو ما طرأ ويطرأ من تغير على القوة النسبية في كلا الأمرين، وهو تغير يجري بسرعة لغير صالح الولايات المتحدة؛ مما يُضعف بشدة من قدرتها على المساومة، ناهيك عن فرض إرادتها المنفردة.

الدلائل كثيرة (خاصة بعد حدوث الأزمة المالية والاقتصادية في سنة ٢٠٠٨ والتي لا زالت مستمرة) على حاجة الولايات المتحدة الشديدة إلى أن تتخذ الصين والهند وأوروبا سياسات اقتصادية تخفف من حدة الأزمة في الولايات المتحدة. وفي

مثل هذه الظروف تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى قبول تطورات اقتصادية وسياسية ما كانت لتقبلها من قبل.

في مثل هذه الظروف يمكن أن نفهم مثلًا الصعود السريع لقوة دولة كتركيا في الشرق الأوسط، أو البرازيل في أمريكا اللاتينية، واتخاذ كل منهما مواقف سياسية واقتصادية لا ترضى عنها الولايات المتحدة. بل ونفهم قدرة إيران على الاستمرار في تحدي الإرادة الأمريكية، بل وأيضًا أن نفهم الفشل الذريع للسياسة الأمريكية في العراق، وعجزها عن الخروج من ورطتها في أفغانستان.

في ظروف جديدة كهذه، هل يستحيل على مصر أن تعود للوقوف على قدميها، وتنفض عن نفسها تراب التبعية، وتشرع في بناء نهضة جديدة، بل وفي قيادة نهضة جديدة للعرب جميعًا؟ أعتقد أن الظروف الدولية تنبئ ببزوغ عصر جديد ملائم تمامًا لنهضة مصرية، وملائم أيضًا لنهضة مماثلة في بلاد عربية أخرى، وفي دول أخرى في إفريقيا وآسيا، مثلما حدث من قبل في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

قد يقال: ولكن من أين لنا زعيم مثل أردوغان الذي حظيت به تركيا، أو مثل لولا داسيلفا الذي حظيت به البرازيل؟ ولا يمكن قيام نهضة والتخلص من التبعية.. إلا إذا توفر للأمة زعيم وطني قوي، يستطيع أن يلهم شعبه ويقوده في طريق النهضة. ولكني أعتقد أن العلاقة بين حدوث النهضة وبين وجود زعيم ملهم هي عكس ما يظن كثيرون. الزعيم مهما كان ملهمًا ورائعًا لا يخلق الظروف الملائمة، ولكن الظروف الملائمة هي التي تخلق الزعيم الرائع، أو بالأحرى تفسح له المجال وتظهره بعد أن كان مختبئًا. الأمثلة التاريخية التي يمكن تقديمها على ذلك لا نهاية لها، والقاعدة تنطبق على لولا داسيلفا في البرازيل، كما تنطبق على أردوغان في تركيا، وكما تنطبق على محمد علي، وجمال عبد الناصر في مصر. نعم، كان محمد علي شخصية قوية لا حد لطموحه، وذا إرادة حديدية، وكان عبد الناصر رجلًا وطنيًّا ذكيًّا وطموحًا أيضًا، وذا إرادة حديدية. ولكن أمثال هذا الرجل وذاك ليسوا بالندرة التي قد نظنها، وإنما الظروف التي تسمح لأمثال هؤلاء بالظهور هي الظروف النادرة.

* * *

إني أدرك تمامًا، كما يدرك غيري، أن الظروف التي تواجه مصر والأمة العربية أصعب مما تواجه دولة كتركيا أو البرازيل. فلدينا البترول الذي يسيل له لعاب العالم، وفي وسطنا إسرائيل التي دأبت على لعب دور المخرِّب في تعطيل نهضة العرب. ومع هذا فإني لم أفقد الأمل، ويجب علينا ألَّا نفقده.

من كان يظن في سنة ١٨٠٠ مثلًا، وسط ظلام حكم الولاة العثمانيين والمماليك، أن مصر بعد أربعين عامًا ستصبح أقوى قوة ضاربة في المنطقة، وأن يخرج منها من الأطباء والمهندسين والمفكرين من يمكن أن تفاخر بهم العالم؟ ومن كان يظن في ١٩٥٠، في ظل فساد الملك فاروق وحاشيته، أن من الممكن أن تحقق مصر، في أقل من خمسة عشر عامًا، ثورة صناعية صغيرة، وأن تعيد للفلاح المصري والعامل المصري كرامتيهما، وأن تقود حركة قوية وواعدة لتوحيد العرب؟

ولا يجوز أن نقول إن كل هذا قد انهدم وصار وكأنه لم يكن، فليس هذا صحيحًا. إذ مهما شكونا من سوء حالنا في الحاضر، فهو أفضل في نواحٍ كثيرة ومهمة مما كنا فيه في سنة ١٩٥٠، وبالطبع أفضل مما كنا فيه في ١٨٠٠، وبفضلٍ ما فعله عبد الناصر ومحمد علي. كما لا يجوز إغفال الجوانب الناصعة التي أسفرت عنها ثورة يناير ٢٠١١. لقد كشفت هذه الثورة عن شباب جديد رائع، وعن نساء وفتيات مصريات رائعات، أكثر حرية وأشد ثقة بالنفس مما كانت عليه المرأة المصرية في أي وقت في تاريخها.

هؤلاء وأولئك ينتظرون فقط أن ينفرج النظام الدولي عن مساحة غير ملبدة بالغيوم لكي ينطلقوا فيها، كما انطلقت أجيال سابقة لبناء نهضة جديدة.

هذا التفاؤل بإمكانية تفرّق السحب وظهور السماء الصافية من جديد ليس حلمًا ولا خيالًا. إن نجاح الشباب المصري في إزاحة نظام مبارك علامة من علامات هذا الانفراج. وكذلك ما حدث وما زال يحدث في بلاد عربية أخرى. وكما أن بداية صعود الشمس يساعد على تبديد السحب، فإن الحركة التي بدأت في تونس في ديسمبر، وفي مصر في يناير، ثم توالت في بلد عربي بعد آخر، لا بد أن تسفر في النهاية عن زيادة قدرة العرب على مقاومة الضغوط الخارجية، وممارسة إرادتهم المستقلة.

الفصل الخامس

الدولة المدنية

فوجئنا بعد مرور أسابيع قليلة على قيام ثورة ٢٥ يناير، بحدوث استقطاب حاد، وغير متوقع، وباعث على القلق، بين فريقين من المصريين. فريق يتكلم في السياسة، بصورة أو بأخرى، باسم الدين، وفريق آخر يؤكد على ضرورة الفصل بين الدين والسياسة. حدث هذا على الأخص بمناسبة الاستفتاء على التعديلات الدستورية؛ إذ زعم البعض أن التصويت بنعم أو لا، يعني اتخاذ موقف معين من الدين، ورفض آخرون هذا الزعم واستهجنوه باعتباره إقحامًا غير مبرر للدين في السياسة. سبق هذا وتلاه أحداث مؤسفة تنطوي على استخدام العنف بين المسلمين والأقباط، ونشاط غير مسبوق من جماعات سمت نفسها بالسلفية، وظهور بعض دعاتها على شاشات التليفزيون؛ مما أثار قلق كثيرين من أن يكون هذا بداية لاتجاه ينتهي بسيطرة السلفيين على الحكم؛ مما يمكن أن يهدد بالتضييق من حرية الأقباط وغير المتطرفين من المسلمين.

كان من الطبيعي أن تؤدي هذه التطورات إلى فتح باب الحديث من جديد حول المفاضلة بين الدولة الدينية والدولة المدنية.

* * *

إني أفهم وصف دولة ما بأنها «دولة دينية» بمعنى أنها دولة يمارس حكامها الحكم باسم الله، معلنين أنهم يطبقون شريعته ويستلهمون مقاصده، ويلتزمون بأوامره

ونواهيه. أما وصف دولة بأنها دولة «مدنية» فأفهمه، عندما يستخدم كمقابل للدولة الدينية، بمعنى أنها دولة لا يزعم حكامها هذا الزعم، بل يحكم حكامها باسم الشعب، أو باسم الدكتاتور، أو باسم مبادئ سياسية أو اجتماعية قال بها مصلح شهير، أو نادت بها ثورة، أو حازت قبولًا عامًّا من الناس.

أمثلة الدولة الدينية كثيرة، فقد سادت أوروبا في العصر الوسيط وحتى العصر المسمى بعصر النهضة، وخلال عصر النهضة حكم سافونارولا مدينة فلورنسا بإيطاليا حكما دينيًا بالمعنى المتقدم، ولكننا قد نختلف عما إذا كان العرب قد حكموا الدول المفتوحة بعد الإسلام حكمًا دينيًّا، من المدينة أولًا، ثم من دمشق فبغداد. وكذلك حول حكم العرب في الأندلس، والخلافة العثمانية في إستانبول، وفي العصر الحديث حول الحكم الإسلامي في إيران.

أما أمثلة الدولة المدنية فتشمل نظام الحكم في أثينا وروما القديمتين، ودول أوروبا في عصر النهضة المستقلة عن البابوية، كما تكاد تشمل كل دول العالم في الوقت الحاضر.

وفي المقارنة بين الدولة الدينية والدولة المدنية، من المفيد، في رأيي، تأكيد الحقائق الخمس الآتية والتي ترجح كفة الدولة المدنية على الدينية.

الحقيقة الأولى: هي أن الدولة الدينية يديرها بشر. نعم، إنهم بشر يحكمون باسم الله، ويحاولون بقدر ما تيسر لهم من جهد وفهم، أن يطبقوا شريعته، وأن يجعلوا إرادة الله هي العليا، ولكنهم قد يوفقون أو لا يوفقون، وقد يكون من بينهم المخلص وغير المخلص، العاقل والمتطرف، المتشدد والمتسامح، الكاره لمخالفيه في الدين أو الرأي وغير الكاره، إذ ما داموا بشرًا فلا بد أن يصيبوا ويخطئوا، ولا بد أن يكون من بينهم من يصيب أكثر مما يخطئ وكذلك من يخطئ أكثر مما يصيب، وقد يكون المخطئ مخلصًا ولكنه غير واعٍ بخطئه، وقد يكون مخطئًا ولكنه كاره للاعتراف بالخطأ والعدول عنه، وقد يظن مخلصًا أن فهمه للدين هو الفهم الوحيد الصحيح، دون أن تكون الحقيقة كذلك، ويستحيل مع ذلك إقناعه بخطئه.

نحن نواجه هنا، إذن، مشكلة عويصة. فالحاكم لا يستطيع في ظل الدول الدينية أن يطبق إلا فهمه هو لأحكام الدين، ولكنه باستمرار ينسب هذا الفهم إلى الإرادة الإلهية، فيسبغ على تطبيقه وفهمه الخاص للدين مكانة على أعلى درجة من السموّ، ويستخدم في تأكيد هذه المكانة ألفاظًا وعبارات يحمل لها الناس أعلى درجات التبجيل والاحترام. ومعظم الناس لا يستطيعون بسهولة أن يقبلوا أن كثيرًا من النصوص الدينية يمكن أن يكون لها أكثر من تفسير، بل ومعظم الناس ينفرون بطبعهم، لأسباب شتى، من قبول تعدد التفسيرات للنص الديني الواحد، وكأن هذا التعدد يجرح حسَّهم الديني أو يسيء إلى الدين نفسه. معظم الناس أقرب، إذن، إلى التغاضي عن هذه الحقيقة، وهي أن الدولة يديرها بشر مثلي ومثلك، قد يخطئون وقد يصيبون؛ ومن ثم فإن كثيرين منهم على استعداد لمنح ثقتهم للمنادين بالدولة الدينية، دون أن يعتريهم الخوف من أن يأتي التطبيق مخالفًا لتوقعاتهم وطموحاتهم.

الحقيقة الثانية: إن الدولة الدينية تواجه بالضرورة ظروفًا متغيرة. فالحياة لا تسير على نفس المنوال إلى الأبد، والناس يتغيرون بتغير ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. وحتى إذا تصوَّرنا بقاء المجتمع الإسلامي على حاله، فالمجتمعات التي تحيط به دائمة التغير، والعلاقات الدولية لا تبقى طويلًا على نفس الحال، وهو أمر يتطلب تغيير السياسة والتحول من مسلك قديم إلى مسلك جديد، حتى لو بقي الالتزام بالمبادئ الدينية والأخلاقية ثابتًا وصارمًا. هذه الحاجة إلى «التغيير» تواجه الدولة الدينية بمشكلة أشد صعوبة مما تواجه به الدولة المدنية. إذ إن الثابت في الدين أكثر قداسة من الثابت في المبادئ القانونية أو الاجتماعية التي تراعيها الدولة المدنية. فإذا كانت الدولة المدنية تتبع إرادة الدكتاتور، فقد لا يكون هناك أي ثبات مزعوم من الأصل، وإذا كانت تستلهم إرادة الشعب، فما أسهل مواجهة الظروف الجديدة بإصدار البرلمان لقوانين جديدة، وإذا كانت الدولة تستلهم آراء مصلح شهير أو مفكر اجتماعي كبير، فإن إعادة تفسير هذه الآراء بما يلائم الظروف الجديدة أسهل على أي حال من تفسير المبادئ الدينية على نحو يخالف ما جرى عليه العمل من قبل.

الحقيقة الثالثة: إن معظم الدول، سواء كانت دينية أو مدنية، تقطنها أقليات تعتنق أديانًا غير دين الأغلبية. وحكومة الدولة الدينية، مهما بلغ تسامحها مع الأقليات

الدينية، لا بد أن تستند في تبرير ما تصدره من قوانين وما تتخذه من إجراءات إلى مبادئ الدين الذي تعتنقه الأغلبية. والأرجح أن حكامها سوف يستخدمون أيضًا في تصريحاتهم وخطبهم ألفاظًا وشعارات مستمدة من كتبهم المقدسة. كما تشرع الدولة الدينية في وضع مناهج للتعليم وسياسة للإعلام تستهدف تقوية الشعور الديني وتستلهم مبادئ الدين، وتُبرر أعمال الحكومة باتفاقها مع هذه المبادئ. ولكن هذه المبادئ والنصوص والشعارات المستخدمة في مناهج التعليم ووسائل الإعلام لا بد بالضرورة أن تكون مستمدة من دين الأغلبية، وأقصى ما يمكن أن تسمح به حكومة دينية، إذا اتسمت بأكبر قدر من التسامح واتساع الأفق، مراعاة النسبة بين السكان المنتمين إلى أديان مختلفة في توزيع البرامج أو الصفحات أو الساعات المخصصة لهذه الأديان في وسائل الإعلام ومناهج التعليم، وتوفير الفرص لأصحاب الأديان الأخرى؛ لكي يتعلم أولادهم مبادئ دينهم وممارسة شعائره. ولكن المناخ العام للحياة اليومية لا بد أن يتأثر دون أدنى شك بما تفعله الحكومة الدينية لخدمة دينها؛ إذ إن مواطني الدولة الواحدة يعيشون في دولة واحدة، ويذهبون إلى نفس المدارس والجامعات، ويقطنون نفس الشوارع، ويقضون ساعات الفراغ في نفس النوادي ونفس أماكن الترفيه... إلخ. وليس هناك من طريقة، حتى إذا توفرت رغبة الحكومة الدينية في ذلك، يمكن بها مراعاة مشاعر أصحاب الأديان الأخرى وهم يتعرضون لنفس البرامج التليفزيونية، ونفس ما تذيعه ميكروفونات أماكن العبادة، ونفس مقررات اللغة والأدب والتاريخ التي تضعها حكومة دينية، أو وهم يجبرون على الخضوع لنفس القوانين والقواعد المنظمة لما هو حرام أو حلال في النوادي والمطاعم والشواطئ ومختلف مجالات الترفيه عن النفس.

لا بد أن يسبب ذلك مشكلات نفسية، قد تتحول إلى مشكلات اجتماعية، تتراوح حدتها باختلاف درجة التسامح وسعة الأفق التي يمكن أن تتحلى بها الحكومة الدينية. وهي مشكلات لا يمكن أن تثور بنفس الدرجة في دولة مدنية.

قد يقال إن هذا ثمن زهيد أو طبيعي علينا قبوله في سبيل تحقيق مصلحة مهمة للأغلبية؛ إذ لا يجوز أن يُطلب من الأغلبية التضحية بمصلحة أساسية تتعلق بصيانة دينها وترسيخ عقيدتها، لمجرد تجنب المساس بمشاعر الأقلية التي عليها أن تتعلم التعايش مع ما تفرضه مصلحة الأغلبية. هذا القول يبدو معقولًا تمامًا طالما كانت تضحية

الأقلية لا تتجاوز حدًّا معينًا، وطالما كان حجم التضحية المطلوبة من الأقلية يتناسب مع حجم المصلحة التي تحققها الأغلبية. ولا يمكن الفصل في هذه القضية بوجه عام (أي لا يمكن القول بجواز مطالبة الأقلية بالتضحية بوجه عام طالما استلزمت ذلك مصلحة الأغلبية)، بل لا بد أن تبحث كل حالة على حدة طبقًا لحجم التضحية بالنسبة إلى حجم المصلحة. أي لا بد هنا أن نطبق القاعدة القانونية الخاصة «بالتعسف في استخدام الحق». فالاعتراف بحق الأغلبية شيء، والتغاضي عن التعسف في استخدام هذا الحق شيء آخر. وأظن أن حكومة الدولة المدنية أقرب إلى إدراك ضرورة هذا التمييز من حكومة الدولة الدينية. ومن ثم فالمشكلات التي يمكن أن تثور في ظل دولة دينية بسبب المساس بمشاعر الأقليات الدينية، لا بد أن تكون أكبر، وقد يتعدى الأمر مجرد «المساس بمشاعر» بعض الناس، إلى إثارة فتنة واضطرابات وإشاعة مناخ اجتماعي سيئ يضر بمصلحة الأقلية والأغلبية على السواء.

الحقيقة الرابعة: الدولة المدنية ليست بالضرورة دولة معادية للدين. هذه الحقيقة هي ما نستخلصه من تعريفنا المتقدم للدولة المدنية. فقد عرّفناها بأنها الدولة التي لا يزعم حكامها أنهم يحكمون باسم الله، وأنهم يطبقون شريعته، بل يزعم حكامها أنهم يحكمون باسم الشعب أو باسم الدكتاتور أو باسم مبادئ سياسية واجتماعية من صنع البشر. هذا التعريف لا يتطلب اتخاذ أي موقف عدائي من الدين، ولا يتعارض ألبتة مع اتخاذ مواقف إيجابية إزاء الدين والمتدينين. فالمهمة الأساسية للدولة المدنية هي حفظ الأمن وحماية النظام العام، والنظام العام في دولة أغلبية سكانها من المتدينين يفرض على الدولة المدنية واجبات كثيرة تتعلق باحترام الدين وصيانته من أي اعتداء ومنع أي إيذاء لمشاعر المتدينين. وهذه الواجبات تشمل احترام وصيانة أديان الأقليات أيضًا ومنع أي إيذاء لمشاعر أصحابها، ولكن هذه الواجبات بالضرورة أكثر وأبعد مدى فيما يتعلق بدين الأغلبية.

بل إن القيام بهذا الواجب قد يمتد ليشمل دورًا إيجابيًّا للدولة يتعلق ببذل جهود ترمي إلى تقوية الشعور الديني وترسيخ العقيدة الدينية، على أساس أن هذه الجهود قد تكون عاملًا مهمًّا في تحقيق نهضة الأمة، اجتماعيًّا وخلقيًّا، وتقوية أواصر الأسرة والعلاقات الاجتماعية.

قد تفهم الدولة المدنية واجبها نحو الدين هذا الفهم الواسع دون أن تتحول بذلك إلى «دولة دينية»؛ إذ إن هذا الفهم لواجبها نحو الدين قد يُستلهم من مبادئ اجتماعية وسياسية عامة، وقد يُستقى من فهم لمتطلبات النهضة التي تنسجم مع أي دين ولكنها لا تُستقى من أي دين بعينه.

وليس هذا الكلام عما يمكن أن يكون عليه موقف الدولة المدنية من الدين، كلامًا نظريًّا لا مقابل له في الواقع. فمعظم دول أوروبا الغربية لا تزال تتخذ هذا الموقف من الدين، فتعتبر من واجبها احترامه ومنع الإساءة إليه كجزء من وظيفتها في المحافظة على النظام العام. وفي مصر كانت الدولة مدنية منذ تولي محمد علي الحكم على الأقل، أي منذ قرنين من الزمان، وزاد طابع الدولة المدنية وضوحًا منذ الاحتلال الإنجليزي في ١٨٨٢، ثم انفصال مصر عن الخلافة العثمانية في ١٩١٤. واستمر الأمر كذلك، أي استمر الطابع «المدني» للدولة المصرية، فسمحت الدولة لنفسها بأن تستلهم الدساتير الأوروبية في تنظيم العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وباستلهام القانون الفرنسي في الأحكام المنظمة للالتزامات المدنية والتجارية وللعقوبات، إلى جانب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث. ولكن الدولة المصرية اعتبرت من واجباتها حماية الدين ومنع الاعتداء عليه أو الإساءة إليه كجزء من وظيفتها كدولة مدنية، واعتبرت من واجبها أيضًا تعميق تعريف النشء بدينهم، وتقوية الشعور باحترامه والالتزام بشعائره، كجزء من المنهج التعليمي، دون أن يقتصر هذا على دين الأغلبية، بل راعت نفس الشيء مع النشء المنتمين إلى دين الأقلية، فكانوا يتلقون بدورهم من الدروس في المدارس ما يعمق معرفتهم بدينهم ويغرس الشعور باحترامه. لم يصدر عن الدولة المصرية أي إعلان عن تخليها عن أي من هذه الواجبات، فإذا بدا لنا أن الدولة المصرية قد بدأت تتهاون في تطبيق هذه المبادئ، مثلما يظهر في سلوك بعض القضاة وكأنهم تحولوا من قضاة إلى مشرعين، وتحول عدد متزايد من المدرسين إلى دعاة دينيين، حتى لو وجد بين التلاميذ من يدين بغير دين الأغلبية، إذا بدا لنا ذلك فالسبب ليس تحول مصر إلى دولة دينية، وإنما سببه الضعف العام الذي أصاب الدولة المصرية.

الحقيقة الخامسة: إننا اليوم نعيش في عالم يصعب فيه جدًّا إن لم يكن من المستحيل، أن تعزل أي دولة نفسها عن بقية العالم. فالتكنولوجيا الحديثة فرضت الاعتماد المتبادل في الاقتصاد، وعرَّفت كل أمة بما يجري في الأمم الأخرى، فخلقت حاجات جديدة لدى كل أمة لا تستطيع إشباعها بمفردها، كما سهَّلت تدخل الدول الأقوى في شئون الدول الأضعف، إما بإجبارها على فتح أبوابها للسلع، وإما بإجبارها على تبني أنماط للحياة لم تخترها بإرادتها الحرة. في عالم كهذا لا بد أن تجد الدولة الدينية نفسها في ورطة لا تواجهها الدولة المدنية بنفس الدرجة. فإذ تجد الدولتان نفسيهما مضطرتين للتعامل مع أمم مختلفة الأديان والثقافات وأنماط الحياة، تحاول الدولتان باستمرار التوفيق بين متطلبات هذا التعامل مع أمم مختلفة عنها، وبين الالتزام بقواعد الدين وبالثقافة ونمط الحياة المرتبطين بهذا الدين. هذه المحاولة المستمرة للتوفيق، أيًّا كان نوع الدولة، دينية أو مدنية، لا بد أن تصحبها توترات نفسية واجتماعية قد تصل إلى درجة إحداث ازدواجية خطيرة في الحياة الاجتماعية والثقافية، بين أنصار التمسك بالتراث وأنصار الحداثة. ولكن يجب أن نتوقع أن يكون التوتر الذي يمكن أن ينشأ في الدولة المدنية أقل حدة وخطورة مما يمكن أن ينشأ في ظل الدولة الدينية، خاصة إذا اتسمت الدولة الدينية بتسامح أقل مع المخالفين في الرأي ومع أنصار الحداثة.

فإذا استطاعت الدولة المدنية أن تواجه العالم من حولها بتسامح مع أصحاب الأديان والثقافات وأنماط الحياة المغايرة (كما في تعاملها مثلًا مع السياح والأفلام المستوردة) دون أن تتنكر لدينها، ودون أن تبدي تقاعسًا في حماية هذا الدين من أي إيذاء أو إساءة من أصحاب الديانات والثقافات وأنماط الحياة المغايرة، فإنه يصبح من المبرر القول بأن الدولة المدنية أقدر على مواجهة مشكلات «العولمة» من الدولة الدينية.

* * *

قد يقال ردًّا على كل ذلك، إن المفاضلة بين الدولة الدينية والدولة المدنية على هذا النحو لا فائدة منها طالما أن الأمر لا بد أن تقرره في النهاية إرادة الناس عن

طريق انتخابات حرة. فإذا حدث واختار غالبية الناس، في انتخابات تطبق قواعد الديمقراطية، وتتسم بأقصى قدر من الحرية والنزاهة، أن تكون حكومتهم دينية، فما جدوى المفاضلة في هذه الحالة بين هذه الحكومة وغيرها؟ فلتكن الدولة دينية إذن، مادام هذا هو اختيار الناس.

ولكن حتى لو افترضنا أن غالبية الناس في مصر تفضل أن تقوم فيها حكومة دينية، فإن هذا، في رأيي، يجب ألَّا يستنتج منه بالضرورة أن الدولة الدينية أفضل من غيرها. فهذا الاستنتاج يتطلب توفر شرطين من المشكوك فيه توفرهما. الأول: أن الناس تعرف بالضبط ما الذي يعنيه مجيء «الدولة الدينية». والآخر: أن الناس يعرفون دائمًا أين تكمن مصلحتهم الحقيقية.

الشرط الأول مشكوك في توفره؛ لأن أصحاب التيار الديني، مثلهم مثل غيرهم، لا يفصحون عادة عما ينوون فعله بالضبط إذا حدث وأمسكوا بمقاليد الحكم، فشعار «الإسلام هو الحل» مثلًا، شعار يحتمل عديدًا من التفسيرات التي قد لا يحظى بعضها بنفس الدرجة من التأييد التي يحظى بها غيره من التفسيرات.

والشرط الآخر مشكوك أيضًا في توفره، على عكس الاعتقاد الشائع. فالناس، في الحقيقة، لا يعرفون دائمًا كنه حاجاتهم الحقيقية؛ ومن ثم كثيرًا ما لا يعرفون مدى قدرة البدائل المطروحة على تلبية هذه الحاجات.

إن الإنسان وهو بصدد الاختيار بين البدائل السياسية المطروحة لا يختلف وضعه كثيرًا عن وضعه وهو يحاول الاختيار بين السلع المطروحة عليه في الأسواق. إن معرفته بالخصائص الدقيقة لكل سلعة من السلع المعروضة عليه، كثيرًا ما تكون معرفة ناقصة (ونحن نعرف ما تفعله الدعاية التجارية والإعلانات بقصد تضليل المستهلك عن الصفات الحقيقية للسلع). كما أن معرفة المستهلك لما يحتاج إليه حقيقة من هذه السلع، ومدى النفع الذي يمكن أن يحصل عليه من كل منها، وما إذا كان هذا النفع سيستمر طويلًا أو سرعان ما يزول، هي أيضًا معرفة ناقصة. وكلا النوعين من نقص المعرفة كثيرًا ما يؤدي بنا (كما نعرف جيدًا) إلى شراء سلعة، ثم نتبين بعد ذلك أنها لا تحقق ما علقنا عليها من آمال.

الانتخابات الحرة في السياسة ليست إذن أفضل كثيرًا من نظام السوق الحرة في الاقتصاد، كلاهما يقوم على هذين الافتراضين: المعرفة الكاملة (أو الكافية) بخصائص المرشحين أو السلع، والمعرفة الكاملة (أو الكافية) بحاجاتنا الحقيقية، وكلا الافتراضين مشكوك في صحتهما.

قد نقرر على الرغم من كل هذا أن الانتخابات الحرة هي أفضل الوسائل لتحديد نظام الحكم، وأن نظام السوق الحرة هو أفضل أنواع التنظيم الاقتصادي. إننا قد نعرف جيدًا أن النظام الذي ستسفر عنه الانتخابات الحرة قد لا يكون أفضل النظم طرًّا، وأن السلع التي سنقتنيها من السوق بمطلق الحرية، قد لا تكون أكثر السلع تحقيقًا لحاجاتنا الحقيقية، ومع هذا قد نقرر الالتزام باحترام رأي الغالبية. تمامًا كما أن الأب الرحيم قد يرى أحيانًا أن من الأفضل أن يترك ابنه يختار ما يشاء من السلع على الرغم من أنه يعرف أن ابنه لن يختار ما فيه مصلحته الحقيقية. ولكن حتى لو فعل الأب ذلك، فإن من واجبه أن ينتهز أي فرصة تتاح له لكي يشرح لابنه البدائل المطروحة ويقارن بين مزايا ومخاطر كل منها. وهذا هو ما حاولت أن أفعله في المفاضلة السابقة بين الدولة الدينية والدولة المدنية.

الفصل السادس

الدولة العصرية

كثر الحديث بعد ثورة يناير ٢٠١١، عن المفاضلة بين الدولة المدنية والدولة الدينية، وكانت الأغلبية تفضل الدولة المدنية، وإن كان البعض قد فضل أن يؤكد على أن الإسلام لا يعرف الدولة الدينية، ولا يدعو إليها، وأن المطلوب هو دولة مدنية ولكن بمرجعية إسلامية.

قلت لنفسي: هل نحن في حاجة حقًّا إلى الانشغال بجدل من هذا النوع، خاصة ونحن لم نكد نخرج من ثورة عظيمة، ولم نكد نتخلص من عهد طويل سيئ للغاية، من نواحي الحياة كافة، ونعد أنفسنا بعهد جديد مشرق، ونفتح صفحة جديدة تمامًا عسى أن نبدأ فيها بناء نهضة نعوِّض بها ما فاتنا، وما أضعناه من وقت ثمين؟

هذه أمة عظيمة مُنيت بحظ سيئ للغاية طوال الثلاثين أو الأربعين عامًا الماضية، وقد يفضل البعض أن يقول: «بل الخمسين أو الستين عامًا الماضية»، انقطعت خلالها عن مسايرة العالم، حتى كاد يصحّ عليها ما وصفه بها البعض بأنها أمة «خرجت من التاريخ»، فتفوقت علينا أمم كانت أقل منا شأنًا، وليس لها مثل تاريخنا وحضارتنا وتراثنا. تفوقت علينا في الاقتصاد والقوة العسكرية والتعليم والإنتاج الثقافي، بينما خبنا نحن اقتصاديًّا وعسكريًّا وعلميًّا وثقافيًّا. نجحت تلك الدول في أن تحقق لشعوبها مستوى معيشة أفضل، وحظيت باحترام العالم من حولها، وتصدت بنجاح لمن أراد النيل من كرامتها وحقوقها، وساهمت في تقدم العلم والتكنولوجيا، بينما جلسنا نحن

قانعين بما يلقيه إلينا العالم من فتات موائده، نستجدي الصدقات من هذا الجزء من العالم أو ذاك، ونستعطف دولًا صغيرة راجين ألا تحرمنا من مياه الشرب والري، ولم يعد لنا حول ولا قوة نقدم بهما النجدة لأصدقائنا وأشقائنا، وننفق ما بقي لنا من مال أو ما نحصل عليه من صدقة على استيراد سلع الاستهلاك الترفي لكي تنعم قلة صغيرة جدًّا بنوع من الرفاهية أقرب إلى الانحلال الخلقي منه إلى الاستمتاع بالحياة.

يحدث لنا كل هذا ولا زلنا نفاضل بين الدولة المدنية والدولة الدينية، دون أن يتطرق الحوار إلى قضية واقعية مهمة، بل يتطرق إلى قضايا من نوع ما إذا كان الاحتفال بشم النسيم حلالًا أم حرامًا.

* * *

إني أكتب هذا الكلام الآن؛ لأني ألاحظ تطورًا في حياتنا السياسية والاجتماعية ينحو هذا المنحني الخطر والضار جدًّا في رأيي، وهو رفض التعامل مع العالم الحديث؛ بحجة أفضليتنا الثقافية والأخلاقية.

إني لا أريد ولا أدعو للتنكر لثقافتنا ولا إلى خيانة هويتنا، وقد كتبت كثيرًا من قبل في الدفاع عن هذه الثقافة وهذه الهوية، وفي رفض ترتيب الثقافات بعضها فوق بعض، ورفض اعتبار الثقافة الغربية أفضل من ثقافتنا العربية والإسلامية أو أي ثقافة أخرى لمجرد تفوقها التكنولوجي. فالتكنولوجيا الحديثة هي جانب واحد من جوانب الحياة، مهمة حقًّا، ولكنها لا تلغي أهمية نوع العلاقات الاجتماعية والقيم الإنسانية. ومع ذلك فإني أعترض بشدة على أن تقتصر مهمتنا على الصراخ بأن ثقافتنا أفضل، دون أن نحاول أن ننتج شيئًا يستوحي هذه الثقافة، وأن نكتفي بإعلان أن قيمنا أفضل من قيمهم ثم نستمر في استيراد واستهلاك السلع والخدمات التي ينتجونها هم، والمشحونة بهذه القيم التي نعلن رفضنا لها. كذلك علينا أن نكفّ عن التصرف والكلام وكأن من الممكن أن نعيش بمعزل عنهم. إن علاج مشكلاتنا لا يكون بإغلاق الأبواب والانعزال عن العالم، وإنما بالأخذ بكل أساليب القوة. والتكنولوجيا الحديثة، على الرغم من كل عيوبها، هي من أهم أساليب اكتساب القوة. وتعلُّم العلم الحديث هو أيضًا من الشروط الأساسية لاكتساب هذه القوة. والتظاهر بأننا نستطيع أن نفرض

إرادتنا عليهم ونحن بهذه الدرجة من الضعف اقتصاديًّا وسياسيًّا، هذا التظاهر ليس إلا نوعًا من الانتحار. وأنا لا أجد موجبًا بعد للإقدام على الانتحار، بل لا زال لدينا أمل على الرغم من كل ما أصابنا من تدهور.

نحن لا نرى أن نكون مقلدين أغبياء «للحداثة»، ولكننا نريد أن نشبّ عن الطوق، ولا نعيد ونزيد في الجدل عما يصح وما لا يصح في أمور عفا عليها الزمن.

نحن لا نريد أن نكون مثل الشاب الأهوج الذي ينفق أمواله في تقليد أقرانه في كل ما يبددون أموالهم فيه، مهما كان مجال الإنفاق غبيًّا وسخيفًا، ولكننا لا يمكن أيضًا أن نظل خائفين من مخاطر التقدم في العمر فنظل متشبثين بما تعودنا عليه في الطفولة والصبا. لا مفر لنا من ولوج العصر الذي نعيش فيه بكل مخاطره؛ لأنه أيضًا حافل بكل ما تعد به الحياة من طيبات ومسرّات. ولا أمل في الحصول على طيبات الحياة إلا ببعض المخاطرة. بل إن الظن بأن التشبث بالماضي هو أفضل طريق للحفاظ على الهوية وتميز الشخصية، هو ظن خاطئ في رأيي؛ لأن الاثبات الحقيقي للهوية وتميّز الشخصية ليس باجترار الماضي وإعادة تكراره بلا نهاية، بل بالقدرة على مواجهة الجديد وعلى الإبداع في مواجهة التحديات.

نعم، في العالم الحديث أشياء كثيرة كريهة: النهم الاستهلاكي، المادية المفرطة، الإباحية الجنسية، استغلال الجنس في الدعاية التجارية، تفكك العائلة والإفراط في الفردية، الخداع المستمر في الدعاية التجارية والسياسية... إلخ. كل هذا سيئ، ولكن لا مفر لنا مع ذلك من التعامل مع هذا العالم الحديث.

وإذا لم يكن لنا مفرّ من التعامل مع هذا العالم، فلا جدوى من التظاهر بعكس ذلك. لا يمكن لأحد أن ينكر أن في ثقافتنا أشياء كثيرة أفضل من ثقافتهم، ولدينا من القيم كثير مما هو أفضل أخلاقيًّا من قيمهم، ولكن يجب أن نعترف أيضًا أن العكس كذلك صحيح، أي أن في ثقافتهم أشياء أفضل مما يقابلها عندنا، وبعض قيمهم أفضل مما يقابلها في قيمنا. وعلى أي حال فالمجال ليس مجال التفاخر والتباهي، بل الموضوع هو: كيف تستطيع المحافظة على ماهو أفضل لديك، واقتباس ما هو أفضل عندهم، مع استمرار تعاملك معهم؛ إذ ليس أمامك في الحقيقة أي اختيار آخر؟

لا بد أن ينصرف جهدنا إذن إلى كيفية بناء المجتمع العصري، أي مجتمع يعرف كيف يتعامل مع العالم الحديث، ويبني خلال ذلك قوته حتى يصبح ندًّا للمجتمعات الأخرى التي سبقتنا، وتصبح له القدرة على أن يفعل ما يتفق مع قيمه وتقاليده، وليس فقط القدرة على التغني بهذه القيم والتقاليد.

* * *

عندما وقعت الهزيمة العسكرية المشئومة في ١٩٦٧، تعددت ردود الفعل من المفكرين العرب في محاولة تفسير ما حدث، والنصح بما يجب عمله للخروج من المأزق الذي أوقعتنا فيه الهزيمة. وكان من أفضل ما كتب في هذا الصدد، سلسلة مقالات كتبها الأستاذ أحمد بهاء الدين، لخص فيها الأمر كله بفشلنا في إقامة «الدولة العصرية». وكان يقصد بذلك بناء دولة تستطيع التعامل ندًّا لندّ مع العالم الحديث، بدلًا من أن تظل في موقف التابع الذليل، وما يتطلبه ذلك من بناء المؤسسات الديمقراطية الحديثة، والاعتراف بحرية التعبير وسائر حقوق الإنسان، وإرساء الأسس في مؤسساتنا التعليمية والثقافية اللازمة لتقدم العلم وممارسة التفكير العلمي، وتحقيق التقدم الاقتصادي اللازم لكل ذلك، ولبناء قوة عسكرية قادرة على التصدي لمخططات المعادين لنا.

ولكن ها قد مرّ أكثر من أربعين عامًا على هذه الهزيمة وهذا التنبيه، فإذا بحالنا الآن، في كل هذه الأمور، أسوأ مما كان، بل وأسوأ مما كنا عليه منذ مائة عام، عندما كتب الشيخ محمد عبده كلامًا له نفس المعنى، ومنبهًا إلى أن العقيدة الإسلامية الصحيحة لا تتعارض مع كل هذا بل تتطلبه وتدعو إليه. أخذت بعض الدول الإسلامية بعد طول تردد، مثل ماليزيا وتركيا، بنصيحة محمد عبده وأحمد بهاء الدين، ولم نأخذ بها نحن، بل فضلنا أن نصرف جهدنا إلى فرض النقاب على النساء؛ ظنًّا منا أن مراعاة الفضيلة تتطلب الاختفاء من الوجود، وإلى تركيب ميكروفونات على المساجد؛ ظنًّا منا أن الإسلام يزداد رفعة كلما زاد ارتفاع صوت المؤذن، وإلى الترويج لتفسيرات تنسب نفسها إلى الدين، وتزعم أن نظريات نيوتن وأينشتاين مذكورة في الكتب المقدسة، واعتدينا على الأقباط وهم خارجون من كنائسهم في أيام عيدهم، وكأن السماح لهم

بالاحتفال بأعيادهم ينطوي على اعتداء على حقوقنا نحن المسلمين. ثم هتف البعض ضد محافظ جديد ملخصًا اعتراضه عليه بأنه غير مسلم، وتفتقت أذهان آخرين عن القول بأن من بين أسباب ضعفنا الاحتفال بشم النسيم... إلخ.

إني أظن أني أعرف السبب في هذا التقهقر وهذا الفشل. فقد سلمنا مقاليدنا لرؤساء فعلوا كل شيء من شأنه إحداث هذا التقهقر، بعضهم عن وعي تام بما يفعلون، وبعضهم عن غباء تام، وكلهم مدفوعون بقوى خارجية من ناحية، وبنهم لا يمكن إشباعه لتكديس الأموال، من ناحية أخرى. الآن تخلصنا من هؤلاء الرؤساء، فماذا نحن فاعلون؟ هل نعود إلى ما كنا فيه، فنسلم أمورنا إلى نفس النوع من الرؤساء الذين يعملون، بوعي أو بغير وعي، على تكريس نفس الفشل والتقهقر؟

خاتمــة

من ثورة يناير إلى نكسة نوفمبر

[١]

أصارح القارئ بأني لم أعلق أي أهمية قط، في أثناء تولي حسني مبارك رئاسة الجمهورية، على دوره في حكم مصر. وكنت أستغرب جدًّا الإشارات الكثيرة في الصحف والمجلات، وفي التعليقات المحلية والأجنبية، إلى أنه فعل كذا أو رفض أن يفعل كذا، أو أنه رأى رأيًا معينًا فقام وزراؤه ومساعدوه بتنفيذه، أو كان كارهًا لسياسة معينة فأحجم عنها هؤلاء الوزراء والمساعدون. نعم، ربما كان له دور في مسائل صغيرة جدًّا، كأن يعين سفير مصر في دولة بدلًا من أخرى (على أن تكون هاتان الدولتان على قدر بسيط من الأهمية)، أو أن يعين صديقًا لابنه أو قريبًا لزوجته في وظيفة له رغبة فيها، ولكني كنت واثقًا من أنه ليس له أي أثر في الأمور المهمة التي تشكل سياسة مصر الخارجية أو الداخلية، أو حتى في أمور أقل من هذه بكثير.

ذلك أني كوَّنت عن الرجل فكرة معينة منذ أن ظهر على مسرح السياسة المصرية نائبًا لرئيس الجمهورية؛ فكرة مستمدة من القصص والأخبار الكثيرة التي رويت عنه بعد توليه المنصب، وعن تاريخه قبل توليه ذلك المنصب، (وكلها قصص وأخبار متسق بعضها مع بعضها الآخر) وتتعلق بمدى ذكائه، وحدود اهتماماته وهواياته، وما الذي يلفت نظره وما لا يلتفت إليه، وتعليقاته المدهشة إذا زار مصنعًا أو قابل شخصية دولية مهمة.. إلخ، وكلها ترسم صورة متكاملة تؤدي إلى النتيجة التي توصلت إليها

عن قدراته المحدودة جدًّا. بل وقد توصلت أيضًا، بنفس الطريقة، إلى تصور معين عن مدى إدراكه هو لحجمه الحقيقي ولحدود قدراته. وهكذا اكتملت صورة لا تدعو إلى الإعجاب الشديد: قدرات محدودة، وإدراك محدود لحقيقة هذه القدرات.

كذلك فيما يتعلق بابنه الأصغر جمال. هناك بالطبع فارق السن والنشأة والتعليم الذي تلقاه كل منهما، واختلاف ظروف العصر الذي ترعرع فيه هذا وذاك. ولكن استقر لديَّ أن قدرات الابن لا بد أن تكون محدودة بدورها، وأن كل ما ينسب إليه من تصريحات أو تعليقات أو أفكار إنما نسبت إليه دون أن تكون في الحقيقة صادرة عنه؛ إذ هناك من لهم مصلحة أكيدة في رسم صورة غير حقيقية له، وأنه قد تم تلقينه وتدريبه على القيام بأعمال معينة أو إصدار تصريحات بعينها، بل إن القيام بهذا التلقين والتدريب لم يكن مهمة سهلة بالمرة.

كان هناك بعض الشخصيات التي كثيرًا ما يشار إليها على أنها هي صاحبة السلطة الحقيقية في تصريف الأمور، وتحتل مناصب في أمانة الحزب الحاكم، أو في رئاسة الجمهورية، وبعضها قد لا تكون أسماؤها متداولة بين الناس، بل وقد لا تذكر أسماؤها على الإطلاق في الصحف. ولم يكن لديَّ شك في أن هذه المجموعة من الأشخاص لها فعلًا تأثير أهم بكثير مما للرئيس أو لابنه، ومع ذلك فقد كنت أميل إلى اعتبار هؤلاء أقرب إلى المنفذين منهم إلى صانعي سياسة، ولا زلت أعتقد أني كنت على صواب. فمن كانوا إذن أصحاب القرار الحقيقيين وصانعي السياسة؟

كان هناك بالطبع رجال الأعمال الكبار، الذين يهمهم أن تسير السياسة المصرية (ليس فقط السياسة الداخلية، بل أيضًا الإقليمية والخارجية) في اتجاه معين يخدم مصالحهم الاقتصادية. وكان بعض هؤلاء معروفين ويحتلون بعض المناصب السياسية، وبعضهم قليلي الظهور، على الرغم من أهميتهم. هؤلاء كانوا في نظري (ونظر كثيرين غيري) أقرب كثيرًا إلى أن يكونوا الحكام الحقيقيّين لمصر. ولكني كنت أعلق أهمية أكبر على وجوه مجهولة لنا تمامًا، وإن كانت تحتل مراكز مهمة في أجهزة الأمن المختلفة (والمتعددة الأسماء)؛ إذ كان هؤلاء القادرين على التصرف في مواجهة أي أزمة أو مشكلة طارئة تحتاج إلى تدخل أو علاج سريع، وأي إخلال مهم بالأمن، أو تهديد

للنظام بأكمله. لا بد أن يكون لهؤلاء نفوذ كبير على كل من سبق ذكرهم، من الرئيس وأسرته، إلى أصحاب المال الوفير والشركات الكبيرة؛ بسبب قدرتهم الحاسمة على حماية النظام والأمن (بما في ذلك أمن هؤلاء الأشخاص الكبار أنفسهم).

إذا كان الأمر كذلك، وما دامت بعض القوى الخارجية ذات المصلحة الأكيدة في المحافظة على بقاء النظام، وعلى بقاء السياسة المصرية، الخارجية والداخلية، كما هي، لا بد أن تعمل على تأمين منافذ لها في داخل دوائر صنع القرارات المهمة، فإن هذه القوى الخارجية لا بد أن يكون لها ممثلون في داخل أجهزة الأمن المختلفة هذه، مصريون بالطبع، ولكنهم على اتصال مستمر بالقوى الخارجية، ولديهم القدرة الكاملة على الفهم السريع والتنفيذ الكامل لمصالح هذه القوى الخارجية.

* * *

هكذا كان تصوري للوضع قبل ثورة ٢٥ يناير، وأصارح القارئ أيضًا بأنه، بعد مرور عدة أشهر على قيام هذه الثورة، وبعد ما رأينا من تطور الأحداث، وما يسمى أحيانًا بالتلكؤ أو التباطؤ، أو بالتصرفات غير المفهومة، أو بقلة الكفاءة أو قلة الخبرة..إلخ، أصبحت أميل إلى الاعتقاد بأن تصوري للحال قبل ثورة ٢٥ يناير، يصلح تمامًا لوصف ما يحدث بعدها؛ إذ إنه يبدو لي أقدر من أي تصور آخر على تفسير الألغاز التي نقابلها يومًا بعد يوم في تطور الحياة السياسية واليومية في مصر. يبدو لي إذن، أن أصحاب القرارات المهمة والمصيرية لا زالوا هم هم. لقد حدثت بالطبع تغيرات كثيرة في الظروف بسبب قيام الثورة، ولا بد أن يأخذ هؤلاء في اعتبارهم تقلبات الشارع المصري، والتغيرات التي تطرأ على مزاج الطوائف المختلفة من الشعب، ولكنهم لا زالوا في رأيي محكومين بنفس الاعتبارات الأخرى المهمة، الخارجية والداخلية. الاعتبارات الخارجية التي تتعلق بمصالح بعض الدول التي يهمها بشدة ما يحدث في مصر (وعلى الأخص الولايات المتحدة وإسرائيل)، والاعتبارات الداخلية التي تضمن أولًا نفس هذه المصالح الخارجية، وتضمن ثانيًا مصالح كبار رجال الأعمال في مصر.

إن فضل هذا التشخيص على غيره أنه يستطيع أكثر من غيره تفسير كثير من ألغاز الثورة. فمثلًا: لماذا استمرار التظاهر بأن الرئيس السابق وأسرته على وشك أن يخضعوا

لمحاكمة عادلة، وأن يتلقوا العقاب العادل على ما صنعوه، ولكن الأيام والأسابيع تمرّ دون أن نتقدم إلا بسرعة السلحفاة نحو توقيع هذا العقاب؟ ولماذا التظاهر بأن الأموال المهربة إلى الخارج سوف تعاد إلى مصر ثم يُنسى الأمر تمامًا، أو تتخذ بعض الإجراءات بعد فوات الأوان؟ ولماذا هذا التراخي في منع رجال النظام القدامى (أو من يسمون بالفلول) من المشاركة في الانتخابات الجديدة؟ ولماذا هذا البطء في إعادة الأمن إلى الشارع المصري، على الرغم من أهميته القصوى لعودة النشاط الاقتصادي (بما في ذلك السياحة) إلى طبيعته، فضلًا عن أهميته في عودة الطمأنينة إلى قلوب الناس؟ لماذا عاد فرض نوع من الرقابة على الصحف والتليفزيون، فيمنع هذا الكاتب، ويستبعد هذا المذيع؟ إلخ، والأمثلة كثيرة مما أصبح يتردد باستمرار على ألسنة الجميع، وكلها تدل على أن سقوط حسني مبارك من كرسي الرئاسة لا يعني بالمرة سقوط نظامه. والسبب الذي حاولت شرحه، هو أن الرجل نفسه لم يكن مهمًّا بالمرة، ولا حتى بقية المقبوض عليهم ومن قدم منهم للمحاكمة. المهمون الحقيقيون لا زالوا في أماكنهم، لم يتعرض لهم أحد، ومن ثمَّ فهم لا زالوا يمارسون نفس سلطاتهم القديمة، وتحقيقًا لنفس الأغراض القديمة.

[٢]

لا شك أن المطالبة بـ«حكومة إنقاذ»، التي نادى بها البعض قبيل قيام مظاهرات واعتصامات ١٩ نوفمبر ٢٠١١، واستمرت حتى نهاية نوفمبر، وسماها البعض «الثورة المصرية الثانية»، استقبلت بترحيب عام من سائر المصريين (باستثناء، بالطبع، من نريد إنقاذ مصر منهم). فلما قامت هذه الثورة الثانية، اشتدت المطالبة بحكومة إنقاذ، تأتي محل حكومة عصام شرف، التي أضافت إلى فشلها في إدارة البلاد، سماحها بأعمال القتل والضرب ضد ثوار أبرياء.

أسأل نفسي مع ذلك: «من هو هذا الشخص أو الهيئة التي نطالبها بأن يأتي أو تأتي لنا بحكومة إنقاذ؟». إذا كانت المطالبة موجهة إلى المجلس العسكري، الذي يتولى الآن أعلى سلطة في البلاد، فهل نتوقع حقًّا أن يلبي هذا المجلس هذا المطلب؟

لقد قامت ثورة ٢٥ يناير بدورها لإنقاذ البلاد، فتولى المجلس العسكري الحكم،

ثم ثبت أن أول حكومة يكونها هذا المجلس، بعد تنحي رئيس الجمهورية، وهي حكومة أحمد شفيق، حكومة غير صالحة، سرعان ما طالب الناس بإنقاذ البلاد منها. فلما قام المجلس العسكري بتكوين حكومة جديدة، وهي حكومة عصام شرف، كان المأمول أيضًا أن تقوم هذه الحكومة بـ«إنقاذ» البلاد، فزادت الأمور سوءًا. وها هم الثوار من جديد يطالبون بحكومة إنقاذ جديدة، فما الذي يجعل الناس يعتقدون أن المجلس العسكري سوف يحسن الاختيار هذه المرة؟

نعم، لقد تعلم الثوار هذا الدرس، فطالبوا هذه المرة، بالإضافة إلى حكومة إنقاذ، بتنحي المجلس العسكري نفسه، إذ تثور شكوك قوية الآن، في أن هذا المجلس ليس حسن النية في اختياراته، وأنه يتعمد اختيار حكومة ضعيفة لأسباب غير واضحة. قلت لنفسي: ولماذا لا تحاول أنت معرفة هذه الأسباب؟ وقديمًا قال الفيلسوف هيجل، المقولة الآتية، التي رددها كارل ماركس: « إن الحرية هي فهم الضرورة»، أي أن نجاحك في تحقيق هدفك يتوقف على درجة فهمك، وأن من الخطأ أن نحاول ممارسة الحرية إذا لم نكن مدركين العقبات التي تعترض هذه المحاولة. فإذا طبقنا هذا على ما نحن فيه الآن في مصر، كان معناه أننا لا يمكن أن ننجح في تحقيق «إنقاذ» حقيقي لمصر، إذا لم نكن نعرف من هم الأعداء الحقيقيون المعارضون لهذا الإنقاذ، وما هي دوافعهم الحقيقية في معاداتها.

كان لا بد، وأنا أبحث عن الإجابة، أن أتذكر فكرة أساسية أخرى من أفكار كارل ماركس، وهي نظريته في التحليل الطبقي للدولة. ولكن قبل أن أوضح هذه الفكرة لمن لا يعرفها أو لمن نسيها، وعلاقتها بمحنتنا الحالية في مصر، أحب أن أكتب بضعة أسطر قليلة لتبرير إثارة اسم كارل ماركس الآن، وقد كنا نظن أن الرجل قد انتهى عهده إلى الأبد، وأن أفكاره قد ثبت فسادها، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية منذ عشرين عامًا. تعليقي على هذا هو أن أعبِّر عن أسفي لانتشار هذا الموقف المدهش إزاء أفكار سيطرت على الجدل السياسي في العالم لمدة تقرب من قرن ونصف. نعم، لقد أثبتت تطورات قرن ونصف أخطاء جسيمة في بعض أفكاره، ووجود أوجه نقص خطيرة في أفكار أخرى له، ولكن هل يعقل ألا يبقى من الأفكار الماركسية أي شيء يساعدنا على فهم ما حدث في العالم المعاصر؟

الحقيقة أن فكرة ماركس عن التحليل الطبقي للدولة لا زالت مفيدة جدًّا في تفسير ما يحدث في العالم، بما في ذلك ما حدث ويحدث الآن في مصر. نعم، لقد دأب كثير من الماركسيين على المبالغة في إقحام التفسير الطبقي على الأحداث التاريخية، الكبير منها والصغير، بدون مبرر. كما أن ماركس نفسه، بحكم ظروف عصره، لم يفطن إلى الأثر الحاسم لظاهرة الاستعمار والتبعية في تطور الأحداث في بلاد كبلادنا (إذ كان تحليل ماركس ينصب على دول متقدمة صناعيًّا وتتمتع بإرادة سياسية مستقلة). كما أن ماركس لم يعش ليشهد ذلك النمو الكاسح للطبقة الوسطى، فبقي الصراع الطبقي في نظره محصورًا بين طبقة أرباب العمل والبروليتاريا، وعلى الأخص العمال الصناعيون. ولكن كل هذا لا ينفي أن فكرة ماركس في التحليل الطبقي للدولة، يمكن أن تلقي ضوءًا مفيدًا على التاريخ المصري الحديث، بما في ذلك عهد مبارك والثورة عليه.

* * *

يمكن تلخيص فكرة ماركس في هذا الصدد في أن من الخطأ الشديد أن نتصور أن الدولة (أي دولة) يمكن أن تكون محايدة بين الطبقات. أصحاب السلطة في أي بلد، وفي أي عصر، هم ممثلو الطبقة المسيطرة اقتصاديًّا وهم يستخدمون سلطة الدولة (وعلى الأخص الشرطة والجيش) لضمان هذه السيطرة الاقتصادية؛ ولضمان استمرار تمتع هذه الطبقة بامتيازاتها، ومن ثم يستخدمون سلطة الدولة في قهر الطبقات المظلومة والمستغلَّة، وقمع أي محاولة من جانب هذه الطبقات للثورة عليها.

طالما سخر ماركس والماركسيون ممن يتكلمون عن الدولة على أنها دولة فوق الطبقات، فيتقدمون إليها بمظالمهم على أمل الاستجابة لطلباتهم. فأصحاب الامتيازات لا يتنازلون عن امتيازاتهم إلا تحت الضغط وبالقوة. وهم إذا اضطروا إلى هذا التنازل عندما يشتد الضغط عليهم، لا يكفون عن محاولة استعادة مراكزهم مهما تطلب ذلك من أعمال العنف بالغة القسوة.

نظرت من هذه الزاوية إلى عهد حسني مبارك، الذي استمر ثلاثين عامًا، وإلى الثورة عليه في ٢٥ يناير، وتنحيته في ١١ فبراير، ثم إلى الأشهر العشرة التي انقضت على

سقوطه، وأعمال المجلس العسكري خلال هذه الأشهر العشرة، ونوع الحكومات التي شُكِّلت لتحل محل حكومات مبارك، فوجدت أن هذه الفكرة المهمة من أفكار ماركس تُلقي ضوءًا ساطعًا على هذه الأحداث.

* * *

لقد ورث حسني مبارك عن سلفه أنور السادات طبقة مدهشة في تسلطها الاقتصادي، وفي تطلعاتها وتصميمها على تحقيق المزيد من الثراء والقوة، وفي درجة استعدادها لممارسة الفساد والإفساد لتحقيق مكاسب اقتصادية جديدة. كانت هذه الطبقة حديثة نسبيًّا في التاريخ المصري، ليست لها جذور قوية تربطها بالطبقة التي سيطرت اقتصاديًّا في عهد الملكية، ولم يسمح لها عبد الناصر بالظهور والنمو إلا في سنواته الأخيرة بعد أن تلقى ضربة قاصمة من الخارج (بهزيمة ١٩٦٧). ولكن هذه الطبقة ترعرعت، وباضت وأفرخت في عهد أنور السادات (الذي كان هو نفسه يحمل نفس ميولها وأهوائها وتطلعاتها). وساعدت على نموها وزيادة قوتها سياسة الانفتاح التي دشنها السادات، وما حظيت به هذه السياسة وهذه الطبقة من دعم وتشجيع من القوى الخارجية (وعلى الأخص الولايات المتحدة وإسرائيل) والتي رضي السادات بالتبعية لها. فسكتت هذه القوى الخارجية على ما مارسته هذه الطبقة الجديدة من فساد، بل وشجعتها على الإمعان فيه من أجل ترسيخ هذه التبعية.

لم يحدث في عهد حسني مبارك، في هذا الصدد، إلا الإمعان في خدمة هذه الطبقة، ومدّها بكل التسهيلات الممكنة لتسهيل أعمال الفساد، من تكوين شركات توظيف الأموال، إلى الحصول على قروض خيالية من البنوك ثم تهريب الأموال إلى الخارج، إلى التلاعب في العملة، إلى الاستيلاء على أراضي الدولة، إلى العبث بالقوانين وتزوير الانتخابات.. إلخ.

هذه الطبقة سخَّرت كل سلطات الدولة لخدمتها (طبقًا لما كان يتصوره ماركس بالضبط)، من جيش وشرطة وقضاء ورؤساء الوزارات والوزراء، حتى إذا ما جاءت آخر حكومة من حكومات مبارك (حكومة نظيف) وجدنا سلطات الدولة تتوحد مع رجال هذه الطبقة توحدًا لم تعرف له مصر مثيلًا من قبل، ورأينا تزاوجًا تامًّا ومكشوفًا

بين أصحاب المال وأصحاب السلطة، إلى درجة تولية منصب الوزير لمن كانت أعماله الخاصة وشركاته تخضع لهذه الوزارة (أو العكس). كما ساهم بقوة في إتمام هذا التزاوج ما كانت تقدمه القوى الخارجية (الولايات المتحدة وإسرائيل) لهذه الطبقة (النظام) من دعم اقتصادي وسياسي وأمني (مما لم يكن مألوفًا في عصر كارل ماركس، فلم يلتفت إليه).

* * *

في ٢٥ يناير ظهر أن السيل قد بلغ الزبى، وأن الطبقات المقهورة قد بلغ سخطها وشعورها بالظلم ذروته. صحيح أن الآلاف المؤلفة التي اجتمعت في الميادين لم تكن تنتمي كلها إلى طبقة واحدة، بل أدهشتنا الثورة بتآلف الناس من مختلف الطبقات وإجماعهم على كراهية حكم تلك الطبقة التي عاثت في البلاد فسادًا وتخريبًا. فهذه الطبقات كلها التي اشتركت في الثورة (متوسطة ودنيا بمختلف شرائحهما) كانت تشكو من الظلم والقهر، فخرجت كلها إلى الميادين. لم تعد القضية (مثلما كانت أيام ماركس) قضية صراع بين البروليتاريا والرأسماليين، حول الأجور المنخفضة والاستئثار بفائض القيمة، بل أصبحت قضية صراع يختلط فيه استغلال العامل باستغلال المستهلك، ويختلط فيه قهر العامل بالفلاح، وقهر أسر التلاميذ بتكاليف الدروس الخصوصية، كما يختلط فيه القهر الاقتصادي بالقهر النفسي والروحي.

ربما كان هذا التعدد في المراكز الاقتصادية للمشاركين في الثورة، وتعدد صور القهر، سببين مهمين للصعوبة التي صادفها الثوار في بلورة أهداف محددة لهم جميعًا، ولكن شيئًا خطيرًا آخر كان يعاني منه ثوار ٢٥ يناير، وهو الظن بأن الدولة يمكن أن تكون محايدة بين الطبقات، والظن بأن المجلس العسكري، الذي عايش وصادق وزامل الحكّام الذين كان الثوار يطالبون بعزلهم، يمكن أن يتنكر بين يوم وليلة للطبقة التي ينتمي إليها.

كان انقضاء عشرة أشهر على قيام ثورة يناير كافيًا لإدراك هذا الخطأ. وكان الضرب والقتل بمنتهى القسوة، اللذان تعرض لهما الثوار في ١٩ نوفمبر والأيام التالية، كافيين لاكتشاف أن الدولة لا يمكن أن تكون محايدة، واكتشاف أنه، وإن كانت مصر في

حاجة ماسة إلى إنقاذ، فإنه لا يمكن أن يتم هذا الإنقاذ بتقديم طلب به إلى نفس الطبقة التي يراد إنقاذ بقية الشعب من حكمها.

[٣]

حالة الحزن الشديد التي سادت المصريين بعد عشرة أشهر من قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مقترنة بشعور بخيبة الأمل؛ بسبب ما شهدوه من تطورات سياسية بدأت بعد أسابيع قليلة من تنحي حسني مبارك، جلبت إلى ذهني من جديد فكرة «الاغتراب»، فوجدتها أكثر الكلمات تعبيرًا عما بدأ يعتري المصريين شيئًا فشيئًا، إزاء السلطة الحاكمة خلال هذه الأشهر.

ها قد عاد الشعور بالاغتراب من جديد، بعد أسابيع قليلة، ساد فيها الفرح وارتفعت الآمال إلى عنان السماء، وخيّل فيها للمصريين أن أصبح لهم أخيرًا حكام يشعرون بما يشعرون، وينوون العمل على تحقيق ما يطمحون إليه. ها هو كل يوم جديد يأتينا للأسف بخبر أو قرار جديد معناه العكس بالضبط، وإذا بالآمال تتسرب من بين أصابعنا كحبات الرمل، وإذا بأول سؤال يوجهه كل منا إلى من يلتقي به هو: «إلى أين تسير مصر؟».

* * *

قلت لنفسي: نعم، ها هو الشعور بالاغتراب يعود من جديد، ولكن هل تذكر أنْ مرَّ المصريون، طوال الخمسين أو الستين عامًا الماضية، بفترة زال فيها عنهم هذا الشعور لأكثر من أشهر قليلة، تعقبها سنوات وسنوات من الاغتراب؟

فلنبدأ من سنة ١٩٥٠، عندما شعر المصريون بالفرح الشديد لدى نجاح حزب الوفد في انتخابات نزيهة (بعد طول تزوير)، وتولي زعيمهم المحبوب مصطفى النحاس رئاسة الحكومة، وقامت المظاهرات في كل أنحاء مصر تعبر عن فرحة الناس بانتهاء فترة طويلة من الاغتراب في ظل حكومة بعد أخرى من حكومات الأقلية، الخاضعة لإرادة الملك أو الإنجليز. نعم، أذكر هذا الفرح الذي ساد في ١٩٥٠، فهل

استمر هذا الشعور أكثر من سنة ونصف، انتهت بحريق القاهرة في يناير ١٩٥٢، الذي اتخذ مبررًا لإقالة حكومة النحاس، فعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل ١٩٥٠؟

نعم، شعر المصريون بفرح غامر مرة أخرى في يوليو ١٩٥٢، عندما قامت الثورة، وبدا وكأن أصحاب السلطة الجدد والشعب يد واحدة وروح واحدة، وتوالت بعد ذلك الإجراءات والقوانين المفرحة للغاية؛ من عزل الملك، إلى إصدار قانون الإصلاح الزراعي، إلى إلغاء الألقاب، إلى إعلان الجمهورية.. إلخ. ولكن هل استمر هذا الفرح، هذه المرة أيضًا، أكثر من سنة ونصف؟ لا، لم يستمر أكثر من ذلك، إذ عاد الشعور بالاغتراب فجأة في مارس ١٩٥٤، بسماعنا بيانًا في الإذاعة كان معناه انقلاب الضباط بعضهم على بعض، وتنحية الرئيس المحبوب محمد نجيب عن السلطة، وقدمت لذلك أسباب غير مقنعة بتاتًا، وبدأت سلسلة من الإجراءات غير المحبوبة، بما في ذلك ما بدا لكثيرين (وأنا منهم) تمثيلية محبوكة لمحاولة الاعتداء على الرئيس الجديد، وإذا بالأغاني الجديدة تُؤلف وتلحن في مدح هذا الرئيس الجديد، ولم يشعر الناس إزاءها إلا بالاغتراب.

نعم، عمّ الفرح بتأميم قناة السويس في يوليو ١٩٥٦، واستمر هذا الفرح عامين كاملين (بل ربما عامين ونصفًا) حتى يناير ١٩٥٩، حدثت خلالهما أمور مفرحة كثيرة، من الشروع في بناء السد العالي، إلى انضمام مصر إلى مجموعة دول عدم الانحياز، إلى إعلان الوحدة مع سوريا، إلى إعلان برنامج طموح للتصنيع، وخطة طموح أيضًا للتنمية الاقتصادية. ولكننا فوجئنا في مطلع ١٩٥٩ بحملة اعتقالات واسعة شملت كثيرًا من أخلص الوطنيين ومن أكثر المصريين إيمانًا بالعدالة الاجتماعية، وسمعنا عما لقيه كثير منهم من معاملة سيئة في السجن، إلى حد وفاة بعضهم من جراء التعذيب. لم يكن مفهومًا بالمرة لماذا هذا الإصرار على تطبيق الاشتراكية بدون اشتراكيين، ولماذا كل هذا العداء لنظام وطني جديد في العراق، هل كان هذا بناء على قرار مستقل نابع من إرادة حرة، أم إرضاء لقوة خارجية؟ بدأ الشعور بالاغتراب يعود منذ ذلك الوقت، ثم ازداد ثقلًا مع زيادة طابع الدولة البوليسية قسوة مع مرور السنوات، في أعقاب انفصال سوريا عن مصر في ١٩٦١، ودخول مصر حرب اليمن في السنة التالية، حتى بلغ الشعور بالاغتراب أقصاه بوقوع هزيمة ١٩٦٧.

استمر هذا الشعور بالاغتراب، بلا انقطاع تقريبًا، حتى سقوط حسني مبارك في فبراير الماضي، أقول «تقريبًا» لأن من الممكن أن نستثني فترتين قصيرتين للغاية، لم تدم أي منهما أكثر من أشهر قليلة. كانت أولهما فترة الفرح الشديد بعبور أكتوبر ١٩٧٣، الذي أعاد للمصريين ثقتهم بأنفسهم وبجيشهم. ولكنها انتهت بخيبة أمل بسبب التطورات السياسية التي أعقبت النصر العسكري، وإذا بأنور السادات يقوّي شعور المصريين بالاغتراب يومًا بعد يوم، بتصالح غير مبرر مع الإسرائيليين انتهى بكامب دافيد في ١٩٧٩، وبتنكر تدريجي لأمل الوحدة العربية ولقضية الفلسطينيين، وبتبعية متزايدة للأمريكيين، وبتبنيه نمطًا من السياسة الاقتصادية يؤدي إلى فتح الأبواب بلا ضابط على السلع الأجنبية؛ مما قوّى الشعور بالاغتراب لدى العاجزين عن اقتناء مثلها، وانتهى كل ذلك باعتقالات بالجملة لمئات من الوطنيين من مختلف الاتجاهات السياسية، وإيقاف كل صحف المعارضة.

ثم بدا لفترة قصيرة بعد مقتل السادات في ١٩٨١، وكأن الرئيس الجديد سوف يعمل على إعادة الأمور إلى نصابها بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، والسماح للصحف المصادرة بالعودة، وترشيد السياسة الاقتصادية، وممارسة بعض الاستقلال في السياسة الخارجية والعربية. ولكن سرعان ما ظهر، بعد أقل من عام، أن كل هذا كان سرابًا، إذ استمرت التبعية لأمريكا، والتخاذل أمام إسرائيل، وخضوع السياسة الاقتصادية لضغوط صندوق النقد والبنك الدولي، فتفاقم سوء توزيع الدخل والبطالة، وعادت ظاهرة سيدة مصر الأولى، كما عاد تقييد الحريات وتزوير الانتخابات؛ فعاد الشعور بالاغتراب، بل وأصبح بالتدريج أقوى مما كان في أيام السادات.

* * *

حصيلة هذا كله أنه خلال فترة تزيد على ستين عامًا، لم يحظَ المصريون، على أحسن تقدير، بأكثر من ثمانية أعوام متفرقة شعروا خلالها بأن حكومتهم تتبنى آمالهم وتعمل على تنفيذها: حكومة النحاس (١٩٥٠ ـ ١٩٥١) التي انتهت بحريق القاهرة، والأشهر الأولى التالية لثورة يوليو ١٩٥٢، والتي انتهت بأزمة ١٩٥٤، والسنتان التاليتان لتأميم قناة السويس في يوليو ١٩٥٦، وقد انتهيا باعتقالات ١٩٥٩، وبضعة

أشهر في أعقاب انتصار الجيش في أكتوبر ١٩٧٣، وانتهت باتفاقيات فك الاشتباك مع إسرائيل، ثم عقد معاهدة صلح منفرد معها، والأشهر القليلة التالية للإفراج عمن اعتقلهم السادات في ١٩٨١ وعودة صحف المعارضة إلى الظهور، وانتهت بعودة الرقابة على الصحف وتزوير الانتخابات.. إلخ.

* * *

ثم زال الاغتراب فجأة وعم الفرح ابتداء من ٢٥ يناير ٢٠١١، ولكن ها نحن، قبل انقضاء عشرة أشهر على هذا اليوم البديع، نشعر من جديد بألم الاغتراب، الذي تزيد مرارته كلما تذكرنا مدى فرحنا في ٢٥ يناير.

هل يعقل مثلًا، بعد أقل من عشرة أشهر من قيام الثورة، أن يعود نظام الإعلام في مصر إلى نفس عاداته القديمة في خداع الناس، وتأليب بعضهم على بعض، ويعود نفس النوع من رؤساء تحرير الصحف الحكومية ورؤساء مجلس إدارتها، هذا النوع الذي يجيد فهم ما تريده السلطة بالضبط، ويعرف كيف يصوغ الأخبار ويختار المانشتات، بما يتفق بالضبط مع ما يريد الحكام الإيحاء به للناس مهما كان مخالفًا للحقيقة؛ مما كان يثير فينا الغم كل صباح قبل قيام الثورة؟ هل يعقل بعد أن ثار طلاب الجامعات على عمداء ومديرين تابعين لجهاز الأمن في ظل نظام مبارك، أن يعود نفس العمداء والمديرين إلى مناصبهم، ولكن بعد انتخابات لا تعبِّر عن آمال الأساتذة أو الطلاب أو الموظفين، وأن يفتح باب الترشيح أمام نفس الأشخاص الذين أفسدوا الحياة السياسية قبل ثورة ٢٥ يناير؟ إلخ. هل علينا، إذن، أن نتوقع أن يحدث بين يوم وليلة، أن تغلق الصحف القليلة التي تشكو من كل هذا، فيزداد شعورنا بالاغتراب قسوة، فلا نقرأ ولا نسمع بعد هذا ما يطمئننا أننا على الأقل لسنا وحدنا الذين يشعرون بهذه الغربة؟

* * *

الشباب المصري يتمتع الآن بالطبع بميزة كبرى لا يتمتع بمثلها جيلي من المصريين. نحن جيل اعتاد للأسف تكرار خيبة الأمل وعودة حالة الاغتراب، المرة بعد الأخرى، ولكن الجيل الجديد من الشباب لا يذكر لحسن الحظ ما مرَّ بمصر من

دورات الأمل والإحباط، ومن ثم فهو مستمر في المحاولة وفي تقديم التضحيات. من بينهم هؤلاء الشبان الرائعون الذين ضحوا بحياتهم أو ببصرهم في سبيل أن تحصل مصر على حكومة تعبر عن مشاعر المصريين وطموحاتهم، ومنهم أيضًا الشبان الرائعون المقبوض عليهم طبقًا لأحكام عسكرية أو مدنية عقابًا على جرائم لم يرتكبوها. وهؤلاء بالطبع، وليس أحد غيرهم، هم من يمدّون المصريين، بمن فيهم جيلي الأكبر سنًّا بكثير، بالأمل في أن تظفر مصر بفترة جديدة يزول فيها الشعور بالاغتراب، وبالأمل في أن تكون الفترة القادمة أطول كثيرًا من فترات سعيدة سابقة.

[٤]

بعد ستة أشهر من هزيمة مصر العسكرية في ١٩٦٧، دعيت لحضور مؤتمر كبير عقد في هافانا، عاصمة كوبا، كان الغرض منه تعريف أكبر عدد ممكن من مثقفي العالم الثالث، الذين يمكن أن يتعاطفوا مع ثورة كاسترو، على ما أنجزته هذه الثورة خلال الأعوام التسعة الأولى من عمرها.

كان حزن المصريين لا زال عميقًا لما حدث في يونية ١٩٦٧، وقد اعترتهم مشاعر مختلطة من فقدان الثقة بالنفس، إلى اليأس من أن تحقق بلادهم أي تقدم، إلى الندم عما علقوه على ثورة ١٩٥٢ من آمال.. إلخ.

وكنت، مثل بقية المصريين الذين دعوا إلى هذا المؤتمر نشعر، بالإضافة إلى كل هذا، بنوع من الخجل إذ نضطر إلى مواجهة مثقفي العالم وبلادنا في هذه الحال، وبعد أن ساءت سمعتنا؛ بسبب هزيمة ساحقة بعد قتال لم يستغرق إلا أيامًا قليلة (بل وقد يقول البعض ساعات معدودة).

ثم فوجئنا عندما وجدنا أنفسنا وسط مثقفين جاءوا من مختلف أنحاء العالم، بأن هؤلاء المثقفين عندما يفكرون في مصر، لا تحتل حرب ١٩٦٧ إلا حيزًا صغيرًا جدًّا من تفكيرهم، ولا يتوقفون طويلًا للتساؤل عن المسئول عن عجز النظام المصري عن مواجهة الهجوم الإسرائيلي المدعوم بمساعدة وتأييد الولايات المتحدة، بل وجدناهم يعلقون أهمية أكبر بكثير على ما تمثله حركة الجيش المصري في ١٩٥٢

من ثورة على نظام ملكي فاسد، ولا يستغربون أن تواجه مثل هذه الثورة عقبة بعد أخرى، توضع لها من قوى خارجية أو داخلية. ناهيك بالطبع عما تمثله مصر في نظرهم من أهمية بسبب تاريخها العريق ومساهمتها المتميزة في الثقافة العربية. فوجئنا، نحن أعضاء الوفد المصري، بهذه المفاجأة السارة، وأدركنا خطأ الاستسلام لمشاعر ناتجة عن حادث، مهما كانت فداحته، فهو في النهاية حادث عابر في تاريخ مصر الطويل.

تذكرت تطور مشاعري في تلك الأيام، التي مرّ عليها ما يقرب من نصف قرن؛ بسبب ما يعانيه المصريون الآن من حزن وخيبة أمل بعد ما أصاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من إحباطات متتالية، كان آخرها نكسة فظيعة في نوفمبر من نفس العام، عندما فوجئ المصريون المعتصمون في ميدان التحرير من أجل المطالبة باستعجال صرف التعويضات المستحقة لأهالي شهداء الثورة، فإذا بهم في ١٩ نوفمبر والأيام التالية يتعرضون لضرب بالرصاص الحي والمطاطي والخرطوش، ويفقد كثير منهم حياته، وآخرون يفقدون بصرهم؛ عقابًا لهم على المطالبة بما كانوا يعتبرونه حقًّا بديهيًّا وواضحًا للغاية.

عندما حدث هذا، استيقظ المصريون فجأة على اكتشاف فظيع، كانوا يرفضون تصديقه، على الرغم من تكّرر الدلائل على صدقه خلال الأشهر العشرة السابقة، فكانت الصدمة قاسية والشعور بالحزن والإحباط شديد الوطأة، وهو اكتشاف أن الذين استلموا السلطة بعد الثورة لا يدينون بالمبادئ التي قامت الثورة من أجلها. ثم ضاعف من أثر الصدمة وشدة الشعور بالإحباط، لدى أعداد كبيرة من المصريين (أنا واحد منهم)، ما أعلن عن نتيجة الانتخابات التي جرت بعد أسبوع واحد من أحداث القتل والترويع، من ذهاب غالبية الأصوات إلى أحزاب لا تثق هذه الأعداد الكبيرة من المصريين، لا بقدرتها على تحقيق النهضة المطلوبة، ولا على توسيع نطاق الحريات التي قامت ثورة ٢٥ يناير من أجلها، بل وتحمل تهديدات حقيقية لمن يدينون بدين غير دين الأغلبية.

تذكرت مشاعري في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، ثم ما طرأ عليها من تغير بعد رحلتي إلى

كوبا، فتأكدت لديَّ من جديد ضرورة الحذر من الاستسلام لتأثير أحداث قصيرة العمر، وضرورة النظر إليها في إطارها التاريخي طويل المدى، فإذا بها تبدو أحداثًا عارضة بمعنى الكلمة، وإذا بمشاعر الإحباط واليأس تحل محلها ثقة أكبر بالمستقبل.

* * *

فلنعد أولًا إلى تذكر ما أسفرت عنه الأيام الأولى لثورة ٢٥ يناير، من اكتشاف ما كان يجري تحت سطح الحياة اليومية في مصر من تطور رائع في الجيل الجديد من المصريين، ذكورًا وإناثًا. هذا التطور الرائع لم يكن بسبب الثورة، بل كانت الثورة فقط سببًا لاكتشافه. لقد ظهر فجأة أن الثلاثين أو الأربعين عامًا السابقة على ثورة يناير ٢٠١١، على الرغم من كل ما اقترنت به من فساد وأخطاء وعجز، لم تستطع منع حدوث تطورات إيجابية للغاية، كانت لا بد أن تنشأ وتنمو، بالرغم من كل ذلك الفساد والعجز وذلك الكم من الأخطاء. بل إني أستطيع الزعم بأن بعض هذه التطورات الإيجابية كانت نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لبعض تلك الأخطاء. هل يمكن اعتبار هذا من قبيل «مكر التاريخ»؟ بمعنى أن التاريخ لا يسير في خط مستقيم صاعد أو هابط، بل إن أحداث التاريخ تولِّد إمكانات للنجاح والفشل في نفس الوقت، وقد تنتج أشياء طيبة في خضم أخبث فترات التاريخ وأكثرها فسادًا. ألم يكن التضخم الجامح نفسه، الذي أحدثته السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتخذت ابتداء من منتصف السبعينيات، وما خلقته من صعوبات أمام الأسرة المصرية التي وجدت دخلها الحقيقي آخذًا في الانهيار بسبب التضخم، دافعًا في نفس الوقت لمضاعفة الجهد من كل فرد في الأسرة، ذكورًا وإناثًا؛ من أجل مجرد البقاء على قيد الحياة؟

كذلك كان تطور التليفزيون المصري؛ ذلك التطور الملعون ابتداء من تلك الفترة، عامل إفساد من وجوه كثيرة، وسببًا من أسباب انتشار التفسيرات اللاعقلانية للدين. ولكن ألم يكن جهاز التليفزيون نفسه على الرغم من كل ذلك (ثم الكمبيوتر والإنترنت) من عوامل التعرف على ما يجري في العالم، وشحذ الذكاء لدى جيل جديد من المصريين، استطاع بعضهم أن يجني منه منافع دفعت بكثيرين منهم إلى القيام بثورة ٢٥ يناير؟

أو فلننظر إلى ما حدث في ميدان التعليم. لقد أدى نظام فاسد، استمر نحو أربعين عامًا، إلى تدهور شديد في مستوى التعليم في مصر في مختلف مراحله. ولكن ألم يصاحب هذا توسع كمي في التعليم كان لا بد أن يحقق منه بعض النفع أعداد غفيرة من الشباب في مختلف أقاليم مصر، وقد خرج كثيرون منهم للتظاهر ضد هذا النظام الفاسد، ونجحوا في إسقاط رأسه في ١١ فبراير؟

نعم، لا بد أن تؤدي الأخطاء الجسيمة الى نكسات خطيرة، ولكن هذا لا يعني أن النكسة مهما كانت خطورتها لا يمكن النهوض بعدها، ومواصلة السير من جديد، بشرط أن ننجح في اكتشاف الأسباب الحقيقية التي أدت بنا إلى النكسة.

* * *

هل هناك شبه بين الأسباب التي أدت إلى انتكاسة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وانتكاسة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، على الرغم مما بينهما من فوارق كبيرة كانت نتيجة ضرورية لمرور أكثر من نصف قرن بين الثورتين؟

لقد قام بثورة ١٩٥٢ مجموعة من الضباط الشبان المملوئين حبًّا للوطن، فعبروا عن آمال الطبقات المغبونة في مصر، فلاحين وعمال وطبقة متوسطة صغيرة، ضد طبقة إقطاعية تتمتع بامتيازات دون وجه حق. ثم تحول هؤلاء الضباط الشبان، مع مرور خمسة عشر عامًا، إلى طبقة جديدة، ورثت امتيازات الإقطاعيين، فاستطعموا حلاوة السلطة والمال، وركنوا إلى الراحة، ولم يستعدوا بالدرجة اللازمة لمواجهة مطامع خارجية. بل إن هذه المطامع الخارجية لا يمكن أن تجد فرصة للنجاح إلا من خلال طبقة تستطعم حلاوة السلطة والمال فتركن إلى الراحة. وهكذا حدثت نكسة ١٩٦٧.

في ٢٥ يناير ٢٠١١ قامت ثورة أخرى اشتركت فيها الطبقات المغبونة كافة في مصر، تطالب بحقوقها في مواجهة نظام ظالم وفاسد، فنجحت نجاحًا باهرًا في إسقاط رأس هذا النظام، ولكن الثورة انتكست بعد أشهر قليلة، فأثارت كل هذا الحزن. فهل كان سبب الانتكاسة هنا أيضًا، أن الذين تسلموا الحكم بعد نجاح الثورة، ينتمون بدورهم إلى طبقة كانت من قبل قد ذاقت حلاوة السلطة والمال فاستطعمتها، فركنت إلى الراحة، أم أن قوى خارجية استفظعت الثورة فعملت كل ما تستطيع عمله لوأدها فأصابتها

بهذه النكسة، أم أن الحقيقة هنا أيضًا أن القوى الخارجية لا يمكن أن تعمل إلا من خلال طبقة حليفة تتفق مصالحها مع مصالح هذه القوى الخارجية؟

* * *

أيًّا كان التفسير، فهناك حقيقة أخرى لاشك فيها، وهى أن التاريخ المصري لم ينتهِ في ٥ يونية ١٩٦٧، كما أنه لا يمكن أن ينتهي في نوفمبر ٢٠١١. ليس هذا فحسب، بل إن كل ما ارتكب من أخطاء وأعمال شريرة لا يمكن أن يمحو الحقيقة الآتية وهى: أن الجيل الجديد من المصريين الذي نحظى به الآن، ولم يكن موجودًا ولا مؤثرًا في ١٩٦٧، يحمل إمكانات جبّارة للنهوض والمحاولة من جديد. هل هذا هو ما كان بذهن الشاعر الفذّ أحمد فؤاد نجم، عندما كان يخاطب مصر في قصيدة كتبها في سجن القناطر في ١٩٦٩، أي بعد النكسة الأولى بسنتين، قائلًا:

مصـــــر يامّـــــه يا بهيـــــة	يــــامّ طرحـــة وجـلابيـــة
الزمـــن شـاب وانتي شابـــة	هـــــو رايـــح وانتـي جايـــة
جـايـــة فوق الصعب ماشيـــة	فـــات عليكي ليـــل وميّــــه
واحتمـالــك هــــوّ هـــــوّ	وابتسـامتــك هـــيّ هــــيّ
تضـــحكي للصـــبح يصبـــح	بعـــــد ليـــلة ومغـــربيـــة
تطلـــع الشمـــس تلاقيكـــي	معجبــــانيـــة وصبـيـــــة
يـا بهيـــة..؟	

كتب أخرى للمؤلف

باللغة العربية

١- مقدمة إلى الاشتراكية، مع دراسة لتطبيقها في الجمهورية العربية المتحدة ـ مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦.

٢- مبادئ التحليل الاقتصادي ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٧.

٣- الاقتصاد القومي: مقدمة لدراسة النظرية النقدية ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٧٢.

٤- الماركسية: عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية في الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ـ مكتبة سيد وهبة، القاهرة، ١٩٧٠.

٥- المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٩، ١٩٨٣.

٦- محنة الاقتصاد والثقافة في مصر: المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

٧- تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟ خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية، مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣، والهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥.

٨- الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح ـ مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤.

٩- هجرة العمالة المصرية: (بالاشتراك مع إليزابيث تايلور عوني) ـ مركز البحوث للتنمية الدولية (أوتوا)، ١٩٨٦.

١٠- قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم، دار علي مختار للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٧.

١١- نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر ـ مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.
١٢- مصر في مفترق الطرق ـ دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٠.
١٣- العرب ونكبة الكويت ـ مكتبة مدبولي، ١٩٩١،
١٤- السكان والتنمية: بحث في الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان، مع تطبيقها على مصر ـ المؤسسة الثقافية العمالية، معهد الثقافة السكانية، القاهرة، ١٩٩١.
١٥- الدولة الرخوة في مصر ـ دار سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.
١٦- معضلة الاقتصاد المصري ـ دار مصر العربية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.
١٧- شخصيات لها تاريخ: رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧، الطبعة الثانية ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة، دار الشروق، ٢٠٠٧، الطبعة الرابعة ٢٠٠٨.
١٨- ماذا حدث للمصريين؟ ـ كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٨، ومكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، الطبعة الثالثة، دار الهلال، فبراير ٢٠٠١، الطبعة الرابعة، دار الشروق، ٢٠٠٦، الطبعة الثامنة ٢٠٠٩.
١٩- المثقفون العرب وإسرائيل ـ دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.
٢٠- العولمة ـ سلسلة (اقرأ) دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة ٢٠٠١، الطبعة الرابعة، دار الشروق ٢٠٠٩.
٢١- التنوير الزائف ـ سلسلة (اقرأ) دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، الطبعة الثانية، دار عين للنشر، ٢٠٠٥.
٢٢- العولمة والتنمية العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، ١٩٩٩، الطبعة الثانية ٢٠٠١.
٢٣- وصف مصر في نهاية القرن العشرين ـ دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩.
٢٤- كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة ٢٠٠٢، الطبعة الثانية، دار الشروق، ٢٠٠٧.
٢٥- عولمة القهر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.
٢٦- كتب لها تاريخ، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، ٢٠٠٣.
٢٧- شخصيات مصرية فذة، سلسلة اقرأ، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٣، الطبعة الثانية، دار الشروق، ٢٠٠٩.

٢٨- عصر الجماهير الغفيرة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٩.

٢٩- عصر التشهير بالعرب والمسلمين، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤، الطبعة الثالثة، دار الشروق، ٢٠٠٧.

٣٠- مستقبليات ـ تأملات في أحوال مصر والعرب والعالم في منتصف القرن الواحد والعشرين، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، إبريل ٢٠٠٤.

٣١- خرافة التقدم والتخلف، دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩.

٣٢- ماذا علمتني الحياة؟ (سيرة ذاتية)، دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠٧، الطبعة السادسة ٢٠٠٩.

٣٣- فلسفة علم الاقتصاد، دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، الطبعة الثانية ٢٠٠٩.

٣٤- رحيق العمر، دار الشروق، الطبعة الأولى يناير ٢٠١٠، الطبعة الثانية فبراير ٢٠١٠.

٣٥- مصر والمصريون في عهد مبارك، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١.

باللغة الإنجليزية

1– Food Supply and Economic Development With Special Reference to Egypt, F. Cass, London, 1966.

2– Urbanization and Economic Development in the Arab World, Arab University in Beirut, 1972.

3– The Modernization of Poverty: A Study in The Polirical Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945 _ 70, Brill. Leiden 1974, 2d Edition, 1980.

ترجم إلى اليابانية في ١٩٧٦، وحاز جائزة الدولة التشجيعية في ١٩٧٦.

4– Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, (Coeditted with J. Macarthur) a Special issue of World Development, Oxford, February, 1978.

5– International Migration of Egyptian Labour, (with Elizabeth Taylor Awny), International Development Research Centre, Ottawa, 1985.

6– Egypt's Economic Predicament, Brill, Leiden, 1995.

7– Whatever Happened to the Egyptians? American University in Cairo Press, Cairo, 2000, 12th Printing 2010.

8– Whatever Else Happened to the Egyptians American University in Cairo Press, Cairo 2004, 5th Printing 2009.

9– The Illusion of Progress in the Arab World, AUC Press, Cairo, 2006, 2d Printing, 2007.

10– Egypt in the Era of Hosni Mubarak (1981 _ 2011), Auc Press, Cairo, 2011.

كتب مترجمة

١- التخطيط المركزي ـ تأليف جان تنبرجن، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، ١٩٦٦.

٢- مقالات مختارة في التنمية الاقتصادية (بالاشتراك)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، ١٩٧٨.

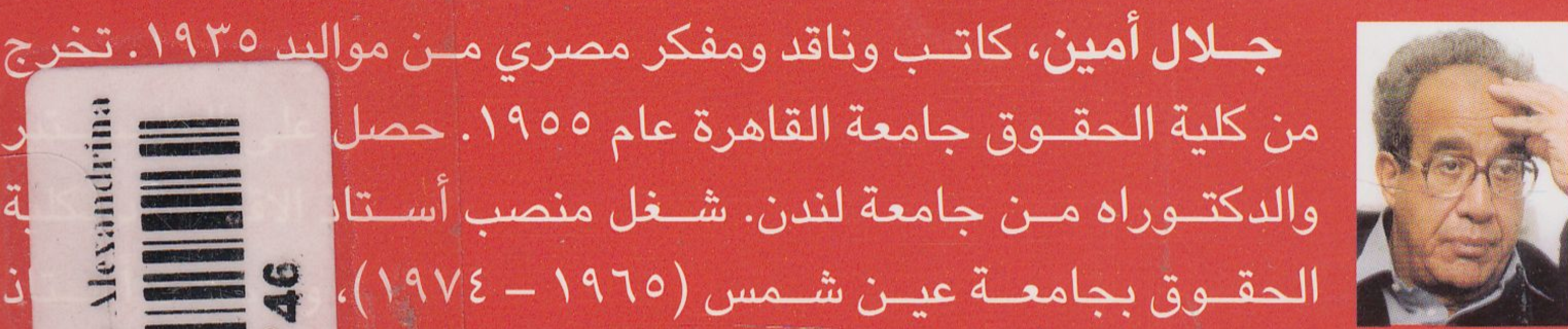
٣- أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، تأليف راجنار نيركسه، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، القاهرة، ١٩٦٩.

٤- الشمال ـ الجنوب: برنامج من أجل البقاء، تقرير اللجنة المستقلة المشكّلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلي برانت (بالاشتراك)، الصندوق الكويتي للتنمية، الكويت، ١٩٨١.

بعد أقل من شهر من قيامها، أطاحت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بعهد من أسوأ ما مرّ على مصر من عهود، وهو عهد حسني مبارك الذي حكم مصر ما يقرب من ثلاثين عامًا، تدهور فيها الاقتصاد المصري، وأحوال المجتمع، ومركز مصر العربي والدولي.

أشاعت الثورة فرحًا شديدًا في نفوس المصريين، بنجاحها في التخلص من رأس النظام والقضاء على فكرة توريث الحكم لابنه، وبزغت آمال قوية في أن يعقب هذا السقوط استئصال النظام من جذوره، ودخول مصر عهدًا جديدًا من النهضة والتقدم. ولكن سرعان ما تكاثرت العثرات في طريق الثورة، فبدأ القلق يتسرب إلى النفوس، والخوف من ألا تتحقق تلك الآمال العظيمة التي بعثتها الثورة.

يضم هذا الكتاب فصولًا تتناول أولًا كثيرًا من مظاهر الفساد والتدهور التي أدت إلى قيام ثورة ٢٥ يناير، ثم يبين أسباب التفاؤل الشديد بمستقبل باهر، الذي أشاعته الثورة، ثم دواعي القلق الذي أثاره ما تلبدت به السماء من غيوم. ولكن الكتاب يشمل أيضًا فصولًا عما يمكن أن يكوّن عناصر نهضة جديدة في مصر، في مجالات الديمقراطية السياسية، والاقتصاد، والعدالة الاجتماعية، والتخلص من التبعية، إذا نجحنا في تبديد هذه الغيوم.



جلال أمين، كاتب وناقد ومفكر مصري من مواليد ١٩٣٥. تخرج من كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٥٥. حصل [illegible] والدكتوراه من جامعة لندن. شغل منصب أستا[illegible] الحقوق بجامعة عين شمس (١٩٦٥ - ١٩٧٤)، [illegible] الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة من ١٩٧٩ وحتى ٢٠١١. فا[illegible] العويس في مجال الدراسات الإنسانية والمستقبلية عام ٢٠٠٩. [illegible] حدث للمصريين؟»، «عصر الجماهير الغفيرة»، «عصر التشهير بال[illegible]»، «خرافة التقدم والتأخر»، «مصر والمصريون في عهد مبارك»، «ما[illegible]»، و«رحيق العمر».



ISBN 978-977-09-3105-9
9 789770 931059

دار الشروق
www.shorouk.com